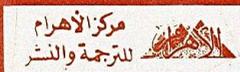


روبرت أ. داك

التحليل السياسي للحدايت

ترجمة: د. علا أبو زيد
مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

الطبعة الخامسة



علي مولا

الطبعة الخامسة

التحليل السياسي للحزب

روبرت أ. داف

ترجمة: د. علاء أبو زيد

مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

MODERN POLITICAL ANALYSIS, fifth edition, edited by Robert A. Dahl.

Copyright © 1991 by Prentice-Hall, Inc.

ALL RIGHTS RESERVED.

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة

تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

المحتويات

صفحة

- تصدير
- الفصل الأول : ما هي السياسة ؟
- ٧ - طبيعة الجانب السياسي
- تغلغل السياسة
- الفصل الثاني : وصف النفوذ
- ٢٢ - نماذج : من الأدنى إلى الأقصى
- المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى
- لماذا يعتبر تحليل القوة أمراً معقداً وليس يسيراً
- ملحق
- الفصل الثالث : تفسير النفوذ
- ٤٢ - غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها
- النفوذ والسببية
- الجدل حول تعريف النفوذ
- ما هو المقصود بتعبير « نفوذ أكبر » ؟
- ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة
- الفصل الرابع : شرح وتقييم النفوذ
- ٥٣ - شرح الاختلافات في النفوذ
- الاحتمالات والحدود
- أشكال النفوذ
- تقييم أشكال النفوذ
- الفصل الخامس : النظم السياسية : أوجه التشابه
- ٧١ - وجهتا نظر متطرفتان
- سمات النظم السياسية
- الفصل السادس : النظم السياسية : أوجه الاختلاف
- ٨٤ - مسار النظام إلى الوضع الراهن
- درجة « الحدائة »
- توزيع الموارد والمهارات السياسية
- التصدع والتلاحم

- حدة الصراع
- مؤسسات اقتسام القوة وممارستها
- ١٠٠ □ الفصل السابع : الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللاكثرة
 - حكم الكثرة
 - المؤسسات السياسية فى حكم الكثرة
- ١١٢ □ الفصل الثامن : نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللاكثرة : تفسير
 - كيف يوظف الحكام القسر العنيف
 - مجتمع حديث ودينامى وتعددى
 - الثقافات الفرعية
- ١٢٧ □ الفصل التاسع : الرجال والنساء المهتمون بالسياسة
 - الشريحة غير السياسية
 - الشريحة السياسية
 - الساعون وراء النفوذ
 - الأقوياء
 - التغيير والتنوع فى التوجهات السياسية
- ١٥٧ □ الفصل العاشر : التقييم السياسى
 - مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية
 - تيارات معاكسة
 - التراضى العقلانى : هابرماس
 - العدالة من خلال العقد : راولز
 - بعض الأفكار المتضمنة
 - التنوع والصراعات والجهود السياسية
- ١٨٠ □ الفصل الحادى عشر : اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار
 - استراتيجيات العلم البحث
 - الاستراتيجيات الكلية
 - استراتيجيات الرشادة المحدودة
 - الاستراتيجيات التجريبية
 - البحث عن بدائل

تصدير

عند مراجعة كتاب « التحليل السياسى الحديث » لإعداده لهذه الطبعة الخامسة ، وهى المراجعة التى اعتبرها بحق من أكثر المراجعات التى قمت بها شمولاً ، اهتممت بوجه خاص بمناقشة مفهومى القوة والنفوذ . والواقع أن مناقشة هذين المفهومين كانت أحد المعالم البارزة للكتاب منذ طبعته الأولى ، وبطبيعة الحال فإن النص الأصلي للكتاب كان يعكس فهى وتفسيرى ، وقت كتابته ، لهذه المسألة الملحة فى صعوبتها . ورغم اقتناعى أن الجزء الأكبر مما كتبت وقتها صمد لاختبار السنين ، إلا أنه لا يمكننى إنكار أنه منذ ظهور الكتاب فى طبعته الأولى ، وحتى اليوم ، ظهرت مجموعة من الأعمال الجديرة بالاهتمام والتى تدور حول هذا الموضوع ، والتى قام بعضها بانتقاد الصياغة الأصلية التى قدمتها . ولقد حاولت أن أضمن الطبعات السابقة للكتاب جوانب متنوعة من المناقشات والجدل الأكاديمى الدائر حول هذا الموضوع . ولكن بدأ يتملكنى شعور متنام بأن هذه التعديلات الجزئية التى أدخلتها على الطبعات السابقة لم تعد تفى بالغرض ، وأن إعادة صياغة شاملة لما كتبت أضحت ضرورية .

ثم إننى مقتنع أيضاً بأن العرض السابق كان معيباً من زاوية أخرى . فلما كانت الغالبية العظمى من قراء هذا الكتاب هم من الطلاب الذين ليس لديهم خبرة واسعة بالعالم المعقد للقوة والنفوذ ، فقد خلصت إلى أن صياغتي الأصلية للموضوع كانت على درجة عالية من التجريد . وبما أنه من المتوقع أن يقوم القراء بتفسير المجردات كل على قدر خبرته ، فقد تملكنى شعور بأن الأفكار المجردة فى هذا الكتاب ستظل ، بالنسبة للعديدين ، مجردات كما هى . ومن ثم ، فإنه عند إعدادى لهذه الطبعة الخامسة فإنى قد أضفت فصلاً جديداً ، هو الفصل الثانى ، الذى يقدم وصفاً للأشخاص فى مواقف قوة ، بما فى ذلك الأشخاص عند الدرك الأدنى لها أو قريباً منه فى طرف ، وهؤلاء الواقعون عند ذروتها فى الطرف الآخر . وأنا أدعو القارئ لى

يحاول ، على الرغم من صعوبة ذلك ، أن يتمثل خبرات هؤلاء الأشخاص ، وأمل أن يترتب على ذلك تضمين الأفكار المجردة معاني أكثر ثراء وعمقاً .

وبالإضافة إلى إعادة صياغة الأجزاء الخاصة بالقوة والنفوذ ، فإنني ركزت كثيراً على الاختلافات الهامة بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية (الفصل السابع) ، وكذلك على بعض العوامل التي تساعد على إيضاح لماذا توجد الديمقراطية النيابية في بعض الدول بينما تختفي في دول أخرى (الفصل الثامن) . وبسبب تزايد عدد الدول في العالم ، وكذا تزايد كم المعلومات المتاحة فستجد أن معظم الجداول والأرقام جديدة . وأود أن أنتهز الفرصة هنا لأعبر عن عرفاني لكل من : مايكل كوبيدج وولفجانج راينيك لأبحاثهما التي أضافت كثيراً لهذه الفصول . وأيضاً أرغب في شكر اديليك اتولوجان ، من كلية سالم الحكومية ، وتوماس ج . برايس ، من جامعة تكساس في إلباسو ، وجورج ج . جراهام الابن ، من جامعة فاندريلت - لمراجعتهم الكتاب ، وكذا لافتراحتهم التي أفادتنى كثيراً .

ومما لا شك فيه أن أى شخص سيقوم بمطابقة هذه الطبعة على الطبقات السابقة سوف يلحظ تغييراً واضحاً ، اعترف بأنه جاء متأخراً بعض الشيء . فالفصل الذى كان معنوناً « الرجل السياسى » أصبح يحمل فى هذه الطبعة اسم « الرجال والنساء المهتمون بالسياسة » . وبالرغم من أن تعبير « الرجل السياسى » هو مصطلح يحظى باحترام شديد فى علم السياسة - فهو عنوان لكتابين على الأقل لاثنين من العلماء الأمريكيين البارزين - وبالرغم من أن مصطلح « رجل » ، أو إنسان ، فى معناه النوعى الشامل إنما يطوى تحته النساء أيضاً ، إلا أن الكلمة قد تحمل أكثر من إحياء بأن السياسة ، أو فنلنقل التحليل السياسى ، هو مهمة للرجال دون النساء . ولأنى رغبت أيضاً فى أن أضيف جزءاً إلى هذا الفصل أؤكد فيه على التغيرات فى التوجهات السياسية ، فإن العنوان أضحي غير مناسب أكثر من أى وقت مضى ، لأن النساء أصبحن يقدمن نموذجاً هاماً لهذه التغيرات .

وأنا مدرك تماماً أنه بالرغم من كل ما شمله هذا الكتاب ، فإنه مازال هناك الكثير جداً مما يجب تضمينه والحديث عنه . ولكنى رغبت دائماً - منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب وحتى الطبعة الحالية - أن يكون كتاباً قصيراً . وبالطبع فإن كتابة نسخة أطول كانت ستكون أيسر بكثير . وحتى أبقي هذه الطبعة قريبة فى حجمها من النسخة الأصلية ، فإننى كنت عادة ما أقوم بحذف بعض الأجزاء لأحل محلها الأجزاء الجديدة التى أردت إضافتها . وأنا أمل ألا يعتبر القارئ هذا الكتاب أكثر من كونه باباً للولوج إلى عالم من الخبرة - جد معقد ، ولكنه ممتع ربما بنفس القدر .

روبرت أ . دال

الفصل الأول

ما هي السياسة ؟

سواء شئنا أو لم نشأ ، فلا يوجد أحد قادر على أن ينأى بنفسه عن الوقوع في دائرة التأثير لنظام سياسي ما . فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة ، والمدينة ، والمدرسة ، والكنيسة ، والشركة ، والنقابة ، والنادى ، والحزب السياسي ، والجمعيات التطوعية .. وغير ذلك كثير من منظمات عديدة أخرى . فالسياسة هي حقيقة من حقائق الوجود الإنساني لا يمكن تجنبها ، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما ، في لحظة ما ، في شكل ما من أشكال النظم السياسية .

وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة ، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها . وفي الماضي عبارة كهذه كانت لا تلقى اهتماماً بل وكانت مستهجنة باعتبار أنها عبارة خطابية ، أما اليوم فإنها حقيقة واضحة لا مرأى فيها . فمصير الجنس البشرى اليوم ، وهل يكون إلى فناء ودمار أم إلى بقاء ونماء ، إنما تحدهد السياسة والسياسيون ، وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية .

وهكذا ، فإن إجابة السؤال « لماذا نحلل السياسة ؟ » تضحى واضحة إذن . فالواقع أنه رغم أننا قد نحاول تجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها ، وهذا في حد ذاته يعتبر سبباً قوياً يدفعنا إلى محاولة فهم السياسة . فأنت قد ترغب في فهم السياسة لأنك تريد أن تشبع فضولك وحسب ، أو لأنك تريد أن تشعر أنك مُستوعب ومُدرَك لما يجري حولك في هذا العالم ، أو لأنك تريد أن تصل إلى أفضل الخيارات من

بين بدائل عدة متاحة - بعبارة أخرى ، لأنك تريد أن تتصرف بحكمة . وبالرغم من أن التوصل إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأقوى لدى معظم الناس للقيام بالتحليل السياسي ، إلا أنه لا يمكننا إنكار أن البشر في عمومهم يشعرون بحاجة قوية إلى فهم العالم الذي يعيشون فيه . وواقع الأمر أن أى فرد يستطيع أن يفهم السياسة بقدر ؛ ولكن السياسة موضوع غاية في التعقيد ، بل ربما هي أكثر المواضيع التي يواجهها الإنسان تعقيداً . وتكمن الخطورة في حقيقة أنه مع افتقاد الخبرة اللازمة للتعامل مع تعقيدات السياسة ، فإن المرء ينزع إلى تبسيطها بصورة مخلة . ولكن لأن بعض التبسيط ضرورى ، فإن هذا الكتاب يعتمد أيضاً إلى تبسيط التعقيدات السياسية ، ولكنه لا يتبع هذا النمط بصورة مكثفة . وكما سوف نرى ، فإن اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لفهم السياسة ليس بالمهمة السهلة .

طبيعة الجانب السياسى

ما الذى يميز الجانب السياسى للمجتمع الإنسانى عن الجوانب الأخرى لهذا المجتمع ؟ ماهى سمات النظام السياسى فى تميزه مثلا عن النظام الاقتصادى ؟ بالرغم من أن دارسى السياسة لم يتفقوا مطلقا على إجابة واحدة لهذين السؤالين ، إلا أنهم يميلون إلى الاتفاق حول بعض النقاط الأساسية . فمثلاً من المستبعد أن يوجد خلاف حول الفكرة التي مؤداها أن النظام السياسى هو نمط من العلاقات السياسية . ولكن ، ماهى العلاقات السياسية ؟

ويعتبر كتاب أرسطو « السياسة » (الذى كُتب بين ٣٣٥ - ٣٣٢ ق . م .) بمثابة نقطة بدء هامة ، وإن كانت غير مدركة دائما ، للإجابة عن هذا السؤال ؛ وكثير غيره من الأسئلة . ففي الكتاب الأول من « السياسة » يحرص أرسطو على دحض وجهة نظر هؤلاء الذين يقولون بتطابق كل أنواع السلطة ، ويحاول من ثم أن يميز سلطة القائد السياسى فى الرابطة السياسية ، أو دولة المدينة polis ، عن أشكال أخرى للسلطة من قبيل سلطة السيد على عبده ، أو سلطة الزوج على زوجته ، أو سلطة الآباء على أبنائهم .

ولكن أرسطو يسلم بأن جانباً على الأقل من الجوانب المميزة للرابطة السياسية هو وجود سلطة أو حكم . فأرسطو يُعرّف دولة المدينة polis ، أو الرابطة السياسية ، بأنها « أكثر الروابط تسيداً واحتوائية » . ويعرّف الدستور ، أو نظام الحكم polity ، بأنه « تنظيم لدولة المدينة بشأن المناصب الموجودة بها بصفة عامة ، ولكن

بالنظر بصفة خاصة إلى ذلك المنصب الذى يتمتع بالسيادة فى كافة القضايا » (١). وأحد المعايير التى يستخدمها أرسطو عند تقسيمه للدساتير هو : مع أى شريحة فى جماعة المواطنين تستقر السلطة النهائية أو الحكم النهائى .

وهكذا ، ومنذ زمن أرسطو ، أضحت هناك اتفاق واسع حول فكرة أن العلاقة السياسية تتضمن السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما . وعلى سبيل المثال ، فواحد من أكثر علماء الاجتماع المحدثين تأثيراً ، وهو الأستاذ الألمانى ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) قرر أن الرابطة يجب أن تسمى سياسية « إذا كانت هناك استمرارية فى فرض نظامها داخل نطاق إقليمى محدد عن طريق استخدام القوة المادية من جانب الهيئة الإدارية ، أو التهديد باستخدامها » . وهكذا ، وبالرغم من أن فيبر ركز على المكون الإقليمى فى الرابطة السياسية ، إلا أنه ، ومثل أرسطو ، أبرز أن سمة من السمات الأساسية لها هى علاقات السلطة أو الحكم (٢).

ولنأخذ مثلاً أخيراً . فقد عرّف هارولد لازويل Harlod Lasswell ، وهو من أبرز علماء السياسة المحدثين ، « علم السياسة بوصفه نظاماً معرفياً تجريبياً ، (وبوصفه) دراسة تشكيل واقتسام القوة » ، وعرّف « العمل السياسى (بوصفه) فعلاً يتم إنجازه من منظور القوة » (٣) .

ويوضح الشكل (١-١) جوانب الاتفاق وعدم الاتفاق ، فى مواقف كل من أرسطو وفيبر ولازويل ، فيما يتعلق بطبيعة السياسة . فأرسطو وفيبر ولازويل ، وكذا معظم علماء السياسة ، يتفقون على أن العلاقات السياسية توجد فى مكان ما داخل الدائرة (أ) ، وهى مجموعة العلاقات التى تتضمن القوة أو الحكم أو السلطة . فيرى لازويل أن كل شىء داخل الدائرة (أ) هو سياسى بالتعريف . وعلى الجانب الآخر ، يعرف أرسطو وفيبر مصطلح سياسى بطريقة تتطلب إضافة سمة أو أكثر ، ويمثل ذلك الدائرتان (ب) و (ج) . فعلى سبيل المثال : فإنه وفقاً لفيبر فإن مجال السياسى لن يكون كل شىء داخل الدائرة (أ) ، أو كل شىء داخل الدائرة (ب) (الإقليمية) ولكن كل شىء فى منطقة التداخل بين (أ) و (ب) ، والتى تتضمن

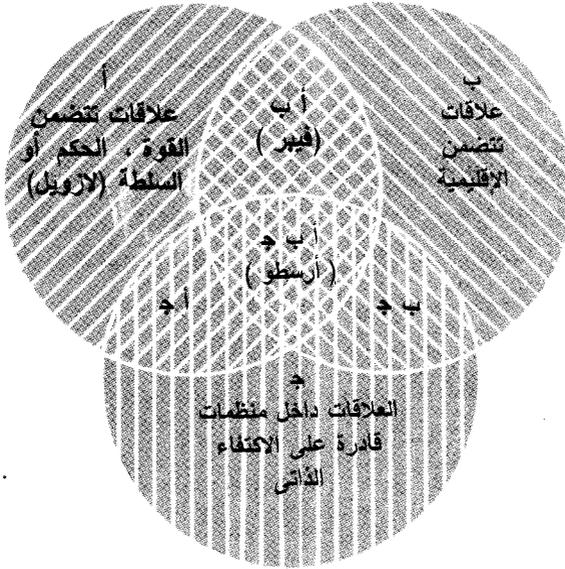
Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (New York : Oxford University Press, 1962), (١) PP. 1,110.

Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947), PP. 145-54.

Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950), PP. xiv, 240.

كلا من الحكم و الإقليمية . وبالرغم من أن أرسطو يعتبر أقل وضوحا من كل من فيبر ولازويل فيما يتعلق بهذه النقطة ، فإنه بلاشك يحد من مجال السياسى بصورة أكبر فيقصره على العلاقات داخل الهيئات القادرة على الاكتفاء الذاتى (ج) . وبالتالي ، فإن « السياسة » عند أرسطو توجد فقط فى المساحة التى تتداخل فيها الدوائر (أ) و (ب) و (ج) .

ومن الواضح إذن أن كل شىء يسميه أرسطو وفيبر « سياسيا » ، يعتبره لازويل « سياسيا » أيضا . ولكن هناك بعض الأشياء التى يعتبرها لازويل من قبيل ماهو « سياسى » ولايراهها فيبر وأرسطو كذلك . فقد تتضمن الشركة أو النقابة ، على سبيل المثال ، جوانب « سياسية » . ومن ثم ، دعنا نعرف النظام السياسى بأنه أى نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم ، والنفوذ ، والقوة ، أو السلطة بدرجة عالية(٤) .



الشكل (١ - ١) تعريفات السياسة

(٤) فى الفصل الثالث ، سسمى عبارات مثل التحكم ، القوة ، النفوذ والسلطة بـ « مصطلحات النفوذ » . وسوف يتم تعريف مفهوم النفوذ فى ذلك الفصل أيضاً .

تغلغل السياسة

لا بد من الاعتراف بأن التعريف السابق فضفاض للغاية . فهو يعنى أن الكثير من الهيئات التي عادة ما لا يعتبرها الناس « سياسية » تملك نظاماً سياسياً مثل : النوادي الخاصة ، والشركات ، واتحادات العمال ، والمنظمات الدينية ، والجماعات المدنية ، والقبائل البدائية ، والعشائر بل وحتى الأسر . ويمكن أن نسوق عدة اعتبارات تساعد على إيضاح تلك الفكرة غير المألوفة ، والتي مؤداها أن كل المنظمات البشرية تقريباً لها جانب سياسى :

١ - إننا نتحدث في لغة التعامل اليومية المعتادة عن « حكومة » النادي أو الشركة .. وهكذا . بل وقد نصل إلى حد وصف تلك الحكومات بالديكتاتورية أو الديمقراطية أو النيابية أو السلطوية ، وعادة مانسمع عن « السياسة » و « المناقشات السياسية » التي تحدث في هذه الهيئات .

٢ - النظام السياسى هو جانب واحد فقط من جوانب أى هيئة . فعندما نشير إلى شخص ما بوصفه طبيباً أو معلماً أو مزارعاً فنحن لانفترض أنه طبيب وحسب ، أو معلم وحسب ، أو مزارع وحسب . وبالمثل فلا توجد أى هيئة بشرية هي سياسية وحسب ، فالناس يقيمون علاقات عدة لانستند فقط إلى القوة أو السلطة : فهناك الحب ، والاحترام ، والولاء ، والمعتقدات المشتركة.... الخ .

٣ - تعريفنا لا يذكر أى شىء تقريباً عن الدوافع البشرية ، فمن المؤكد أنه لا يتضمن أى إشارة إلى أنه فى كل نظام سياسى نجد الناس مساقين باحتياجات داخلية قوية تدفعهم كى يحكموا الآخرين ، أو إلى أن القادة ينزعون نحو السلطة أو إلى أن السياسة هي معركة غريزية شرسة من أجل القوة . فمن المفهوم أن علاقات السلطة من الممكن وجودها بين أناس لا يملك أى منهم شغفاً أو ولعاً بالقوة ، أو فى مواقف يكون فيها أكثر الناس تعطشاً للسلطة هم أقلهم فرصة للوصول إليها . وهكذا نجد أن هنود الزونى فى الجنوب الغربى الأمريكى يؤمنون بشدة بأن السعى نحو القوة هو فعل محرم ، ومن ثم ، فإن الساعين إلى القوة يجب ألا يمكّنوا منها .^(٥) وأقرب إلى خبرتنا من هذا المثال السابق نجد وجهة النظر الشائعة بين أعضاء بعض المنظمات الأمريكية الخاصة ، ومؤداها أن أكثر الأفراد إلحاحاً فى السعى لتولى رئاسة المنظمة هم أقلهم ملاءمة للاضطلاع بهذا المنصب ، فى حين أن أفضل من يتولى منصب الرئاسة هم الأقل رغبة فى هذا

Ruth Benedict, *Patterns of Culture* (Boston : Houghton Mifflin Co., 1934).

(٥)

المنصب بالفعل . ولكن بغض النظر عن الدلالات التي يمكن استخلاصها سواء من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) أو من الأدب الشعبي (الفولكلور) ، فإن النقطة المحورية هنا هي أن تعريفنا للنظام السياسي ، والذي يتسم بالعمومية الشديدة ، لا يمدنا عمليا بأى فرضية تتعلق بماهية أو طبيعة الدوافع الإنسانية . وبالرغم من اتساع هذا التعريف فإنه يتيح لنا فرصة إجراء بعض التمييزات الهامة ، والتي عادة ما لا تكون واضحة في المناقشات العادية .

٤ - وتعريفنا أيضا يتجاهل ، وعن عمد ، سمة دأب الفلاسفة السياسيون منذ أرسطو وحتى اليوم على أن ينسبوا إلى السياسة ، وهي أن السياسة - هي بمعنى من المعاني - نشاط عام ينطوي على أهداف عامة ، أو مصالح عامة ، أو خير عام ، أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة البشرية يكون عاما بصورة واضحة . فإذا قبلنا بهذا التعريف للسياسة فسوف نجد لزاما علينا أن نضيف دائرة رابعة إلى الشكل (١ - ١) ، وسنجد أن مجال السياسة سوف يزداد انكماشاً بالضرورة . ولكن هناك أسبابا وجيهة لعدم تضمين هذه الفكرة في تعريفنا ، ذلك أنها رغم ما تحظى به من احتفاء بين الفلاسفة السياسيين ، فإنها زاخرة بالصعوبات . فهذا الفهم لمعنى « السياسة » يعكس - بداية - الطريقة الخاطئة التي يستخدم بها المصطلح في لغة التعامل اليومي في الوقت الحالى ، حيث عادة ما يشير إلى نشاط السياسيين الطموحين الساعين لإثبات الذات . وبنفس القدر ، فإنه لا يمكن اعتباره وصفاً امبريقيا للدوافع التي تسوق الأشخاص المشتغلين بالسياسة . ذلك أن التوصل إلى الدوافع التي تحفز الناس يتطلب بحثا امبريقيا ، فهي إذن مسألة لا يمكن حسمها بالتعريف وحسب . ولكن لا الخبرة العادية ، ولا البحث المنظم يدعم أى منهما الفرضية القائلة بأن المشتغلين بالسياسة إنما يدفعهم إلى ذلك اهتمام حقيقى بالمصالح العام . وهذا السؤال الذى يتعلق بماهية الدوافع التي تحفز الناس سوف نعود إليه مرة أخرى فى الفصل التاسع . وعلى الجانب الآخر ، فإنه إن لم تكن هذه الفكرة مقصودة لا كتعريف ولا كوصف امبريقى وإنما كتأكيد لما يجب أن تكون عليه غاية أو نتيجة الحياة السياسية وهدفها ، يضحى واضحا إذن أنها لاتعدو أن تكون بيانا معياريا . ولكن لأنها تحمل تأكيدا على الغايات والقيم ، فإنها تتطلب فحصا واختبارا ، ولا يكون من الحكمة تمريرها ببساطة كأداة لتعريف السياسة . وسوف نرجع مرة أخرى إلى مشكلة القيم فى الفصل العاشر .

السياسة والاقتصاد

التحليل السياسى يتعامل مع القوة أو الحكم أو السلطة ، أما الاقتصاد فيهتم بالموارد النادرة أو بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات . والسياسة هى جانب واحد من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات البشرية ، والاقتصاد هو جانب آخر ، ومن ثم ، فإن كلاً من رجل الاقتصاد وعالم السياسة قد يدرسان نفس المؤسسة - مثلاً نظام الاحتياطي الفيدرالى أو الميزانية . ولكن رجل الاقتصاد سيكون مهتما بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة وباستخدام الموارد النادرة ، فى حين أن عالم السياسة سوف يتعامل أساساً مع المشاكل المرتبطة بعلاقات القوة أو الحكم أو السلطة .

ومثلها مثل معظم التمايزات القائمة بين مجالات البحث العقلى ، فإن التمايزات بين السياسة والاقتصاد لا يمكن تحديدها بشكل قاطع .

النظم السياسية والنظم الاقتصادية

يستخدم عديد من الأشخاص مصطلحات مثل الديمقراطية ، والديكتاتورية ، والرأسمالية ، والاشتراكية لوصف النظم السياسية والاقتصادية نون تمييز . وتتبع هذه النزعة إلى الخلط بين النظم السياسية والاقتصادية من غياب مجموعة موحدة من التعريفات ، وكذا من الجهل بالجذور التاريخية لهذه المصطلحات ، وأيضاً - فى بعض الحالات - من الرغبة فى استغلال مصطلح سياسى يحظى باحترام واسع ، مثل الديمقراطية ، أو لا يحظى بأى احترام ، مثل الديكتاتورية ، بغرض التأثير فى المواقف من النظم الاقتصادية .

ويترتب على ذلك أن الجوانب السياسية لأى مؤسسة ليست هى بذاتها الجوانب الاقتصادية . فتاريخياً نجد أن مصطلحى « الديمقراطية » و « الديكتاتورية » عادة ما كانا يشيران إلى الأنظمة السياسية ، فى حين أن مصطلحى « الرأسمالية » و « الاشتراكية » كانا يشيران إلى المؤسسات الاقتصادية . وبالنظر إلى الطريقة التى استخدمت بها المصطلحات تاريخياً ، فإن التعريفات التالية تعتبر دقيقة :

(١) الديمقراطية هى نظام سياسى يقتسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة فى صنع القرارات .

(٢) الديكتاتورية هى نظام سياسى تنحصر فيه فرص المشاركة فى القرارات بين القلة .

(٣) الرأسمالية هي نظام اقتصادى تضطلع فيه الشركات المملوكة ملكية خاصة بمعظم الأنشطة الاقتصادية الكبرى .

(٤) الاشتراكية هي نظام اقتصادى تقوم فيه المنظمات التى تملكها الحكومة أو المجتمع بمعظم الأنشطة .

كل زوج من هذه المصطلحات : الديمقراطية - الديكتاتورية ، الرأسمالية - الاشتراكية ، يعنى ضمنا وجود ثنائية . ولكن الثنائيات عادة مالا تفى بالغرض . فالعديد من الأنظمة السياسية هي في الواقع ليست ديمقراطية تماماً ولا ديكتاتورية بصورة كاملة أيضاً ، كما أنه في العديد من الدول نجد تداخلاً كثيفاً بين العمليات الخاصة والحكومية . وفي عالم الواقع نجد أن السياسة والاقتصاد متداخلان بشدة . هذا التداخل لايفضح قصور المزوجة بين « الرأسمالية - الاشتراكية » وحسب ، ولكنه يؤكد أيضاً حقيقة واضحة وهي أن بعض المؤسسات والعمليات يمكن أن تعتبر ، ولأغراض محددة ، أحد مكونات النظام الاقتصادي ، في حين أنه يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من النظام السياسي ، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أغراضاً أخرى .

والنقطة الواجب تذكرها هي أنه بالرغم من هذا التداخل ، بل وربما بسببه ، فإنه قد ثبت أن تمييز بعض جوانب الحياة بوصفها اقتصادية وبعضها الآخر بوصفها سياسية إنما هو أمر مثمر من الناحية الفكرية .

النظم والنظم الفرعية

يمكن اعتبار أى مجموعة من العناصر تتفاعل مع بعضها البعض على أى صورة من الصور بمثابة نظام : مجرة ، فريق كرة قدم ، سلطة تشريعية ، حزب سياسى^(١) . وعند التفكير في النظم السياسية قد يكون من المفيد أن نتذكر نقاطاً أربعاً يمكن أن تنطبق على أى نظام :

(١) إن تسمية شىء ما نظاماً ، ماهى إلا طريقة مجردة للنظر إلى أشياء محسوسة . ومن ثم ، ينبغى للمرء أن يكون حريصاً لكي لا يخلط الشىء المحسوس

(٦) من أكثر المحاولات شمولاً لتطبيق نظريات النظم على علم السياسة ما نجده في عمليتين لدافيد ايستون هما :

A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc. 1965) and
A Systems Analysis of Political Life (New York : John Wiley & Sons, Inc. 1965).

« بالنظام » المجرد . و « النظام » هو أحد مكونات الأشياء ، والذي يُجرّد بدرجة ما وذلك لأغراض التحليل : والدورة الدموية عند الثدييات أو بنيان الشخصية عند الإنسان ، مثالان يشيران إلى ما نرمى إليه .

(٢) ولتحديد ماذا يقع داخل نظام ما ، وماذا يقع خارجه ، فإننا نحتاج إلى ترسيم حدود ذلك النظام . وأحياناً تكون هذه المهمة سهلة للغاية كما في حالة النظام الشمسي أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ولكن هذه العملية غالباً ماتتم بقرار تحكّمي . فعلى سبيل المثال : ما هي حدود حزبنا الكبيرين ؟ هل سنُدخل هنا مسؤولي الحزب وحسب ؟ أم سوف نضم إليهم أيضاً كل المسجلين كديمقراطيين أو جمهوريين ؟ أم سنتوسع أكثر لندخل كل هؤلاء الذين يُعرّفون أنفسهم بوصفهم ديمقراطيين أو جمهوريين بغض النظر عن كونهم مسجلين في الكشوف الرسمية ؟ أم أننا سوف نُضمّن هؤلاء الذين يصوتون بصفة منتظمة لأى من الحزبين ؟

(٣) النظام قد يكون عنصراً في نظام آخر ، أو نظاماً فرعياً له . فالأرض هي نظام فرعى لمجموعتنا الشمسية ، التي هي بدورها نظام فرعى لمجرتنا ، والتي هي بالتالي نظام فرعى للكون كله . ولجنة العلاقات الخارجية هي نظام فرعى لمجلس الشيوخ الأمريكي ، والذي هو نظام فرعى للكونجرس .. وهكذا .

(٤) الشيء قد يكون نظاماً فرعياً لنظامين مختلفين - أو أكثر - لايتداخلان إلا جزئياً ، فاستاذ الجامعة قد يكون عضواً نشيطاً في الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات وفي الحزب الديمقراطي ، وكذا في رابطة الآباء والمعلمين (PTA) .

ومن المفيد إبقاء هذه الملاحظات حاضرة في الذهن عند اعتبار الاختلاف بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي .

النظم السياسية والنظم الاجتماعية

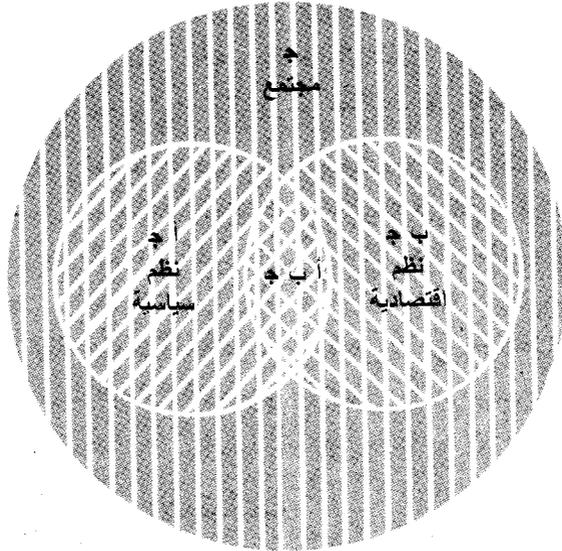
ما هو المجتمع الديمقراطي ؟ المجتمع الحر ؟ المجتمع الاشتراكي ؟ المجتمع السلطوى ؟ المجتمع الدولي ؟ وكيف يتميز النظام الاجتماعي عن النظام السياسي ؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة صعبة خاصة أن مصطلحي مجتمع ونظام اجتماعي يستخدمان بطريقة فضفاضة حتى من قبل العلماء الاجتماعيين . وبصفة عامة ، فإن اجتماعي هو مصطلح احتوائى وشامل ، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية

إنما هي أنواع من العلاقات الاجتماعية . وبالرغم من أن تعبير النظام الاجتماعي يُستخدم أحيانا للإشارة إلى معنى محدد ، فهو يعتبر من قبيل المفاهيم الواسعة . وهكذا ، فإن تالكوت بارسونز Talcott Parsons ، وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المبرزين ، عرّف النظام الاجتماعي بثلاث خصائص :

- (١) تفاعل شخصين أو أكثر .
 - (٢) أن يأخذوا في اعتبارهم عند تحركهم كيف يمكن أن يتصرف الآخرون .
 - (٣) وأحيانا ما يعملون معاً سعياً وراء أهداف مشتركة (٧) .
- النظام الاجتماعي إذن هو نظام يتضمن درجة عالية من الاحتوائية .

ووفقاً لاستخدام بارسونز ، فالنظام السياسي ، وكذا النظام الاقتصادي هما جزءان أو جانبان أو نظامان فرعيان للنظام الاجتماعي . والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يوضحها الشكل (١ - ٢) حيث (أ ج) تمثل كل الأنظمة السياسية الفرعية و(أ ب ج) تمثل كل الأنظمة الفرعية التي يمكن اعتبارها إما سياسية وإما اقتصادية ، وذلك وفقاً للجوانب التي نهتم بها . ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها



الشكل (٢.١) : المجتمع ، النظم السياسية ، النظم الاقتصادية .

Talcott Parsons and Edward A. Shils, eds., *Toward a General Theory of Action* (Cambridge, (٧) Mass.: Harvard University Press, 1951), P.55.

ولمناقشة لمعنى وتاريخ مفهوم « المجتمع » انظر :

International Encyclopedia of the Social Sciences, s.v. "society."

على (أ ب ج) : شركة جنرال موتورز ، أو لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، أو مجلس المحافظين في جهاز الاحتياطي الفيدرالي .

وهكذا ، فإن المجتمع الديمقراطي يمكن تعريفه بأنه نظام اجتماعي لا يقتصر على النظم (الفرعية) السياسية الديمقراطية وحسب ، ولكنه يحوى أيضا نظاماً فرعية أخرى تعمل بحيث تضيف - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - إلى قوة العمليات السياسية الديمقراطية . وعلى النقيض من هذا فإن المجتمع السلطوي يشمل على أنظمة فرعية هامة ومتعددة مثل : الأسرة ، الكنائس ، المدارس ، والتي تعمل كلها على تعزيز العمليات السياسية السلطوية . ودعنا نستعرض مثالين : ففي كتابه الشهير « الديمقراطية في أمريكا » (١٨٣٥ - ١٨٤٠) وضع الكاتب الفرنسي الشهير الكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville قائمة بعدد من « الأسباب الأساسية التي تنزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة » . ولم تتضمن قائمته هذه الهيكل الدستوري وحسب ، ولكنها أشارت كذلك إلى عوامل أخرى مثل غياب مؤسسة عسكرية ضخمة ، والمساواة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ونظام اقتصادي زراعي مزدهر ، وكذلك أخلاقيات الأمريكيين وعاداتهم ومعتقداتهم الدينية^(٨) . وفي رأى توكفيل أنه مما قوى من احتمالات قيام نظام سياسي ديمقراطي صحي في الولايات المتحدة، حقيقة أن الدستور الذي يتسم بالديمقراطية العميقة تسنده وتدعمه مظاهر أخرى عديدة في المجتمع . وترتبطا على هذا كان من الممكن وصف المجتمع الأمريكي بأنه مجتمع ديمقراطي .

وعلى عكس الوضع في الولايات المتحدة ، فإن العديد من المراقبين كان يملؤهم شعور بالتشاؤم فيما يتعلق باحتمالات قيام ديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأنهم اعتقدوا أن جوانب عديدة في المجتمع الألماني تتسم بالسلطوية الشديدة ، وبالتالي فإنها تضعف احتمال قيام علاقات سياسية ديمقراطية . ولقد أولى هؤلاء اهتماما واضحا لاتجاه كافة المؤسسات الاجتماعية للخضوع لنمط قوى من التسلط والإذعان ، وذلك في الأسرة والمدارس والكنائس ومجالات العمل ، وكذا في كل العلاقات التي يشكل موظفو الحكومة ، سواء العسكريون أو المدنيون ، أحد طرفيها ويمثل المواطنون العاديون طرفها الآخر . فحقيقة أن الديمقراطية السياسية كان سيتم إدخالها في بيئة اجتماعية شديدة السلطوية ، لم تكن تبشر بمستقبل ناجح لها في ألمانيا . أما الآن ، فإن العديد من المراقبين يشعر بالتفاؤل حيال قيام

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1 (New York : Vintage Books, 1955), (٨) PP. 298-342.

ديمقراطية سياسية فى ألمانيا ، وذلك لأنهم يلحون شواهد على التقلص الواضح للطابع السلطوى فى المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

الحكومة والدولة

فى كل مجتمع ينزع الناس نحو تطوير توقعات متفق عليها تتعلق بالسلوك الاجتماعى فى المواقف المختلفة . فالمرء يتعلم كيف يتصرف كمضيف أو كضيف ، كرب أسرة أو كجد ، كجندى ، كموظف بنك ، كوكيل نيابة ، كقاضٍ ... الخ . وأنماط مثل هذه تسمى أدواراً ، وتنشأ عندما يشترك الناس فى اقتسام توقعات ، تتشابه بدرجة عالية ، حول السلوك المتوقع فى مواقف معينة . وكلنا نلعب أدواراً متعددة ، وعادة ما ننتقل - وبسرعة - من دور إلى دور آخر .

وحيثما يضحي النظام السياسى معقداً ومستقراً ، فإن الأدوار السياسية تنمو . ولعل أوضح الأدوار السياسية هى تلك التى يؤديها الأشخاص الذين يُنشئون ويُفسرون ويطبّقون الأحكام التى تكون ملزمة لأعضاء النظام السياسى . هذه الأدوار ما هى إلا مناصب ، ومجموع المناصب فى النظام السياسى يشكل حكومة هذا النظام . وفى أى لحظة ، فإن شاغلي هذه المناصب أو الأدوار يكونون بالضرورة أفراداً محددين ، أى أشخاصاً محسوسين (باستثناء المناصب الشاغرة) - مثل عضو مجلس الشيوخ فوغورن ، القاضى كرانكى ، أو العمدة توبمبلى . وفى العديد من النظم لا تتغير الأدوار بتغير الأفراد الذين يتتابعون على القيام بها . ومما لاشك فيه أن اللاعبين المختلفين للأدوار قد يقدمون تفسيرات مختلفة لدور هاملت أو عطيل . والواقع ، أنهم عادة ما يفعلون ذلك ، بل وأحياناً ما يكون الاختلاف فى التفسير جذرياً . وهكذا الحال مع الأدوار السياسية . فعلى سبيل المثال نجد أن جيفرسون وجاكسون ولينكولن وتيودور روزفلت وويلسون وفرانكلين روزفلت ، قد مارس كل منهم دور الرئيس بطريقة أوسع كثيراً مما كان سائداً فى عهد سابقه ، وذلك عن طريق بناء توقعات جديدة فى عقول الأفراد تتعلق بما يجب على الرئيس ، أو بشرعية ما يستطيع الرئيس ، القيام به وهو فى منصب الرئاسة . وكما أكد نيلسون بولسبى Nelson Polsby : « هناك عدد كبير ومختلف من الطرق لكى تكون رئيساً ، وذلك بقدر عدد الرجال المستعدين للاضطلاع بالمنصب » .^(٩) وبالرغم من هذا فإن

(٩) انظر : N. Polsby's *Congress and the Presidency*, 3rd. ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-

Hall, Inc., 1976). ولقد قارن بولسبى فى هذا الكتاب بين الرؤساء بدءاً من فرانكلين روزفلت

وحتى جيرالد فورد .

انظر أيضاً : James David Barber, *The Presidential Character : Predicting Performance in the*

White House (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice- Hall, Inc., 1972).

التوقعات الخاصة بالدور الواجب على الرئيس القيام به تحد هي الأخرى من المدى الذى يستطيع الرؤساء التماذى إليه فى تحويل المنصب إلى مايرغبون فيه ، وهى حقيقة جسدها الرئيس جونسون عندما قرر عام ١٩٦٨ عدم إعادة ترشيح نفسه للرئاسة ، مبرراً ذلك بأنه لم يعد يستطيع أن يلعب الدور الرئاسى بالطريقة التى يؤمن أن المنصب يتطلبها .

ولكن قد يتساءل القارىء ، ألا نضع أنفسنا ، بتعريفنا السابق للحكومة ، فى مشكلة جديدة ؟ فلو سلمنا بأن هناك مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأنظمة السياسية ، بدءاً من نقابات العمال والجامعات وحتى الدول والمنظمات الدولية ، فماذا عن (ال) حكومة ؟ فبالرغم من كل شيء ، ففي الولايات المتحدة ، كما فى معظم الدول الأخرى ، عندما نتحدث عن (ال) حكومة فإن المقصود بذلك يبدو واضحاً لكل الناس . فمن بين كل صور « الحكومات » المرتبطة بهذه الأنظمة سألقة الذكر فى إقليم محدد ، حكومة واحدة فقط عادة ما ينظر إليها بوصفها (ال) حكومة . كيف تختلف (ال) حكومة التى نهتم بها إذن عن الحكومات الأخرى ؟ هناك ثلاث إجابات ممكنة :

(١) تسعى (ال) حكومة نحو أهداف « أسمى » و « أنبل » من الحكومات الأخرى . ولكننا نواجه هنا بثلاث صعوبات على الأقل . الأولى ، لأن الناس تختلف حول ماهية الأهداف « الأسمى » أو « الأنبل » - بل وتختلف حول ما إذا كان هناك سعى نحو تحقيق هدف معين فى أى لحظة ، فإن هذا المعيار قد لا يكون معاوناً على تحديد ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك هى (ال) حكومة . الثانية ، بالرغم من أن الناس عادة ماتختلف حول الترتيب التصاعدى للأهداف أو القيم ، وبالرغم من أنهم قد يكونون مقتنعين بأن (ال) حكومة تسعى نحو تحقيق غايات شريرة ، فإنهم لا يزالون يتفقون حول ماهى (ال) حكومة . والفوضى يدرك بالتأكيد أن (ال) حكومة هى التى تقوم بقمعه . الثالثة ، وماذا عن الحكومات الفاسدة ؟ على سبيل المثال ، هل كل من الحكومات الديمقراطية والشمولية تسعى نحو أهداف نبيلة ؟ هذه النقطة تبدو من الناحية المنطقية ، سخيفة . فالإجابة المقترحة الأولى تخطئ إذن بين مشكلة تعريف الحكومة وبين المهمة الأكثر صعوبة والأكثر أهمية أيضاً ، والتى تتعلق بتحديد معيار الحكومة « الصالحة » أو « العادلة » . فقبل أن نقرر ماهى أفضل حكومة ، لابد أن نعرف أولاً ماهى (ال) حكومة .

(٢) أما أرسطو فقد اقترح حلاً آخر : (ال) حكومة تميزها سمة الهيئة التي تقوم عليها - أى الهيئة السياسية ذات الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أنها الهيئة التي تمتلك كل السمات والموارد اللازمة لإقامة حياة صالحة . هذا التعريف يعانى من بعض المشاكل ذاتها التي واجهها التعريف السابق . وبالإضافة إلى هذا ، لو طبق هذا التعريف بحذافيره ، فلن يكون هناك مناص من الوصول إلى نتيجة حتمية مؤداها أنه لا توجد أى حكومة ! فتفسير أرسطو المثالى للدولة - المدينة كان بعيداً جداً عن الواقع حتى بالقياس إلى زمانه . فأثينا لم تكن مطلقاً مكتفية ذاتياً : ثقافياً أو اقتصادياً أو عسكرياً . فالواقع أنها كانت مفقرة تماماً للقدرة على ضمان أمنها واستقلالها ، فبدون حلفاء ماكانت لتستطيع الحفاظ على حرية مواطنيها واستقلالهم . وما كان يصدق بالأمس على الدول - المدينة فى اليونان ، فإنه يصدق بالتأكيد على دول اليوم وبنفس القدر .

(٣) (ال) حكومة هى أى حكومة تنجح فى دعم ادعائها أن لها الحق فى التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية من أجل تطبيق قواعدها داخل إقليم محدد (١٠). والنظام السياسى يتكون من المقيمين فى هذا الإقليم ، وحكومة الإقليم هى الدولة .

هذا التعريف يفرض فى الحال ثلاثة أسئلة :

(١) ألا يمكن للأفراد الذين ليسوا بموظفين حكوميين استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ ماذا عن الآباء الذين يصفعون أطفالهم ؟ الإجابة بالتأكيد هى أن حكومة الدولة ، وإن كانت لا تستحوذ بالضرورة على استخدام القوة بصورة منفردة ، إلا أنها تملك السلطة المطلقة لوضع الحدود التي يمكن أن تُستخدم القوة فى نطاقها بصورة مشروعة . وحكومات معظم الدول تسمح للأفراد باستخدام القوة فى ظروف معينة . مثلاً ، بالرغم من أن العديد من الحكومات تحظر إنزال عقوبات قاسية على الأطفال ، فإن معظمها تسمح للآباء بصفع أبنائهم ، كما أن الملاكمة مسموح بها فى العديد من الدول .

(٢) ماذا عن المجرمين الذين لا يُقبض عليهم ؟ فبالرغم من كل شيء ، فإنه لا توجد دولة تخلو من وجود جرائم تحرش وقتل واغتصاب ، وغير ذلك من أشكال

(١٠) مقتبسة بتصريف من : Weber, *Theory of Social and Economic Organization*, P. 154 وذلك بإحلال عبارة « التنظيم المطلق » محل كلمة « احتكار » ، وكذا كلمة « أحكام » محل كلمة « نظامها » .

العنف . ورغم أن المجرمين أحيانا لا يقعون تحت طائلة القانون ، إلا أن المحك هنا هو أن حكومة الدولة تنجح في ادائها الحق المطلق في ضبط العنف ، لأن القلة من الناس هم الذين يقومون بتحد سافر لحق الدولة المطلق هذا في معاقبة المجرمين . فبالرغم من أن العنف الإجرامى موجود إلا أنه غير مشروع .

(٣) ماذا عن الأوضاع التى تنتشر فيها أعمال العنف والقوة على نطاق واسع مثلما يحدث فى حالات الحروب الأهلية أو الثورات ؟ بالنسبة لهذه الحالات فإنه لا يمكن تقديم إجابة واحدة شافية . ففى بعض الحالات ، فإنه لا توجد دولة على الإطلاق ، وذلك حينما لا توجد أى حكومة قادرة على ادعاء حق السيطرة المطلقة على الاستخدام المشروع للقوة المادية . أو قد تتنافس أكثر من حكومة على حكم ذات الإقليم كما كان الحال بالنسبة للبنان بعد انفجار الحروب الطائفية الدينية فيها عام ١٩٧٥ . أو قد ينقسم الإقليم فيضحي محكوماً بواسطة حكومات دولتين أو أكثر ، مع وجود مساحات رمادية لادولة فيها ، بعد أن كان فى الماضى إقليما تحكمه حكومة دولة واحدة .

هناك شىء واحد مؤكد : عندما يبدأ عدد كبير من الناس فى إقليم معين الشك فى ادعاء الحكومة الحق المطلق فى تنظيم استخدام القوة ، أو إنكار هذا الادعاء ، فإن الدولة القائمة تواجه خطر التحلل .

الفصل الثانى

وصف النفوذ

عرّفنا فى الفصل السابق النظام السياسى بأنه أى نمط للعلاقات الإنسانية يتسم بالاستمرارية ، ويتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم أو النفوذ أو القوة أو السلطة . ولكن ماذا تعنى هذه المصطلحات : التحكم ، النفوذ ، القوة ، السلطة ؟

سوف نرى أن المقصود بهذه المصطلحات معقد وغامض^(١) . فالناس لا يتفقون على الكيفية التى تستخدم بها هذه المصطلحات لا فى لغة التعامل اليومية العادية ، ولا فى علم السياسة . وعلماء السياسة ، مثلهم مثل غيرهم ، فى محاولتهم إبراز الاختلافات الهامة فى المعانى ، فإنهم يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات : التحكم ، القوة ، النفوذ ، السلطة ، الإقناع ، العزم ، القدرة ، القسر .. الخ . ولكنهم مثل الآخرين أيضاً ، عادة ما لا يعطون تعريفات محددة لهذه المصطلحات ، وعندما يفعلون ذلك فإنهم عادة ما لا يتفقون جميعاً على استخدام واحد للعبارة الواحدة . « فالنفوذ » عند أحد الكتّاب قد يصبح « القوة » وفقاً لكاتب آخر .

(١) المشكلة لا تخص علم السياسة وحده . فعلماء الطبيعة « يعرفون المعنى الطبيعى للكميات الحسابية .

t, x, F, m باستخدام الكلمات المتاحة فى اللغة الإنجليزية : الزمن ، المادة ، القوة .. الخ . لكن

اثنان من علماء الطبيعة طرحا السؤال التالى : هل نحن متأكدون ما الذى تعنيه هذه الكلمات ؟

ذلك أن أى دارس للأسس الامبريقية لعلم الميكانيكا التقليدى يدرك مدى صعوبة إعطاء تعريفات

لهذه الكلمات واضحة ولا يلفها الغموض . (نقلاً عن "A Midrash Upon Quantum

Mechanics," Science News 132 (July 11, 1987), P.26).

في الوقت الراهن سوف أقوم باستخدام هذه المصطلحات ، ولنسمها « مصطلحات النفوذ » ، دون محاولة لتعريفها . فأنا أرغب في تأجيل مناقشتي للتعريفات والمفاهيم ، وسوف أُلج مباشرة إلى « عالم القوة » عن طريق اعتبار بعض من العدد اللانهائي للأشكال والصيغات التي يمكن للقوة ونظائرها أن تعبر عن نفسها من خلالها . فاستعراضنا لبعض الحالات ، سوف يساعدنا ، بعد ذلك ، على الاضطلاع بمهمة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .

نماذج : من الأدنى إلى الأقصى

دعنا نبدأ باستعراض بعض النماذج المعبرة عن الانعدام التام للقوة . وبما أن هذا الوضع المتطرف - لحسن الحظ - هو وضع بعيد جدا عن واقع خبرة معظمنا ، فسوف أطالب القارئ بأن يحاول جادا أن يتخيل نفسه في موقف الأشخاص الذين سأقوم بوصفهم .

هل تستطيع أن تتصور على سبيل المثال مايمكن أن يكون عليه وضع الانعدام التام للقوة هذا ؟ هناك تقرير حديث عن الاستيطان في استراليا يمدنا بوصف لمجموعة من البشر قرييين تماما من نقطة الصفر فيما يتعلق بقدرتهم على التحكم في حياتهم^(٢) . فبين عامي ١٧٨٧ ، ١٨٦٨ رحلت بريطانيا حوالي ١٦٠٠٠٠ مذب إلى استراليا . وبالرغم من أن الجرائم التي أدين على أساسها هؤلاء المجرمون لايتعدى أخطرها مجرد السرقة الصغيرة ، إلا أن معاملتهم كانت مفرطة في قسوتها . وهذا تقرير عما حدث في أحد المواقع في تاسمانيا :

« في أحد المواقع في تاسمانيا ، كان يتم سوقهم إلى البر الرئيسي لقطع الأخشاب ، ويجبرون على العمل مثل حيوانات الجر لسحب جذوع الأشجار الضخمة ، وكان البعض منها يزن ما يصل إلى اثني عشر طنا ، على امتداد طريق الأخشاب المنحدر . وعلى الساحل كانوا يربطون الأخشاب في شكل أطواف لنقلها إلى الجزيرة ، حيث يتشبثون بكتل الأخشاب الضخمة لسحبها للشاطئ ، وهم يعملون وخصورهم منغمسة في مياه متلجة . وكان مقنن الطعام اليومي مقابل هذا العمل ، هو رطلا

(٢) نقلًا عن : THE FATAL SHORE by Robert Hughes. Copyright © 1986 by Robert Hughes.

وأعيد طبعه بإذن من : Alfred A. Knopf, Inc. British Commonwealth/Uk rights courtesy :

of William Collins Sons and Co. Ltd.

من اللحم ، ورطلا وربع الرطل من الخبز ، وأربع أوقيت من الحبوب ، إضافة إلى سلطة . وفي بعض الأحيان كان اللحم غير طازج وفسدا بدرجة لا تجعله صالحا للاستهلاك حتى من قبل المذنبين » .

وكان هؤلاء المسجونون عند الدرك الأدنى للتحكم ، أقصى درجات انعدام القوة . وعند الدرك الأدنى أيضا نستطيع أن نذكر مجموعة أخرى من المسجونين ، وهم هؤلاء الموجودون في معسكرات الاعتقال النازية والسوفيتية في الثلاثينات والأربعينات . ولكي نساعدك على تخيل وضعهم ، فلنراجع شهادة بريمو ليفي Primo Levi ، وهو أحد اليهود الناجين من معسكر الاعتقال النازي في أوشفيتز ببولندا^(٣) . ليفي يعتبر من الاستثناءات النادرة حيث إن الموت كان هو مصير معظم اليهود من ضحايا معسكرات الاعتقال . ولقد جاء الموت لبعض ضحايا هذه المعسكرات بأسرع مما جاء لغيرهم . فعندما وصل ليفي إلى أوشفيتز في قطار محمل كله بالمساجين ، جاءهم اثنا عشر عضواً في البوليس السري ، وبدأوا يسألونهم أسئلة تبدو بريئة في ظاهرها ، مثل « كم عمرك ؟ هل أنت متمتع بالصحة أم مريض ؟ » . ولكن في أقل من عشر دقائق كان قد تم فصل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال عن باقي المجموعة ، ولم يُشاهد هؤلاء أبداً بعد ذلك لأن أفران الغاز كانت مصيرهم .

والعديد من القراء سوف يحاول جاهداً بلا شك أن يتصور كيف حاول هؤلاء المسجونون الهروب ، أو كيف تمردوا على مصيرهم هذا . ولكن واقع الأمر أن القليل جدا من المسجونين في معسكر أوشفيتز (أو أي معسكر اعتقال نازي آخر) استطاعوا الهرب أو حتى حاولوا التمرد . فلقد أوضح ليفي أن معنوياتهم كانت محطمة ، وأنهم كانوا على درجة بالغة من الوهن نتيجة للجوع وللمعاملة السيئة ، هذا فضلا عن أنه كان لهم علامات تميزهم بوضوح أهمها الزي الذي كانوا يرتدونه وكذا رؤوسهم الحليقة ، كما أنهم لم يكونوا يتحدثون البولندية ، وعند القبض عليهم مرة أخرى كانوا يعدمون بعد عمليات تعذيب وحشية . ولإرهاب الآخرين كان تعذيبهم وإعدامهم يتم أمام بقية المسجونين ، أما زملاء الضحية فكانوا يعاملون معاملة المتواطئين ، وكانوا يُتركون ليموتوا جوعاً في الزنازين . وزيادة في تخويف المسجونين ، فإن كل المسجونين في القشلاق الذي حاول أحد المحتجزين به الهروب ، كانوا يُرغمون على الوقوف لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة دون راحة .

Primo Levi, *Se Questo E Un Uomo* (Turin : Giulio Einaudi editore, 1976), PP. 26-27, 239. (٣)

والآن حاول أن تتخيل نفسك في وضع أعلى قليلا من الدرك الأدنى للقدرة على التحكم هذا ، وذلك بأن تتصور نفسك وقد ولدت كعبد في إحدى مزارع الجنوب الأمريكي في فترة ما قبل الحرب الأهلية ، أو فلنقل في البرازيل . فلقد نجا أجدادك من الموت في رحلة الشحن الرهيبة في سفينة العبيد حيث كانوا مثلهم مثل سجناء تاسمانيا أو أوشفيتز عند الدرك الأدنى للانعدام التام للقوة . أما أنت ، فبوصفك عبداً ، فأنت ملك لسيدك ، يتصرف فيك وفقاً لما يراه مناسباً ، ومن ثم فأنت رهن تماماً بأحكامه وقراراته وممارساته وأخلاقياته وانفعالاته ومشاعره وأهوائه . وبفؤك حيا مرهون إذن بمدى قدرتك على التأقلم . ولكن بوصفك عبداً في مزرعة ، فإنك غالباً ماتكون أعلى درجة بسيطة عن الصفر المطلق ، لأن مالك له مصلحة في الإبقاء عليك في مستوى معين يجعلك قادراً على العمل ، وربما على التنازل . واعتماداً على طبيعة المالك ، وكذا على طبيعة البلد (فالأكثر احتمالاً هو أن تجد المعاملة أطيح في البرازيل عنها في الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإنك قد تتمتع ببعض الاستقلالية في العمل أو وسط مجتمع العبيد ، بل وقد تكتسب بعض السلطة على آخرين - الأطفال ، الأسرة ، بعض العاملين الآخرين في الحقول أو في المنزل - ثم إنك - وبالرغم من ضعف احتمالات النجاح - قد تضحي واحداً من القلائل المحظوظين الذين يستطيعون الهروب ، أو حتى قد يمنحك أسيادك حريتك .

فأنت وإن كنت لست عند الدرك الأدنى للتحكم ، إلا أنك على أفضل التقديرات أعلى « سبّة » واحدة فقط من هذا الدرك .

والآن حاول أن تتخيل كيف يكون حالك إذا عشت باستقلالية ، وتمتعت بقوة أكثر من العبد ، ولكن أقل كثيراً مما يتمتع به المواطن الحر : ربما كأحد أقبان الأرض أو فلاحى العصور الوسطى في أوروبا أو الصين أو اليابان ، أو حتى في وقتنا الحالى في كثير من الدول النامية . وسوف أورد الآن لقطات من الحياة اليومية في إحدى القرى الصغيرة فى الجمهورية الدومينيكية فى أوائل السبعينات^(٤) .

« الربو قرية صغيرة على طريق السيارات ، تبعد حوالى ساعتين سيرا على الأقدام أو بركوب البغال من جايدا أربيا (وهذا ليس الاسم الحقيقى لها) . وهناك ثلاثة أنهار لابد من عبورها للوصول إلى السيارات الجيب اللاندروفر التى تترك المدينة فى الصباح الباكر ، وذلك رغم أن

Kenneth Sharpe, *Peasant Politics* (Baltimore, Md. : The Johns Hopkins University Press, (٤) 1977), PP. 6, 17.

منسوب المياه بها أصبح عاليا بصورة منذرة بالخطر بعد هطول الأمطار الغزيرة . هذه السيارات المكدسة بالناس والطيور والخنازير ، والساخطين المحشورين بالداخل أو الرابضين على السطح ، والمتأخرين في الحضور المتدلين من مؤخرة السيارة أو الجالسين على الرف الخاص بالأمّعة ، هذه السيارات من الوسائل القليلة التي تربط القرية بالعالم الخارجي . وأقرب طبيب يوجد في عاصمة البلدية ، سان خوان ديلاسييرا ، وهي على بعد ساعتين من الريو ، أما أقرب مدينة بها رعاية صحية متخصصة ومستشفيات ومتاجر طعام كبيرة وأسواق ومحلات ضخمة فهي سانتياجو التي تصلها السيارات في حوالي ثلاث ساعات . وتنتظر السيارات هناك ساعات قليلة لتتيح الفرصة للناس لكي يقوموا بمشرياتهم ويزوروا الأطباء والأقرباء ويقضوا بعض مصالحهم . وتعود السيارات بعد الظهيرة . ولكن الكثير من سكان جايدا أريبا يعودون سيرا على الأقدام ، ويصلون مدينتهم في السابعة أو الثامنة مساءً .

« ولقد سألت ميليدا عن ولادة الأطفال في هذه المستوطنة ، فقالت إنها ولدت تسعة من أطفالها العشرة في المنزل بمساعدة القابلة . وأخذها شاجويتو إلى سانتياجو لتلد طفلا واحدا فقط في المستشفى العام ، وذلك لأن الطفل كان قد تأخر خمسة أيام عن ميعاد ولادته ، وكان ذلك مبعثا لقلقه . والعناية الطبية في المستشفى العام مجانية ، ولكن كان على ميليدا أن تحضر معها طستا لاستحمام الطفل وكوبا وملعقة ، كذلك كان لابد من شراء معظم الأدوية من صيدلية قريبة من المستشفى . كان شاجويتو في حاجة إلى خمس وثلاثين بيزو ليغطي نفقات السفر والأكل والعلاج ، ولكنه لم يكن يملك نقوداً في ذلك الحين . « لقد ذهبت إلى منزل دون بابلو لأقترض منه المبلغ ، ولكنه أخبرني أنه لا يوجد معه نقود . فذهبت إلى منزل خوزيه ، ولكن دون جدوى ! هؤلاء أناس معهم ألفان أو ثلاثة آلاف بيزو ولكنهم كانوا يؤثرون أنفسهم . وشعرت باليأس ، ولكن جاءني أحد أولاد عمومتي كان قد سمع بالمشاكل التي أواجهها ، وقال لي : انظر ، إذا كنت في حاجة إلى المال فستجده عندي ، فقلت له إنني في حاجة إلى خمسة وثلاثين بيزو . فوضع يده في جيبه وقال لي : هذه أربعون بيزو . وعندما رددت له الدين فيما بعد قال لي : يمكنك دائما الاعتماد علىّ في أي وقت تحتاج فيه إلى أي شيء . » .

ثم هناك احتمال آخر . فكر في نفسك كمواطن في دولة حديثة يحكمها ديكتاتور

شديد القمع - الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين ، أو ألمانيا تحت حكم هتلر - حيث يمكن أن تتعرض حياتك للخطر نتيجة وشاية ، أو حتى نتيجة لشك لا أساس له (٥) . ولكن حتى النظم الديكتاتورية تختلف في درجة القمع الذي تمارسه ، وكذا في درجات الاستقلالية والتحكم والقوة التي تسمح بها لرعابها . فبعضها ، على سبيل المثال ، يسمح بقاعدة عريضة من المجلات والصحف وغيرها من وسائل التعبير المكتوبة ، وذلك إلى درجة تثير الدهشة ، ولكنها تقيد بشدة حق عقد المؤتمرات العامة والتنظيمات السياسية . ويسمح البعض الآخر للرأى العام بدرجة عالية من القدرة على التعبير ، ويسمح كذلك بالتنظيمات السياسية ، ولكنه في الواقع ، يمنع الناس من إنشاء أى حزب سياسى منافس ، ويحد من قدرتهم على المشاركة فى انتخابات حرة يمكن أن تتعرض فيها القيادة القائمة للهزيمة . وبعد صعود ميخائيل جورباتشوف لزعامة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، فإنه لم يكتف بالإدانة الصريحة لحكم ستالين العنيف ، بل إنه وسّع وبشكل ملحوظ نطاق فرص التعبير والمشاركة فى التنظيمات وفى انتخاب المرشحين للمناصب ، وحتى فرص معارضة بعض الممارسات والمؤسسات القائمة . ورغم أن الأمور كانت فى حالة تغيير مستمر وعدم يقين ، إلا أنك كمواطن ينتمى إلى الاتحاد السوفيتي وقت حكم جورباتشوف ، فإن تمتك بفرص عظيمة للتأثير على الحكومة وعلى المواطنين لا يمكن مقارنته بما كان فى وسعك حتى أن تحلم به فى ظل حكم ستالين (٦) .

بعد مراوحتك لوضعك متخيلا من الدرك الأدنى للتحكم ، وهو الانعدام التام للقوة ، إلى درجة من التحكم والنفوذ يتمتع بها المواطن فى نظام على درجة من الليبرالية ولكنه غير ديمقراطي ، فإنك قد تشعر بالراحة إذا بدأت تفكر فى مدى قوتك ونفوذك كمواطن فى دولة ديمقراطية . ولكن قبل أن تفعل هذا ، قد يكون من المفيد أن تتأمل قليلا فى بعض حالات القوة غير العادية ، وهى الحالات التى تقع عند ذروة مقياس القوة وتبتعد عن الدرك الأدنى للقوة بقدر ما تسمح به حدود الطبيعة البشرية .

(٥) روى ميدفيديف وهو مؤرخ روسى ، قَدَّر ضحايا القمع الستاليني بأربعين مليوناً ، منهم عشرون مليوناً ماتوا فى معسكرات العمل أو المزارع الجماعية ، المفروضة بالقوة ، أو نتيجة المجاعة ، أو بالقتل . ولقد نُشرت هذه التقديرات فى إحدى الصحف الأسبوعية السوفيتية : *Argumenti i Fakti* (The New York Times, Feb. 2, 1989, P.1).

وقد ضَمَّن روبرت كونكست قبلاً فى كتابه : *The Great Terror, Stalin's Purge, of the Thirties* : نفس الرقم المقدر بعشرين مليوناً . (New York : Macmillan, 1968, P. 533).

(٦) من الأدلة الواضحة على هذا ، الموافقة على نشر مقالة ميدفيديف المذكورة فى هامش رقم (٥) ، وهو الأمر الذى ما كان يمكن حتى تصوره قبل هذا بعام واحد .

لقد ذكرت قبلا الديكتاتوريات ، وأشارت صراحة إلى نظامي ستالين وهتلر . ومن الصعب تخيل تركيز التحكم في يد فرد واحد - أو مجموعة صغيرة من الأفراد - يمارس على مجموعة أخرى كبيرة من البشر أكثر مما كان عليه الحال في بعض الديكتاتوريات الحديثة . ففي ظل حكم ستالين وهتلر ، كانت قوة الحاكم ضخمة جدا بالمقارنة بما هو موجود في أى نظام آخر قديم أو معاصر ، حتى أن مصطلحا جديدا هو الشمولية قد سُكِّ للدلالة على هذه الأنظمة . ولكي نصف هذه الديكتاتوريات بدقة فسوف نستهلك مساحة من الكتاب أكبر مما نريد . ومن ثم فإنى أريد فقط أن أسترعى الانتباه إلى حقيقة هامة : وهى أنه حتى في الديكتاتوريات الشمولية ، فإن قوة الحكام أبعد من أن تكون مطلقة . فقوتهم كانت بالتأكيد محدودة بالطبيعة ذاتها . فستالين لم يكن ليستطيع التحكم في المناخ وآثاره ، والذي كثيرا ماكان مدمرا للزراعة في روسيا ، كما أنه لم يستطع أن يجعل النباتات والحيوانات تخضع « للقوانين العلمية » التى وضعها ت. د. ليسنكو T.D. Lysenko المهندس الزراعى السوفيتى ، والذي أعلن الحزب الشيوعى عام ١٩٤٨ أن نظريته فى الوراثة هى النظرية الصحيحة وهى النظرية الرسمية للدولة . وبالرغم من أن سياسات ستالين المحدودة الأفق ساعدت على التعجيل بوفاة بضعة ملايين من المزارعين ، إلا أنه لم يستطع أن يجبر الفلاحين الروس على أن يذعنوا تماما لإرادته حيث أثبت النظام الزراعى الروسى عند وفاة ستالين ، بعد ربع قرن من المجهودات ، فشلا ذريعا . ومثله مثل هتلر ، فإن ستالين لم يستطع التحكم فى تحركات القوى العظمى الأخرى فى العالم . فستالين وهتلر ، فى ذروة قوتهما ، تسيدا الناس فى بلديهما وكذا فى البلاد التى غزواها ، وذلك بدرجة لم ينجح أى من القادة الآخرين فى تحقيقها . ولكنهما ، رغم هذا ، لم يستطيعا مطلقا السيطرة على باقى أجزاء العالم . وفى عام ١٩٤١ ، تعرض ستالين لخيانة حليفه السابق - هتلر - ولم يستطع أن يمنع غزوا ألمانيا لبلاده كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر . أما بالنسبة لهتلر ، فلقد مات عام ١٩٤٥ ، وربما انتحر فى مخبأ تحت الأرض فى برلين تحت أنقاض دولته التى دمرتها الحرب ، ووسط أطلال نظام أعلن قبلا أنه سيبقى ألف عام .

المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى

يقع مواطنو الدول الديمقراطية فى مكان ما بين الدرك الأدنى للقوة وذروتها . وبما أنى مازلت راغباً فى تأجيل إيراد أى تعريفات ، فسوف أفترض أننا متفقون على المقصود بمصطلح « دولة ديمقراطية » (٧) .

(٧) لتحديد أكثر ، انظر الفصل السابع .

وربما تظن أننا يمكننا الآن أن نتقدم مباشرة لوصف ماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية . ولكن واقع الأمر هو أن هذه مسألة بالغة التعقيد إلى درجة تثير جدلا واسعا بين الباحثين حول مكونات الوصف الملائم لماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية .

ولكن يمكن أن نبدأ بتبني افتراض مؤداه أن المواطن في دولة ديمقراطية يتمتع بمجموعة متنوعة وواسعة إلى حد معقول من فرص المشاركة في الحياة السياسية ، وكذا فرص ممارسة التحكم في الحكومة والتأثير في المواطنين الآخرين ، وفرص تشكيل أو الاشتراك في عضوية مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها ، وفرص التحكم في مجال واسع من القرارات المتعلقة بسلوكه وحياته الشخصية .

ولكن أى شخص يمكن أن يلحظ بسهولة أن المواطنين في الدول الديمقراطية لا يملكون القوة بقدر متساو .

وجّه اهتمامك حاليا للراشدين واترك الأطفال جانبا . ولتأخذ مجال العمل مثلا . فالعمل يستنفد الجزء الأكبر من الحياة اليومية لمعظم الناس بغض النظر عن الزمان والمكان . وعلى مدار التاريخ ، وفى كل أنحاء العالم ، سوف نجد أن التحكم فى أى مجال للعمل عادة ما ينظم بشكل هيراركي (تسلسل هرمي) : رؤساء ومدرسين ، ومشرفين ، وملاحظين ، وعمال ؛ أناس يصدرون الأوامر لغيرهم وآخرون يتبعون هذه الأوامر . ولقد سُئل عامل فى مصنع كيميائيات فى شمال شرق الولايات المتحدة :

« س : هل يُسأل العمال عن رأيهم فى ظروف العمل ؟

ج : مطلقا ، مطلقا . فأنت عادة ماتسمع إشاعات ، ثم ترى القرار معلقا . أما العمال فإنهم لايسئشرون مطلقا ، ولا يكون لهم أى رأى ولا بيدهم أى شىء يتعلق بإحداث أى تغيير .

س : عندما يتخذ قرار ما بخصوص العمل (ولقد سميت بعض أنواع القرارات) ، من الذى يتخذ هذه القرارات وكيف تسمع بها ؟

المجيب أ : إنها تُتخذ فى المستويات العليا بعيدا عنا ، ولانسمع بها إلا فى المرحلة الأخيرة - وليس لنا أى قول بتاتا ، إذا كان هذا هو ماتسأل عنه . العمال بالساعة لا يؤخذون فى الحسبان . وهذا وضع بالغ السوء ، وأنا أرى هذا يحدث كل يوم بل ويسوء يوما بعد يوم .

المجيب ب : من ؟ نحن ؟ يستمعون لنا ؟ إنهم لا يجدون أى فرق بيننا وبين سيارات النقل . إنهم يريدوننا أن نؤدى أعمالنا وحسب ، وألا نسبب أى مشاكل وأن نخرج بهدوء من الباب . وهذا هو ما أفعله . على أى حال فأنا عندما أعبر لهم عن رأيي فإنهم لا يستمعون له «^(٨) .

والأمن له أهمية قصوى فى مصنع الكيمائيات هذا . وفى الاجتماعات التى تتم فيها مناقشة ترتيبات الأمن ، فإن بعض الذين يتمتعون بالجرأة يعبرون عن آرائهم ، ولكن الأغلبية تبقى صامتة^(٩) .

ويتباين رد فعل العمال لهيراركية التحكم فى العمل . ففي مصنع الكيمائيات ، يتقبل الكثيرون هذا الوضع ، ربما على مضض ، ولكنهم عادة ما يسلّمون به بوصفه حقيقة من حقائق الحياة . وعبر أحد العاملين فى منجم للفحم فى أبالاتشيا فى الثلاثينيات عن عجز العديد من زملائه فى المنجم فى مواجهة تحكم شركة الفحم بقوله :

«أعتقد أنهم مثلهم مثل أية شركة أخرى يريدون أن يسيطروا على حياة عمالهم . ووسيلتهم لتحقيق ذلك هى تملك كل شىء . وبالطبع ، إذا عمل رجل فى شركة فحم ، واشترى احتياجاته من متجر الشركة ، وقطن فى مسكن توفره له الشركة فإنه سيشعر أنه ، سياسيا واجتماعيا ، لابد وأن يتبع الطريق الذى يريدونه فلا يحيد عنه «^(١٠) .

كان بعضهم يعلن تمردّه بالطريقة التى توارثها العمال عبر التاريخ ، وهى الإهمال فى العمل . وكان الآخرون يتمردون بصورة أوضح من خلال عمل جماعى ، فكانوا يحاولون تكوين نقابات أو الضغط من أجل تشريعات تحد من تجاوزات الإدارة . وعندما انهارت صناعة الفحم أثناء الكساد الاقتصادى الكبير : « ساد جو من التمرد بين عمال الفحم فى أبالاتشيا الجنوبية . وقد عبر أحد العمال عن هذا الجو بقوله : « إذا كنت عبدا تعمل مقابل لا شىء ، فهذا لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية «^(١١) .

(٨) Marc R. Lendler, *Just the Working Life* (San Francisco : M.E. Sharpe, forthcoming).

(٩) المرجع السابق .

(١٠) John Gaventa, *Power and Powerlessness* (Urbana, Ill. : University of Illinois Press, 1980).

P. 93.

(١١) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

ولقد توافد عمال المناجم أفواجا مطالبين بنقابة لهم ، وهى نقابة عمال المناجم المتحدين فى أمريكا United Mine Workers of America . ولم يكن من المستغرب أن تحارب شركات الفحم بضراوة محاولاتهم الحصول على اعتراف بهذه النقابة . فلقد فصلت أعضاء النقابة ، وأجلتهم عن المساكن المملوكة للشركة ، ورفضت إعطاءهم بطاقات الضمان ، وهى البطاقات التى كانوا يعتمدون عليها للحصول على الطعام وغيره من الاحتياجات من المتاجر المملوكة للشركة . وفى مقاطعة هارلان بولاية كنتاكي :

« قُتل اثنان من عمال المناجم فى هارلان ليلة الإضراب . وفى الثالث من يناير ، وهو اليوم الثانى للإضراب ، هوجم مقر النقابة فى بانيفيل بواسطة مندوبين . وسُجن تسعة من المنظمين للإضراب بتهمة إنشاء تجمع نقابى غير مسموح به قانونا ، بينما نظم سبعمائة وخمسون من عمال المناجم والمؤيدين لهم مسيرة إلى مبنى الحزب لمانصرة المحتجزين . وفى الرابع من يناير ، تم القبض على الآن توب ، وهو المحامى الذى أرسل للدفاع عن المحتجزين ، وذلك فى غضون ساعتين فقط من وصوله إلى بانيفيل ، واحتجز لمدة ثمانية أيام . وفى الوقت ذاته سرت الشائعات يوم السابع من يناير بأن ستة أشخاص قتلوا فى جاتليف ، وأن عشرة آخرين قُبض عليهم بتهمة إنشاء تجمع نقابى غير مسموح به قانونا فى مقاطعة بيل . وفى الأسبوع الثانى للإضراب ، تم القبض على جيل جرين ، وهو أحد المنظمين السود فى ميدلزبورو . أما فيبير ودانكان ، وهما اثنان من أبرز المنظمين ، فلقد قبض عليهما مأمور مقاطعة كليبورن ، وأوسعهما ضربا حتى أنهما نجوا من الموت بالكاد . وفى الرابع عشر من يناير ، أطلق الرصاص على أحد المنظمين ، وهو هارى سميث البالغ من العمر تسعة عشر عاما ، واغتيل بواسطة قتلة محترفين بالقرب من باربورفيل بولاية كنتاكي . ونقل جثمانه إلى نيويورك حيث سار خلفه أكثر من ألفى مشيع فى جنازة مهيبية من محطة قطار « بين » وحتى ميدان الاتحاد . وفى الوقت نفسه ، حظرت مدينة ميدلزبورو فى مقاطعة كامبرلاند أى اجتماعات للنقابة . وفى العشرين من مارس تم القبض على خمسة عشر من الزعماء أثناء عقد اجتماع سرى بوادى باول فى مقاطعة كليبورن . وأعلن فرانك رايلي ، المأمور المحلى ، أنه تم استدعاؤه لينهى « حفلة مستمرة طوال الليل » . « (١٢) »

وبعد مصادمات أخرى ومزيد من إراقة الدماء ، تمت هزيمة عمال المناجم الذين كانوا يواجهون ، بالإضافة إلى الملاك ، الدولة والحكومة الفيدرالية . ولكن بعد عامين من هذه الأحداث ، ومع وجود كونجرس متعاطف وكذا رئيس متعاطف أيضا ، « تغير حال قوتهم مرة أخرى ، هذه المرة عن طريق التدخل الفيدرالي » الذي اتخذ شكل تشريع جديد ضمن حق عمال المناجم في عضوية النقابات ، وفي أن يتفاوضوا بشكل جماعي مع أصحاب العمل . ولكن سخزية القدر تمثلت في أن نقابة عمال المناجم المتحديين في أمريكا أضحيت هي ذاتها نموذجا للهيراركية الشديدة حيث تركز كل التحكم في يد قائدها جون ل . لويس John L. Lewis الذي « طالب إما بالولاء أو الإقصاء » (١٣) .

والأمثلة التي اخترتها هي لأفراد في موقع أعلى بكثير من الدرك الأدنى . فهم بالتأكيد ليسوا معدومي قوة ، ولكن تنقصهم أيضا القوة اللازمة لممارسة تحكم قوى في جوانب هامة من حياتهم ، وعادة مايكونون غير قادرين على مجابهة التحكم الذي يمارسه آخرون أكثر قوة منهم .

ومن الواضح أن مجموعة النماذج التي اخترتها تعتبر ناقصة بصورة كبيرة ، ومن ثم فإنه سيكون خطأ جسيما أن يتصور المرء أن هذه النماذج ممثلة للواقع أو مطابقة له بأي صورة من الصور . فالمراجعة الأشمل لمواطني دولة ديمقراطية ستظهر تنوعا هائلا في مدى القدرة على التحكم الذي يمارسه المواطنون المختلفون إزاء المسائل المختلفة في الأوقات المختلفة ، وفي ظل الظروف المتغيرة .

ولكن افترض - مع ذلك - أننا سوف نقفز فوق هذه التنويعات اللانهائية لنصل في وثبة واحدة إلى الذروة ، إلى هذه المجموعة الفرعية المتميزة من المواطنين في دولة ما الذين يمثلون أكثر زعمائها نفوذا في الحياة الاقتصادية ، في الحكومة ، في الاتصالات ، في التعليم ، في العلم الخ . وسوف نجد أن وصفا وافياً لشاغلي هذه المناصب عند ذروة القوة في الدول الديمقراطية ، يمثل جهدا شاقا . فبالرغم من وجود عدد كبير من الدراسات عن بعض جوانب هذه المجموعة ، فإنه لا يوجد وصف واف وشامل عنها تماما في أي دولة ديمقراطية . والسبب واضح . فمثلا ، لكي نصف منصبا واحدا فقط من مناصب القمة في دولة واحدة ، ولنقل منصب الرئاسة الأمريكية ، فإن هذا يتطلب من الباحث الأمين كتابا كاملاً . وبالرغم من هذا ، وللوفاء بغرضنا ، يكفي أن نشير هنا مرة أخرى إلى هذه الحقيقة البسيطة : بالرغم من القوة

(١٣) المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١٢١

التي يتمتع بها هؤلاء القابعون على القمة بالمقارنة بقوة المواطنين الآخرين في دولهم ، فإن قوة كل واحد منهم منفردا هي بالفعل قوة محدودة للغاية . فقوتهم محدودة بعوامل كثيرة منها الطبيعة ، والممارسات والمؤسسات القائمة سواء قانونية أو غيرها ، والندرة التي لا يمكن تجنبها في الموارد ، والأحداث ، والقوة التي يتمتع بها الآخرون ، بمن فيهم بالتأكيد القادة الآخرون الذين قد يتحركون إما فرادى ، وإما جماعات ، بطريقة غير رسمية أو بطريقة منظمة ، والذين يوجدون ليس فقط داخل حدود الدولة ولكن في أماكن أخرى من العالم أيضا .

لماذا يعتبر تحليل القوة أمرا معقدا وليس يسيرا

وأنت تتأمل في هذه المجموعة القليلة من النماذج التي تم اختيارها من بين عدد لانهاى من الاحتمالات ، سوف يرد على ذهنك بلاشك - إن لم يكن قد خطر لك قبلا - أن القوة والنفوذ يوجدان بصياغات عدة ومنوعة إلى درجة تجعل أى وصف مبسط بخصوصهما يُسقط أو يشوه بالضرورة جوانب هامة وضخمة مما يحدث فعلا في الواقع .

وقد تصل بعد لحظة تفكير في المسألة إلى أن هذا هو مايقوم به أى تحليل ، وأى علم ، وأى محاولة تعمل على تقديم الحقيقة المعقدة بطريقة تتسم بقدر من النظامية . ثم إننا إذا ماعدنا إلى وصف القشور السطحية للأشياء ، كما نلاحظها في الواقع ، فسوف لا نصل إلا إلى التفاصيل المشوشة التي انطلقنا منها ابتداء .

ولكن هذه الإجابة المريحة لا يمكن أن تكون كافية في حالة القوة والنفوذ . فلأسباب كثيرة لابد وأن نقر بأن القوة معقدة تماما ، وأنك إذا قمت بطمس تعقيداتها فإنك لا يمكن أن تحسن فهمها . دعنى أذكر بعض الأسباب التي تدعونى إلى القول بأن التحليل البسيط غير مقنع (وتذكر أنى مازلت لا أستخدم أى تعريفات ، بل قد استخدم عبارات غير دقيقة تماما) .

١ - التوزيع

لكى نصل إلى وصف واف للقوة والنفوذ السائدين في بعض الجماعات - أسرة ، مدرسة ، كنيسة ، حى ، شركة ، نقابة ، مدينة ، ولاية ، دولة ، مجتمع دولى ، أو أى شىء يخطر لك - فإنه من الواضح أن هذا يتطلب منا أن نذكر شيئا عن الكيفية التي تتوزع بها أى من القوة أو النفوذ بين أفراد الجماعة . وإذا كنا ننشد الوضع المثالى ، فإننا لابد وأن نسعى إلى الوصول إلى وصف للقوة مواز لوصف

توزيع الدخل أو الثروة أو التعليم ، أو متوسط عمر الإنسان ، أو أى من الأشياء الأخرى التى من هذا القبيل . ولكن لأسباب عديدة ، فإن وصفاً على نفس الدرجة من الدقة للكيفية التى تتوزع بها القوة هو أصعب بكثير ، بل وربما يكون من المحال تحقيقه .

٢ . المجموعات

حتى الآن كان كل حديثى متعلقاً بالأشخاص . ولكننا نريد أن نعرف شيئاً أيضاً عن كيفية توزع القوة بين **مجموعات** من الناس (منظمات ، طبقات ، شرائح ، مناطق ، مؤسسات مثل الكونجرس أو الرئاسة ... وهكذا) . وبلغت أساتذة العلوم الاجتماعية المَطوَّعة ، يمكننا أن نستخدم مصطلح « فاعلين » للإشارة إلى كل من الأفراد والمجموعات من قبيل تلك التى ذكرناها تَوَّأ .

٣ . التراتب

عن طريق الملاحظات السببية (انظر الأمثلة المعطاة قبلاً) نستطيع أن نصل بثقة إلى نتيجة مؤداها أنه فى معظم المجتمعات فى جل الأوقات ، لا يكون أغلب الناس عند الدرك الأدنى لانعدام القوة ولا عند ذروة القوة كذلك ، ولكنهم يشغلون مستويات ومحطات ومواضع لاتحصى بين الدرك والذروة . ومن الواضح أن هذا التعقيد فى توزيع القوة لا يمكن أن نعبر عنه بدقة إذا ماوصفنا قوة الفاعلين المختلفين بأنها واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء . فالتوزيع الذى يقسم الفاعلين إلى أقوياء بشكل مطلق ومعدومى القوة تماماً ، أو مسيطرين وتابعين وحسب ، سيتجاهل كثيراً من التفرعات التى من المفيد معرفتها . فلك أن تتخيل كم سيكون قاصراً هذا التوزيع للدخول الذى يقسم أصحاب الدخول إلى مجموعتين فقط ، إحداهما تحت خط معين للدخل والأخرى فوقه ، وكم سيكون مضللاً أن تصف دولة ما بأنها تتكون من طبقتين فقط ، طبقة المليونيرات وطبقة المتضورين جوعاً . وقد يدهشك أن تعلم أنه بالرغم من هذا فإن بعض الصياغات التى تصف القوة مازالت تقع فى هذا الخطأ الأساسى ، مثلما يحدث عندما يعتبر بعض الكتاب أن التقسيم إلى « نخب » و« جماهير » هو تقسيم واف وملائم لوصف توزيع القوة فى دولة ما .

٤ . القوة الكامنة والقوة المتحققة

إن القوة التى يتمتع بها أى شخص محدَّدة لعدد من العوامل الهامة . **ولا يوجد من يملك قوة مطلقة غير محدودة** . بما فى ذلك الزعماء فى ذروة القوة . وهذا يتضمن زعماء مثل هتلر وستالين اللذين استطاعا أن يصلا إلى أعلى حد للقوة عرفه

بشر . افترض أننا نحاول أن ندرك مستوى أو قدر القوة (لاحظ أن الكلمتين : « مستوى » و « قدر » غير مُعرَّفَتين) الذى يمكن لأى من الأشخاص - سمهم مثلا أليس وبيل - أن يصل إليه فى إطار الحدود التى نعرفها ، ووفق قوانين الطبيعة والتكنولوجيا القائمة والمعرفة الإنسانية^(١٤) . ولتُسَمَّ هذه القوة النظرية الكامنة لبيل أو أليس . ربما لا يصل أى شخص أبدا إلى قوته النظرية الكامنة ليس فقط بسبب الحدود التى تضعها المؤسسات والممارسات القائمة ، ولكن أيضا بسبب معوقات إدراكية وانفعالية محددة . وحتى الأفراد القابعون عند ذروة القوة ، فإنهم لا يحققون قوتهم النظرية الكامنة . فمثلا ، بعض من سقطات ستالين وهتلر الكبرى كان سببها قصورهما الإدراكي والانفعالي . ومن ثم ، فإن ستالين فشل فى أن يتنبأ برد فعل فلاحى روسيا تجاه سياسات المزارع الجماعية المفروضة بالقوة ، وكذا بالنتائج المدمرة لقتله العديد من أكفأ كبار ضباط الجيش بتهمة التآمر ، وأيضا بهجوم هتلر على الاتحاد السوفيتى ، وهو الهجوم الذى فاجأ ستالين تماما دون أدنى فرصة للاستعداد . ونستطيع بالطبع أن نتخيل كيف أن قائدا أكثر حكمة كان يمكنه أن يكون أكثر قدرة على تجنب مثل هذه الحسابات الخاطئة ، مما كان سيمكنه من تحقيق قدر من القوة أقرب إلى قوته النظرية الكامنة . لكن حتى القادة الحكماء يخطئون أحيانا فى حساباتهم ، وهم دائما مطوقون - ولو إلى حد ما - بعجز المؤسسات القائمة .

لنفترض أنه من المسلم به أن أليس وبيل سوف يقيدهما عدم قدرتهما على إعادة تشكيل كل المؤسسات والممارسات التى يتواجدان داخلها . ولتُسَمَّ هذا الحدود المؤسسية لقوتهما . والآن تذكّر الحدود المؤسسية التى يمكن استخراجها من النماذج التى ذكرناها عاليا : بالنسبة للعبيد ، مؤسسة الرق ؛ بالنسبة لعامل منجم الفحم ، مؤسسات وممارسات الملكية الخاصة لمناجم الفحم ؛ بالنسبة للرئيس الأمريكى ، المؤسسات والممارسات الدستورية مثل الكونجرس والمحكمة العليا والأحزاب السياسية والانتخابات والنظام الاقتصادى الخ . وإذا أخذنا فى الاعتبار حدودا مؤسسية مثل هذه فسنجد أن القليل جدا من الناس ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، يستطيع أن يحقق درجة القوة التى يمكنه الوصول إليها نظريا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار قوانين الطبيعة والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية . باختصار ، إن بعض الناس سوف يحاول تعظيم قوته ، ولكن القلة ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، سوف ينجح فى تحقيق ذلك .

(١٤) من أجل معلومات أكثر عن مشكلة القوة الكامنة والقوة المتحققة ، انظر الملحق فى آخر الفصل .

٥ - المحيط والمجال

حتى نستطيع أن نصف توزيع القوة ، فقد نحتاج إلى أن نجيب عن السؤال التالي : « التوزيع بالنظر إلى من ؟ وبخصوص ماذا ؟ » إذا كان بيل مالكا لعبيد لكانت له قدرة عظيمة على التحكم في عبيده ، خاصة بالنظر إلى عملهم وظروفهم الحياتية ، ولكن لن تكون له مثل هذه القوة على الملاحظين الذين يعملون عنده ، أو علي فلاح حر في أرض قريبة منه ، أو علي العبيد الموجودين في مزرعة مالك آخر . فالأشخاص الذين يكون لفاعل ما قوة عليهم أحيانا مايسمون مجال قوة الفاعل ، أما المسألة التي يكون للفاعل عليها قوة - الـ « ماذا » - فأحيانا ما يطلق عليها محيط قوة الفاعل (١٥) .

من السهل إذن إدراك أن عبارات مثل « بيل سميث يملك قدراً كبيراً من القوة » ، والتي لاتحدد المجال والمحيط ، تُسقط بعضاً من أكثر المعلومات حيوية عن قوة بيل سميث ولا تأخذها في الحسبان .

٦ - القوة الفردية والجماعية

الطريقة التي نصف بها توزيع القوة سوف تختلف حسب ما إذا كان الفاعلون أفرادا أو مجموعات . إن أليس أو بيل ، بوصفهما فردين ، قد يكونان معدومي القوة نسبيا ، ولكن بإضافة موارد الضئيلة إلى موارد أفراد آخرين - ربما في وضع قوة مشابه - فقد يصبحون جميعاً أعضاء في جماعة قوية نسبيا . والافتراع مثال يمكن أن نسوقه هنا . فصوت مواطن واحد في انتخابات قومية لاقيمة له ، ولكن إجمالي أصوات مجموعة كبيرة من المواطنين قد يكون كافياً في دولة ديمقراطية لتغيير القادة المنتخبين وكذا سياساتهم . أو اعتبر المثال الذي ذكرناه قبلا ، والخاص بعمال المناجم في أبالاشيا . فهم كأفراد كانت قوتهم لا تقارن بقوة الملاك ، ولكن عندما تمت حماية حقوقهم في أن يتفاوضوا جماعيا مع أصحاب العمل ، واجتمعوا معا ليكونوا نقابة ، أصبحوا يشكلون قوة جماعية هائلة في حقول الفحم .

(١٥) تم اقتراح هذا الاستخدام لأول مرة بواسطة هارولد د . لازويل ، وبراهاام كابلان في كتاب :

Power and Society, A Framework for Political Inquiry (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1950). ويعتبر لازويل واحداً من أبرز الكتاب المحدثين المبدعين والمنظمين فيما يتعلق

بمشكلة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .

٧ . دائرة التحكم

خيارات من على جدول أعمال : عند وصف قوة الفاعلين المختلفين ، نحتاج إلى تحديد دائرة تحكمهم . وأستطيع أن أوضح ما الذى أعنيه بـ « دائرة التحكم » من خلال طرح افتراض مؤداه أن أليس وبيل مواطنان فى دولة ديمقراطية تتبنى سياسة اقتصاد السوق . وأن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية توفر لهما بدائل عديدة يمكنهما الاختيار من بينها سواء فى الاقتراع ، أو تقرير ماسوف يشترطانه من متجر ما ، أو من سيلعبان معه التنس عصر يوم السبت ، أو ماشابه ذلك . هذه هى خياراتها الشخصية ، وبعد ملاحظتهما ومناقشتها لبعض الوقت نستطيع أن نصف مدى تحكمهما فى هذه الخيارات . ولكن هناك على الأقل ثلاث دوائر أخرى للتحكم يجب أن نصفها إذا كنا نرغب فى تقديم صورة أكمل لقوتها ونفوذها .

جدول الأعمال : تتكون إحدى الدوائر من مجموعة البدائل ، وتتضمن الاختيارات والقرارات المتاحة لهما ، أى **جداول أعمالهما** . فما هو قدر النفوذ الذى تتمتع به أليس أو بيل ، عند تقرير ماهية البدائل التى توضع على جدول الأعمال وأيها لن يوضع على هذا الجدول؟^(١٦) . فمثلا فى وقت الانتخاب دعنا نقل إن أليس تستطيع أن تختار بين مرشحين أو ثلاثة ، ولكن هل تستطيع أن تؤثر فى القرار الخاص بالأشخاص الذين يتم اختيارهم كمرشحين ؟ أو خذ مثلا آخر ، وهو حالة شائعة بين طلاب الكليات والجامعات الأمريكية . فالطلاب عادة مايمكنهم الاختيار فى حدود معينة ، من بين مجموعة من المواد الموضوعية على جدول المقررات . ولكن القرار الخاص بأى المواد سوف يقدم للطلاب للاختيار من بينها لا دخل لهم فيه ، ولكنه قرار أعضاء هيئة التدريس بالكلية . وهكذا ، فإن أليس بوصفها طالبة أو مواطنة ، قد تملك قدرة تامة على التحكم فيما تختاره من جدول الأعمال كما يقدم لها ، ولكنها قد تملك قدرا ضئيلا من القدرة على التحكم ، أو قد لا تملك أى قدرة على التحكم على الإطلاق ، فى الكيفية التى يتشكل بها جدول الأعمال .

البنى : ما قدر النفوذ إذا كان هناك أى قدر منه ، الذى تملكه أليس أو يملكه بيل لتغيير أو الإبقاء على البنى التى تمدهما بجداول الأعمال ؟ الذى أعنيه بـ « بنية » هو مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد ، أو على الأقل تؤثر ، بصورة

(١٦) هذا هو أحد أشكال القوة الذى أكد عليه بيتر باشراخ ومورتون س . باراتز فى مقالتهما

المشهوره : "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (December : 1962), pp. 947-52.

حاسمة في تحديد قيم هامة مثل : الهوية ، المكانة ، النقود ، الثروة ، التعليم ، الصحة وغيرها ، وأيضا بالتأكيد : القوة ، النفوذ ، السلطة ، وما شابهها .

ومن ثم ، فإن البنى تتضمن منظمات محسوسة نسبيا مثل الترتيبات الأسرية ، نظم القبيلة والعشيرة والقراية ، وأيضا نظم التصويت ، الأحزاب السياسية ، الهيئات التشريعية ، الجامعات ، النقابات ، المنظمات الدينية . ثم إنها تتضمن أيضا نظماً أوسع مثل الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية ، ونظم اقتصادات السوق والاقتصاد المخطط ، ونظم الملكية الخاصة والعامة ، وهكذا .

ولو تساءلنا : هل يملك أى من بيل أو أليس نفوذاً ملموساً في خلق أو إصلاح أو تحويل أو إحلال بنى كهذه ؟ فالإجابة المحتملة ستكون أنهما بوصفهما فردين فإنهما لا يملكان أى قدر ملموس من النفوذ حتى إذا ما تكتلا في تحرك جماعى . فبالنسبة لمعظم الناس في معظم الأحيان ، فإن البنى تُقبل كما هى عليه .

وبالرغم من هذا فإن بعض الناس يؤثرون ، سواء فرادى أو جماعات ، تأثيراً ملموساً في البنى . فصانعو الدستور الأمريكى على سبيل المثال ، لعبوا دوراً حاسماً في خلق بنى دستورية محددة عبرت من خلالها الحياة الأمريكية عن نفسها طيلة مائتى عام . ومن الممكن أن نذكر أيضا بعض القادة في القرن العشرين الذين غيروا البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولهم تغييراً حاسماً . ومن بين الثوريين المحدثين يمكن أن نذكر لينين ، ستالين ، هتلر ، فيدل كاسترو ، ماوتسى تونج ، ودينج زياو بنج . كما أن بعض التغييرات الهامة في البنى تمت من خلال إصلاحات بعض القادة المنتخبين في دول ديمقراطية مثل فرانكلين د . روزفلت في الولايات المتحدة ، أو قادة الحزب الديمقراطى الاجتماعى في السويد الذين وضعوا الأساس لدولة الرفاهية فيها ، أو خوزيه فيجيرس فيرير رئيس كوستاريكا عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الذى ألغى القوات المسلحة ، فوضع بذلك نهاية لتهديد الديكتاتورية العسكرية ، والتي تعتبر تاريخياً قاسماً مشتركاً أعظم في جميع دول أمريكا الوسطى والجنوبية . (١٧)

٨ - الوعي

بافتراض أننا نستطيع أن نصف قدرة أليس على التحكم في جدول أعمالها الخاص ، وقدرة كل من أليس وبيل وغيرهما على التحكم في مكونات جداول

Cf. Morris J. Blachman and Ronald G. Hellman, "Costa Rica," in Blachman, William (١٧) M. Leogrande, and Kenneth Sharpe, *Confronting Revolution : Security Through Diplomacy in Central America* (New York : Pantheon Books, 1986), pp. 156-82.

أعمالهم ، وكذا في البنى التي تولد جداول الأعمال التي تشتمل على الخيارات والقرارات ، فإنه سيظل هناك عنصر على جانب عظيم من الأهمية غائب عن نسقنا . هذا العنصر هو الطريقة التي ينظر بها كل من أليس وبيل وغيرهما إلى العالم ، وإدراكهم للخيارات المتاحة والنتائج المترتبة على تفضيل أحد الخيارات دون الآخر ، باختصار : إدراكهم أو « وعيهم » . وإدراكات الناس تتفاعل مع البنى التي يحددون خياراتهم وقراراتهم داخلها . هذه التفاعلات بين البنى والوعي معقدة - بل وغاية في التعقيد بدرجة لاتسمح بمناقشتها هنا .

ولكن من الأهمية بمكان أن ندرك كيف أن وصفا وافية لقوة ونفوذ أليس وبيل لا بد أن يقدم لنا بعض المعلومات عن مدى إدراكهما . لنفترض وجود خيار متاح ولكن أليس غير مدركة لوجوده . بل أكثر من ذلك ، لنفترض أنه خيار سوف تفضله عن أى من الخيارات الأخرى المتاحة لها لو أدركته . ودعنا نتخيل أنها إذا قامت بإجراء مكالمة تليفونية لمكتب عمدة المدينة ، تستطيع أن تردم الحفرة الموجودة في الشارع الذي تقطن به . ولكن أليس غير مدركة ، أو ببساطة هي لاتصدق ، أن مجرد مكالمة تليفونية بسيطة ستؤدي إلى تحقيق نتائج فعلية . وهكذا فإن وعي أليس جعلها أقل قدرة على التأثير مما يمكنها أن تكون عليه بالفعل ، فتأثيرها الفعلي أقل من تأثيرها الكامن .

أو اعتبر حالة أخرى محيرة بدرجة أكبر . فالسياسات العامة التي يرغب بيل في أن يراها مطبقة لا تتمتع بأى قدر من الشعبية ، إلى درجة أن أى شخص يتبناها ستكون فرصته للنجاح في الانتخابات معدومة تماما . أما تشارلى ، جار بيل ، الذى يعتبر نموذجا ممثلا للمواطن العادى ، فهو يقف مع التيار الرئيسى الذى تلقى مطالبه مساندة أكيدة من كلا الحزبين فيعملان على التأكد من أن الحكومة تحقق هذه المطالب . وفى كافة الأمور الأخرى نجد أن بيل وتشارلى لايميزهما شىء عن بعضهما البعض . ولكن بما أن أصحاب المناصب المنتخبين عادة ما يستجيبون أكثر لتفضيلات شخص مثل تشارلى ، فإنه يمكننا أن نقول إن بيل أقل نفوذاً من تشارلى . ومن ثم ، فإن أى وصف مقارن لبيل وتشارلى لا بد وأن يتضمن شيئاً يبرز الاختلافات بينهما فى الوعي. (١٨)

(١٨) فى حين أن إدراك بيل للخيارات المتاحة واضح بقدر معقول ، إلا أن كيفية تفسير خلافات مثل تلك الموجودة بين بيل وتشارلى هي أقل وضوحا . ويؤكد جيمس ج . مارش بشدة أهمية أن يؤخذ فى الاعتبار وضع الفاعل النسبى فى طريقة توزيع التفضيلات بين الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع : James G. March, "Preferences, Power, and Democracy," in Shapiro and Reeher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988), pp. 50-66.

من ثم ، فإن قدرة بيل وأليس على التحكم في جداول أعمالهما الخاصة محددة بجداول الأعمال ذاتها ، وبالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تولد فرص الاختيارات والقرارات ، وكذلك بإدراكهما الشخصي للفرص المتاحة أمامهما لممارسة النفوذ في أى من هذه المجالات . فأى وصف شامل عن وضعهما لا بد وأن يتضمن إذن إجابة عن السؤال : « من هم الفاعلون الذين يمارسون نفوذاً في هذه المجالات ، ومن ثم يؤثرون بطريقة غير مباشرة على اختيارات وقرارات بيل وأليس ؟ »

ملحق (انظر هامش ١٤)

بالرغم من أنه من الواضح أن التمييز بطريقة ما بين القوة الفعلية والقوة الكامنة هو أمر هام في التحليل السياسى ، إلا أن التعريفات والمفاهيم تختلف هنا كما تختلف في حقول معرفية أخرى . فهارولد لازويل وإبراهام كابلان في محاولتهما الرائدة تقديم توضيح منسق للمفاهيم السياسية في كتابهما « القوة والمجتمع » : *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) ، عرّفا مؤشر تحقق نمط من القيم بأنه « الدرجة التي يقارب النمط بها الكامن » . ثم إنهما عرّفا النفوذ بأنه « الوضع الراهن للقيمة واحتمالاتها الكامنة » ، مؤكدين « أنه من المهم أن يؤخذ كل من الاحتمالات الكامنة والوضع الراهن فى الاعتبار » (ص ٥٩ - ٦٠) . ولكنهما عرّفا القيمة الكامنة بأنها « وضع القيمة الذى سوف يتم إحرازه فى الغالب الأعم كنتيجة لصراع » (ص ٥٨) . ويبدو لى التعريف غير كاف ، وهما لم يطوّراه أكثر من هذا . وفى كتاب « من يحكم » : *Who Governs* (New Haven : Yale University Press, 1961) ، لدى فصل قصير يناقش « النفوذ الفعلى والنفوذ الكامن » (ص ٢٧١ - ٢٧٥) أوضح بعض التعقيدات المتعلقة بفكرة النفوذ الكامن ، ولكنى لم أفصل فى هذا . أما فيليكس أوبنهايم ، فيفضل عدم الخلط بين القوة والقدرة *Political : Concepts* (Chicago : University of Chicago Press, 1981), PP.29-31. ومن وجهة النظر المضادة ، يميز بيتر موريس بين « القوة بوصفها القدرة » (القوة الكامنة للفاعل فى ظروف معينة) وبين « الأقدار » (قوة الفاعل المحققة فى ظل الظروف المعطاة بالفعل) . انظر : *Power: A Philosophical Analysis* (Manchester : Manchester University Press, 1988). ويقدم بريان بارى نقداً متعاطفاً لمقولة موريس فى : *Government and Opposition* 23, «The Uses of 'Power'».

انظر أيضاً : James G. March & Johan P. Olsen, *Rediscovering Institutions, The Organizational Basis of Politics*, (New York : The Free Press, 1989), pp. 143-58.

مقترب آخر لفكرة النفوذ الكامن والقوة الكامنة ، تمييزا بين ماعرفه بأنه إمكانية شاملة (قدرة الفاعل على الاختيار بين أى أشكال ممكنة للنظم) ، وإمكانية أسرية (قدرة أفراد البيت على أن يغيروا أيا من المعايير داخل نطاق تحكمهم) ، وإمكانية محلية (تغييرات ممكنة داخل نطاق الحكومة المحلية) . «Knowing Power: A Working Paper» , in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., Power, Inequality, and Democratic Politics (Boulder and London: Westview Press, 1988) pp. 17-49, at pp.35, 38.

الفصل الثالث

تفسير النفوذ

كان اهتمامي منصباً حتى الآن ، وبشكل أساسي على الأسئلة التي قد تثار عند محاولة وصف ماهية القوة وكيفية توزيعها . أما الان فسوف أحول اهتمامي إلى الأسئلة المتعلقة بالمعنى .

غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها

عند وصفي لبعض من أهم مظاهر القوة ، استخدمت مجموعة متنوعة من المصطلحات - أسميتها قبلاً - وهي مصطلحات النفوذ . ولقد استخدمتها بطريقة تبادلية وفضفاضة ، دون محاولة مني لتوضيح معناها . ومن سوء الحظ أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ ، ولا حول الطريقة التي تستخدم بها ، لا في لغة التعامل العادية ولا في علم السياسة . وعلماء السياسة مثلهم مثل غيرهم ، يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات التي عادة ما لا يهتمون بتعريفها ، وهم عندما يُعرفون المصطلحات التي يستخدمونها فإن التعريفات التي يطرحونها عادة ماتختلف . وبالرغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائماً وعلى مر العصور محورية في التحليل السياسي ، إلا أنه يبدو أن معظم المنظرين افترضوا ، كما فعل أرسطو ، أن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها سهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين . وحتى ماكيافيللي ، والذي يعتبر أكثر الدارسين لظاهرة القوة افتتاناً بها ، استخدم مجموعة من المصطلحات غير المعرفة لوصف

وشرح الحياة السياسية . وفي الواقع ، لقد شهدت العقود القليلة الماضية مجهودات لتحديد هذه المفاهيم بشكل أكثر منهجية مما عرفه الفكر السياسي في الألف عام الماضية ، وكننتيجة لهذا حدث تقدم ملموس في درجة وضوح هذه المفاهيم . ولكن بالرغم من هذا ، لا بد أن نقر بأن الدارسين مازالوا غير متفقين على معنى « القوة » . « فالنفوذ » عند كاتب هو « القوة » عند كاتب آخر ، ومن الصعوبة بمكان أن نضع أيدينا بدقة على المقصود عندما نقول إن « أ » يملك قوة أكثر (أو نفوذاً .. الخ) من « ب » .

ولكنى مرة أخرى سوف أوّجل محاولتي التمييز بين مصطلحات النفوذ المختلفة ، وسوف أمضى في استخدامها بطريقة تبادلية . ولكن لكي أسبغ قدراً من الحسية على المناقشة ، سوف أستمر أيضاً في الحديث عن أليس وبيل وتشارلي بوصفهم فاعلين معبرين عن الواقع ، متجاهلاً في الوقت الراهن حقيقة أن العديد من أهم الفاعلين ليسوا أفراداً وإنما هم جماعات أو كيانات كلية ، وأن العلاقات التي تتضمن قوة ونفوذاً لا توجد فقط في شكل العلاقة الأحادية بين فاعلين - ولنقل أليس وبيل مثلاً - ولكنها عادة ماتوجد في شكل شبكة معقدة من علاقات النفوذ المتبادل بين مجموعة متعددة من الفاعلين ، أفراداً أو جماعات .

النفوذ والسببية

ربما تكون قد لاحظت أنني في معرض وصفى للنفوذ والقوة ، وغيرهما من المفاهيم ، قد استخدمت مصطلحات مثل « يحدث » مثلما الحال عندما نقول إن « أ » يحدث فعلاً ما بواسطة « ب » . « إحداث » هي ببساطة طريقة أخرى للحديث عن سبب حدوث شيء ما . ترتيباً على هذا ، نجد أن بعض الكتاب يُعرفون القوة ومثيلاتها بوصفها أنواعاً من السببية^(١) .

ولقد أوضح الفلاسفة أن فكرة السببية تتضمن صعوبات أعمق بكثير مما قد يتخيله غير الفلاسفة . ولكن بالرغم من أي تحفظات قد يحملها الفيلسوف تجاه مدى دقة فهمنا للسببية ، فمن الواضح أننا لانستطيع أن نحيا في هذا العالم ، وبالتأكيد لانستطيع أن نحيا فيه بطريقة مرضية ، دون أن نتعامل مع هذه الفكرة . فنحن في

(١) وجهة النظر هذه قدمها جاك هـ . ناجل في : *The Descriptive Analysis of Power* (New Haven : ناجل في ، ١٩٥٤) ، وأيضاً في : *"The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts : Mutual Integrity or Reciprocal Distortion ?"* in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988), pp. 73-79.

حاجة إلى إحداث نتائج معينة مثل خلق الفرصة لكي نأكل القدر الكافي من الطعام الذي يضمن لنا الحياة ، كما أننا في حاجة إلى أن نتجنب إحداث نتائج أخرى (مثلًا الامتناع عن الأكل حتى الموت) . باختصار ، لكي نحيا لا بصورة مرضية ولكن لكي نحيا ابتداءً ، لابد وأن نجعل بعض الأشياء تحدث وأن نمنع أشياء أخرى من الحدوث . ولن يكون كافياً أن نؤثر في الطبيعة أو في أنفسنا وحسب ، بل إننا في حاجة لأن نؤثر في سلوك الأشخاص الآخرين^(٢) . وكما ذكرت قبلاً ، فإن دائرة القوة الاجتماعية هي محور اهتمامنا هنا .

هل نحن مهتمون إذن بمجموع العلاقات السببية بين أليس وبيل ؟ ليس بالضرورة . افترض أن أليس التي ترشح نفسها لمنصب ما قد هاجمت بالفعل شركة مملوكة لبيل ، معتقدة أن هذه الشركة متورطة في التخلص من النفايات بطريقة غير قانونية ففقدت بذلك دعم بيل ومساندته . ولنعتبر هذا مثالاً على النفوذ السلبي لأليس تجاه بيل فيما يتعلق بدعمه السياسي لها . وبالرغم من أن النفوذ السلبي يستحق الذكر لأهميته التي تبرز من حين لآخر ، إلا أن النفوذ الإيجابي هو عادة الذي يستحوذ على اهتمامنا عند التحليل السياسي . ترتيباً على هذا ، فإن مصطلحات النفوذ المستخدمة من الآن فصاعداً سوف تشير دائماً إلى علاقات سببية نتائجها دائماً إيجابية ومفضلة بالنسبة للفاعل الذي يمارس النفوذ^(٣) .

الجدل حول تعريف النفوذ المصالح مقابل الرغبات

ولكن بأى معنى تكون هذه العلاقات السببية إيجابية أو مفضلة ؟ إحدى القضايا الأساسية التي تبرز عند توضيح معاني مصطلحات مثل القوة هي الغايات التي تستخدم القوة لتحقيقها . وهناك وجهة نظر هامة ترى أن قوة أليس هي قدرتها على إحداث نتيجة تتوافق مع رغباتها أو تفضيلاتها^(٤) . ولكن وجهة النظر هذه لاقت معارضة من آخرين أرادوا أن يؤسسوا فكرة القوة على شيء أكثر جوهرية للبشر من مجرد الرغبات والتفضيلات . ومن ثم ، نجدهم يطرحون فكرة أن القوة لا بد أن ينظر إليها بوصفها قدرة على إحراز نتيجة تتضمن تحقيقاً للمصالح . ولقد

(٢) وماذا عن الشخص الذي لايعتمد مطلقاً على الأشخاص الآخرين في إشباع أى من احتياجاته ؟

هذا الوضع هو بالتأكيد وضع نادر للغاية بما يُمكننا من تجاهله كلية . بل وحتى هذا لا بد أنه قد اعتمد على الآخرين من أجل بقائه أثناء فترة طفولته .

(٣) التأثير الإيجابي أحياناً يشار إليه بوصفه تحكماً .

(٤) انظر على سبيل المثال : Nagel in *Analysis of Power* .

تمت صياغة وجهة النظر المقابلة هذه بطريقتين مختلفتين تماماً . وربما تكون الصياغة الأكثر تأثيراً هي تلك التي قدمها ستيفن ليوكس Steven Lukes ، والذي اقترح مفهوماً للقوة « يجعل » «أ» ممارساً لقوة على «ب» عندما يؤثر «أ» في «ب» بطريقة مناقضة لمصالح «ب» . «(٥)

صعوبات فيما يتعلق بمفهوم المصالح

إن التعريف الذي اقترحه ليوكس يواجه مجموعة من الصعوبات الجسيمة . بداية ، باستبعاده أشكال التحكم التي يمارسها « أ » بالتوافق مع مصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس لا يعد فقط مناقضاً للاستعمال الشائع في لغة التعامل العادية وفي علم السياسة وفي الفلسفة السياسية ، بل ويبدو تحكيمياً أيضاً . وباستبعاد كل المواقف التي يكون فيها تحكم « أ » غير مناقض لمصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس يهمل بشكل تحكيمي بعض الحالات التي يمكن اعتبارها مشتملة على القوة بشكل معقول . مثلاً ، افترض أن بيل أرغم ابنه المشاكس على اللعب في حديقة منزلهم الخلفية الضيقة لتجنب احتمال أن يندفع الطفل إلى الشارع المزدهم . إن القول بثقة إن « أ » إنما يعمل على حماية مصالح « ب » وليس ضدها ، ينطبق بلاشك على هذه الحالة . ولكن هل يمكننا القول ، وفق مايمليه علينا تعريف ليوكس ، إن بيل لا يمارس أى نوع من القوة على طفله ؟ قد يمكننا أن نلتف حول هذه الصعوبة عن طريق تجاهل مصالح « ب » ، واعتبار مصالح « أ » فقط وهو « مالك القوة » . ومن ثم ، نجد أن جيمس مارش James March يقترح علينا أن نعرف « القوة بوصفها شيئاً قريباً من القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة ... » (٦)

ولكننا نقابل هنا صعوبة ثانية يواجهها أى تعريف يماثل تعريف ليوكس ، والذي يجعل معنى مصطلح ما من مصطلحات النفوذ يعتمد بدوره على معنى « المصالح » . ففي المثال الخاص ببيل وابنه ، لم تشكّل « مصالح » الطفل مشكلة كبرى . ولكن مثلها مثل مصطلحات النفوذ الأخرى ، فإن « المصلحة » أثبتت في حالات كثيرة جداً ومحسوسة أنها مستعصية على التعريف بصورة واضحة ، أو على الأقل بصورة تجعل في الإمكان تجنب إصدار أحكام تثير الجدل . فمثلاً ، هل يطلب القانون من

(٥) Steven Lukes, *Power, A Radical View* (London : Macmillan , 1974), pp. 27,34. ولقد تبني

John Gaventa, in *Power and Powerlessness* (Urbana, : تلميذه جون جافنتا :
Ill.: University of Illinois Press, 1980).

James G. March, "Preferences, Power, and Democracy" in Shapiro and Reeher, *Power, (٦)
inequality, and Democratic Politics, P. 51*

راكبي الدراجات البخارية أن يلتزموا بارتداء خوذة لحمايتهم ، أم لأن هذا ضد مصلحتهم ؟ لو خالصنا إلى أن القانون يعمل ضد مصلحتهم ، فإنه وفقاً لعبارات ليوكس فإن صانعي القانون سيكونون ممارسين لقوة بإزاء راكبي الدراجات البخارية ، ولكن إذا كان القانون يحمي مصالح هؤلاء ، فإن صانعي القانون ، وفقاً لليوكس ، لن يكونوا ممارسين لأي قوة بإزاء راكبي الدراجات البخارية . وبالرغم من أننا لسنا في حاجة إلى أن نقرر ماهية المصالح المتضمنة هنا ولا حتى مصالح من ، إلا أننا سنكون في حاجة إلى اتخاذ قرار بخصوص قضية المصالح قبل أن نستطيع اتخاذ قرار بخصوص قضية القوة .

إن صعوبة تقرير ما الذي يكون مصالح « ب » تنبع من حقيقة أن حكمنا على هذا سوف يعتمد كثيراً على نظريتنا الضمنية أو الصريحة ، والمتعلقة بماهية المصالح . وبالرغم من أنه قد يكون من الصواب القول إننا عندما نستخدم أى مصطلح في عالم الواقع فإننا نكون متبنين سلفاً لنظرية ما ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن بعض المصطلحات هي أكثر اعتماداً على النظريات من غيرها . فمصطلح « التفاح » مثلاً أقل اعتماداً على النظرية من مصطلح « الذرة » ، والذرة بدورها أقل اعتماداً على النظرية من « الجزيء المفترض » . ومن حسن الطالع أن كل الناس تقريباً متفقون على ماهية النظرية المرتبطة « بالتفاح » ، ومعظم علماء الطبيعة متفقون على النظرية المرتبطة « بالذرة » ، ومنذ منتصف الستينات وصل علماء الطبيعة إلى قدر معقول من الاتفاق حول النظرية المرتبطة « بالجزيء المفترض » . ويعتمد مصطلح « صلحة » بشكل أساسى على النظرية (٧) ، مثله فى ذلك مثل مصطلحات « الجزيء المفترض » و « الحرية » و « الديمقراطية » . وترتيباً على ذلك ، فإذا كان معنى القوة يعتمد على معنى المصالح ، فلا بد لنا من الاتفاق حول نظرية تتعلق بالمصالح البشرية قبل أن نستطيع أن نحقق اتفاقاً حول ما إذا كان بيل يمارس القوة حيال ابنه ، أو ما إذا كان صانعو القانون يمارسون قوة بإزاء راكبي الدراجات البخارية . والنظريات المتعلقة بالمصالح الإنسانية هي من أكثر النظريات إثارة للجدل فى ميدان الفلسفة ، أو علم السياسة ، أو النظرية الاجتماعية .

(٧) يتضح قدر الاعتماد على النظرية من بروز قضيتين فى السياسات الأمريكية : هل الجنين له مصالح تجعله مستحقاً للحماية ، ومتى تبدأ مصالحه هذه فى الظهور ، وماهى الحقوق التى تؤد هذه المصالح إذا كان له حقوق أصلاً ؟ هل للحيوانات مصالح ، ومن ثم حقوق تتعلق بحماية هذه المصالح ؟ أيًا كانت الإجابة التى يقدمها أى منا ، فإن إجاباتنا تعتمد إلى حد كبير على نظرية للمصالح هى موضع جدل واسع .

وحتى بالنسبة للحالات التي قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل الوصول إلى قرار بخصوصها ، قد تظهر صعوبة كبيرة عند التعمق فيها . إذا نظرنا في حالة عمال المناجم في أبالاتشيا التي ذكرناها قبلاً ، وبافتراض أن الوصف الذي قدمناه يتسم بقدر معقول من الدقة ، فمن ذا الذي يستطيع أن يجادل في أنه حتى عام ١٩٣٣ نجح ملاك المناجم ، عادة من خلال توحيد جهودهم مع الدولة والموظفين الفيدراليين ، في استخدام قوتهم بإزاء عمال المناجم وغيرهم لمنع هؤلاء العمال من الحصول على اعتراف بنقابة عمال مناجم الفحم . ولكن حتى نستطيع الحكم على ما إذا كان قيام هذه النقابة هو في مصلحة العمال ، أو على ما إذا كان منعها في مصلحة الملاك ، سنكون في حاجة إلى نظرية للمصالح ، قصيرة المدى وطويلة المدى أيضاً . وأنا أتفق مع آخرين كثيرين في تبني نظرية (بالرغم من كونها فضفاضة) تمكني من استنتاج أن النقابة كانت في مصلحة عمال المناجم وربما - في المدى الطويل - في مصلحة الملاك أيضاً . ولكن هذه النظرية تثير جدلاً واسعاً . أما من يتمسك بحرفية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، فقد يصل إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تم فرض قيود على حرية التنافس في سوق العمل ، فإن النقابات تعد بالفعل ضارة للمصالح الطويلة المدى لأصحاب العمل وللعمال وللمستهلكين . مرة أخرى ، نحن لسنا في حاجة إلى الوصول هنا إلى قرار بخصوص هذه القضية ، ذلك لأن هدف المثال هو فقط إظهار مدى اعتماد مفهوم « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل . وكننتيجة لذلك ، فلو أننا قمنا بتضمين فكرة المصالح في مفهوم القوة ، فسوف نضمن بالتأكيد أن يكون وصفنا للقوة - باستثناء الحالات المخففة جداً - مثيراً للجدل بصورة عميقة .

مزايا التفرقة بين القوة والمصالح

بدلاً من هذا ، لو أننا جعلنا المصطلحين غير معتمدين في تعريفهما على بعضهما البعض ، فإنه سيظل في إمكاننا أن نقول عن القوة والمصالح أي شيء نريد قوله . يمكننا أن نقول على سبيل المثال ، إن « أ » يمارس قوة على « ب » بطريقة لا تتطابق مع مصالح « ب » ، أو نستطيع أن نقول إن قوة « أ » على « ب » تخدم مصالح « أ » . ولكن لكي ندعم هذه التأكيدات سنكون في حاجة إلى : (١) أن نصف العلاقة (القوة ، النفوذ ، السلطة ... الخ) بين « أ » و « ب » ، و (٢) أن نحدد نظرية للمصالح تنطبق على « أ » أو « ب » أو كليهما .

ومن ثم فإن محاولة تعريف القوة عن طريق ربطها بالمصلحة سوف تحوى كل المشاكل المرتبطة ، ليس بمفهوم معقد واحد ، ولكن بمفهومين من أكثر المفاهيم

إثارة للمشاكل^(٨) . وهذا الحل يعقد دون داع مشكلة تحليل القوة ودراستها . أما الحل الأسهل (ولكنه ليس سهلاً في ذاته) فهو أن نعرّف المصطلحين بصورة مستقلة عن بعضهما البعض . وهكذا ، ودون أن نقصر فكرة القوة على الحالات التي تتضمن مصالحي مالكي القوة (مارش) أو الخاضعين لقوتهم (ليوكس) ، فإن المرء قد يصل في بعض الحالات إلى نتيجة مؤداها أن « أ » يوظف في الواقع قوته على « ب » بطريقة مناقضة لمصالح « ب » (ليوكس) أو معضدة لمصالح « أ » (مارش) .

على أي النتائج ؟

باعتبار وجهة النظر التي تعترض على تضمين « المصالح » في مفهوم القوة ، فقد نجد أنه من الأوفق أن نعرّف القوة (وربما غيرها من مصطلحات النفوذ) ، بأن نقول مثلاً إنها قدرة « أ » على استخراج نتائج متوافقة مع تفضيلات « أ » أو رغباته^(٩) . وبالرغم من أن تحديد معنى « تفضيلات » و« رغبات » لا يخلو من صعوبة ، إلا أن معناهما بالتأكيد أقل اعتماداً من « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل^(١٠) .

ولكن عند تعريفنا لمصطلحات النفوذ ، يثور السؤال : ماهي النتائج التي سوف نعتبر أنها ذات علاقة بموضوعنا ؟ وبصفة خاصة ، هل سوف ندخل الطبيعة ؟ ففي لغة التعامل اليومي دائماً ما نتكلم عن القوة تجاه الطبيعة ، والتحكم في قوى الطبيعة ، والقوة تجاه الحيوانات ، ... وهكذا^(١١) . ولكن في التحليل السياسي فإن

(٨) وصف مارش في "Preferences, Power, and Democracy" بعضاً من الصعوبات التي نواجهها عند تحديد المصالح ، وإن كان قد ركز بالأساس على الصعوبات التي تظهر عند قياس المصالح ، وعند القيام بمقارنات بين الأفراد . بالإضافة إلى هذا ، ومع إيراد استثناءات قليلة مثل الموضحة في الاقتباس المذكور عالياً ، فإنه استخدم بوضوح تام مصطلحي « المصالح » و « التفضيلات » بطريقة تبادلية . والواقع أن المشكلة التي يهتم بها في مقالته - وهي مشكلة تفسير المساواة السياسية - يمكن أن تظهر في كلتا الحالتين .

(٩) القوة السلبية (أو النفوذ السلبي) ستكون إذن هي القدرة على إحداث نتائج لا تتوافق مع تفضيلات أو رغبات الفاعل .

(١٠) الاعتراضات على استخدامهما في تعريف القوة لانتبني كثيراً على أنهما يتسمان بالغموض أو أنه من الصعب تحديدهما ، ولكن على أساس أنهما مثل الأذواق وعلى خلاف المصالح ، يعتبران شديدي الاتسام بالذاتية إلى درجة تجعلهما خاضعين لاستغلال الآخرين ، وأنه إذا كان هذا هو الوضع ، فإن الاستغلال لا بد أن يصبح جزءاً من وصف توزيع القوة (على الأذواق ، التفضيلات والرغبات وغيرها) .

(١١) والقوة والتحكم أو التأثير في القوى فوق الطبيعة .

المصطلح عادة ما يستخدم بصورة أضيّق للإشارة إلى النتائج التي تتعلق بتحركات الأشخاص .

وبالتالى ، فإنه فى الجزء المتبقى من الكتاب ، سوف تشير مصطلحات النفوذ إلى التحكم الاجتماعى وليس التحكم فى الطبيعة . ومن ثم يمكننا أن نصيغ تعريفاً على الوجه التالى (مستخدمين « النفوذ » كمثال يصدق على كل المصطلحات المنتمية إلى نفس العائلة) : النفوذ هو علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيلات ، أو نوايا فاعل أو أكثر ، على تصرفات أو نوازع التصرف لدى فاعل آخر أو أكثر (١٢) .

ما هو المقصود بتعبير « نفوذ أكبر » ؟

بالرغم من أن التعريف السببى على النمط السابق يبدو مناسباً للمحللين السياسيين ، فإنه مازال يتركنا فى مواجهة مشكلة عميقة . فعند وصف النفوذ ومثله من المصطلحات ، عادة مانقول إن فاعلاً ما لديه نفوذ أكبر من الآخر . ولكن القدرة على أن نقول « أكبر » توحى بأننا قد قمنا بمقارنة شيئين أو أكثر ، ووجدنا أن واحداً منهما أكبر من الآخر بالنظر إلى صفة ما . ولكن كيف نستطيع أن نقيس القوة أو النفوذ أو غيرهما (١٣) ؟ وما الذى نقصده عندما نقول إن رئيس الولايات المتحدة لديه قدر كبير من القوة ؟ إذا لم نستطع أن نقيس القوة بطريقة مرضية ، فلن نكون قادرين على وصف النفوذ النسبى الذى يتمتع به الفاعلون المختلفون فى النظام السياسى ، أو وصف النفوذ الذى يمارسه نفس الفاعل فى أوقات أو ظروف مختلفة . أو فلنحاول صياغة المشكلة بطريقة أخرى ، كيف نستطيع أن نصف توزيع النفوذ فى نظام ما ، وكيف نستطيع أن نصف التغييرات فى توزيع النفوذ التى تحدث بمرور الوقت وذلك باستخدام أفضل الطرق الممكنة ؟

(١٢) هذا هو الأساس تلخيص لتعريف ناجل فى *Analysis of Power* .

(١٣) القياس لا يتطلب بالضرورة مقياس بينى ، وهو أقوى أشكال القياس . فالوحدات على المقياس البينى يفترض أنها متساوية . والأمثلة على ذلك : القدم والمتر لقياس المسافة ، والنقود لقياس الأسعار والدخول والثروة .. الخ . وهناك مقياس آخر مفيد جداً ، ولكنه أضعف ، وهو المقياس الترتيبى ، وانذى لاتكون الوحدات عليه متساوية بالضرورة ولكنها ترتب وفقاً لرتب : أكبر من ، يساوى ، أو أصغر من وحدات أخرى . والأمثلة على ذلك : تقديرات المواد الدراسية ، درجات مقياس الذكاء ، صلاحية المواد ، قياسات الألم النسبية .. الخ . والمقياس الترتيبى الذى يمكن الاعتماد عليه لمقارنة التأثير فى محيط ومجال محددين يعتبر مفيداً جداً ، بل إنه قد يكون أفضل مايمكننا توقعه . وإذا كان هذا هو الحال ، فلن يكون هناك معنى إطلاقاً لأن نقول إن « أ » لديه تأثير أكثر مرتين من « ب » ، (على « ج » ، بالنظر إلى « س ») . وبالرغم من هذا ، فإن المناقشات حول النفوذ والقوة أحياناً ماتعطى انطباعاً بأنه يمكن قياسهما بمقياس بينى .

واستخدامنا القياس قد يكون مفيداً هنا . فرجال الاقتصاد ، أو المسئولون عن تعداد السكان ، أو صانعو السياسة عادة ما يريدون معرفة كيف يتوزع الدخل والثروة في الدولة ، وما مدى اتساع فجوة عدم المساواة في الدخول والثروات بين المواطنين الأمريكيين ، وما هو أثر الضرائب على توزيع الدخول ؟ وهل تتناقص الفجوة بين دخول العمال البيض والعمال السود ؟ وهل تتناقص الفجوة في قوة العمل بين الذكور والإناث ؟ وإحدى الميزات الكبرى التي يتمتع بها رجال الاقتصاد عند قياس كم الدخول للأفراد المختلفين هي وجود النقود كوسيلة للتبادل . وبالرغم من أن النقود ليست مقياساً دقيقاً لكل شيء نعتبره دخلاً ، فلأغراض عدة نجد أن الذي نهتم حقيقة بمعرفته هو الدخل الذي يتخذ شكل النقود . أيضاً فإن النقود تعتبر مؤشراً مرضياً ، وإن لم يكن مثالياً ، على الثروة . و بالتالي ، ورغم عدم كمال النقود كأداة قياس ، فإنها مفيدة جداً لوصف توزيع الدخل أو الثروة .

ولكن كيف يمكننا أن نقيس حجم نفوذ الفاعلين المختلفين في نظام ما ؟ أى كيف نقيس توزيع النفوذ ؟

كما ذكرت قبلاً ، فإن أى عبارة تتعلق بالنفوذ لاتشير بوضوح إلى المجال (ممارسة النفوذ على من من الأشخاص ؟) والمحيط (بخصوص أية قضايا ؟) لاتعدو أن تكون عبارة لاعمى لها . ولكن كيف يمكننا أن نقارن حجم القوة الذى يملكه أشخاص مختلفون حتى بخصوص مجال ومحيط محددين ؟ وإذا كان النفوذ أحد أشكال السببية ، فإن حجم تأثير « أ » على نتيجة ما لأبد وأن يساوى إذن حجم النتيجة (استجابة « ب ») التى سببتها رغبات « أ » . وبالرغم من أن هذا يعد نهجاً مباشراً ، فلقد أهمله المنظرون بسبب صعوبة قياس قدر النفوذ الممكن رده إلى سبب مفترض^(١٤) . ولكن بالرغم من هذه الصعوبات ، فإن هذا النهج يرشد الفكر والبحث لأنه يتمخض عن سؤال أساسى : إلى أى مدى تؤثر احتياجات ورغبات بعض

(١٤) كان هناك محاولات ، تفاوتت فى درجة نجاحها ، للتغلب على مشكلة القياس . والحل الذى قدمه ناغل يتطلب استخدام تكتيك إحصائى يعرف باسم « تحليل المسار » ، وهو الذى يفترض أن المتغيرات يتم قياسها بمقياس بيضى . انظر : Nagel, *Analysis of Power*, pp. 55 ff. ولكن ، وكما أشار ناغل ، فإن « مدى ملائمة تحليل المسار للبيانات الترتيبية معضلة كبرى لم تحسم بعد .. » (ص ٢٧) . ولقد حاول أن يحسم العديد من الصعوبات فى مقالة متأخرة (« تطورات حديثة فى قياس القوة » ، التى قدمها فى اجتماع الجمعية الدولية للعلوم السياسية فى موسكو ، ١٩٧٩) ، ولقد أعاد تأكيد إيمانه حديثاً « بأننا يمكننا أن نلاحظ ونقيس القوة فى أكثر من موقف ، وأنه يمكننا أن نطور (ولقد طورنا بالفعل إلى حد ما) نماذج ونظريات تشرح ما نلاحظه » . انظر : "The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts" in *Power, Inequality, and Democratic Politics*, p.77 .

الفاعلين على تحركات وميول الآخرين؟ وبغض النظر عن الأساليب التي قد يستخدمها المرء للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال ، فإنه لو تم إدراك القوة بوصفها نوعاً من السببية ، فإن هذا بالتأكيد هو السؤال الذي يجب طرحه .

وحتى لو أمكننا استخدام مقياس كمي لتقدير مدى نفوذ فاعل ما داخل محيط ومجال محددين ، فسوف نظل مُواجهين بمشكلة تجميع حجم النفوذ الذي يمارسه فاعل ما في محيطات ومجالات مختلفة ، لكي نصل إلى إجمالي النفوذ الذي يتمتع به . فكيف نستطيع أن نحدد ، على سبيل المثال ، ما إذا كان الرئيس في الإجمال ، أكثر قوة من الكونجرس ؟

هذه الصعوبة يمكن صياغتها بالطريقة التالية : لا يبدو أنه توجد أية وسيلة موضوعية مرضية لتقدير وزن المحيطات والمجالات . فالمحيطات قد تتنوع بشدة فتتراوح بين السياسة الخارجية ، والضرائب ، ولجنة الاعتمادات ، والرأي العام ، والانتخابات ... وهكذا . أما المجالات فقد تتراوح من جمع وفير من الناخبين إلى شخص واحد فقط ، ولكنه قد يكون رئيس لجنة قوية من لجان الكونجرس . فإذا كانت أليس تستطيع أن تستقطب ١٠٠٠٠ صوت في الانتخابات ، في حين أن بيل يستطيع أن يقنع رئيس لجنة الاعتمادات ليسانداً اقتراحاً ما تقدم به ، فمن منهما يتمتع بنفوذ أكبر ، أليس أم بيل ؟ قد يبدو من المنطقي أن نقول إن أليس تملك نفوذاً إجمالياً أكبر من بيل ، ولكن ذلك يكون صحيحاً فقط إذا كان نفوذ أليس مساوياً لنفوذ بيل في كل المحيطات والمجالات ، وأكبر منه في محيط ومجال واحد على الأقل . ولكن ، وكما يوحى مثالنا ، فإن الحياة في الواقع لا توجد بها مواقف بهذه الدقة .

وبالرغم من محاولتنا تخصيص أوزان للمناطق المختلفة ، فإن الأوزان سوف تكون تحكمية بالتأكيد . فإذا أعطيت المدارس وزن = ١ ، فما هو الوزن الذي لا بد وأن تعطيه للترشيح السياسي : - ٢ ، ٥ ، ١/٢ ؟ والآن ، لا توجد لدينا طريقة واحدة مثلى لحل مشاكل المقارنة عندما يكون لدى الفاعلين أحجام مختلفة من النفوذ فيما يتعلق بالمحيطات والمجالات المختلفة .

ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة

في ضوء الصعوبات في تفسير مصطلحات النفوذ ، فإنك قد تبدأ في التساؤل عن كيفية الوصول إلى وصف مرضٍ لعلاقات القوة . والإجابة هي أن الأفكار التي تم عرضها هنا يمكن توظيفها كمرشد للملاحظة والتحليل ، فهي تشكل معايير لا تنطبق بشكل كامل إلا نادراً ، ويكون انطباقها عادة بصورة أقل كمالاً .

وأنبغ المراقبين السياسيين مازالوا يطرحون ذات الأسئلة التي تضمنها تحليلنا حتى الآن . فمثلاً قد يتساءلون : أى الأشخاص أو الجماعات يملكون النفوذ الأكبر فيما يتعلق بالسياسات الضريبية التي يفرضها الكونجرس ؟ أو من يقوم بطرح المقترحات ابتداءً ؟ أو من يعمل على كسب الآخرين لصف هذه المقترحات وللدفاع عنها في مواجهة التيارات المعارضة ، أو للاعتراض على مقترحات الآخرين أو لتحويل هذه المقترحات إلى أن تصبح قضايا جانبية ؟ لماذا لا تتطور بعض المسائل مطلقاً لتصبح قضية عامة ؟

وبسبب الصعوبات القائمة في سبيل إيجاد مقاييس كمية قادرة على التعبير الكافي عن ثراء المعاني المتضمنة في علاقات القوة والنفوذ ، فإن أشمل الأوصاف عن علاقات القوة في الواقع نادراً ما تكون ، أو عادة ما لا تكون كمية بصورة مطلقة . حتى أكثر التحاليل الكمية دقة تحتاج إلى تفسيرات كيفية تدعمها حتى يمكنها أن تضمن التحليل معنى مقنعاً . ولكن الوضع الأكثر شيوعاً هو أن التحليل الكمي يعد إضافة مفيدة - وأحياناً لا يمكن التغاضي عنها - للصياغات الكيفية ، رغم أنه لا يحل محلها . وقد يبدو مثيراً للأذهان أن نعترف أن تعقيدات علاقات القوة تبرز على أفضل وجه في القصص الخيالية . ولكن بوصولنا إلى هذه المرحلة من التحليل ، وبعد كل ما ذكرناه ، فإن هذه النتيجة لا ينبغي أن تصدمنا أو تفاجئنا .

الفصل الرابع

شرح وتقييم النفوذ

في الفصلين السابقين استعرضنا المسألة المتعلقة بتفسير معنى النفوذ ووصفه ، مفترضين أننا نستطيع أن نتوصل إلى وصف شاف لنظام ما من أنظمة علاقات النفوذ . ولكن كيف يمكننا أن نشرح ما توصلنا إليه ؟ وكيف يمكننا أن نقدر أو نقيم النظام الذى وصفناه وشرحناه ؟

شرح الاختلافات فى النفوذ

بصفة عامة ، يمكننا أن نرجع الاختلافات فى حجم النفوذ الذى يمارسه الأشخاص إلى ثلاثة عوامل تفسيرية أساسية :

(١) الاختلافات فى توزيع الموارد السياسية . والمورد السياسى هو أداة يستطيع الشخص أن يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص الآخرين . ومن ثم ، فإن الموارد السياسية تشمل النقود ، المعلومات ، الطعام ، التهديد باستخدام العنف ، الوظائف ، الصداقات ، المستوى الاجتماعى ، حق صنع القوانين ، أصوات الناخبين ، ومجموعة أخرى كبيرة ومنوعة من مثل هذه الأشياء .

(٢) التباين فى المهارات والكفاءات التى يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية . والاختلافات فى المهارات السياسية تنبع بدورها من التباين فى المواهب والفرص والحوافز لتعلم وممارسة المهارات السياسية .

(٣) التباين في مدى استخدام الأفراد مواردهم لأغراض سياسية . فمن بين فردين متساويين في الثروة قد نجد واحداً يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ ، في حين أن الآخر قد يستخدم ثروته لتحقيق النجاح في العمل . هذا التباين يمكن إرجاعه إلى اختلافات في الدوافع تنبع من تباين المواهب والخبرات .

شبكة الأسباب

من ثم ، فإنه يمكن توضيح بعض الحلقات الأساسية في شبكة السببية من خلال الشكل (٤ - ١) . هذه الحلقات ماهي إلا جزء من شبكة السببية . فهناك روابط أخرى تشع بلا حدود بعيداً عن بؤرة التركيز هذه . ويمائل تحليل النفوذ أي تحليل سببي آخر . فكيف يمكننا تفسير أسباب اندلاع حريق في غابة معينة ؟ إذا توصلنا إلى أن هذا الحريق سببه بعض المترددين على أحد المخيمات في الغابة ، فلماذا أحدثوه ؟ هل أشعلوه عمداً ؟ ولو كان هذا صحيحاً ، فلماذا أرادوا أن يشعلوا النار في الغابة ؟ وإذا لم يكونوا قد أشعلوا الحريق عمداً ، فكيف نفسر إهمالهم الذي تسبب فيه ؟ ثم ماذا عن الأسباب الأخرى للحريق ؟ هل كانت أشجار الغابة جافة على غير العادة ؟ لو كان هذا هو الوضع فعلاً ، فلماذا حدث ذلك ؟ ثم هل سنحاول أيضاً أن نشرح حالة المناخ وقتها ؟ هل من الممكن أن يكون هذا المناخ نتاجاً لدورة بعيدة المدى ؟ ولماذا لم تحاول إدارة الغابة منع إقامة مخيمات أثناء فترة الجفاف هذه ؟

وتعتمد الحلقات التي نركز انتباهنا عليها عند تقديم أي شرح سببي على أهدافنا واهتماماتنا . ربما نكون راغبين في إدراك لماذا يتسم المترددون على المخيم بالإهمال فيما يتعلق بالحرائق ، بأمل إيجاد برنامج للتوعية وتوفير التعليمات للعامة قد يكون مفيداً في مثل هذه الحالات . أو قد نكون راغبين في التوصل إلى تحديد كيف يمكن لإدارة الغابة أن تمنع الحرائق . أو قد نكون راغبين في أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية تغيير الطقس خلال فترات الجفاف عن طريق تخصيب السحاب . وإذا كان التحليل الكامل يتطلب أن نرجع كل احتمال إلى أسبابه ، ومع وجود شبكة واسعة وغير محددة من الأسباب ، فإن التحليل الكامل لحرائق الغابات سيكون مستحيلاً .

وهذا هو الوضع أيضاً بالنسبة لتحليل النفوذ . فأين نريد لاستقصائنا أن ينتهي ، إنما يتوقف على اهتماماتنا . فعلى سبيل المثال ، فإننا إذا أردنا أن نشرح لماذا يتخذ بعض صانعي القرارات ، مثل الرئيس ، القرارات التي يصدرونها ، فعلياً أن نختبر تأثيرات :

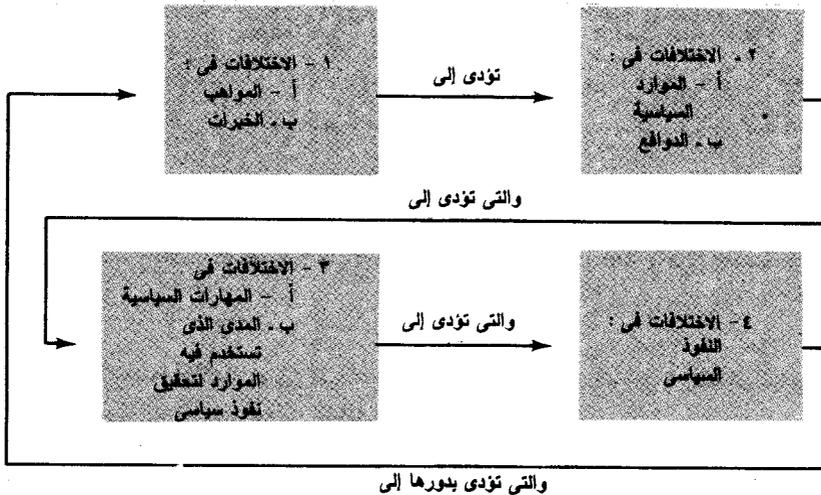
قيمهم وتوجهاتهم وتوقعاتهم ومعلوماتهم الحالية .

توجهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم وبناء شخصياتهم ونوازعهم السابقة الأكثر تأصلاً .

قيم وتوجهات وتوقعات ومعلومات ومعتقدات وأيديولوجيات وشخصيات الآخرين الذين ترتبط تصرفاتهم بطريقة ما بالقرار .
عملية الاختيار أو التجنيد أو الدخول التي وصل بها صانعو القرار إلى مناصبهم .

قواعد صنع القرار التي يتبعونها ، البنى السياسية ، النظام الدستوري .
مؤسسات المجتمع الأخرى - البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتعليمية التي تقوم بتخصيص الموارد الرئيسية .
الثقافة السائدة ، خاصة الثقافة السياسية .
الأحداث التاريخية التي تركت آثارها على الثقافة والمؤسسات والبنى ..
وهكذا .

وسوف يسعى أى شرح كامل لعلاقات النفوذ فى نظام سياسى ما بلاشك إلى وصف وشرح الآثار التي يمكن إرجاعها إلى كل هذه الحلقات فى سلسلة السببية الاجتماعية ، وغيرها كذلك . ولكن تلك مهمة مرهقة إلى حد يجعلها تصلح لأن تشكل برنامجاً تشغل به كافة العلوم الاجتماعية لأجيال عدة قادمة . أما فى الوقت الحالى ، فإن المهم هو أن يحدد المرء الحلقات فى السلسلة التي يعكف على دراستها . ويظهر قدر كبير من الخلط والجدل عندما يركز المحللون على حلقات مختلفة فى سلسلة القوة والسببية دون تحديد واضح للآثار التي يرغبون فى شرحها .



الشكل (٤ - ١) : بعض العوامل المفسرة للاختلافات فى النفوذ السياسى

الاحتمالات والحدود

السهم السفلى فى شكل (٤ - ١) يمثل إحدى خصائص النفوذ الهامة جداً :
النفوذ يمكن أن يستخدم من أجل اكتساب نفوذ أكثر .

وتوظيف النفوذ بغرض الحصول على مزيد من النفوذ هو بالتأكيد واحد من المواضيع الأساسية فى تاريخ البشرية . تخيل مجموعة من الناس الذين يعيشون ، بسبب مواهبهم وخبراتهم (١ فى الشكل ٤ - ١) ، فى حالة مساواة إلى حد كبير فيما يتعلق بالموارد السياسية (٢ أ) . ولكن بسبب الاختلافات فى الحوافز والدوافع (٢ ب) وكذلك فيما يتعلق بالمدى الذى يستطيعون الوصول إليه عند توظيف مهاراتهم السياسية ، وعند استخدام مواردهم من أجل الحصول على النفوذ (٣ أ وب) ، فإن شخصاً واحداً فقط منهم (١) يحصل على النفوذ (٤) ، ثم يستخدمه بعد ذلك لاكتساب موارد أكثر (١) ، ومن ثم نفوذ أكثر (٢ ، ٣ ، ٤) ، ثم موارد سياسية أكثر وهكذا دواليك . ومثلما يقول المهندسون ، فإننا نواجه هنا مثالا لنظام الانطلاق بسرعة فائقة بلا قيود . ويؤدى هذا إلى نظام سياسى يملك شخص واحد فيه قوة كاملة وتامة على الآخرين الذين سيضحون بدورهم معدومى القوة تماماً وبالكامل . ودعنا نشر إلى هذا النظام بوصفه نظام السيطرة التامة على الرعية من قبل حاكم منفرد . لكن الأمثلة التى أوردناها فى الفصل الثالث تشير إلى أن الأنظمة التى تتضمن سيطرة تامة هى أنظمة نادرة للغاية ، أو أنها لا توجد فى الواقع على الإطلاق . فلماذا لا يؤدى المبدأ القائل بأن النفوذ يمكن استخدامه لاكتساب نفوذ أكثر إلى قيام أنظمة السيطرة التامة ؟

السبب نجده فى حقيقة هى غاية فى البساطة (٢) . فممارسة النفوذ تتطلب الإنفاق من الموارد السياسية . ولكن الموارد محدودة ، أو وفقاً للغة رجال الاقتصاد ، نادرة . ومن ثم ، فإن ممارسة النفوذ تكون مسألة مكلفة . وبالتالي ، فإن الحاكم الذى يتمتع ولو بقدر من العقلانية ، لن يستنفد من موارده إلى الحد الذى تضحى فيه قيمة المكاسب التى يتوقع أن يحصل عليها أقل مما ينفق . ومن ثم ، يمكن تعريف قيمة النفوذ بوصفها زيادة المكاسب المتوقعة على التكاليف المتوقعة . فإذا أصبحت تكلفة

(١) أو فاعلاً مجعماً بالتأكيد . ولكن لكى أعطى مثلاً محسوساً ، فقد افترضت أن الفاعل شخص وأنه ذكر ، حيث إن هذا هو الوضع الشائع على مدار التاريخ .

(٢) من أجل معالجة مطولة للموضوع راجع للمؤلف :

Dilemmas of Pluralist Democracy, Autonomy vs. Control (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1982) التى تم اقتباس الفقرات التالية منها.(pp. 33 ff)

ممارسة النفوذ على الآخرين في مجال ومحيط محددين تزيد على المكاسب التي يحصل عليها الحاكم الساعي إلى تحقيق النفوذ ، فإن النفوذ الفعال في هذا المجال لن يصبح له قيمة بالنسبة للحاكم . فالحاكم الرشيد (أو حتى ذو الحكمة المحدودة) سوف يخصص موارده ويوزعها على أهدافه المبتغاة بطريقة تُعظّم من صافي الفائدة التي يتوقع الحصول عليها . أما حينما تتعدى تكاليف النفوذ الفوائد المتوقعة ، فسوف يعتمد الحاكم العاقل إلى تخفيض هذه التكاليف من خلال التخلي عن بعض التصرفات أو المواضيع التي يدرك أنه لا يمكنه التحكم فيها ، أو سيكون عليه أن يتقبل مستوى أعلى من ضعف تأثير نفوذه أو التنبؤ بتأثير هذا النفوذ على الآخرين .

أما هؤلاء الخاضعون للسيطرة ، فإنهم يسعون إلى تعظيم تكاليف السيطرة عليهم ، ومن ثم يخفضون قيمة السيطرة للحاكم . وهناك العديد من العوامل التي قد تمكنهم من القيام بهذا . بداية ، لقد رأينا في الفصل الثاني أن الرعايا مهما كانت درجة ضعفهم ، عادة مايكونون قادرين على امتلاك بعض الموارد ، وأحياناً مايتعاونون ويوحدون مواردهم ليزيدوا من النفقات التي يتكبدها الحاكم للسيطرة عليهم . ثم إن الحكام ، بسبب الحدود المضمنة في الوقت والمهارات والموارد التي يملكها أى شخص منفرداً ، يكونون في حاجة إلى تعضيد الآخرين ودعمهم ، ويبرز هذا خاصة في النظم الكبيرة . فالحكام يحتاجون دائماً إلى القادة العسكريين على سبيل المثال ، وهؤلاء سوف يرأسون مؤسسة عسكرية . ومن ثم ، فإنه باستثناء الوضع في الأنظمة الصغيرة جداً ، فإن « الحاكم » عادة مايكون جماعة أو ائتلاًفاً أو طبقة ، أو تجمعاً من أى نوع آخر . ولكن الجماعات الحاكمة نادراً ماتستمر موحدة ، فسرعان ماتظهر الانشاقات ، وتبدأ الزمر المختلفة في التنافس من أجل القوة . فإذا كان بعض الرعايا يملكون موارد معينة يمكن أن تُستغل في المعركة من أجل القوة والنفوذ - موارد مثل القدرة على القتال والرغبة فيه - فإن المساعدة التي يقدمها هؤلاء الرعايا ستكون حاسمة في إحراز زمرة ما للنصر على الزمر الأخرى .

وبالرغم من أن هذه الخلاصة الموجزة تبسط العملية بشكل مخل ، إلا أن المرء يستطيع أن يورد عدداً لانهائياً من النماذج التاريخية التي تظهر كيف أن المنتمين إلى جماعة أضعف قد وحدوا مواردهم ، ورفعوا من نفقات التحكم فيهم ، وقضوا على سيطرة الحاكم عليهم في مسائل مهمة بالنسبة لهم ، واكتسبوا قدراً من الذاتية السياسية ، وتمكنوا بفضل وضعهم التفاوضي من أن يوجدوا نظاماً من التحكم المتبادل يؤثر فيه الرعايا على الحاكم في بعض الجوانب الهامة ، بالرغم من أن الحاكم يظل هو الفاعل المسيطر (وإن لم يعد المسيطر تماماً) في النظام . مثل هذه الأنظمة عادة ماتنتهي إلى تبني بعض الترتيبات المؤسسية التي تلقى قبولاً واسعاً ، خاصة من قبل

الطبقة الحاكمة ، إلى درجة تجعل تغيير هذه الترتيبات دون تكلفة ، أمراً غير ممكن . وفي بعض الحالات ، قد تتطور الممارسات السياسية لتأخذ شكل دستور مكتوب أو غير مكتوب ، يكون ملزماً لكل من الحكام والرعايا على حد سواء . ومن ثم ، فإن إضفاء طابع مؤسسي قد يرفع تكلفة النفوذ ، ويخفض الموارد المتاحة للحاكم بدرجة حاسمة .

ورغم أن مثل هذه العوامل تنزع إلى منع السيطرة التامة من قبل الحاكمين على المحكومين ، خاصة في النظم الكبيرة ، إلا أنها لاتمنع بالضرورة ضخامة عدم المساواة في القوة والنفوذ . فهذه العوامل لاتضمن بالتأكيد ، نفوذاً متساوياً للجميع بأى معنى من المعاني^(٣) . كما أنها غير كافية لضمان قيام نظام ديمقراطي ، الذي هو فصيلة نادرة من النظم السياسية تتطلب شروطاً غير عادية لقيامها^(٤) . ولكن هذه العوامل توضح لنا لماذا لاتقوم نظم السيطرة التامة على نطاق واسع إلا نادراً ، أو أنها لاتوجد بالمرّة ، بالرغم من حقيقة أن النفوذ يمكن أن يستخدم لكسب نفوذ أكثر^(٥) .

أشكال النفوذ

يستخدم الشرح السابق مصطلحاً آخر شائعاً من مصطلحات النفوذ رغم أنه غير معرّف ، وهو السيطرة . وأعتقد أن الوقت قد حان لكي أقدم بعض التمييزات التي أجلت التعرض لها .

إن كلمات مثل النفوذ ، القوة ، السلطة ، التحكم ، السيطرة تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمعظمنا . فأحد أعضاء الكونجرس عند وصفه لرئيس اللجنة التي يتقلد عضويتها قال : « لن أستخدم مصطلح قوى . أفضل مصطلح صاحب نفوذ . فهناك

(٣) للتعرف على صعوبة تحديد ماذا نقصد بالمساواة السياسية ، راجع : James G. March, "Preferences, Power and Democracy" in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., *Power, Inequality and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988) pp. 73-79

(٤) هذه الشروط تناقش في الفصل الثامن .

(٥) تم ابتكار مصطلح الشمولية كاسم يدل على الأنظمة التي أحياناً ماتوصف بأنها تتضمن السيطرة التامة من قبل الحكام . وبالتحديد تلك التي كانت موجودة في الاتحاد السوفيتي ، إيطاليا الفاشية ، وألمانيا النازية . ولكن برغم قدر القوة الذي تمتع به ستالين أو موسوليني أو هتلر ، فلم يحقق أى منهم سيطرة تامة على كل الأفراد في دولهم .

فرق» (٦) . وسوف يعانى الوصف السياسى والتفسير السياسى فقراً فى المعانى إذا ما أرغمنا على استخدام المعنى النوعى فقط لمصطلح **النفوذ** ، والذى أسسناه فى الفصل السابق . ذلك لأن الاختلافات فى معنى **النفوذ** تجعل الأمور مختلفة بالنسبة لنا .

وبالرغم من أن توضيح الاختلافات فى معنى **النفوذ** ، والتي يتضمنها الاستخدام الشائع للمصطلح ، يقع بالتأكيد خارج إطار هدفنا ، إلا أنى أود أن أؤكد بعضاً من أهم الاختلافات فى أشكال **النفوذ** .

التحكم

لقد استرعت الانتباه فى الفصل السابق إلى التمييز بين **النفوذ السلبى** و**النفوذ الإيجابى** ، وقلت إننا نهتم عادة فى التحليل السياسى ب**النفوذ الإيجابى** . وتأكيداً على التمييز ، فإن **النفوذ الإيجابى** يشار إليه أحياناً بوصفه **تحكماً** .

الإقناع

الإقناع العقلانى : أحد أشكال **النفوذ المرغوبة** و**الكريمة** يتم بواسطة الاتصال العقلانى . وهذا الشكل لممارسة **النفوذ** هو مجهود ناجح يقوم به « أ » ليمكن « ب » من الوصول إلى فهم للموقف « الحقيقى » من خلال توفير المعلومات الصحيحة (٧) . ويتفق **الإقناع** عن طريق الاتصال العقلانى (**الإقناع العقلانى**) مع المبدأ الأخلاقى الذى أوصى به كانط Kant ، ومؤداه أن المرء لا بد وأن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات فى ذاتهم وليس مطلقاً كوسائل فى سبيل الوصول إلى غاية . ومن هذا المنظور ، قد يعترض البعض على اعتبار **الإقناع العقلانى** مؤثراً بأى صورة من الصور . ولكن الواقع أنه مؤثر بالفعل ، ويمكن إيراد بعض النماذج لتوضيح ذلك .

(٦) مأخوذة من John Manley, *The Politics of Finance: The House Committee on Ways and Means* (Boston : Little, Brown & Co., 1970), pp. 122-23.

(٧) قريباً من مفهوم **الإقناع العقلانى** فكرتا « موقف المقالة المثالية » و « الأخلاق الاتصالية » ، اللذين وضعهما الفيلسوف والمنظر الاجتماعى يورجان هابرماس Jurgen Habermas . انظر مقالته : "Towards A Theory of Communicative Competence," *Inquiry*, 13:4 (Winter 1970), pp. 360-75.

وانظر معالجة موجزة ونقد فى : William A . Galston, *Justice and the Human Good* (Chicago : University of Chicago Press, 1980), pp. 41-46.

ولعرض أكثر تكاملاً انظر : Thomas McCarthy, *the Critical Theory of Jürgen Habermas* : انظر : (Cambridge : MIT Press, 1979), Chap. 4 pp. 272-357.

فمثلاً يحذر الطبيب مريضه قائلاً : « إن لم تتوقف عن تدخين ثلاث علب سجائر في اليوم فإنك تعرّض نفسك لخطر الإصابة بسرطان الرئة ، كما أنك بذلك تضر بقلبك الضعيف » . ويسدى المحامي النصيحة لأحد عملائه فيقول : « وفقاً لتقديراتي فإنك لو أخذت هذه القضية إلى المحكمة فسوف تخسرهما » . ويعتذر المهندس المعماري قائلاً : « أنا آسف ، ولكني قدّرت النفقات التي سوف يحتاجها المنزل الذي تحلم به ، ووجدت أن تكلفته ستبلغ مثلي الرقم الذي قررت أنه الحد الأقصى لما يمكنك إنفاقه » . في كل حالة من هذه الحالات ، لو استجاب العميل للبدائل المتاحة أمامه ، في ضوء هذه المعلومات الجديدة ، فهذا يعني أن الطبيب والمحامي والمهندس المعماري قد تسببوا في أن يقوم العميل بعمل شيء محدد ما كان ليقوم به . ولكن من منظور النفوذ ، فإن رغبات أصحاب المهن المتخصصين قد أثرت على تصرفات العملاء أو على نوازعهم للتصرف .

ولم يكن مصادفة أن الأمثلة التي اخترتها مأخوذة كلها من علاقات بين أصحاب المهن وعمالهم . فقانون أخلاقيات المهنة يفرض على أصحاب المهن في تعاملهم مع العملاء أن ينقلوا إليهم المعلومات التي تعتبر صادقة ، وفقاً لتقديرهم .

الإقناع الخداعي : الإقناع العقلاني يمثل الاتصال العقلاني في أنقى صورته . ولكن هناك صور أخرى غير أمينة للاتصال لا تتضمن نقل المعلومات الصحيحة وحسب . فالإقناع يمكن أن يكون خداعاً مقصوداً . في هذه الحالة يسعى « أ » إلى إقناع « ب » ليقوم بتصرف ما ليس عن طريق تزويده بالفهم الصحيح للبدائل المبنية على المعلومات الصحيحة ، ولكن عن طريق تشويه فهم « ب » لهذه البدائل . والإقناع الخداعي يوجد عندما يؤثر « أ » في « ب » عن طريق الاتصال الذي يشوه أو يزيّف أو يسقط ، عن عمد ، بعض جوانب الحقيقة التي يعرفها « أ » ، والتي إذا عرفها « ب » فسوف تؤثر جذرياً على قراره . ومعظم الإعلانات ماهي إلا شكل من أشكال الإقناع الخداعي .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، فإن الإقناع الخداعي لا يتوافق مع المبادئ الأخلاقية لكانط : ففي الإقناع الخداعي لا يعامل الناس كغايات ولكن كوسائل أو أدوات أو مواضيع . وبالرغم من أن الإقناع الخداعي عادة ما يُعتقد أنه يحتل مكانة أخلاقية أدنى بكثير من الإقناع العقلاني ، إلا أنه كثيراً ما نجد في المعالجات الفلسفية والأيديولوجية أن الغايات الكبرى تستخدم كمبرر لتبني وسائل شريرة . ومن ثم ، نجد أفلاطون يوصي باتباع الإقناع الخداعي كوسيلة تساعد على تحقيق جمهوريته الفاضلة .^(٨) والواقع أن الحركات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين

G . M . A . Grube, trans., *Plato's Republic* (Indianapolis : Basic Books, 1974) lines (٨) 414 d-415 d .

اتبعت أفلاطون وأخذت بنصيحته . فالرئيس السابق نيكسون ومستشاروه برروا مؤامرة « ووترجيت » على هذا الأساس .

الحوافز : عندما يرغب « أ » في التحكم في « ب » فيما يتعلق بنشاط ما ، فإنه عادة ما لا يعتبر كافياً أن يقوم « أ » بتوصيل معلومات - حقيقية أو زائفة - إلى « ب » تتعلق بالبدائل التي من المفترض أن « ب » يواجهها . فصاحب العمل الذي يحذر عماله قائلاً : « إذا أضربتم ، فسوف تفقدون مرتباتكم » يكون معبراً عن الواقع ، ولكن قد يختار العمال أن يضربوا بالرغم من هذا . وقد يحاول صاحب العمل أن يؤثر على فهم العمال عن طريق المراوغة في قول الحقيقة ، أو حتى عن طريق التفوه بأكاذيب تامة : « انظروا ، إذا أضربتم ، فلن تحصلوا مطلقاً على أي وظيفة في هذه الشركة » . وبالرغم من هذا قد لاينجح صاحب العمل مرة أخرى في إقناع العمال الذين يعتقدون بأن مرتباتهم منخفضة جداً ، ومن ثم يضربون مع زملائهم مطالبين بمرتبات أعلى . وقد يفضل صاحب العمل أن يتجنب الإضراب كلية عن طريق التسليم بمطالب العمال في رفع مرتباتهم ، ومن ثم يحفزهم على الاستمرار في وظائفهم . وفي هذه الحالة فإن صاحب العمل يؤثر في العمال عن طريق تغيير طبيعة البدائل ذاتها : فهو يضيف مزيداً من الجاذبية على بديل الاستمرار في العمل إذا ما قورن ببديل الإضراب .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، الذي يعتبر بصفة عامة وسيلة محمودة لممارسة النفوذ ، وعلى خلاف الإقناع الخداعي ، الذي هو مُدان على نطاق واسع (رغم أنه يمارس على نطاق واسع أيضاً) ، نجد أن ممارسة النفوذ عن طريق الإثابة ليس لها تقييم أخلاقي محدد سواء بالموافقة أو بالإدانة . وأنا أزعم أن كل امرئ تقريباً يعتبر أن الحوافز الإيجابية محمودة في مواقف ، ومذمومة في مواقف أخرى . فلكي تصدر حكماً متعلقاً بما إذا كان صاحب العمل محقاً في عرضه مرتبات أعلى على العمال حتى لا يضربوا ، وغما إذا كان العامل محقاً في قبول هذا العرض ، فإن هذا يتطلب تحليلاً عميقاً للموقف وأيضاً منظوراً اجتماعياً سياسياً ، وفلسفة أو أيديولوجية سياسية تمدنا بأساس يمكننا من الوصول إلى حكم .

القوة : ولكن مع أشكال أخرى لممارسة النفوذ من خلال الحوافز ، فإن الاعتبارات الأخلاقية تصبح أكثر حدة ومباشرة . افترض مثلاً أن صاحب عمل قال : « الإضراب هو ضد عقد الشركة مع النقابة . لو أضربتم فسوف أحصل على إنذار قضائي لكم ، وسوف تسجنون في ظرف أربع وعشرين ساعة » . ثم افترض أن هذه مقولة حقيقية . ففي حين أن صاحب العمل في المثال السابق غير ترتيب

تفضيلات العامل عن طريق إضافة بديل يتمثل في حافز إيجابي ، فإن صاحب العمل في المثال الحالي يغير من بديل قائم - الإضراب - عن طريق إضافة احتمال العقاب الصارم . إن ممارسة النفوذ من هذا النوع - أى عندما يتحقق الإذعان عن طريق خلق الاحتمال بإيقاع العقوبات الصارمة في حالة عدم الإذعان - عادة مايسمى قوة (٩) .

ربما كان مثل هذا المفهوم للقوة هو الذى دار فى أذهان أعضاء إحدى لجان الكونجرس الذين أنكروا أن رئيس لجنّتهم ، ويلبور ميلز Wilbur Mills ، يمارس « قوة » عليهم :

« قوة - هل تعنى نفوذاً ؟ بمعنى نفوذ ؟ أنا أوافق على هذا . هو رجل يعامل الآخرين باحترام . فهو يهتم بأحدث عضو قدر اهتمامه بأقدم عضو . وهذا هو السبب فى أنه « قوى » . سوف لا أستخدام مصطلح قوى ، فأنا أفضل مصطلح صاحب نفوذ . وهناك فرق . سوف أقارن بينه وبين ... كارل فينسون . كارل كان لديه قوة ولقد استخدمها ، ولم يتردد فى ذلك . أما ميلز فهو مختلف . فهو لديه نفوذ . ولا أعنى بالنفوذ هنا معنى المساومة . فالأمر ليس « افعّل هذا من أجلى » ، فهو قادر دائماً على أن يجمع الناس ويوفق بينهم . وهو يملك قدراً كبيراً من الاحترام والنفوذ .(١٠)

ولكن ما يشكل بالتحديد خسارة أو حرماناً « صارماً » هو أمر تحكى إلى حد ما . فالذى يعتبره الأفراد « صارماً » يختلف باختلاف الخبرات والثقافة والظروف الجسمانية ، وما إلى ذلك . وبالرغم من هذا ، فربما يعتبر كل الناس النفى والسجن والموت عقوبات صارمة . ومن ثم ، فإن أى شخص قادر على فرض هذه العقوبات

(٩) هذا يتفق مع تعريف هارولد لازويل وإبراهام كابلان فى القوة والمجتمع :

Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, in *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) : « القرار هو سياسة تتضمن عقوبات شديدة (حرمان) ... القوة هي مشاركة فى صنع القرارات ... والتهديد بإزالة العقوبات هو عادة مايميز القوة عن النفوذ . القوة هي حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ : فهي العملية التى مؤداها التأثير فى سياسات الآخرين عن طريق إما إيقاع حرمان فعلى صارم ، أو التهديد به كعقاب على عدم التواءم مع السياسات المستهدفة » . ويورد لازويل استخدام جون لوك للمصطلح فى « مقالاتين عن الحكومة » *Two Treatises of Government* ، على سبيل المقارنة : « القوة السياسية اعتبرها إن حق صنع القوانين التى تتضمن عقوبة الموت ، وبالتالي كل العقوبات الأدنى من ذلك » . ص ٧٤ - ٧٦ .

(١٠) يجب أن نذكر أن مانلى فسر هذه الملاحظات على أساس أنها توحى بأنه يوجد فرق بين العلاقة فى اتجاه واحد (قوة) ، و« عملية إثارة تبادلية » (نفوذ) .

لابد أن يكون مهماً . وبالتأكيد فإن ما يميز الدولة عن الأنظمة السياسية الأخرى ، هو مدى نجاحها في التمسك بادعائها بأن لها الحق المطلق في تحديد الظروف التي تضحى فيها العقوبات الصارمة المتضمنة لألم جسماني أو حبس أو عقوبة شديدة أو الموت ، قابلة للتطبيق بصورة شرعية .

القسر : افترض أنه في حالة الإضراب فإن كارسون رغب بشدة في أن يستمر في العمل لأن زوجته مريضة ، وعليه نفقات علاج باهظة ، وفواتيره غير المدفوعة ضخمة ، وهو على وشك أن يبيع سيارته ومنزله ليحصل على نقود - والنقابة ليس لديها بند في الميزانية لدعم العمال المضربين . في ظل هذه الظروف فإن تفضيلات كارسون من الأفضل إلى الأسوأ هي :

- (١) أن يستمر في العمل بنفس المرتب .
- (٢) أن يترك العمل ويبحث عن وظيفة أخرى .
- (٣) أن يشترك في الإضراب .

ولكن دعنا نفترض أن نقابة العمال قد سيطرت عليها عناصر إجرامية تستخدم سلاح الإضراب لابتزاز الأموال من الشركات . ويهدد ألتون ، وهو أحد ممثلي النقابة ، قائلاً : « كارسون ، إذا لم تشترك في الإضراب ، وإذا ما حاولت أن تخترق صفوف العمال المتجمعين حول المبنى لتدخل إلى العمل فسوف نضربك حتى تكسر عظامك . ولانتصور أنك تستطيع أن تتحايل علينا وتحصل على وظيفة أخرى . فإن أطفالك قد يصيبهم حادث وهم في طريقهم إلى المدرسة . سوف تنضم إلى الإضراب - وإلا » . وبعد التفكير في الأمر ، فإن كارسون سوف يشعر بأن بدائله الوحيدة أصبحت من الأفضل للأسوأ هي :

- (١) أن يشترك في الإضراب .
- (٢) أن يستمر في العمل . (ويجازف بأن يضرب ضرباً مبرحاً) .
- (٣) أن يستقيل (ويُعرض أطفاله للإصابة) .

ومن وجهة نظره ، فإن كارسون يواجه معضلة حادة ، فإن كل الخيارات المتاحة له غير مُرضية . وهو مجبر على القيام بما لا يرغب فيه لأن البدائل المتبقية له كلها أكثر سوءاً . ولو حاول كارسون أن يشرح موقفه لقال : « أنا لا أريد أن أشارك في الإضراب ولكني مجبر على ذلك . فليس عندي أي خيار ، فإنهم يرغمونني على القيام بذلك » . وهذا الموقف يمكن أن يصفه فيلسوف بأن كارسون مُجبر قسراً .

وفى مثل هذه الحالة ، فإن العلاقة تتضمن شكلاً للقوة بالغ الشر ، لأن كل الخيارات المتاحة أمام كارسون تفضى إلى عقوبات صارمة . وبغض النظر عما يفعله كارسون ، فإن وضعه سيكون غاية فى السوء . فهو مجبر على أن يختار بديلاً مؤذياً له لأن كل البدائل الأخرى أسوأ . هذا هو القسر ، والمثال الكلاسيكى له هو : « نفودك أو حياتك » .

وكما أن ممارسة القوة هى شكل من أشكال النفوذ ، فإن القسر هو شكل من أشكال القوة . ولكن القوة لاتتضمن دائماً جانب القسر بالمعنى المحدد الذى سبق شرحه ، فإذا افتقرت الحوافز الإيجابية بالعقوبات الصارمة لإحداث التصرف المرغوب فيه ، فإن العلاقة هنا ستكون علاقة قوة ولكنها لن تكون علاقة قسر بالمعنى الحرفى .

الإجبار المادى : إن القوة والقسر لايتطلبان بالضرورة استخدام الإجبار المادى ، أو التهديد بذلك . ولكن ، بالرغم من أن الإجبار المادى هو شكل غير كفاء من أشكال ممارسة النفوذ ، فإنه جد أخطر ومكلف بالنسبة لمعظم الأهداف ، إلا أنه عادة مايوجد فى علاقات القوة والقسر . فالطغاة قد يحكمون الناس بالخوف ، ولكنهم لايمكن أن يحكموهم بالإجبار فقط . فحتى الطاغية يحتاج إلى حراس وسجانين ومؤسسة عسكرية تدين له بالطاعة والولاء . والطاغية لايستطيع وحده أن يحصل على طاعة كل جندى وكل سجان وكل عسكرى عن طريق الاستخدام المباشر للإجبار .

والذى يجعل القسر مؤثراً ليس الاستخدام الفعلى للإجبار المادى ، ولكنه التهديد بانزال الأذى . عن طريق استخدام الإجبار المادى فى حالة عدم الإذعان . وعادة ماينجح التهديد باستخدام الإجبار فى أن يجعل من القسر إما حافزاً وإما رادعاً للتصرف . أما الاستخدام الفعلى للإجبار ، فقد يفيد من حين لآخر لإضفاء مصداقية على التهديد . ولكن إذا كان التهديد يطبق فى كل حالة ، فإن القسر من خلال الإجبار يصبح غير ذى جدوى . فاللص يمكن أن يقتل ضحيته فيحولها من ضحية حية إلى ضحية ميتة ، ولكن الجنث لاتستطيع أن تتحرك لتفتح الخزانة . وإذا ماقامت القوى العظمى بتنفيذ التهديد بحرب نووية ، فقد لايضحى هناك أحياء على ظهر الأرض . ومن ثم ، فإن التوظيف الفعلى للإجبار المادى عادة مايدل على أن السياسة القائمة على التهديد باستخدام الإجبار قد فشلت .

السيطرة : أحياناً ما تصور النظم السياسية وكأنها تتكون فقط من علاقات « السيطرة » و « الإخضاع » . وبالرغم من أن هذين المصطلحين نادراً ماينتم تعريفهما فى هذه الحالة بشكل دقيق ، فإن الكتاب الذين يستخدمون مثل هذه المفاهيم

الوصفية كثيراً ما يبدو أنهم يقصدون : (١) أن كل علاقات القوة هي علاقات قسرية بدرجة عالية ، (٢) أن كل الفاعلين إما أنهم يمارسون القوة ، وإما أنهم مجردون منها تماماً (حجم القوة هو واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء) ، (٣) أن كل فرد هو إذن عضو إما في الطبقة المسيطرة ، وإما في الطبقة الخاضعة . وبالنظر إلى مجموعة الأسباب التي ناقشناها قبلاً ، فإن التفسيرات من هذا النوع مبسطة جداً إلى درجة جعلها غير قادرة على التعبير عن العلاقات المعقدة حتى في الأنظمة السلطوية ، وتزداد عدم قدرتها هذه في حالة النظم الأكثر ديمقراطية . وبسبب تبسيطها المخل هذا ، فإن التوصيفات التي تتبع هذا النمط من التفكير تبدو وكأنها قد فقدت بريقها لدى علماء الاجتماع ، ولكنها مازالت تلعب دوراً في الكتابات الشعبية والصحفية والدعائية (١١) .

النفوذ الظاهر والضمني

على مدار عدد من السنين السابقة على عام ١١٧٠ ، كان الملك هنري الثاني غاضباً بشدة من توماس بيكيت رئيس أساقفة كانتربري نتيجة لبعض أقواله وأفعاله . ففي أواخر ديسمبر من عام ١١٧٠ ، عبّر الملك عن غضبه من توماس بيكيت مستخدماً عبارات قاسية إلى درجة أن فسرها أربعة من الفرسان على أنها بمثابة تعبير عن رغبة الملك في أن يُقتل بيكيت ، ومن ثم ، قتلوه في كاتدرائية كانتربري بعد عيد ميلاد السيد المسيح بأربعة أيام . ومن القدر الذي نعرفه نستطيع أن نحدد أن الملك لم يأمر بالفعل الفرسان بأن يقوموا بعملية القتل . كما أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة ما إذا كان الملك قد أراد بالفعل أن يُقتل بيكيت ، أم أنه بدا فقط وكأنه يوحى بذلك في إحدى فورات غضبه . محاولة الحكم على مدى مسؤولية هنري عن القتل لا تثير قضايا أخلاقية وحسب ، بل وتطرح مسائل أمبريقية أيضاً (وهي التي سوف يبنى عليها الحكم الأخلاقي) .

ومن الواضح أن هنري قد أثر على الفرسان بصورة ما . وعلى الرغم من أنه لم يَقم ظاهرياً بإحداث القتل ، فهل تسبب ضمناً في قتل الفرسان لبيكيت ؟ فلو كان راغباً في قتل بيكيت ، وإذا كان الفرسان قد فسروا رغباته بطريقة سليمة وتصرفوا وفقاً لهذا ، فسنكون قادرين على القول بأن هنري مارس نفوذاً ضمناً على الفرسان ، ومن ثم يصبح مسؤولاً أخلاقياً عن جريمة القتل (١٢) .

(١١) هذا لا يعني أن مفهومي السيطرة والإخضاع لا يمكن أن يكونا مفيدين ، إذا ما عرّفنا بدقة ، بل يعني أنهما لن يكونا مفيدين إلا إذا تم تعريفهما بدقة ، وهذا نادراً ما يحدث .

(١٢) الصياغة الدرامية للموضوع قدمها ت . س . إليوت في مسرحية *Murder in the Cathedral* . والواقع أن الغموض الذي أحاط بالموقف هو الذي جعل من مسرحية إليوت أكثر من مجرد وصف تاريخي .

وبالرغم من أن ملاحظة ووصف وتفسير وتقييم النفوذ الضمني يتضمن صعوبات جادة ، فإنه يعتبر شكلاً هاماً جداً من أشكال التحكم^(١٣) . إن القادة في كل مكان ، مثلهم مثل هنري الثاني ، يتحكمون في رعاياهم باستخدام النفوذ الضمني ، ربما بنفس قدر استخدامهم للنفوذ الظاهر . فأصحاب المناصب المنتخبون يستجيبون للطلبات الضمنية لناخبهم ، ويستجيب البالغون للأطفال ، ورجال الأعمال للمستهلكين ، والحكومات لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى^(١٤) .

تقييم أشكال النفوذ

هذه التميزات تهمننا بسبب دلالاتها الأخلاقية والعملية . فمثلاً معظمنا يميل إلى اعتبار الإقناع العقلاني مرغوباً فيه مقارنة بالقسر . وإن القيام بعملية تقييم رشيدة للأشكال المختلفة للنفوذ ليس بالأمر الهين . وأنا لا أستطيع هنا إلا أن أقدم مجموعة قليلة من الاقتراحات التي يجب اعتبارها مقدمة للموضوع وليست خاتمة له .

فمن بين أشكال النفوذ يمكن للإقناع العقلاني ادعاء شغل موقع أخلاقي متميز . وأساس هذا الادعاء يمكن صياغته على النحو التالي : لأن النقل الدقيق للمعلومات التي يعتقد أنها صادقة تماماً هو الوسيلة الوحيدة التي يوظفها هذا الشكل للنفوذ ، فإن الإقناع العقلاني يعتبر من ثم أحد أشكال التنوير . فبالقدر الذي تكون فيه المعلومات المنقولة عن طريق الإقناع العقلاني حقيقية ، فإنها لا يمكن أن تكون ضارة في حد ذاتها للآخرين . ولكنها قد تحمل بذور ضرر محتمل ، مثل القول : « إذا لم تتوقف عن التدخين فقد تصاب بسرطان الرئة » . فالإقناع العقلاني هو إذن محايد في ذاته : فهو لا يضيف أو ينتقص من خير الآخرين . ورغم ذلك ، فإنه الأداة المفضلة ، لأنه من خلال التنوير الذي يتضمنه قد يساعد على تحقيق الخير للآخرين : فالآخرون ، مسلحين بالمعرفة المكتسبة من خلال الاتصال العقلاني ، قد يختارون الآن البديل الأفضل وليس الأسوأ ، أو على الأقل قد يتقبلون البديل الذي لا يمكن تجنبه .

(١٣) ابتدع كارل فريديش « قانون رد الفعل المتوقع » عام ١٩٣٧ ليشير إلى الوضع الذي يكون فيه « فاعل واحد - ب » - يشكل سلوكه ليتواءم مع ما يعتقد أنه رغبات فاعل آخر - « أ » - بالرغم من أنه لم يتلق أى رسائل ظاهرة تتعلق بمطالب ونوايا « أ » منه ، أو من ممثليه .

Man and His Government (New York : McGraw - Hill Book Co. 1963), pp. 201-2.

(١٤) تشارلز أ . ليندبلوم يدعى أنه في البلاد التي تتبنى نظاماً اقتصادية تقوم على أساس الملكية الخاصة وسياسات السوق ، فإن رجال الأعمال يتمتعون بوضع « متميز » لأن الحكومات لكي تحملهم على الأداء المرضي لا بد وأن تمدهم بمجموعة متنوعة وواسعة من المكافآت ، *Politics and Markets* (New York : Basic Books, Inc., 1977), pp. 170-200.

ومن ثم ، فإنه ليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون فكرة النفوذ المتبادل القائم على الإقناع العقلاني مستترة داخل الكثير من المفاهيم التي تهتم بالمجتمع المثالي . فبالنسبة لعدد من أبناء أئتنا ، فإن دولة - المدينة التي يمكن أن توصف بالمثالية كانت تتمتع بهذه السمة . والنفوذ الذي كان يمارسه قادة ملهمون مثل بركليز على الجمعية التشريعية كان يبنى بصورة تامة على قدراتهم الفريدة على الإقناع العقلاني . ومفهوم روسو عن الجمهورية التي يكون فيها كل مواطن متمتعاً بالحرية من منظور أخلاقي ، ويكون ملزماً في ذات الوقت بقوانين من صنعه ، تظهر فيه أيضاً هذه الفكرة . فالمواطنون يشاركون في عمليات إقناع عقلاني متبادل ، ويقبلون دون قسر الالتزام الناشئ عن القرارات الجماعية التي تتخذ عند إغلاق باب المناقشة . هذه المثالية نجدها موجودة ضمناً في جزء كبير من تاريخ الفكر الديمقراطي . أما في الفكر الفوضوي فكثيراً ما ترد بشكل أكثر صراحة .

ولكن عندما يتفاعل عدد كبير من الأفراد على مدار فترة ممتدة من الزمن داخل وخارج الجماعة التي ينتمون إليها ، فلا بد أنهم يطورون أدوات أخرى لممارسة النفوذ إلى جانب الإقناع العقلاني .

والإقناع الخداعي والقوة والقسر والتهديد باستخدام الإجبار المادي هي مظاهر شائعة للحياة السياسية . فكل دولة تستخدم القوة بداخلها لتأمين الإذعان لسياسات الحكومة . والإقناع الخداعي والقوة والقسر والإجبار المادي أدوات شائعة في التعامل بين الدول . وفي السياسات الدولية ، فإن الحرب أو التهديد بها كثيراً ما استخدمتا كبديل للجمود أو للتصحيح السلمي . كما أن الحروب الأهلية والثورات تتضمن القوة والقسر ، فكل جانب يلجأ إلى الإجبار المادي لفرض إرادته على الآخرين . ومن السهل أن يفقد الأفراد المعتادون على الحياة في أنظمة سياسية مستقرة نسبياً ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، القدرة على تبين مدى تكرار الثورات والحروب الأهلية والعنف . وحتى في الوقت الحاضر ، في أنحاء كثيرة من العالم ، نجد أن التوترات الداخلية وحروب العصابات والنضالات الثورية والإرهاب والعنف وقمع المعارضين السياسيين باستخدام الإجبار المادي ، تعتبر ممارسات سياسية عادية وشائعة . وقد يكون من المفيد للأمريكيين لكي يفهموا مدى انتشار وتغلغل « الحروب الداخلية » ، أن يتذكروا أن الحرب الأهلية الأمريكية استمرت خمس سنوات ، وكانت واحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ الحديث ، والتي تضمنت قتل الأخ لأخيه .

وبالرغم من أن مثل هذه الأمور تحدث ، إلا أن هذا لايعني أنه يمكن تبريرها أخلاقياً . ومن ثم ، فإن الفرد يتساءل إذا ما كانت هناك أي وسيلة أخرى بجوار

الإقناع العقلاني يمكن أن تتسم بالأخلاقية . فالإقناع الخداعي يتعارض مع مبدأ أخلاقي أساسي ومقبول على نطاق واسع ، وهو تفضيل الحقيقة على الكذب . أما القوة ، خاصة إذا ما اتخذت شكل القسر ، أو استخدمت الإكراه المادي ، فإنها تتضمن إمكانية إيقاع الألم بالآخرين ، بل وقد تتسبب أحياناً في وفاتهم . ومن ثم ، فإن القوة أحياناً ماتعتبر ضارة في حد ذاتها ، أما القسر فهو دائماً ضار .

ولتجنب أى وسيلة غير مرغوبة لذاتها ، يمكن أن يصل المرء إلى نتيجة مؤداها أن وسيلة التأثير الوحيدة المقبولة أخلاقياً هي الإقناع العقلاني . دعني أسم هذا بالمبدأ المطلق للإقناع العقلاني . ولكن هذا الحل يقودنا مباشرة إلى نوع من التناقض الذاتي ما لم يتم قبوله من الجميع . افترض أن بعض الناس يستخدمون الإقناع الخداعي أو القسر للحصول على ما يريدون . فكيف يمكننا إذن أن نطبق مبدأ الإقناع العقلاني ؟ من ناحية ، قد نخلص إلى أن المبدأ يُملى علينا ألا نستخدم إلا الإقناع العقلاني حتى نقتنع من ينتهكون هذا المبدأ بالعدول عن ذلك . ولكن من ناحية أخرى ، لو أثبت الإقناع العقلاني أنه غير مؤثر ، وهو ماسوف يحدث في أحيان كثيرة ، فإنه لن يكون أمامنا أى طريقة مؤثرة للحفاظ على مبدئنا هذا في الحياة العملية . وهكذا ، وحتى نستطيع أن نفرض مبدئنا ، فإننا قد نعاقب ، أو نهدد بمعاقبة من ينتهكون هذا المبدأ . ولكن في مثل هذه الحالة سنكون نحن أيضاً من المنتهكين للمبدأ .

وبسبب هذه المعضلة ، يبدو أن اعتبار الإقناع العقلاني مبدأ مطلقاً لا يمكن أن يتم إلا إذا التزم به كل فرد وباستمرار . وترتيباً على هذا ، فحتى دعاة السلم ومناصرى عدم العنف نادراً ما يكونون مستعدين لأن يمدوا برنامجهم لكي يشمل كل الحالات . فقلة من دعاة السلام قد تعارض صدور قوانين تنظم تلوث الجو والمياه ، أو تنظم السرعة في المناطق المزدحمة أو بيع واستخدام الأسلحة النارية أو سلوك الشرطة أو المراقبين لمظاهرة سلمية ؛ أو تعارض تطبيق هذه القوانين ؛ أو تدعو إلى ألا يتضمن تطبيقها أى استخدام لوسائل قسرية مثل الغرامات أو الحبس .

وقد يعتبر بعض الأفراد أن الوصول إلى اتفاق عن طريق الإقناع العقلاني هو ممارسة للقسر على الآخرين . ففي عام ١٧٨٧ ، قام المؤتمر الدستوري الأمريكي بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للقضايا المتعلقة بالدستور الجديد . وكان أحد الحلول الوسط التي أخذ بها المؤتمر هو استمرار مؤسسة الرق . ولكن بعد عقد واحد من إلغاء الرق كنتيجة للحرب الأهلية المدمرة ، فإن الحلول الوسط السلمية التي تمت بين القادة القوميين في واشنطن سمحت باستعادة البيض

سريعاً لوضعهم المتفوق في الجنوب . وكان على الشخص المعارض للرق أو لاستعلاء البيض أن يواجه إذن مجموعة بدائل : فإما أن يقنع البيض الموجودين في الجنوب بأن يتخلوا عن معتقداتهم وممارساتهم - وهي محاولة كانت تبدو مستحيلة بالنظر إلى ما كان قائماً وقتذاك - أو أن يحدث تغييراً في الجنوب بالإجبار أو بالتهديد باستخدامه ، أو أن يسمح للجنوب بأن يفرض قسراً فظيماً على سكانه السود .

إذا كانت هذه الأمثلة تبرز صعوبة الالتزام الدائم بالموقف الذي مؤداه أن استخدام وسائل النفوذ غير المرغوب فيها لذاتها لا يمكن تبريره مطلقاً ، فإنها لا تتعارض مع وجهة النظر القائلة بأن بعض الوسائل التي نؤمن بأنه من الواجب علينا استخدامها سيئة في حد ذاتها . ولكنها تساعد على إبراز المعضلة المحزنة التي يمكن أن يواجهها البشر بوصفهم كائنات سياسية . فالفرد قد يُظهر قدراً من المسؤولية عند مواجهته هذه المعضلة أو قد لا يظهر أي إحساس بها ، ولكن حتى الآن لم يكتشف أحد وسيلة لتجنبها .

ومن ثم ، هناك إجابة أخرى لهذه المشكلة هي الاعتقاد بأن التصرف الذي ينطوي على استخدام القوة ، وأحياناً القسر ، قد يكون أفضل من أي بديل متاح آخر . ومن ثم ، فرغم أن المرء قد يحكم على القسر بأنه سييء في حد ذاته ، إلا أنه قد يخلص إلى أنه مرغوب فيه أحياناً لاعتبارات ذرائعية وخارجية . هذا الصراع القائم بين بعض أدوات النفوذ بوصفها غير مرغوب فيها في حد ذاتها من جانب ، وعدم القدرة على تجنبها كأدوات من جانب آخر ، يعد من أكثر المشاكل حدة وإزعاجاً ، والتي نواجهها في حياتنا بوصفنا كائنات اجتماعية وسياسية .

وهناك إجابة ثالثة ، تتبع المنطق المتضمن في الإجابة الثانية ، وهو اكتشاف ما إذا كان يمكن إقامة نظام سياسي ينزع إلى الحد من استخدام القسر وغيره من أشكال التحكم غير المرغوب فيها ، وينزع في الوقت نفسه إلى تعظيم استخدام الأشكال المرغوبة أكثر . ومن الواضح أن اختبار هذه الإمكانية يتطلب منا أن نأخذ في الاعتبار بعض الأسئلة الامبريقية الأساسية . مثلاً ، هل الأنظمة السياسية متشابهة في الواقع إلى الدرجة التي تجعل الاختلافات الموجودة بينها لاتعني الكثير ؟ أو هل تختلف في أوجه هامة إلى حد كبير - وهو ما أتصور أن معظمنا يعتقد ؟ وإذا كان هذا هو الوضع فكيف تختلف ؟ ولناخذ احتمالاً واحداً ، كيف تختلف النظم الديمقراطية عن النظم غير الديمقراطية ؟ ماهي الظروف السائدة في دولة ما والتي سوف ترجح قيام نظام ما دون نظام آخر ؟ وأخيراً ، إلى أي مدى تعتبر الطبيعة الإنسانية محددة

للاحتمالات المتعددة ؟ إلى أى حد يختلف الناس فيما يتعلق بسلوكهم فى الحياة السياسية ؟ وفى الفصول الأربعة التالية سوف نقوم باستعراض هذه الأسئلة بإيجاز .

ولكن ، وكما رأينا بالفعل ، فإن اهتمامنا بالأشكال المختلفة للتحكم يعكس أيضاً اهتمامنا بقيم ومستويات محددة ، وهو ما لمستّه لمساً طفيفاً فى الصفحات القليلة السابقة . مثلاً ، كيف يمكننا أن نبرر - إذا كنا نستطيع أن نفعل هذا أصلاً - اعتقادنا بأن النظام القائم على الاتفاق يُفضّل النظام القائم على القسر ؟ أو كيف نستطيع أن نبرر أن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية ؟ أو أن الشعوب لديها حق « الحياة والحرية والبحث عن السعادة » ، وهكذا . وسنرى فى الفصل العاشر كيف أن بعض الكتاب المحدثين حاولوا أن يتعاملوا مع قضايا من هذا النوع .

الفصل الخامس

النظم السياسية : أوجه التشابه

كم يبلغ بالتحديد عدد النظم السياسية فى العالم ؟ لا أحد يعرف . إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الفضايف لـ « النظام السياسى » الذى نستخدمه هنا ، فلا بد أن العدد سيصل إلى الملايين . فى عام ١٩٩٠ كانت الكرة الأرضية مقسمة إلى أكثر من ١٧٠ دولة مستقلة اسمياً . وفيما بين هذه الدول كانت توجد شبكة متزايدة الكثافة من النظم السياسية التى تضم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية ، وعدداً آخر لا حصر له من الروابط والعلاقات ، الرسمية وغير الرسمية ، الحكومية وغير الحكومية . وداحل كل دولة كان يوجد عدد آخر لا حصر له من الأنظمة السياسية الأخرى : الوحدات الحكومية المرتبطة بالأرض مثل الولايات والمقاطعات والمحليات ؛ ووحدات حكومية أخرى مثل الرؤساء ورؤساء الوزراء والمحافظين والعمد والمشرعين والمنظمات الإدارية ، وهكذا ؛ وكذا النظم التى لا تعتبر جزءاً مباشراً من حكومة الدولة مثل الشركات ، والنقابات العمالية ، والمنظمات الدينية ، والأحزاب السياسية ، والصحف ، والمؤسسات التعليمية ، ومجموعة أخرى متنوعة ولا نهائية من الروابط الأخرى بدءاً من الأسرة وحتى الاتحادات الرياضية .

وفى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٨٧ فقط ، كانت توجد ٥٠ ولاية ،

٣٠٤٢ مقاطعة ، ١٩٢٠٥ حكومات محلية ، ١٦٦٩١ بلدة ، ١٤٧٤١ منطقة تعليمية ، و٢٩٤٨٧ منطقة خاصة أخرى .

وفى نفس الوقت تقريباً كان هناك ٨٨ مليون منزل ، ٥٥ مليون أسرة ، ٨٤٠٠٠ مدرسة أولية وثانوية حكومية ، ١٤٨٤٦ بنكاً و٦١٥٤٨ فرعاً بنكياً ، ١٦ مليون شركة ومؤسسة اقتصادية ، و٢,١ مليون مزرعة (١) .

ومعرفتنا المنظمة لا تمتد لتشمل إلا جانباً صغيراً من السلوك السياسى لعدد ضئيل من هذه النظم . وبالرغم من غرابة الأمر ، فإن بعضاً من أهم النظم السياسية عادة ما لا يدرسها علماء السياسة (ولا حتى أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى فى أغلب الأحيان) بوصفها نظاماً سياسية تتضمن علاقات قوة ومؤسسات للحكم . ومن أبرز المؤسسات التى نقصدها هنا تلك المنظمات التى يقضى الناس معظم حياتهم اليومية بها : أماكن العمل والشركات والمؤسسات الاقتصادية . كما أن علماء السياسة لم يولوا اهتماماً كبيراً للنظام السياسى الصغير الذى يقضى الناس معظم المتبقى من يومهم به - الأسرة . أما الذى ركز عليه علماء السياسة (والفلاسفة السياسيون) على مدار قرون عديدة ، فهو مجموعة فرعية صغيرة من النظم السياسية ذات الأهمية غير العادية فى الواقع ، وهى تلك النظم المتعلقة ، بصورة أو بأخرى ، بحكم الدولة - الحكومة ، كما أسميناها فى الفصل الأول . وبالرغم من أن اهتمامنا سوف ينصب فى هذا الفصل ، والفصل الذى يليه ، على هذه المجموعة الفرعية الحيوية من النظم السياسية ، فإنه من المهم أن نتذكر أننا فى حياتنا اليومية - فى علاقات النفوذ والتحكم والقوة ، وأحياناً القسر - نكون محاطين دائماً بنظم سياسية ، قد لا ندرك حتى أن لها حكومات ، بالرغم من المدى الذى تصل إليه هذه الحكومات فى الضغط على وجودنا اليومى وتشكيله .

والنظم الكبيرة التى تتمتع بالاستمرارية ، والتى درسها علماء السياسة ، تتشابه بصفة أساسية فى بعض المناحي ، ولكنها تختلف جذرياً فى مناح أخرى . وسوف نحول اهتمامنا الآن إلى أوجه التشابه والاختلاف هذه .

وجهتا نظر متطرفتان

هناك وجهتا نظر متطرفتان ، وإن كانتا شائعتين ، حول النظم السياسية . فإحدهما ترى أن النظم السياسية لا تختلف عن بعضها البعض أبداً فيما يتعلق بالمظاهر

U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of The United States* : 1988, 108th ed. (١)
(Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 429,p.256; Table 58,p.
44; Table 206, p.124; Table 773,p. 471; Table 823, p. 495; and Table 1056, p. 608.

الهامة . ووفقاً للأخرى ، فالنظم السياسية مطّاطة إلى الحد الذي يمكن معه إعادة تشكيلها حسب الرغبات المختلفة .

حتى إذا كانت الاختلافات في هذه المنظورات ، مثلما هو الوضع في كل حالات الاختلاف في الأمور السياسية ، هي اختلافات لغوية بحتة ، فالصراع في الأساس هو أكثر من كونه مسألة خلاف حول استخدام الكلمات . اعتبر على سبيل المثال الفرضية التي مؤداها أن كل النظم السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة حاكمة ، وهي وجهة نظر ترتبط برجال ثلاثة غطت سنى حياتهم فترة التحولات المضطربة في أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين . اثنان منهم كانا إيطاليين : فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وجايتانو موسكا Gaetano Mosca (١٨٥٨ - ١٩٤١) ، أما الثالث ، روبرتو ميتشلز Roberto Michels (١٨٧٦ - ١٩٣٦) ، فهو من أصل ألماني وعاش معظم سنى عمره في إيطاليا . ولقد حقق الثلاثة شهرة بين علماء الاجتماع الذين لم تبهرهم الديمقراطية وتشككوا فيها . وهناك عبارة صاغها موسكا تظهر فحوى أطروحتهم :

« من بين الحقائق والاتجاهات الثابتة والتي توجد في كل الكيانات والجماعات السياسية ، هناك حقيقة واضحة جداً إلى درجة تجعلها ظاهرة حتى للعين العابرة . ففي كل المجتمعات - بدءاً من المجتمعات البدائية والتي أدركت بالكاد بزوغ فجر الحضارة ، وحتى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة - تظهر طبقتان من البشر : طبقة تُحْكَم وطبقة تُحْكَم . الطبقة الأولى ، وهي دائماً أقل عدداً ، تقوم بكافة الوظائف السياسية ، وتحتكر القوة وتمتّع بالامتيازات التي تجلبها القوة . في حين تقع الثانية ، وهي الطبقة الأكثر عدداً ، تحت توجيه وسيطرة الأولى ، بأسلوب أصبح الآن - بشكل أو بآخر - قانونياً وأقل تحكيمياً وعنفاً ، وهي تمد الأولى ، على الأقل في الظاهر ، بوسائل مادية للبقاء ، وبالآليات الأساسية لضمان حيوية الكيان السياسى » (٢) .

Mosca, *The Ruling Class (Elementi di : scienza Politica, 1896)*, ed. Arthur Livingston (New (٢) York : McGraw-Hill Book, Co. 1939), p. 50. (Copyright 1939 by McGraw-Hill. Used by permission of McGraw-Hill Book Company.)

Pareto, *The Mind and Society Trattato di Sociologia Generale*, أيضا : ولقد أقام هذه الفرضية أيضا : (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1935), in vol. 4, p.1569.

Michels, *Political Parties* (1915) (New York : Collier Books, 1962), p.342 ff. : ولقد أقامها أيضاً : وهناك دراسة رائعة عن موسكا تتضمن كملحق الصياغة النهائية لنظريته حول الطبقة الحاكمة

James H. Meisel, *The Myth of the Ruling Class* (Ann Arbor : University of Michigan وهي = Press, 1956).

وعلى طرف نقيض من ذلك ، يوجد هؤلاء المتحمسون السُدج (وهم ليسوا دائماً صغاراً في السن) الذين يضعون أملاً كبيراً على مولد المدينة الفاضلة ، فيعلنون ، بل وقد يكونون معتقدين حقاً ، أنه عندما يبرز فجر اليوم الجديد فإن « السياسة » سوف تختفي .

ويختلف المحللون حول مساحة الثابت والمتغير في السياسة . ومن قبيل التضليل القول بأن الخلاف يمكن حسمه تماماً في إطار المعرفة المتوافرة حالياً . فكل من وجهتي النظر المتطرفتين تتضمن بعض الحقيقة ، ولكن كليهما غير كاملة أيضاً .

وفيما يتعلق بوجهة النظر التي ترى أن السياسة مطاطية بلا حدود ، فإن خبرات عديدة تبين لنا أنه بعد أن تشرق شمس مجتمع جديد « بلا سياسة » ، فإنه ما إن تأتي الظهيرة حتى تكون السياسات « القديمة » قد عادت لتأخذ بالتأثر . ووفقاً لبعض المعايير فإن السياسات الجديدة قد تكون أفضل ، بل وربما أفضل بكثير ، من السياسات القديمة ؛ أو قد تكون أسوأ ، بل وربما أسوأ بكثير ؛ ولكن على الأقل في بعض الجوانب ستكون الائتنان متشابهتين إلى حد بعيد .

وأود أن استرعى انتباهكم الآن إلى أوجه التشابه هذه ، وإلى هذه الأنماط المتكررة ، والتي حتى الآن يبدو أنه من غير الممكن تجنبها .

سمات النظم السياسية

التحكم غير المتكافئ في الموارد السياسية

إن التحكم في الموارد السياسية موزع بطريقة غير متكافئة . وهناك أربعة أسباب لذلك :

(١) يوجد في كل مجتمع بعض التخصص في الوظائف ، وفي المجتمعات المتقدمة يكون التخصص مكثفاً . والتخصص في الوظائف (تقسيم العمل) يوجد اختلافات في القدرة على الاستفادة من الموارد السياسية .

وهناك تعريف ممتاز بباريتو في *Vilfredo Pareto : Sociological Writings*, selected and introduced by S.E. Finer (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1966).

وانظر أيضاً : S.E. Finer, "Pareto and Pluto-Democracy : The Retreat to Galapagos", *American political Science Review*, 62 (June 1968), pp. 440-50.

وهناك خلاصة بليغة ونقد لميتشلز في "John D. May's "Democracy, Orgonizoition, Michels," *American Political Science Review*, 59 (June 1965) , pp. 417-29-

(٢) ويسبب الاختلافات الموروثة ، لا يبدأ كل الناس حياتهم بنفس القدرة على الاستفادة من الموارد ، فهؤلاء الذين تكون بدايتهم متفوقة عادة ما يُعظمون من مركزهم المتقدم . والأفراد والمجتمعات هم إلى حد ما سجناء للماضى ، ونقطة البداية لأى منهم لا تكون مطلقاً صفحة بيضاء بيولوجياً أو اجتماعياً . وبعض المواهب تكون بيولوجية ، ولكن الكثير منها لا يكون بيولوجياً وإنما اجتماعى مثل الثروة والمستوى الاجتماعى ومستوى تعليم الأسرة وتطلعاتها . وبغض النظر عن المصدر ، فإن الاختلافات فى المواهب البيولوجية والاجتماعية وقت الميلاد عادة ما تتضاعف لتصبح اختلافات أعظم فيما يتعلق بالموارد المتاحة للبالغين . ففى كل مكان تقريباً نجد أن فرص التعليم ، على سبيل المثال ، مرتبطة على الأقل جزئياً بالثروة أو المستوى الاجتماعى ، أو الوضع السياسى للأسرة التى ينتمى إليها المرء .

(٣) إن اختلاف الميراث البيولوجى والاجتماعى ، مضافاً إليه تباين الخبرات يودى إلى بروز اختلافات فى حوافز وغايات الأشخاص المنتمين إلى أى مجتمع . واختلاف الدوافع يودى بدوره إلى اختلاف المهارات والموارد : فلا يتساوى كل الأفراد فى الحوافز التى تدفعهم للاشتغال بالسياسة ، أو التى تجعلهم قادة ، أو التى تكسبهم الموارد اللازمة لى يمتلك القائد نفوذاً بإزاء الآخرين .

(٤) وأخيراً ، فإن بعض الاختلافات فى الحوافز والغايات عادة ما تلقى تشجيعاً فى كل المجتمعات ، وذلك لإعداد الأفراد للتخصصات المختلفة . وهنا تكتمل الدائرة : فإذا كان التخصص فى الوظائف يعتبر أمراً نافعاً ، فإن بعض الاختلافات فى الدوافع تعتبر فى هذه الحالة مفيدة أيضاً . ولكن من المرجح أن تقود الاختلافات فى الدوافع إلى اختلافات فى الموارد - فعلى سبيل المثال تودى إلى أقدام عسكري بين المحاربين أكثر مما هو موجود بين الرعاة .

وبالنظر إلى هذه الأسباب الأربعة (٣) ، يبدو مستحيلاً أن يقوم مجتمع تتوزع فيه الموارد السياسية بين الراشدين فى مساواة تامة . وبالرغم من هذا لا يجب أن نخلص إلى أنه لا توجد اختلافات هامة فى أسلوب توزيع الموارد السياسية فى

(٣) لمعالجة أكثر شمولاً طالع Gerhard Lenski, *Power and Privilege* (New York ; McGraw-Hill Book Co., 1966), خاصة الفصل الرابع .

المجتمعات المختلفة . وذلك لأن هذه الاختلافات موجودة بالفعل ، ولأنها هامة أيضاً .
وهذه المسألة سنتناولها في الفصل التالي .

البحث عن النفوذ السياسي

يسعى بعض أعضاء النظام السياسي إلى اكتساب قدرة على التأثير في السياسات والأحكام والقرارات التي تطبقها الحكومة - أي النفوذ السياسي . والناس لا يسعون بالضرورة وراء النفوذ السياسي في حد ذاته ، ولكن لأن التحكم في الحكومة يساعدهم على تحقيق غاية أو أكثر من غاياتهم . فالتحكم في الحكومة هو وسيلة شائعة جداً لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذي يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسي خال من سعي الأفراد من أجل القوة .

التوزيع غير المتكافئ للنفوذ السياسي

يتوزع النفوذ السياسي بصورة غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسي . ومن الواضح أن هذا الافتراض شديد الارتباط بالافتراض الأول ، والمتعلق بالموارد . فلأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير في الحكومة ، فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيراً أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك ، وحينما يريدون . فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير في الحكومة ، يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحققوا تحكماً في موارد سياسية أكثر .

إن وجود نفوذ سياسي غير متساوٍ هو أمر تمت ملاحظته على مدار قرون عديدة ؛ وبالرغم من أن العديد من المحللين يتفقون حول هذه الحقيقة ، إلا أنهم يختلفون في تقييمهم لها ، فبعضهم يبررها والبعض الآخر يهاجمها . فالمقالة الافتتاحية لكتاب « السياسة » لأرسطو سعت نحو شرح وتبرير الاختلافات في السلطة بين الأسياد والعبيد ، الأزواج والزوجات ، الآباء والأبناء . ثم بعد عشرين قرناً ، وفي منتصف عصر النهضة ، سعى روسو لشرح عدم المساواة في القوة ومهاجمته في مقالته الشهيرة « محاضرة عن جذور عدم المساواة » (١٧٧٥) . ولقد تتبع روسو أصول عدم المساواة في القوة وأرجعها لعدم المساواة في الملكية . فقد قرن أن عدم المساواة في الملكية أدى إلى عدم مساواة في الموارد الأخرى . وبعد أقل من قرن من وفاة روسو ، قدم كل من ماركس وانجلز تفسيراً مشابهاً في « البيان الشيوعي » وفي مجموعة أخرى من كتاباتهما الثورية التي تلتها .

وأحياناً ما يتم الخلط بين الافتراض القائل بأن النفوذ السياسي يتوزع بطريقة غير متساوية من جانب ، وبين افتراض موسكا القائل بأنه في كل نظام سياسي توجد

طبقة حاكمة . ولكن الواقع أن أحد الافتراضين لايفضى بالضرورة إلى الآخر . وسوف نعود إلى هذا التمييز مرة أخرى فى الفصل القادم ، ذلك لأن وجود أو غياب طبقة حاكمة هو أحد الجوانب التى تختلف بخصوصها النظم السياسية . ولكن فى الواقع إذا ما أسمينا الأفراد الذين يملكون النفوذ السياسى الأكبر قادة سياسيين ، فإن افتراضنا الثالث سوف يوحى إذن بأن كل نظام سياسى به قادة سياسيون . وهذا هو المعنى الذى سنستخدم به مصطلح « قائد » أو « قائد سياسى » فى هذا الكتاب : أى للإشارة إلى هؤلاء الأفراد الذين يملكون النفوذ الأكبر فى النظام السياسى .

تبنى وحل الأهداف المتعارضة

يتبنى أعضاء النظام السياسى أهدافاً متعارضة ، وهذه يتم التعامل معها بواسطة حكومة النظام السياسى بالإضافة إلى وسائل أخرى . فالصراع والتراضى مظهران هامان للنظم السياسية . والأشخاص الذين يحيون سويًا لا يتفقون أبداً حول كل شىء ، ولكنهم إذا كانوا يرغبون فى الاستمرار فى العيش سويًا ، لا يمكنهم أن يختلفوا تماماً فى أهدافهم .

وبالرغم من أن المنظرين السياسيين أدركوا هذه الثنائية ، إلا أن بعضهم وضع ثقلاً أكثر على طرف منها دون الآخر . فالبعض ، مثل هوبز Hobbes ، ركز على استعداد الناس للصراع مع بعضهم البعض ؛ أما البعض الآخر ، مثل أرسطو وروسو ، فركز على قابلية الناس للاتفاق والتعاون .

والحكومة لا تتدخل بالضرورة فى كل مرة تتعارض فيها أهداف وتصرفات الأفراد المختلفين . فالصراع عادة ما يتم التعامل معه بعيداً عن الأدوات السياسية - مثلاً بالقبيل والقال ، أو بالسحر والعرافة ، أو باستخدام لغة عدوانية حادة ، أو حتى ببعض انفجارات العنف المتفرقة . وفى المجتمعات المعقدة ، فإن جزءاً يعتد به من الصراع يتم التوسط بخصوصه أو التحكم فيه أو كبتة أو حله أو التعامل معه بصورة ما بواسطة نظم سياسية غير الدولة . وبالرغم من هذا ، فإنه عندما تبرز الحاجة إلى درجة من القسر تخرج عن نطاق الممكن أو المسموح به للحكومات الأخرى التى تعمل فى حدود النطاق الإقليمى للدولة ، فإن مسئولى الحكومة يمكنهم استخدام قوتهم المتفوقة بفضل تحكم الحكومة المطلق فى الظروف التى يمكن فى ظلها توظيف العنف بصورة مشروعة . ومن ثم ، فإن الحكومة تتدخل عندما يضحى الصراع غير قابل للتسوية عن طريق الوسائل غير السياسية أو من خلال حكومات بخلاف حكومة الدولة .

اكتساب الشرعية

يحاول القادة فى النظام السياسى أن يضمنوا أنه فى أى وقت يتم فيه استخدام الوسائل الحكومية للتعامل مع الصراع ، أن تكون القرارات التى يتم التوصل إليها مقبولة على نطاق واسع ليس فقط بسبب الخوف من العنف أو العقاب أو القسر ، ولكن أيضاً بسبب الإيمان بأنه من الصواب والملائم أخلاقياً أن يتم ذلك . ووفقاً لأحد استخدامات المصطلح ، فالحكومة تعتبر « شرعية » إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أوامرهم يؤمنون بأن بنيان وإجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات ومسئولى وقادة الحكومة يمتلكون صفة « الصلاح » أو الملاءمة أو السمو الأخلاقى - باختصار ، حق صنع قواعد ملزمة . ومن ثم ، فإن افتراضنا الرابع هو القول بأن : القادة فى النظام السياسى يحاولون أن يسبغوا على تصرفاتهم سمة الشرعية .

عندما يتشجع نفوذ القائد بثوب الشرعية ، فهذا عادة ما يشار إليه بالسلطة . فالسلطة إذن هى نوع خاص من أنواع النفوذ : وهو النفوذ المشروع . وبالتالي فإن افتراضنا الرابع يضحى موازياً أيضاً للقول بأن : القادة فى نظام سياسى ما يعملون على أن يحولوا نفوذهم إلى سلطة . ولأنهم عادة ما ينجحون ، فإننا نجد الشرعية منتشرة وهامة .

ومن السهل أن نرى لماذا يسعى القادة من أجل الشرعية . فالسلطة هى شكل كفاء جداً من أشكال النفوذ . فهى لا تعتبر أكثر قابلية للاعتماد عليها ، وأكثر بقاءً من القسر السافر وحسب ، ولكنها تمكن الحاكم أيضاً من أن يحكم مستخدماً الحد الأدنى من الموارد السياسية . فسوف يكون من المستحيل الاعتماد على الخوف والإرهاب لإنجاز المهام المعقدة فى منظمة بيروقراطية ضخمة مثل هيئة البريد الأمريكية ، أو وزارة الدفاع ، أو مستشفى ماساشوسيتس العام ، أو شركة جنرال موتورز ، أو نظام المدارس الحكومية فى مدينة نيويورك . كما أنه قد يكون من المستحيل ، أو على أقل تقدير أكثر تكلفة ، أن نعتمد على المكافآت المباشرة ، لأن هذا سوف يتطلب نظاماً يعتمد على العمل بالقطعة . فعندما يعتبر المرؤوسون أن الأوامر والتكاليف التى يتلقونها ملزمة أخلاقياً ، سيكون هناك إنفاق صغير نسبياً من الموارد ، عادة فى شكل مهايا ومرتبات ، وسيكون هذا وحسب هو اللازم لضمان الأداء المرضى .

وبالرغم من أن هناك أنواعاً كثيرة ومختلفة من الأنظم السياسية التى يمكنها اكتساب الشرعية ، فإن الديمقراطيات قد تكون أكثر حاجة إليها من معظم الأنظمة

الأخرى . وفي المدى البعيد ، لا يمكن فرض الديمقراطية على جماعة من الناس ضد إرادتهم . ففي الواقع ، من غير المرجح أن تحيا الديمقراطية عندما تعارضها أقلية ضخمة ، لأن المؤسسات الديمقراطية سوف تواجه مساراً شاقاً إذا اضطرت الأغلبية إلى فرض حكمها فرضاً بصفة مستمرة على أقلية كبيرة .

ويبدو أن هناك عدداً ضخماً ومنوعاً من النظم السياسية التي نجحت في اكتساب شرعية ملحوظة في أوقات وأماكن مختلفة . وحتى داخل مجتمع الولايات المتحدة الديمقراطي نسبياً ، فالنظم السياسية التي تعكس مبادئ متناقضة جداً بخصوص السلطة ، تمتلك شرعية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشركات وهيئات الحكومة وبعض التنظيمات الدينية منظمة وفقاً لمبادئ هيراركية وليس وفقاً لمبادئ ديمقراطية ؛ وبالرغم من ذلك ، فإن العديد من المواطنين الذين يعترفون بالشرعية للحكومة الأمريكية بسبب بنائها الديمقراطي ، نجدهم يعترفون بالشرعية أيضاً لهذه الأنظمة الهيراركية . وهكذا فإن كل ترتيب سياسى يمكن تصوره - إقطاعاً ، ملكية أوليجاركية (حكم القلة) ، ارسنقراطية موروثية ، بلوتوقراطية (حكم الأثرياء) ، حكومة تمثيلية ، ديمقراطية مباشرة - قد اكتسب في مكان ما وزمان ما ، شرعية عميقة إلى درجة جعلت الناس يضحون بحياتهم من أجل الدفاع عنه .

تطور الأيديولوجية

عادة ما يتبنى القادة في نظام سياسى ما مجموعة متكاملة من المذاهب التي تتمتع بقدر معقول من الثبات ، والتي تهدف إلى شرح قيادتهم للنظام وتبريرها . ومجموعة المذاهب من هذا النوع عادة ما تسمى أيديولوجية سياسية (أسماها موسكا : « الصيغة السياسية »)^(٤) . وهناك سبب واضح يبين لماذا يطور القادة أيديولوجية : لإسباغ الشرعية على قيادتهم ، ولتحويل نفوذهم السياسى إلى سلطة . ثم إن الحكم باستخدام الاعتبار والثقة (السلطة) أكثر اقتصاداً من الحكم باستخدام القسر .

وبعض القادة ، بما في ذلك أصحاب المناصب الحكومية العليا وحلفائهم ، يتبنون عادة أيديولوجية لا تبرر قيادتهم وحسب ، ولكن تبرر أيضاً النظام السياسى ذاته . وتصبح أيديولوجيتهم إذن هي الأيديولوجية الرسمية أو الحاكمة . والأيديولوجية الحاكمة تشير إلى الافتراضات الأخلاقية والدينية وتلك المرتبطة بالوقائع وغيرها ، والتي من المفترض أنها تبرر النظام . وإذا كانت الأيديولوجية الحاكمة متطورة إلى حد بعيد ، فهي تتضمن عادة معايير لتقييم تنظيم وسياسات وقادة

Mosca, *The Ruling Class*, pp. 70-71 (٤)

النظام ، وتحوى كذلك وصفاً مثالياً للطريقة التي يعمل بها النظام في الواقع ، وصفاً يضيّق من الهوة التي تفصل بين الواقع والهدف الذي تحدده الأيديولوجية .

وبالرغم من أن الأيديولوجية الحاكمة تساعد القادة الذين يحكمون على اكتساب الشرعية ، إلا أنه سيكون من غير الواقعي أن نخلص إلى أن وجود الأيديولوجية أو فحواها يمكن تفسيره تماماً فقط برده إلى رغبات القادة في إسباغ الشرعية على تصرفاتهم ، ومن ثم في تحويل القوة السافرة إلى سلطة . فمن ناحية ، هناك الحقيقة القائلة بأن قبول الكثير من الناس ، من غير القادة ، الأيديولوجية ، إنما يعكس الرغبة في الفهم وفي تفسير الخبرات والأهداف التي تمدهم بمعنى وغاية للحياة ، ولمركز المرء في الكون . وسيكون من الغريب ألا يرغب الناس ، الذين سعوا على مدار آلاف السنين لفهم حركة الكواكب والنجوم ، في معرفة نظامهم السياسي أيضاً . بالإضافة إلى هذا ، وبالرغم من بعض المظاهر التي قد تبدو مناقضة لهذا ، فإن القادة لا يستطيعون أن يخترعوا أيديولوجية حاكمة ويستغلوها بطريقة تحكمية ، لأنه حالما تصبح الأيديولوجية السياسية مقبولة على نطاق واسع في النظام السياسي ، يصبح القادة أيضاً سجناء لها ؛ وإذا ما انتهكوا معاييرها ، فإنهم يخاطرون بتقويض شرعيتهم .

ولكنه من غير الواقعي أيضاً افتراض أن الأيديولوجية الحاكمة هي كيان موحد ومتجانس من المعتقدات التي يتقبلها كل فرد في النظام السياسي . ففي المقام الأول ، فإن الحد الذي تتطور إليه الأيديولوجية في الواقع ، وقدر التفصيل فيها ، إنما يختلف بشدة من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر . وفي المقام الثاني ، لا توجد مطلقاً أي أيديولوجية متكاملة تماماً أو متسقة داخلياً . ولنذكر سبباً واحداً لذلك ، فالأيديولوجية ليست جامدة بالضرورة : فالمواقف الجديدة تخلق الحاجة إلى تفسيرات جديدة وكذا التأكيد على أهداف جديدة ، وبالتالي فإن عناصر مستحدثة ولا علاقة لها بالأيديولوجية الأساسية ، بل وأحياناً غير متسقة معها ، تبدأ في الزحف والتسلل . وهكذا فإن قدرًا من الغموض أحياناً يكون مزية إيجابية ، لأنه يسمح بالمرونة والتغير .

وفي المقام الثالث ، فمن المحتمل ألا يتقبل الأيديولوجية القائمة كل أعضاء نظام ما بنفس الطريقة . فكثير من الأعضاء لديهم معرفة بسيطة بالأيديولوجية السائدة والتي تمت صياغتها بواسطة القادة . وبعض الأعضاء قد يؤمنون بالفعل - وربما بدون أية حصافة - بوجهات نظر خاصة ومتنوعة تتعارض مع الأيديولوجية الحاكمة .

وفي المقام الرابع ، فإن الأيديولوجية الحاكمة قد تضحى مرفوضة . فبعض أعضاء النظام السياسي - الشيوعيون أو الفاشيون في دولة ديمقراطية ، أو الديمقراطيون في دولة سلطوية - قد يتمسكون بأيديولوجيات متنافسة ومتصارعة . ولأن الناس يختلفون في أهدافهم ، فإن القادة في الحكم نادراً ما يحكمون دون أن يواجهوا معارضة مستترة أو معلنة ، وقليل من الأنظمة يستطيع الاعتماد على مساندة غير محدودة من جانب كل الأعضاء . والمعارضون لنظام ما عادة ما يطورون نقداً يرفض الاعتراف بشرعية النظام القائم . وعادة أيضاً ما يطرح المنتقدون بديلاً ، ويدعون أنه على خلاف الصورة التي يصورون بها النظام القائم ، يستند إلى أساس شرعي .

وأحياناً ما تصبح الأيديولوجية الثورية في مرحلة ما هي الأيديولوجية الحاكمة للمرحلة التالية . فخلال القرن الثامن عشر ، كان المذهب الديمقراطي أيديولوجية ثورية ؛ أما اليوم ، فالديمقراطية هي الأيديولوجية الحاكمة في الولايات المتحدة ومعظم أوروبا الغربية وفي روسيا ، كانت كل من الماركسية واللينينية أيديولوجية ثورية حتى عام ١٩١٧ ، ثم أصبحت أيديولوجية حاكمة تم تحويلها بواسطة خلفاء لينين . ومع بروز ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٦ تراجعنا بسرعة أمام برامجنا الجديدة .

تأثير النظم السياسية الأخرى

تتأثر الطريقة التي يتصرف بها نظام سياسي ما بوجود نظم سياسية أخرى . فباستثناء بعض الحالات العرضية النادرة جداً إلى درجة تسمح بتجاهلها - مثلاً نادٍ أو قبيلة صغيرة ومعزولة تماماً - فإن النظم السياسية لاتعيش في عزلة .

وبطرح الحالات الاستثنائية جانباً ، نجد أن كل نظام سياسي يرتبط بعلاقات خارجية ، لأن التصرفات المتاحة أمام أى نظام تتأثر بالتصرفات الماضية والمحتملة لنظم أخرى . فالمدينة لاتستطيع أن تتجاهل وجود الحكومة ؛ والحكومات لابد وأن توائم تصرفاتها مع حقيقة وجود حكومات أخرى ، وتحالفات واتلافات ومنظمات دولية أخرى . وحتى النادى أو المحفل الدينى لا يستطيعان التصرف باستقلالية تامة ؛ وقادة نقابة عمالية ما لابد أن يأخذوا فى الاعتبار التصرفات الماضية والمحتملة للشركات والنقابات الأخرى ، وللحكومة .

وتأثير النظم السياسية الأخرى أمر غاية فى الوضوح ، إلى درجة تجعل مجرد الحاجة إلى الإشارة إليه نادرة ، لولا الحقيقة الغربية والتي مؤداها أن معظم الناس

الذين يطرحون تصوراتهم عن النظام السياسي المثالي يتجاهلون القيود التي يفرضها وجود النظم السياسية الأخرى . فمن السهل تخيل « المجتمع الخير » إذا لم يشغل المرء نفسه بالمجتمعات الأخرى ، والتي من المحتمل جداً أن تكون سيئة ، والتي قد تشوه المساحة المحيطة بنا . وبالتالي ، فإن المدن الفاضلة السياسية عادة ما يتم بلورتها دون إشارة إلى القيود المقلقة التي تفرضها العلاقات الخارجية ، والتي عادة ما يتم التخلص منها إما بتجاهلها تماماً ، وإما بحلها وفقاً لخطة مبسطة .

حتمية التغيير

قد يكون من المناسب أن ننهي هذا الفصل بالتأكيد على نمط متكرر الحدوث يستبق موضوع الفصل التالي ، وهو أن كل النظم السياسية تتعرض للتغيير .

فمن زمن سحيق والمحللون السياسيون يشيرون إلى تقلب النظم السياسية . فوفقاً لأفلاطون : « بالنظر إلى أن كل شيء له بداية فلا بد له من نهاية ، فإنه حتى دستور مثل دستوركم لن يبقى إلى الأبد ، بل سوف يتحلل في زمن ما » . وبسبب تفضيله الواضح للمفاهيم التخيلية والنظرية الجامدة إلى حد ما ، والمستمدة من قدرة تأملية باهرة ولكنها غير مختبرة على محك الخبرة الواقعية ، استطرد أفلاطون ليصف عملية التحلل الحتمية ، والتي سنجد من خلالها أنه حتى الأرستقراطية الكاملة التي اقترحها سوف تتحلل حتماً إلى « التيموقراطية » ، أو حكومة الأشراف ، لتتبعها الأوليجاركية ، ثم الديمقراطية ، وأخيراً الطغيان .

ولقد رفض أرسطو جدلية أفلاطون ، ولكنه كرس جزءاً مطولاً من كتابه « السياسة » لشرح أسباب الثورات والتغيرات الدستورية ، وطور نظرية التغيير السياسي إلى مدى أبعد مما أخذها إليه أفلاطون ، والواقع أن ملحوظاته مازالت تستأهل القراءة وذلك بسبب عمقها .

وبالرغم من أن دارسى السياسة قد لاحظوا تقلب النظم السياسية ، فإنه من الحقائق المثيرة أن هؤلاء الذين يهتمون بإظهار قسَمات الدولة المثالية عادة ما يسقطون احتمال حدوث أى تغيير في المدينة الفاضلة التي يتحدثون عنها . فلكونها كاملة ، فإن الدولة المثالية إما أنها لا يمكن أن تتغير ، وإما أنها إذا ما تغيرت فإنها لا بد أن تتغير إلى الأسوأ . وترتيباً على ذلك ، فإن المدن الفاضلة السياسية إما أنها تستبعد فكرة التغيير أو تنتقص منها . فقد افترض أفلاطون أن دولته المثالية سوف تتغير - وأكد أنها سوف تتدهور حتماً إلى أشكال أكثر تحللاً . (وكما أشار أرسطو : « عندما نصل إلى نظم الطغيان ، يتوقف أفلاطون : فهو لم يشرح مطلقاً هل ستتغير

هذه النظم أم لا ، وفي حالة تغييرها ، لماذا يحدث ذلك ، أو إلى أى دستور سوف تتحول ») . أما كارل ماركس ، فقد قلب أفلاطون رأساً على عقب . لقد صور ماركس تاريخ الإنسانية بوصفه تغييراً مستمراً . ولكن عندما يتم الوصول إلى المرحلة النهائية للشيوعية ، فكل قوى التاريخ التى كانت تعمل حتى الآن من أجل التغيير ، سوف تختفى . حتى الديمقراطيون أحيانا ما يوحون بأن الديمقراطية هى مرحلة نهائية فى التطور السياسى للإنسانية . ولكن فى كل تاريخ المؤسسات السياسية لا يوجد نظام سياسى لم يتغير مطلقاً .

وبسبب الأهمية الواضحة والمميزة للتغيير السياسى ، السلمى أو العنيف ، التطورى أو الثورى ، فقد بُدلت عدة محاولات لفهمه وشرحه والتنبؤ به ، وكذا لتحديد الأنواع المختلفة للتغيير ، الأوضاع التى تفرزها والتسلسل أو المراحل التى يحدث التغيير وفقاً لها ، وهكذا . ولقد أدت الثورات على وجه التحديد إلى قدر هائل من البحث والنظرية فى الموضوع . ولكننا مازلنا نفتقد الفهم المنظم للتغيير السياسى ، ومازلنا نفتقد وجود نظرية مناسبة خاصة بالثورات ، كما أن قدرتنا على التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئيسية مازالت ضعيفة جداً . وبالرغم من هذا ، فهناك على الأقل توقعان يمكن طرحهما بقدر معقول من الثقة : (١) أن كل نظام سياسى ، بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة ، لابد أن يشهد تغيرات هامة ، و (٢) لما كان من الصعب جداً التنبؤ بالتغيير ، فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تضحي سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها .

وربما لم يكن هناك وقت كان فيه التغيير معلماً مميزاً للحياة السياسية فى كل أنحاء العالم - وكذا لكل مجالات الحياة الأخرى - كما هو الحال فى القرن الذى يزحف الآن نحو النهاية . ولدينا العديد من الأسباب التى تجعلنا نؤمن بأن سرعة ومدى التغيير لن يكونا أقل فى القرن القادم عما كانا عليه فى قرننا الحالى .

الفصل السادس

النظم السياسية : أوجه الاختلاف

إن محاولات تصنيف النظم السياسية إلى أنواع مختلفة ، هي بالتأكيد أمر قديم قدم دراسة السياسة ذاتها . فأرسطو ، على سبيل المثال ، قدم لنا تصنيفاً يستند إلى معيارين : العدد النسبي للمواطنين الذين لهم حق الحكم ، واحد أم قلة أم كثرة ؛ وما إذا كان الحكام يحكمون بغرض تحقيق « المصلحة العامة » ، أم أنهم يعملون بأنانية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية^(١) . هذا التصنيف السداسي الشهير (انظر الجدول ٦ - ١) ترك أثره على تاريخ الفكر منذ ذلك الوقت .

ولكن منذ نصف قرن مضى ، قدم ماكس فيبر Max Weber تصنيفاً آخر أصبح له أثر أعمق من أثر تصنيف أرسطو على أساتذة العلوم الاجتماعية اللاحقين .

(١) Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (Oxford : Oxford University Press, 1952), Book 3, Chaps. Six and Eight, esp. pp. 110-14.

ولكن لاحظ أن أرسطو قدم في مرحلة متأخرة نسفاً أكثر تعقيداً عندما قام بموازاة الأوليغاركية مع حكم الأغنياء من جانب ، وبموازاة الديمقراطية مع حكم الفقراء من جانب ثانٍ . انظر ص ١١٦ .

الجدول (٦ - ١) تقسيم أرسطو

الحكام يحكمون لتحقيق مصلحة		عدد المواطنين الذين لهم حق الحكم
أنفسهم	الجميع	
طغيان أوليغاركية (حكم القلة) ديمقراطية	ملكية ارستقراطية دولة	واحد قلة كثرة

ولقد ركز فيبر اهتمامه على النظم التي تتمتع فيها الحكومات بالشرعية ، واقتراح وجود ثلاثة أسس تمكن قادة النظام السياسي من ادعاء الشرعية لحكمهم ، وتجعل أعضاء النظام يقبلون ادعاءهم هذا . هذه الأسس هي :

(١) **التقاليد** : الشرعية التي تستند إلى « إيمان راسخ بقدسية التقاليد المتناهية القدم » ، وإلى الحاجة لطاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقاً لهذه التقاليد . وقد قرر فيبر أن هذه هي « أكثر حالات السلطة انتشاراً وبدائية » .

(٢) **سمات شخصية متميزة** : الشرعية التي تستند إلى « الولاء للقدسية والبطولة والشخصية النموذجية المتميزة لشخص فرد » ، وكذا للنظام الأخلاقي والسياسي الذي أوحى به أو رتبته .

(٣) **القانونية** : الشرعية التي تستند إلى اعتقاد بأن القوة يحسن استخدامها بالطرق القانونية ، فالقواعد الدستورية والقوانين وسلطات أصحاب المناصب تُقبل بوصفها ملزمة لأنها قانونية ، فما يتم إنجازه بطريقة قانونية يعتبره الناس شرعياً (٢) .

ويقابل كل أساس من أسس الشرعية هذه ، شكل « نقي » من أشكال السلطة : (١) السلطة التقليدية ، (٢) السلطة الكاريزمية (وهذا المصطلح مستمد من كلمة يونانية كانت تستخدم بواسطة المسيحيين الأول وتعني « نعمة إلهية ») ، (٣) السلطة القانونية .

ولقد أدرك فيبر أن هذه الأشكال النقية هي مجرد تجريدات ، أو كما أسماها

(٢) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947) p.328.

هو « أنماط مثالية » . ففي أى نظام سياسى قائم فى الواقع ، قد يواجه المرء الأنواع الثلاثة للسلطة الشرعية جنباً إلى جنب .

ولكن التصنيفات التى تزاومت فى السنوات الحديثة على ميدان التحليل السياسى قد أزاحت اجتهادات فيبر وأرسطو جانباً (٣).

هل هناك تصنيف واحد يمكن اعتباره الأفضل ؟ من الواضح أن الإجابة بالنفى . فهناك الآلاف من المعايير التى يمكن استخدامها لتصنيف النظم السياسية . والتصنيفات التى سوف ننظر إليها بوصفها الأكثر إفادة لنا سوف تعتمد على ماهية الجوانب السياسية الأكثر إثارة لاهتمامنا . فالجغرافى قد يميز النظم السياسية وفقاً للمساحة التى تشغلها ، والديموجرافى قد يميزها وفقاً لعدد الأشخاص الأعضاء فيها ، أما القانونى فيميزها وفقاً لنظمها القانونية . أما الفيلسوف واللاهوتى ، فلأنهما يهتمان بتحديد النظام السياسى « الأفضل » ، فسوف يستخدمان معياراً أخلاقياً ، أو دينياً . أما العالم الاجتماعى الذى يهتم بتحديد العلاقة بين الثورة من جانب والظروف الاقتصادية من جانب آخر ، فقد يصنف النظم باستخدام الدخل النسبى ومدى تكرار الثورات . فكما أنه لا توجد طريقة فضلى لتصنيف الناس ، فإنه لا توجد أيضاً طريقة واحدة لتمييز وتصنيف النظم السياسية يمكن النظر إليها على أنها أسمى من غيرها ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار كل الأغراض المستهدفة من التصنيف .

وبالرغم من أن هناك عددا لا حصر له من الاختلافات بين النظم السياسية ، إلا أن بعضاً من هذه الاختلافات يترتب عليه نتائج هامة بعيدة المدى - خاصة بالنسبة للحكم الذى يحظى بتأييد شعبى - مما يجعل من اللازم إبرازه والتركيز عليه . هذه الاختلافات هى :

- (١) مسار النظام إلى الوضع الراهن .
- (٢) « المستوى » الاقتصادى والاجتماعى أو درجة « الحدائة » .
- (٣) توزيع الموارد والمهارات السياسية .
- (٤) جذور التصدع والتلاحم .
- (٥) حجم أو حدة الصراعات .
- (٦) مؤسسات اقتسام القوة وممارستها .

(٣) بعض من هذه التصنيفات ، خاصة التى لها علاقة بالنظم الديمقراطية ، تجدها ملخصة فى Arend Lijphart, "Typologies of Democratic Systems," *Comparative Political Studies* 1(April 1968), pp. 3-44.

وللتصنيف الخاص به انظر له : "Democratic Political Systems: Types, Cases, Causes and: Consequences," *Journal of Theoretical Politics* 1,no 1 (Jan. 1989) pp.33-48.

وبالرغم من أن هذه الاختلافات تنطبق كلها بدرجة أو بأخرى على كل أنواع النظم السياسية ، فدعنا نركز مناقشتنا بأن نجعل إطارنا المرجعي هو النظام السياسي للدولة .

مسار النظام إلى الوضع الراهن

كل نظام من النظم السياسية له ماضٍ متميز إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الجوانب . وهذه الملاحظة هي أكثر من كونها مجرد مسألة مجردة ، ذلك أن ميراث الماضي يترك بصمة قوية على الحاضر ، كما أنه يؤثر في المستقبل . وتمايز دول العالم فيما يتعلق بماضيها يعني أنها لا تملك نفس الخيارات بالضبط . فالشعب الذي خبر قروناً من الحكم السلطوي ، من غير المتوقع أن يتحول إلى ديمقراطية مستقرة في غضون أسبوع . وكما سوف نرى بعد قليل ، فإن المسار الذي سلكته الدولة للوصول إلى الحاضر يضع عادة على صراعاتها بصمة لا يمكن محوها . وهذه البصمة تكون من القوة بحيث لا تسمح بتحقيق السلام والاستقرار الداخليين نتيجة لمفاوضات قصيرة .

درجة « الحداثة »

عبر التاريخ تنشأ النظم السياسية في مجتمعات ، وتمر بمراحل مختلفة من « التنمية » أو « التحديث » . وهذه المصطلحات التي تستخدم الآن على نطاق واسع بين علماء السياسة ، رغم غموض المعنى الذي تشير إليه ، يمكن أن يضحى معناها محدداً للغاية إلى درجة تسمح بإمكانية القياس . باختصار ، هناك اختلافات عميقة بين الدول فيما يتعلق بحجم الدخل الفردي ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، والمهارات التقنية ، والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والتحضر ، وتوزيع الصحف والمجلات ، والاتصالات الاليكترونية ، ومرافق المواصلات وماشابه ذلك . وكل هذه الأمور تنزع نحو التداخل : فمن المرجح أن أي دولة تكون في مستوى أدنى (أقل « تقدماً ») في أحد الجوانب ، ستكون أيضاً في مستوى أدنى نسبياً في جوانب أخرى ، والعكس صحيح كذلك (٤) .

وفي الجدول (٦ - ٢) سنجد ١٤٩ دولة مقسمة إلى خمس فئات وفقاً لنصيب

(٤) انظر : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy, A Comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Arts and Letters, 1984), Tables 3,4, pp. 46-47;

Bruce M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven,

Conn.: Yale University Press, 1964).

الجدول (٦ - ٢) : الدول وفقاً للنتائج القومية الإجمالية وغيره من السمات

العدد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة السكان في سن الدراسة المقيدون بالمدارس	معدل معرفة القراءة والكتابة	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال الرضع	الخمس
٣٠	١٢١٢٨	٦٤	٨٨	٦٤٥	٢٣	الأول
٣٠	٣٢٢٤	٦٣	٨٧	١٣٩٢	٣٧	الثاني
٣٠	١١٤٩	٥٥	٦٨	٥٧٣١	٦٩	الثالث
٣٠	٥٠٠	٤٦	٤٨	٩٠٠١	١٠٧	الرابع
٢٩	٢٣٥	٣٥	٣٩	٢٤٠٧٧	١٢١	الخامس

المصادر : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مأخوذ من *The world Bank, world Tables, 3d ed., (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1983), vol. 1, Comparative Economic Data , Table II, pp.560- 565 and Table IV, pp. 510-15.* وبالنسبة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وعدة بلدان أخرى لم ترد أرقامها ضمن بيانات البنك الدولي ، فقد أخذ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من *U.S. Bureau of the census, Statistical Abstract of the United States' 1988, 108th ed. (Washington : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 1387, p.805.* من *Ruth leger sivard, world Military and Social Expenditures, 11th ed. (Washington, D.C. : World Priorities, 1986), Table II, pp33-46 and Table III, pp. 36-41*

الفرد من الناتج القومي الإجمالي . كما يتضح من الجدول أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الدولة ، ارتفعت نسبة السكان في سن التعليم المقيدون بالمدارس ، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة ، وقل عدد الأشخاص لكل طبيب ، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع^(٥) . ومن الممكن أن يجد المرء علاقات مشابهة بين متغيرات عدة أخرى مماثلة لما هو مذكور في الفقرة السابقة . ومن ثم فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يعد مؤشراً مفيداً - ولكن ليس لما يمثله

(٥) من المفيد أن نتذكر أن البيانات عن الناتج القومي الإجمالي ، وغيره من المؤشرات ، لا يجب أن تُعامل ببعض الحذر . فمقارنة الناتج القومي الإجمالي عبر القوميات أمر يحمل في طياته بعض المخاطر . بالإضافة إلى هذا ، فإن القدرات البيروقراطية على جمع الإحصاءات تتفاوت بشدة . فالدارسون أوردوا حالات في بعض الدول الأقل تقدماً لتطبيق البيانات بواسطة الموظفين . كما أن حجم الخطأ في معدل وفيات الأطفال من المرجح أنه عالٍ جداً .

في ذاته . فسوف نرى في الفصل القادم أن العديد من الدول التي تسجل أعلى معدلات لنصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي توضع في رتبة دنيا جداً ، بالنظر إلى العوامل الأخرى الموضحة في الجدول (٦ - ٢) . ولكن ، وكما يتضح من الجدول أيضاً ، فإن نصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً في معظم الدول بمعالم أخرى هامة لمجتمع الدولة . فبصفة عامة ، فإن مجتمعات الدول في الخمس الأعلى للجدول تختلف جذرياً عن تلك الواقعة في الخمس الثالث أو الرابع أو الأدنى . ومجتمعات الدول في الخمس الأعلى تملك مجموعة متنوعة من الخصائص الملائمة للنظم الديمقراطية بوجه خاص . وعلى العكس من ذلك ، فكلما انحدر ترتيب الدولة في الجدول ، تقلصت الظروف المهيئة للديمقراطية . وسوف نعود إلى هذه النقطة الهامة في الفصل القادم .

توزيع الموارد والمهارات السياسية

تتوزع الموارد والمهارات السياسية بطرق متنوعة في النظم السياسية المختلفة . وبالرغم من أنها لا تتوزع بالتساوي في كل النظم السياسية ، إلا أن درجة عدم المساواة تختلف من نظام إلى آخر . فالمعرفة على سبيل المثال ، تعتبر مورداً سياسياً يسهم في تكوين المهارات السياسية . والقدرة على الحصول على المعرفة من خلال معرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، تتوزع بطريقة غير متساوية . ولكن عدم المساواة هذا يكون أكبر في بعض الدول عنه في دول أخرى . ففي عدد يعتد به من الدول ، فإن أكثر من نصف عدد السكان مما يزيد عمره على ١٥ سنة لا يستطيع القراءة والكتابة ، في حين أنه في البعض الآخر يستطيع كل فرد يزيد عمره على ١٥ سنة ذلك (الجدول ٦ - ٣) . وفي بعض الدول يذهب ثمانية من كل عشرة أفراد بين سن ٥ و ١٩ عاماً إلى المدرسة ، وفي البعض الآخر يفعل ذلك ، ما يقل عن ثلاثة من كل عشرة أفراد (الجدول ٦ - ٤) . والتفاوت في نسب من يذهبون إلى مؤسسات التعليم العالي أكثر حدة من ذلك (٦) .

والثروة مورد سياسي ، وهي تتوزع في كل مكان بطريقة غير متساوية ، ولكن درجة عدم المساواة تختلف . فمثلاً عدم المساواة في توزيع الأرض ، وهي شكل هام من أشكال الثروة في الدول الزراعية ، واضح جداً في كل الدول . ولكن عدم المساواة في الملكيات الزراعية كان أكثر حدة في العراق ، حيث كان نصف إجمالي مساحة الأرض المزروعة تشغله ٧٪ من الضياع ، وذلك مقارنة بالدانمارك حيث كان نصف إجمالي المساحة المزروعة تشغله ٢١٪ من الضياع (انظر الشكل ٦ - ١) .

(٦) انظر : Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972) Tables 4-4 and 5.5.

الجدول (٦ - ٣) : معدل معرفة القراءة والكتابة في ١٣٧ دولة

عدد الدول	معدل معرفة القراءة والكتابة * (نسبة مئوية)
٢	١٠٠
٢٢	٩٩ - ٩٠
٢٠	٨٩ - ٨٠
٢٨	٧٩ - ٧٠
١٣	٦٩ - ٦٠
١٣	٥٩ - ٥٠
٣٩	تحت ٥٠٪
١٣٧	العدد :

* بين الأشخاص فوق سن ١٥ .

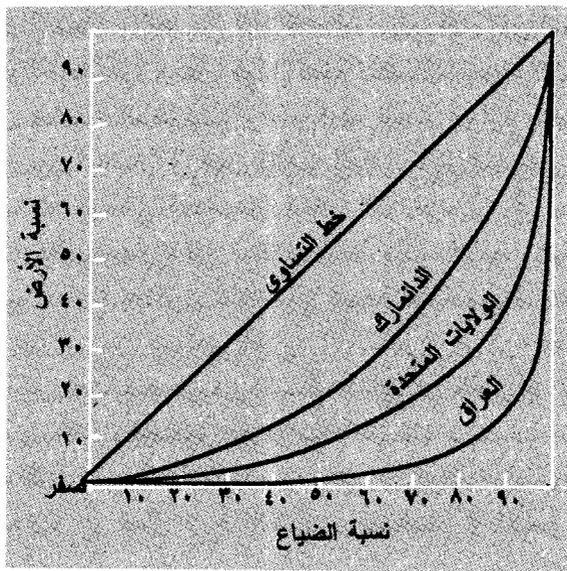
المصدر : Sivard, *World Military and Social Expenditures*, Table 3, pp. 36 ff.

ثم إن مدى الارتباط بين أوجه عدم المساواة يختلف أيضاً من مجتمع إلى آخر .
افترض أن كل الأشخاص في نظام سياسي ما رُتبوا وفقاً لمراكزهم النسبية بالنظر
إلى أهم الموارد السياسية في ذلك المجتمع : دعنا نحددها مثلاً في الثروة ، الدخل ،
المعرفة ، الشعبية ، التحكم في الاتصالات ، والسيطرة على قوات الشرطة
والجيش . إذا كانت المراكز النسبية لكل الأشخاص متشابهة ، فإن ذلك سيؤدي إلى
علاقة ارتباط كامل ، وسيصبح عدم المساواة في الموارد تراكمياً بصورة كاملة بحيث
كلما زاد نصيب فرد ما من مورد ، زاد نصيبه من الموارد الأخرى . ولكن إذا لم
يكن لمركز الفرد في رتبة ما أي علاقة بالرتب الأخرى (أي إذا لم تكن هناك علاقة
ارتباط) ، فإن عدم المساواة في الموارد سوف يكون مشتتاً . والتشتت لايعني
المساواة : ففي نظام يعرف تشتتاً كاملاً في عدم المساواة ، من الممكن أن يكون هناك
عدم مساواة مرتبط بكل مورد من الموارد السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن الفرق
بين عدم المساواة التراكمي وعدم المساواة المشتت هو فرق حيوي ، وذلك لأنه في
مجتمع يتسم بعدم مساواة مشتت ، فإن الأشخاص المفتقرون إلى مورد ما قد
يعوضونه من خلال الحصول على تحكم أكبر في موارد أخرى .

الجدول (٦ - ٤) : نسبة الأطفال في سن الدراسة (السن من ٥ - ١٩) الذين يذهبون إلى المدارس

عدد الدول	النسبة
٦	٨٠
١٥	٧٩ - ٧٠
٣٨	٦٩ - ٦٠
٢٩	٥٩ - ٥٠
١٩	٤٩ - ٤٠
١٢	٣٩ - ٣٠
٩	٢٩ - ٢٠
٧	تحت ٢٠٪
١٣٥	العدد :

المصدر : Sivard, World Military and Social Expenditures, Table 3, pp.36 ff



الشكل (١٠ - ٦) : منحنى لورنز لتوزيع الأرض

المصدر : Taylor and Hudson, World Handbook, Table 4.14, pp. 267-68

وأى من هذين النوعين لا يوجد فى شكل خالص النقاء . وبالرغم من وجود نزعة قوية نحو عدم المساواة التراكمية فى النظم السياسية ، إلا أنه من الواضح وجود فروق هامة فى عدم المساواة فى هذه النظم . ففى الدول التى مازالت تحتل واحداً من المستويات الثلاثة الدنيا فى الجدول (٦ - ٢) ، نجد أن عدم المساواة يكون عادة تراكمياً جداً . ولكن فى المجتمعات التى تمر بثورة صناعية ، نجد الثروة والدخل ينتقلان بعيداً عن الأرستقراطية الاقطاعية القديمة أو الأوليغارشية المرتبطة بالأرض إلى القادة الجدد - فى الصناعة والبنوك والتجارة . ولكن رغم الدخول التى تكون أخذة فى الارتفاع ، فإن عدم المساواة يستمر تراكمياً بصورة قوية بالنسبة للجزء الأكبر من السكان . (هذه هى المرحلة التى عايشها ماركس فى أوروبا الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر) . وبعد فترة من التصنيع ، نجد بعض الدول تتعرض لتحول آخر نحو نوع جديد من المجتمعات : حديثة ، ديناميكية وتعددية . ومع استمرار تزايد الدخول والاستهلاك العام ، نجد انتشاراً أكثر للتكنولوجيا ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم والرخاء ووسائل الاتصال . هذا الانتشار قد يكون مصحوباً أيضاً باتساع واضح فى تنظيمات جماعات المصالح والمهارات السياسية والانتخاب . وحتى فى مثل هذه الظروف ، يستمر عدم المساواة فى الموارد السياسية ، ولكنه يكون أقل تراكمية وأكثر تشتتاً . ومن ثم يصبح من الصعب تمييز نخبة صغيرة محددة بدقة على أساس أنها « تدير الدولة » ، وذلك لأن نخبة عديدة تنزع نحو ممارسة النفوذ فى مجالات عدة للأنشطة ، فتضحى العلاقات فيما بينهم غاية فى التعقيد . إذ تصبح المعلومات والمعرفة مثلاً موارد غاية فى الأهمية لاكتساب النفوذ والاحتفاظ به عادة . ونجد العديد من « نخب المعلومات والمعرفة » تلعب أدواراً محورية فى صنع القرارات . فممارسة مستشار الرئيس للأمن القومى ، أو المساعد الإدارى لعضو مجلس الشيوخ ، أو موظفى لجنة من لجان الكونجرس ، أو مدير المخبرات المركزية للنفوذ يتطلب مهارة فى استقبال المعلومات الهامة وتفسيرها وتشكيلها وتحريرها ، وهى معلومات تكون عادة على درجة عالية من التخصص والتقنية ، ثم إرسالها إلى غيرهم من صانعى القرار الأساسيين . ولكن أهمية الحاجة إلى المعلومات فى تمكين المتخصصين من اكتساب التأثير فى القرارات ، لا تقتصر على المستويات العليا وحسب ، فصانعو القرارات داخل كل مؤسسات المجتمع الحديث يعتمدون أكثر وأكثر على المعلومات سواء فى الحكومات المحلية أو فى مجال الصناعة أو التجارة أو المال ، أو النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية .

التصدع والتلاحم

إن أنماط الخلافات والصراعات والائتلافات السياسية لها أسباب مختلفة في النظم المختلفة . هذا الافتراض ، وكذا الفقرات القادمة ، يجب أن تقرأ بحذر : ذلك أنها تتعارض مع وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع مؤداها أن الصراع السياسي يمكن تفسيره برده إلى مصدر واحد فقط من مصادر التصدع ، عادة مايكون ذا سمة اقتصادية مثل « الطبقة » أو « الملكية » .

وبالرغم من القدر الهائل من التأمل والتنظير والبحث ، فإن فهمنا للصراع السياسي مازال محدوداً . والشروح أحادية العوامل لا تستطيع أن تصمد بقوة أمام قدر المعلومات المتوافر الآن . فالخصائص الفردية والجماعية ذات الصلة بالصراع السياسي في الدول لا تتضمن فقط الاختلافات في المركز الاجتماعي ، الطبقة الاقتصادية ، الدخل ، الثروة ، والوظيفة - ولكنها تتضمن أيضاً الاختلافات في التعليم ، والأيدولوجية ، والدين ، واللغة ، والإقليم ، والأصول الأسرية . وتخلق هذه العوامل العديدة أنماطاً مختلفة للتصدع السياسي والتلاحم السياسي في الدول المختلفة .

ففي انمقام الأول ، لقد ترك التاريخ لكل دولة تراثاً مختلفاً من الخصائص التي يترتب عليها التصدعات والتلاحمات ، كاللغة على سبيل المثال وربما بسبب خبرتنا الذاتية - نحن الأمريكيين - نكون قد ألفنا الاعتقاد بأن الدول الأخرى يكون لكل منها لغة واحدة . وفي الواقع إن العديد من الدول لها بالفعل لغة واحدة ، ولكن جارتنا ، كندا ، بها لغتان . أو فلتقارن الدول الواطنة : فهولندا لها لغة واحدة ، في حين أن بلجيكا جارتها يقسمها حد لغوي منذ أكثر من ألف عام ، ومازال موجوداً حتى الآن ، ويفرق بين الوالونيين الذين يتحدثون الفرنسية من جانب ، وبين الفلمنكيين الذين يتكلمون الفلمنكية - وهي لغة ذات أصل ألماني . أما في سويسرا ، فلم تتغير تقريبا الحدود بين المناطق التي تتكلم الفرنسية من جانب ، والتي تتكلم الألمانية من جانب آخر عما كانت عليه يوم بروزها لأول مرة في القرن الخامس الميلادي . وعلى الجانب الآخر من العالم ، نجد أكثر من ١٥ لغة رئيسية في الهند بالإضافة إلى ٥٠٠ لغة ولهجة فرعية . وفي الواقع ، فإن العديد من لغات الأقليات في الهند - والانجليزية واحدة من هذه اللغات - يتحدثها عدد من البشر أكثر مما هو موجود في السويد كلها(٧) .

(٧) سجد شيئاً عن مدى التنوع في التراث التاريخي للتمايزات في : Marie R. Haug, "Social and

Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," *American Journal of Sociology*

= 73 (Nov. 1967), pp. 294-304.

وفي المقام الثاني ، لقد ترك لنا التاريخ ميراً منوعاً فيما يتعلق بمعالجة هذه الفروق في الماضي . لتتظن على سبيل المثال إلى الاختلافات العنصرية . ففي الولايات المتحدة نجد أن نظام الرق الذي خضع له الأشخاص من أصل إفريقي ، خلق نظاماً للتمييز أشبه بنظام التمييز الطائفي ، استمر قائماً لفترة طويلة جداً بعد الإلغاء الرسمي للرق ، بل إنه مازال مستمراً - وإن كان بدرجة أقل - حتى الوقت الحاضر ، ويعتبر مصدراً من مصادر الصراع الحاد . على العكس من ذلك نجد في البرازيل التي كانت بها نسبة من السكان من أصل إفريقي أكبر مما كان موجوداً في أمريكا ، والتي لم يبلغ فيها الرق إلا بعد جيل كامل من الحرب الأهلية الأمريكية ، أن السكان من أصل برتغالي ، وهم أغلبية السكان ، تقبلوا التداخل العرقي بسهولة أكثر . ومن أجل هذا ، وبالرغم من أن التمييز العنصري موجود في البرازيل ، إلا أنه لم يكن مصدراً أساسياً من مصادر الصراع على خلاف الوضع في الولايات المتحدة . أو فلتتظن إلى اللغة مرة أخرى . فقد قامت الأمة السويسرية على أساس المساواة بين لغاتها ، وكننتيجة لذلك نجد أن الصراعات السياسية والرفض السياسي الناتج عن الاختلافات اللغوية غير موجود تقريباً . أما في بلجيكا ، على الجانب الآخر ، فبعد فترة ازدهار تقدم فيها الفلمنكيون وسادوا (انعكس النبوغ هنا في ظهور العديد من الرسامين الفلمنكيين في هذه الفترة) حدث تدهور اقتصادي وثقافي أدى إلى تبعية الفلمنكيين للوالونيين . ولقد كان لهذا الوضع أثره السيء على السياسة البلجيكية . وفي السنوات الحديثة ، ازدهر مرة أخرى اقتصاد المناطق الفلمنكية ، أما إقليم الوالون فتدهور مما أدى إلى انتشار الاستياء بين الوالونيين . أو خذ الدين كمثال . ففي الولايات المتحدة لا نلاحظ حدة واضحة في الجدل الدائر بين الجماعات الدينية . أما في أيرلندا الشمالية ، فإن الصراع بين الأغلبية البروتستانتية في جانب ، والأقلية الكاثوليكية في الجانب الآخر يؤدي إلى أحداث عنف يومية وعمليات قتل متكررة . وفي الشرق الأوسط توجد شبكة يصعب اختراقها من الصراعات بين المسلمين واليهود والمسيحيين ، بين الإسرائيليين والعرب ، بين العرب المسلمين في العراق والمسلمين من غير العرب في إيران ، وبين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة .

وأخيراً ، فإن تباين مراحل التقدم يعمل على نشوء قوى مختلفة تستثير

= ولقد قسمت الكاتبة ١١٤ دولة وفقاً لدليل تعددية يعكس قدر الاختلاف في اللغة ، الجنس والدين والجماعات الاثنية . انظر أيضاً الجدول (٤ - ١٥) ، "Ethnic and Linguistic Fractionalization" (in B 136 countries) in Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1971) pp. 271-74.

التصدعات والتلاحمات . ففي القرن التاسع عشر ، صاحب التحضر والتصنيع في دول أوروبا الغربية اليأس والصراع ، الذي كان ماركس واثقاً من أنه سوف يُستَظَب في النهاية ليتخذ شكل الصراع الواضح بين البروليتاريا حضرية آخذة في الاتساع من جانب ، وبرجوازية رأسمالية آخذة في التقلص ، وأن النتيجة الحتمية لهذا الصراع ستكون فوز البروليتاريا . ولكن من منظور قرن نال يتضح أن ماركس كان متسرعاً في إسقاط سمات الأطوار الأولى للتصنيع على المستقبل البعيد . فماركس شهد أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية ، وتنبأ بدقة بأن الصراعات السياسية سوف تحدث وتدور حول المطالبة بتغيير ظروف الطبقات العاملة في المدن . ولكن الذي لم يتمكن ماركس من التنبؤ به هو أنه قبل هزيمة البرجوازية في صراعها مع البروليتاريا بزمان طويل لابد وأن تحدث ثلاثة أشياء : إن الثورة الصناعية سوف تبدأ التحول إلى مرحلة عالية من الاستهلاك الجماهيري ؛ وإن البروليتاريا الصناعية سوف تتقلص في الحجم وتصبح بصورة متزايدة أقلية صغيرة من إجمالي القوة العاملة (٨) ؛ ولأن العديد من المطالب التي طرحها زعماء الطبقات العاملة سوف يتم الاستجابة لها ، فإن البروليتاريا الصناعية ، ولكونها أقلية ، سوف تقل استجابتها للنداءات النضالية المطالبة بإحداث تغيير ثوري .

ولكن في الدول التي تمر الآن بثورة صناعية ، فإن الصراعات حول مطالب تحسين ، أو تغيير أوضاع عمال المدن من المرجح أن تضحي أحد المعالم البارزة للحياة السياسية . وفي ذات الوقت ، نجد أسساً اجتماعية وأيديولوجية جديدة للصراع تبرز في المجتمعات ذات الاستهلاك الجماهيري المرتفع .

حدة الصراع

تختلف حدة الصراع باختلاف المرحلة الزمنية التي يمر بها أي نظام ، وتختلف كذلك من نظام إلى آخر في نفس الفترة الزمنية . ومهما كانت الصعوبات المرتبطة بفهم هذا الافتراض ، فإن ذلك ينبغي أن لا يخفى عنا أن هذا الافتراض - من الناحية المنطقية - ليس محل شك . فمنذ أكثر من قرن من الزمان كان الأمريكيون يقتلون بعضهم البعض على نطاق واسع في حرب أهلية ، ومن الواضح أن ذلك كان صراعاً حاداً . وانقلاب عام ١٩٦٦ في اندونيسيا الذي أطاح بنظام

(٨) ولكن لا يتبع هذا أن الطبقات العاملة أصبحت أقلية . طالع من أجل عرض لإحصاءات تدل على

العكس : Andrew Levison, *The Working Class Majority* (New York : Coward, McCann & : العكس

Geoghegan, 1974).

سوكارنو ، وقُتل فيه بضع مئات الآلاف من الناس ، كان بلاشك صراعاً حاداً . فالتمرد المسلح ، الحرب الأهلية ، الثورة العنيفة ، حرب العصابات ، معارك الشوارع ، النفى الجماعى : هذه كلها صراعات ذات طابع حاد للغاية . بينما الخطب ، المحاورات ، التجمعات السلمية والانتخابات السلمية ، لاتعتبر كذلك .

إن درجة حرارة الصراع السياسى فى أى دولة ليست ثابتة ، ولكنها ترتفع وتنخفض . حتى أكثر الدول استقراراً من المرجح أنها مرت بأوقات اضطراب وعنف شديدين ؛ أوقات فتن واغتيالات وحروب داخلية - « أوقات أزمات » . ولكن درجة حرارة السياسة تتفاوت أيضاً على مدار فترات زمنية قصيرة . فالحرب الأهلية تمثل المرحلة التى شهدت أكثر الصراعات حدة فى تاريخنا ، ولكن على مدار تاريخنا القومى ، وبدءاً من قوانين الأجانب والفتنة فى نهاية العقد الأول من الدستور ونحن نشهد صراعاً على درجة من الحدة مرة كل جيل تقريباً .

ولكن فى أية فترة زمنية محددة سنجد أن بعض الدول تتمتع بالسلام فى سياستها الداخلية أكثر من غيرها . ففى حين نجد بعض الدول تمر بالمرحلة فى تاريخها المسماة بـ « وقت الأزمات » ، فإننا نجد البعض الآخر ينعم بجو من المصالحة والوحدة . بل يمكن القول بأن الاختلافات القومية فيما يتعلق بالثقافة والمزاج العام قد تجعل شعوب بعض الدول أكثر ميلاً من غيرها فى دول أخرى للسعى وراء حلول للخلافات تقوم على توافق الرأى . وبغض النظر عن هذا ، فإنه من الواضح أنه فى أى عقد محدد من العقود يكون الصراع أكثر حدة فى بعض الدول عنه فى الدول الأخرى .

وبالطبع ليس من السهل أن نصمم قياسات مرضية لمفهوم مثل « حدة الصراع » ، وليس من السهل أيضاً أن نجمع أو أن نفسر البيانات الخاصة به . فمنذ أكثر من نصف قرن مضى ، قام أحد علماء الاجتماع بجهد كان الأول من نوعه فى هذا المجال ، وهو عالم الاجتماع بيتيرام أ . سوروكين Pitirum A. Sorokin . وبالرغم من المستوى العالى للعمل الذى قام به ، فإن النتائج التى توصل إليها تم تجاهلها على نطاق واسع . ولقد طبق سوروكين مؤشرات تم تصميمها بذكاء للاضطرابات على مر التاريخ الفرنسى من عام ٥٢٦ م وحتى عام ١٩٢٥ م ، وكذلك طبقها على اليونان القديمة ، روما القديمة ، بيزنطة ، ألمانيا والنمسا ، إنجلترا ، إيطاليا ، أسبانيا ، هولندا ، روسيا ، بولندا ، وعلى أوروبا بصفة عامة . ولقد خلص سوروكين من دراساته العديدة والعميقة إلى أنه :

« فى معظم الدول الخاضعة للدراسة نجد ، فى المتوسط ، أنه فى مقابل كل سنة

شهدت اضطراباً اجتماعياً واضحاً ، توجد خمس سنوات فقط خالية من الاضطرابات .

« ليس صحيحاً أن هناك أمم أكثر انضباطاً من غيرها : فكل الأمم تكون منضبطة أو غير منضبطة وفقاً لطبيعة المرحلة الزمنية .

« وفي حين أنه توجد اختلافات بين الأمم فيما يتعلق بمدى عنف وتركز الاضطرابات ، فإن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما أنها غير ثابتة .

« حوالي ٥ في المائة فقط من كل الاضطرابات المسجلة حدثت دون عنف ، وحدث حوالي الربع بمصاحبة عنف طفيف . أما إمكانات قيام « ثورة غير دموية » ، فهي تبدو ضئيلة .

« معظم الاضطرابات تستمر لأسابيع قليلة .

« لا تظهر المؤشرات تياراً مستمراً لا في اتجاه « تطور منضبط » بدرجة أكبر وأفضل ، ولا أيضاً في اتجاه عدم انضباط متنام بصفة مستمرة .

« لاتوجد أية علاقة بين الاضطرابات الداخلية من جانب ، والحرب الدولية من الجانب الآخر .

« لاتحدث الاضطرابات فقط في فترات تحلل وتدهور المجتمع ، ولكن أيضاً في فترات الازدهار والنماء .

« والمسألة المحورية هنا هي شبكة القيم والعلاقات الاجتماعية - الثقافية : فعندما تكون الشبكة متكاملة وقوية ، فإن الاضطرابات تكون في أقل درجة لها » (٩) .

ولقد عاد العلماء الاجتماعيون في وقت أكثر حداثة إلى هذا الموضوع الهام . ففي عام ١٩٦٩ ، وفي تقرير للجنة القومية الأمريكية حول أسباب ووسائل تجنب العنف ، قارن أحد علماء السياسة بين حجم الصراع في ١١٤ دولة . ووجد أنه بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٥ تراوح حجم الصراع الداخلي من الحروب الأهلية المدمرة والعنف الجماعي الشامل في دول مثل الكونغو وأندونيسيا وفيتنام الجنوبية في جانب ، إلى الغياب التام لأي إشارة لصراع داخلي في دول مثل السويد ورومانيا والنرويج

(٩) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol.3 (Boston : D.C. Heath & Co., 1937)

الفصل الرابع عشر .

الجدول (٦ - ٥) : النزاعات الداخلية فى الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطراب فى الستينات مقارنة بأمم أخرى

١١٣ دولة	١٧ أمة أوروبية ديمقراطية	الولايات المتحدة	
٦٨٣	٦٧٦	١١١٦	الانتشار : عدد المشاركين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
السابعة والعشرون	السابعة		رتبة الولايات المتحدة.
٢٠١٠٠	١٢١	٤٧٧	الحدة : الخسائر بسبب النزاع لكل ١٠ ملايين نسمة
الثالثة والخمسون	الثالثة		رتبة الولايات المتحدة
السادسة	الأولى		المدة : رتبة الولايات المتحدة
الرابعة والعشرون	الأولى		الحجم الإجمالى للنزاع الداخلى :
الواحدة والأربعون	الخامسة -		رتبة الولايات المتحدة رتبة الولايات المتحدة ، ١٩٦٥ - ١٩٦١

الأرقام للولايات المتحدة هى للأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ؛ أما للدول الأخرى فهى للأعوام من ١٩٦٥ - ١٩٦١ .

المصدر : Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America: A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, 1969), pp. 572 - 632, Table 17 - 2, p. 578, and Table 17 - 15, p. 628

وتايوان ، فى الجانب الآخر (١٠) . أما المقارنات مع الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطرابات بها بين عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ فيوضحها الجدول (٦ - ٥) .

(١٠) Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America : A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, Inc., 1969), pp. 572-632.

مؤسسات اقتسام القوة وممارستها

وأخيراً ، تختلف النظم السياسية فيما يتعلق بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها . والعديد منا يؤمن بنتيجة منطقية مرتبطة بذلك مؤداها أن النظم السياسية تختلف أيضاً في توزيع القوة - فبالمعنى الذي ورد في عبارات أرسطو ، تكون القوة موزعة إلى واحد أو إلى قلة أو إلى كثرة . ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار المشاكل المتعلقة بملاحظة وقياس القوة ، والتي ناقشناها في الفصل الثالث ، فإن الإيمان بهذه النتيجة لا بد أن يكون مستنداً إذن ، وبصورة تامة ، على دليل غير مباشر . وأكثر الأدلة غير المباشرة إقناعاً هو اختلاف المؤسسات المضطعة بتوفير الفرص للمواطنين للمشاركة في عملية صنع السياسات التي تطبقها الحكومة . وهذا الاختلاف هو موضوع الفصل القادم .

= انظر أيضاً : Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, "Social Change and Political Violence : Cross - National Patterns," pp. 632-87 of the Same Volume.

الفصل السابع

الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

من الاختلافات القائمة بين النظم السياسية ، والتي تحدث فرقاً - بل وفرقاً جذرياً في الواقع - الاختلافات الخاصة بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها^(١) . والحكومات الشعبية تتيح لأفراد الشعب فرصاً أكبر بكثير من أى نظم سياسية أخرى للمشاركة في صنع القوانين التي يجب عليهم أن يطيعوها . وفي اليونان القديمة حيث ظهرت الحكومة الشعبية لأول مرة حول عام ٥٠٠ ق.م ، سميت هذه النظم « ديمقراطيات » . وحول نفس الوقت تقريباً ظهرت الحكومات الشعبية عند الرومان الذين أسموا نظامهم « جمهورية » . ومؤقتاً ، سوف أكتفى بأن أسمى مثل هذه النظم « الحكومات الشعبية » .

ولقد تشكلت الأفكار والممارسات الخاصة بالحكومات الشعبية طوال الألفي العام التالية متأثرة بخبرات اليونان - خاصة في مدينة أثينا - وروما . وحتى بعد أن حلت نظم الهيمنة محل ممارسات الحكومات الشعبية في اليونان وروما ، فإن خبرة اليونانيين والرومان ظلت مسيطرة على الأفكار الخاصة بالحكومات الديمقراطية . وكان الايمان بعمق الرغبة في الحكم من خلال المجالس التي يكون لكل المواطنين

(١) لمعالجة مطولة لموضوع هذا الفصل انظر للمؤلف : *Democracy and Its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989) خاصة الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

الحق في حضورها ، سمة أساسية لهذه الخبرة^(٢) . ولهذا السبب ، وغيره من الأسباب ، فإن الافتراض الذي ساد على مدار ألفى سنة تقريباً كان مؤداه أن الحكومة الشعبية لا بد أن تقتصر بالضرورة على النظم الصغيرة مثل الدولة - المدينة .

حكم الكثرة

في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام جيل جديد من دعاة الحكومة الشعبية بتحدى هذا الافتراض ، حيث أكدوا أنه يمكن اعتبار التمثيل بديلاً مناسباً ومرغوباً فيه مقارنةً بالمشاركة المباشرة في مجالس المواطنين . ومن ثم ، بدأ ينمو نظرياً وعملياً ، شكل جديد تماماً للحكومة الشعبية ، يختلف اختلافاً جذرياً في مناح عدة هامة عن كل نظم الحكم التي وجدت حتى ذلك الحين بما فيها الديمقراطيات اليونانية ، الجمهورية الرومانية ، وجمهوريات الدولة المدينة التي وجدت في إيطاليا في العصور الوسطى وعصر النهضة . هذه النظم السياسية الحديثة التي تراوحت تسميتها بين النظم الجمهورية ، والنظم الديمقراطية ، والحكرات التمثيلية ، والجمهوريات الديمقراطية والنظم البرلمانية^(٣) ، وسَّعت حدود نظرية الحكومة الشعبية وممارستها لتخرج من النطاق الضيق للدولة المدينة إلى المجال الأرحب للدولة القومية .

(٢) مع امتداد الجمهورية الرومانية إلى ما وراء حدود المدينة الأصلية لتضم إيطاليا كلها ، ثم ما هو خارج إيطاليا أيضاً ، ومع منحها المواطنة لكل رعاياها ، فإن الجمعيات التشريعية التي كانت تعقد في روما أصبح يحضرها جزء صغير - وكان يتزايد في صغره - من إجمالي المواطنين . وهذا الجزء كان يتكون من القاطنين قريباً من روما ، أو من الذين يملكون المال والوقت والدافع للقيام بالرحلة إلى روما . ومن ثم ، فإن المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القوانين أصبحت نوعاً من الاستهزاء بالفكرة الأصلية وبالممارسة الأصلية . وبالرغم من هذا ، فإن الرومان لم يتبنوا مطلقاً الحكومة التمثيلية كبديل .

(٣) يثور الجدل أحياناً مؤكداً أنه خلال القرن الثامن عشر كانت « الديمقراطية » تعني الحكومة المباشرة أو حكومة الجمعية التشريعية ، في حين أن « الجمهورية » كانت تشير إلى الحكومة النيابية . والمرجع الذي يشار إليه عادة هنا هو جيمس ماديسون James Madison الذي أجرى هذا التمييز بين « الديمقراطية النقية » و « الجمهورية » ، في مقالة مشهورة كتبها دفاعاً عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة .

Alexander Hamilton, John Jay, and James Madison, *The Federalist* (New York: The Modern Library n.d.), pp. 58-59.

ولكن استعراض الخطابة السياسية في أمريكا خلال القرن الثامن عشر ، يؤكد أن المصطلحين كانا يستخدمان بطريقة تبادلية حتى بواسطة نفس المتحدث ، وفي نفس الجملة .

Cf. Willi Paul Adams, *The First American Constitutions, Republican Ideology and the Making of State Constitutions in the Revolutionary Era*, trans. Rita and Robert Kimber (Chapel Hill, N.C.: The University of North Carolina Press, 1980), Chap. 4, "Republic and Democracy in Political Rhetoric", pp.99-117.

المؤسسات السياسية فى حكم الكثرة

إن الذى جعل من هذه النظم نظاماً جديدة من المنظور التاريخى هو توليفتها الفريدة من المؤسسات السياسية . ومن بين هذه المؤسسات سبع بالتحديد لها أهمية خاصة ، ولذا سوف نناقشها بعد قليل . وبالرغم من أن بعض هذه المؤسسات نما بطريقة تدرجية فى بعض الدول أثناء القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تتخذ الشكل الحالى حتى مجيء القرن العشرين . فخلال هذا القرن نجد أن المؤسسات التى تميز الحكومة الشعبية الحديثة بصورة إجمالية عن كل النظم الشعبية الأقدم ، وكذا عن كل النظم الأخرى ، معاصرة أو تاريخية ، أصبحت تعنى :

١ - أن حق التحكم فى القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن - وفقاً للدستور - فى المسؤولين المنتخبين .

وهذه المؤسسة الحيوية لم تثبت بين بعض من أعرق وأعنى الدول الديمقراطية فى الوقت الحاضر إلا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . فهى لم تثبت أقدامها فى فرنسا مثلاً حتى بزوغ الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ . أما فى الدول الاسكندنافية ، فإن استناد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى أغلبية الأصوات فى البرلمان بدلاً من تعيينهم بواسطة الملك جاء متأخراً أكثر من هذا : فى عام ١٨٨٤ فى النرويج ، وفى عام ١٩١٥ فى الدانمرك ، وفى عام ١٩١٨ فى السويد .

٢ - أن اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلمياً يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحررة يغيب عنها القسر ، أو يكون محدداً فى أضيق نطاق .

وكما هو الحال بالنسبة لمفهوم المسؤولية ، فإن الاقتراع السرى ، والذى يعتبر الآن على نطاق واسع عنصراً أساسياً للانتخابات الحرة العادلة ، هو وافد حديث على الحكومات الشعبية ، حيث لم يطبق فى الانتخابات العامة بانتظام حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا نادراً . وفى العديد من الدول لم يطبق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين .

٣ - أن لكل البالغين حق التصويت .

٤ - أن لمعظم البالغين أيضاً حق الترشيح للمناصب العامة فى هذه الانتخابات .

هاتان المؤسستان الأخيرتان تعكسان التغير العميق فى أسلوب تفكيرنا الخاص بالديمقراطية سواء من حيث النظرية أو الممارسة . فحتى القرن الحالى ، كانت كل النظم الديمقراطية والجمهورية تستثنى جزءاً ضخماً من البالغين بها من المشاركة فى صنع القوانين التى كانوا يخضعون لها . وفى ديمقراطية أثينا المشهورة كانت

المرأة تُستثنى ، وقلة من الأجانب كانت تستطيع الحصول على المواطنة حتى بعد الإقامة لأجيال في المدينة والمساهمة في دخلها المالى وفي بناء أمجادها ، كما أن العبيد ، وهم يمثلون جزءاً لا يستهان به من السكان كانوا يستثنون أيضاً . وحتى القرن العشرين كان النساء - وهن نصف عدد كل البالغين - يُحرمن من حق التصويت في الانتخابات العامة في كل الدول ، بما في ذلك دول مثل سويسرا والولايات المتحدة ، وهما يعدان من أقدم « الديمقراطيات » في العالم^(٤) .

وفي الولايات المتحدة ، وبالرغم من الصياغة الواضحة للتعديل الخامس عشر والذي يحظر التمييز في الانتخابات بسبب الجنس^(٥) ، فإن السود في معظم ولايات الجنوب كانوا ممنوعون واقعاً من التصويت حتى بعد صدور القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية وتطبيقها في الستينات .

٥ - أن للمواطنين الحق في حرية التعبير بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم ، وهو حق يطبق عملاً عن طريق القضاء وممثلى الأجهزة الادارية .

٦ - أن للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات ، والتي ليست حكراً لا على حكومة الدولة ولا على أى جماعة أخرى منفردة ، كما أن لهم الحق في اكتساب هذه القدرة .

٧ - أن للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية ، بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح .

وعندما نتحدث اليوم عن « الديمقراطية » أو « الدول الديمقراطية » ، فعادة مانعنى بذلك الدولة التي توجد بها هذه المؤسسات السبع ، ومع ذلك فإن مصطلح ديمقراطية يستخدم أيضاً ، وبصورة شائعة ، بمعناه الذى كان سائداً في القرن التاسع عشر ، عندما كان يشير إلى الدول التي توجد بها كل المؤسسات السبع السابقة باستثناء الثالثة والرابعة ، وهما المُتضمِنَتان الادخال الكامل أو شبه الكامل للبالغين في عداد

(٤) في الدول التي وُجدت بها المؤسسات السياسية المشار اليها هنا منذ ١٩٥٠ ، فإن النساء حصلن على حقوقهن الانتخابية بين ١٩١٠ و ١٩٣٠ . ففي الولايات المتحدة حصل النساء على حقهن في التصويت في الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٢٠ بعد إجازة التعديل التاسع عشر . أما في فرنسا وبلجيكا فلقد تم استبعاد النساء حتى الحرب العالمية الثانية ، وفي سويسرا لم يكن لديهن حق دستوري للتصويت في الانتخابات الفيدرالية حتى عام ١٩٧١ .

(٥) التعديل أجزى عام ١٨٧٠ مع بزوغ الحرب الأهلية ، وينص على : « يجب ألا يحجب حق مواظنى الولايات المتحدة في التصويت أو ينتقص منه بواسطة الولايات المتحدة ، أو أى ولاية ، على أساس من الجنس أو اللون أو وضع رق سابق » .

المواطنين المتمتعين بحق المواطنة الكامل . وكما رأينا حالياً ، فإن هذا التضمين الكامل هو تطور يتميز به القرن العشرون بالأساس ، فعندما صدر الكتاب الشهير للكاتب الفرنسي العظيم ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville والمكون من جزئين ، والمعنون « الديمقراطية في أمريكا » عامي ١٨٣٥ و ١٨٤٠ ، لم يحاج أحد في أمريكا أو أوروبا في دقة العنوان ، بالرغم من أنه في ذلك الوقت كان المواطنون الذين يتمتعون بحق المواطنة الكامل ، والذين لهم حق التصويت والاشتغال بالشئون العامة هم أقلية من البيض الذكور البالغين .

هل كانت الولايات المتحدة ديمقراطية في القرن التاسع عشر بالرغم من القيود التي كانت تضعها على المواطنة الكاملة ؟ وهل هي ديمقراطية اليوم ؟ بسبب غموض مصطلح الديمقراطية ومعانيه المتعددة ، أجد أنه من المفيد أن أطلق على النظام السياسي الذي توجد به المؤسسات السبع اسم حكم الكثرة أو حكم الكثرة الديمقراطية ، مع أني أود أن اتبع التقليد الشائع فأشير إلى الدولة المحكومة بواسطة نظام حكم الكثرة بوصفها دولة ديمقراطية .

والنظم التي تغيب عنها واحدة أو أكثر من هذه المؤسسات السبع ، أو التي توجد فيها هذه المؤسسات في مرتبة أدنى بكثير من الحد الأدنى الواجب توافره في نظم حكم الكثرة ، تشكل في الواقع شريحة كبيرة وهامة ومنوعة من النظم التاريخية والمعاصرة . ونظم حكم اللاكثرة الموجودة في عالمنا المعاصر عادة ما يشار إليها بوصفها نظماً سلطوية أو مهيمنة أو شمولية أو ديكتاتورية . ولسوء الحظ ، وكما سوف نرى ، فإن أي مصطلح واحد منفرد ينقل صورة مبسطة جداً للتنوعات المعقدة للنظم السياسية في عالمنا الحديث . وبالرغم من هذا ، سوف يكون أكثر ملاءمة إذا ما جمعتها كلها وأسميتها نظماً لحكم اللاكثرة ، أو نظماً سلطوية .

نمو حكم الكثرة

بسبب القيود الموضوعية على الانتخاب ، والتي أشرنا إليها قبلاً ، لم ينشأ أي من نظم حكم الكثرة بصورة كاملة حتى قرننا الحالي . وبالرغم من هذا ، فإنه أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت في بعض الدول كل المؤسسات المذكورة قبلاً باستثناء شمول حق المواطنة للجميع . فمنذ ١٨٥٠ ، تزايد عدد نظم حكم الكثرة (للذكور أو لكل الأفراد) وذلك بصورة منتظمة ، باستثناء فترتي تدهور : واحدة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، والأخرى في الستينات (انظر الشكل

٧ - ١) (٦) . ولكن لأن عدد الدول في العالم قد زاد أيضاً ، نجد أن حكم الكثرة مثل عام ١٩٩٠ تقريباً نفس النسبة من المجموع الكلى ، والتي مثلها من حوالى نصف قرن مضى (أنظر الشكل ٧ - ٢) .

اختلافات أخرى بين حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

إن المؤسسات السياسية السبع التي تم وصفها حالاً ليست هي وحدها التي تميز حكم الكثرة عن حكم اللاكثرة ، فالدول التي تأخذ حكوماتها بحكم الكثرة الديمقراطي تختلف في عدة جوانب أخرى هامة عن الدول التي تحكمها نظم حكم اللاكثرة .

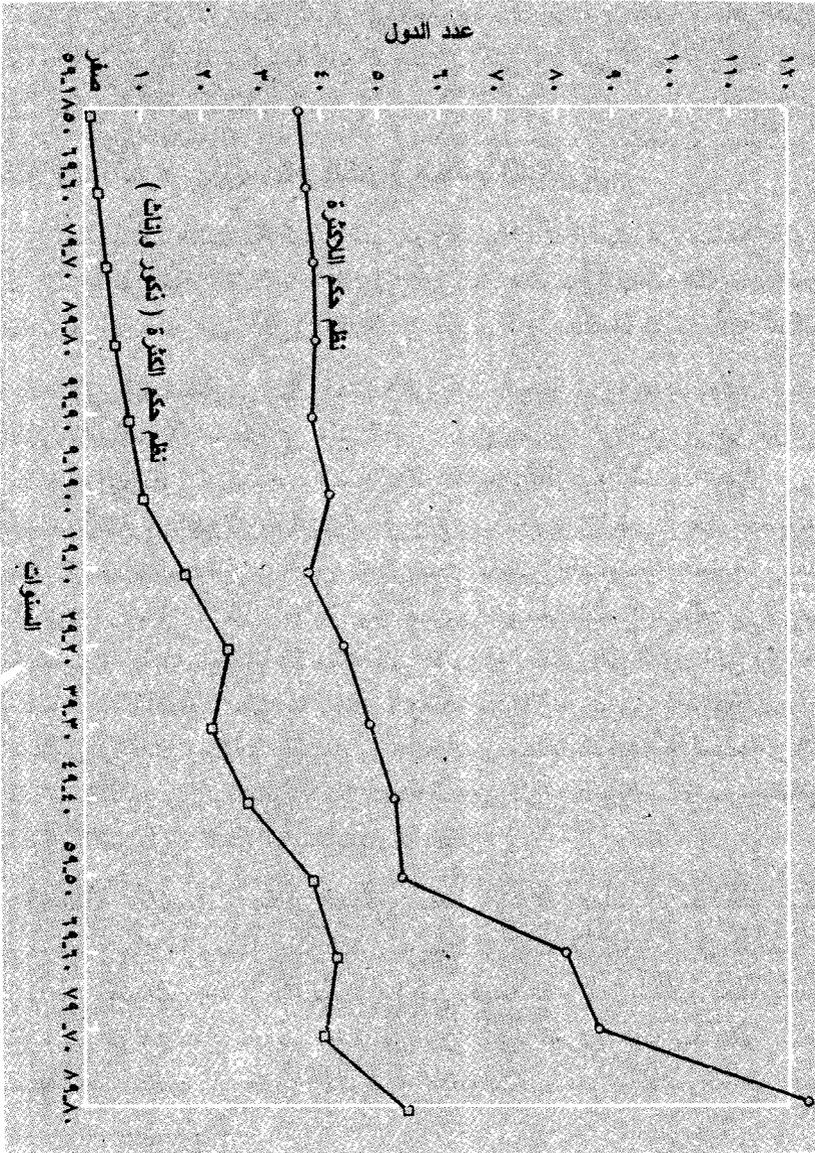
الحقوق السياسية : يتمثل أحد الاختلافات الهامة في وجود شبكة متسعة من الحقوق السياسية الأساسية في حكم الكثرة . والعديد من هذه الحقوق هو جزء مكمل لواحدة أو أكثر من المؤسسات السبع لحكم الكثرة . فالحقوق المطبقة عملياً من خلال القضاء والادارة ، ضرورية لوجود هذه المؤسسات وعملها مثل : حق التصويت في انتخابات حرة وعادلة ، وحق معارضة شاغلي المناصب العامة ومعارضة سياساتهم ، وحق تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المنظمات ، وهكذا . ولكن بالإضافة إلى هذا ، فإن الناس في الدول التي تحافظ على مؤسسات حكم الكثرة على مدار فترة ممتدة من الزمن ، من المرجح أنهم سوف يشتركون في عدة توجهات سياسية ، ومعتقدات واحدة تدعم بدورها العديد من الحقوق والحرية الأخرى . وبالتالي ، فإن شبكة الحقوق تنزع نحو التوسع خارج نطاق تلك الحقوق الضرورية لعمل مؤسسات حكم الكثرة .

التعددية : الاستقلال مقابل التحكم : يعتبر الأفراد والنظم الفرعية أكثر استقلالية في مواجهة حكومة ودولة حكم الكثرة ، عنها في حكم اللاكثرة . وفي الحقيقة ، فإن جزءاً من مصداقية هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة التعريف . فالذى نعنيه بنظم حكم الكثرة في الواقع هو أنها نظم تتميز من بين أشياء أخرى ، بدرجة عالية نسبياً من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات . فحقوق المشاركة في الحكومة

(٦) يجب ملاحظة أنه في الشكلين (٧ - ١) و (٧ - ٢) يعد البلد خاضعاً لحكم الكثرة القائم على حق الاقتراع للذكور أو القائم على حق الاقتراع المقيد ، إذا كان ١٠٪ على الأقل من مجموع السكان قد صوت بالفعل في الانتخابات القومية . وهذه عتبة من عبتين لقيام الديمقراطية وفقاً لتاتو فانهاين في :

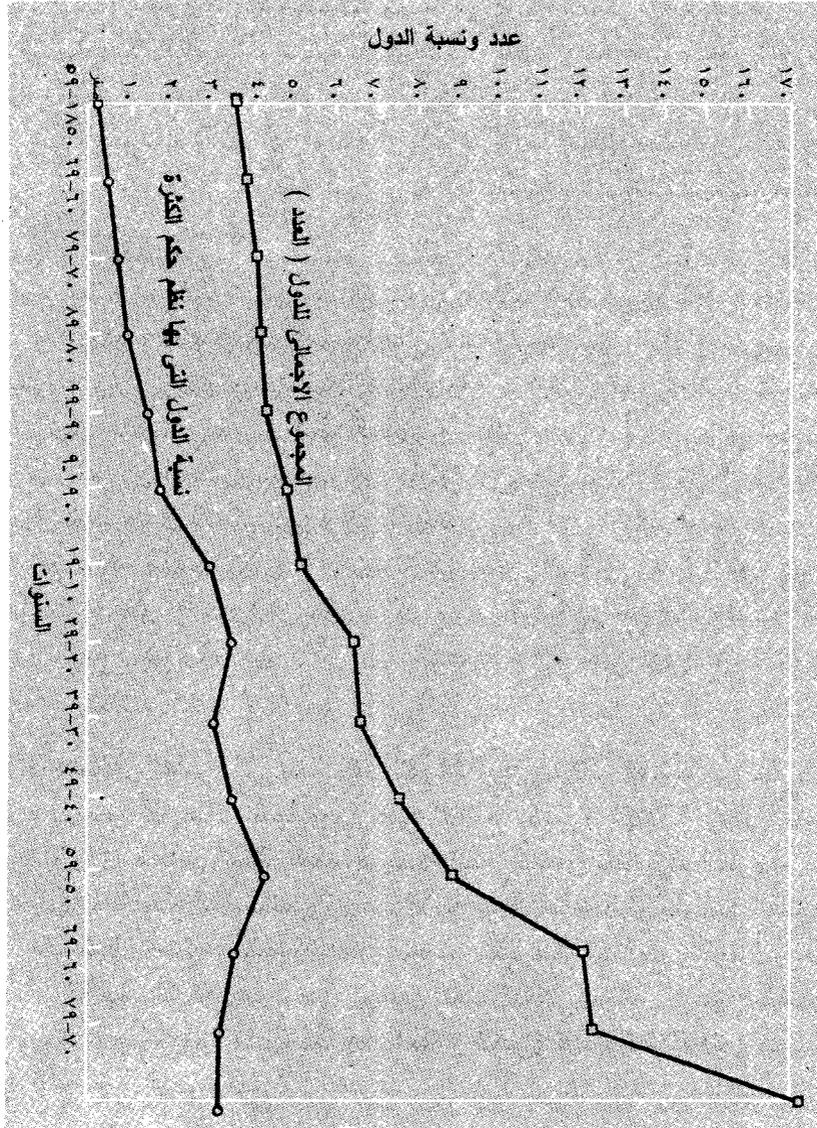
Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Sciences and Letters, 1984).

أما العتبة الثانية لدى فانهاين فهي : « عندما يكون نصيب الجماعات الأصغر على الأقل ٣٠٪ » (ص ٣٣)



الشكل (٧ - ١): نظم حكم الأكثرية في الأعوام من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٠ .

المصادر : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A Comparative Study of 119 States* (Helsinki : The Finnish Society of Arts and letters, 1984); Michael Coppedge and Wolfgang Reinicke, "A Measure of Polyarchy", وهو بحث قُدم إلى « مؤتمر قياس الديمقراطية » الذي نظّمته مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد في الفترة من ٢٧ - ٢٨ مايو ١٩٨٨ . ويتضمن الجدول أيضا معلومات إضافية مأخوذة من بحث غير منشور لكل من Coppedge, Reinicke & Dahl .



الشكل (٧ - ٢) نسبة الدول التي بها نظم حكم الكثرة بالنظر إلى كل الدول في الأعوام من ١٨٥٠ - ١٩٩٠ .
المصادر : انظر (الشكل ٧ - ١)

ومعارضتها ، وهي السمة المميزة لحكم الكثرة ، تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات ، بل وتحميها .

وكننتاج لهذه الحقوق ، نجد منظمات متنوعة إلى درجة لا يمكن حصرها، نزرع إلى القيام في نظم حكم الكثرة : نواد خاصة ، منظمات ثقافية ، جماعات ضغط ، أحزاب سياسية ، نقابات ، وهكذا . والكثير من هذه المنظمات يسعى بجدية من أجل ممارسة النفوذ على الحكومة ، وعدد أكثر يمكنه أن يتحرك إذا ما أعتقد أعضاؤه أن مصالحهم الحيوية مهددة . والنظم السياسية التي توجد بها جماعات ومنظمات عديدة مستقلة نسبياً عادة ماتعتبر **تعددية** .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نمو النزعة الاستقلالية تهدد طبيعة النظام السلطوى وتهدد قوة قادته . **فالمنظمات المستقلة** على وجه التحديد تعد خطيرة . ومن ثم ، فإن المنظمات لابد أن تظل تحت سيطرة الحكومة . وبالتالي ، فإنه بالمقارنة بالتعددية في نظم حكم الكثرة ، نجد أن النظم السلطوية **أحادية** بدرجة أكبر . وفي الحالات القصوى ، نجد أن الحكام السلطويين قد حاولوا أن يصبح كل فرد ، وكل منظمة ، جزءاً من نظام شامل للتحكم الهيراركي . وبالرغم من أن هذا القيد لم يتحقق مطلقاً في الواقع ، فإنه قد تم الاقتراب منه بشدة في بعض الأحيان - مثلاً ، في الاتحاد السوفيتي أثناء الفترة الأخيرة من حكم ستالين ، وفي ألمانيا في ظل حكم هتلر . وكان هذا هو السبب ، كما رأينا قبلاً ، في سك اسم جديد للدلالة على هذه الأنظمة ، وهو الشمولية .

الافتناع مقابل القسر : في نظم حكم الكثرة ، وعلى خلاف الوضع في نظم حكم اللاكثرة ، يعتمد الزعماء السياسيون على الافتناع بصورة مكثفة ، وعلى القسر بصورة أقل (٧) . فبعض أشكال القسر مستبعدة بالتعريف من نظم حكم الكثرة أو يقل اللجوء إليها . فالنظام الذي يسجن زعماء الأحزاب المعارضة أو يضطهد الصحف الناقدة على سبيل المثال ، لايعتبر بالضرورة من نظم حكم الكثرة . وبالمقابل ، فإن نظم حكم الكثرة لابد أن تمد شعبها بحقوق للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ومعارضتهم . ونظم حكم الكثرة تمد هذه الحقوق لتشمل كل السكان البالغين تقريباً . وكون هذه الاختلافات التي تميز نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة هي

(٧) بالرغم من أن دافيد ابتر David Apter يستخدم تصنيفاً مخالفاً للأنظمة السياسية ، إلا أنه تبنى مقولة مشابهة في :

Choice and the Politics of Allocation (New Haven, Conn. : Yale University press, 1971), PP. 32-33, and passim.

بالأساس اختلافات مبدئية لاجعلها أقل أهمية ، بما أنها تعبر عن اختلافات حقيقية قائمة في الواقع . إضافة إلى هذا ، فإن الاختلاف في التوازن بين الاقتناع والقسر ، ماهو إلا نتيجة عملية مترتبة على الاختلافات في المؤسسات السياسية ذاتها . فالجماعة التي تملك حقاً نافذاً للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ، سيكون احتمال إخضاعها للقسر في حالة وجود صراع أقل مما هو الحال عليه مع جماعة لاتملك هذا الحق ، وهذا يبدو واضحاً جداً إذا كانت الجماعة كبيرة إلى حد يجعلها تشكل أغلبية . ومادامت مؤسسات الحكومة الشعبية لم يصدها أي خلل ، فإن أي محاولة لممارسة القسر على جماعة تمثل أغلبية السكان لأبد أنها ستفشل ، مادامت الأغلبية الواقعة تحت قسر يمكنها ببساطة أن تصوت ضد من هم في السلطة في الانتخابات التالية ، فتحل محلهم مسئولين أكثر استجابة لها . وبسبب هذا الوضع ، فإن السياسيين في نظم حكم الكثرة نادراً ما يكونون من الساذجة بحيث يساندون قوانين ضد رغبة الأغلبية من الناس ، فتجاهل الرأي العام من المرجح أن يكلفهم غالياً . وبالتأكيد ، بما أن القوانين نادراً ماتلقى مساندة جماعية ، فسوف نجد في أي نظام بعض الأشخاص الذين يخضعون لقوانين تحرمهم من فرصة أو امتياز أو حق كانوا يتمتعون به من قبل . ولكن حتى إذا كان الناس الذين يشاركون في صنع القرارات أحياناً مايعانون من الناتج ، فإن هؤلاء الذين لا يستطيعون المشاركة بالمرّة من المرجح أنهم يعانون أكثر . ويبدو من المستبعد أن المؤتمر الدستوري كان سيسمح بالرق في أمريكا لو كان للسود نفس حقوق البيض الأمريكيين في المشاركة السياسية . وفرض استعلاء البيض على العبيد المحررين حديثاً بعد الحرب الأهلية ، فلقد حُرم السود في الجنوب من حقهم في المشاركة السياسية ، وهو الحق الذي كانوا قد اكتسبوه مؤخراً .

وفي نظم حكم الكثرة ، عادة مايكون من الصعب أن يُمارس القسر على عدد كبير من الناس حتى لو لم يشكلوا أغلبية . ففي حين أن القسر الواسع النطاق يشكل عبئاً على أي نظام سياسي ، فإن الحكومات الشعبية تجده أكثر صعوبة . فإذا كانت الحكومة تريد أن تتجنب احتمال اتساع نطاق العصيان المدني ، بل وأحياناً الحرب الأهلية ، في حالة تورطها في قسر أقلية كبيرة ، فإنها تكون في حاجة إلى أن تملك في يدها مجموعة متنوعة من قوى القسر : نظام شرطة مركزياً ومنضبطاً ، بوليساً سرياً ، قضاء خاضعاً ، قوات عسكرية ومؤسسات بيروقراطية على أتم استعداد لطاعة الحكومة عندما يتطلب « الواجب » قسر أعداد كبيرة من المواطنين ، ومجموعة من القوانين والنصوص الدستورية والممارسات التي تسمح للحكومة أن توظف هذه القوى .

ومن ثم فإن تملك الحكومة نظاماً للقسر سوف يمثل إغراءً مستمرًا للقادة غير المترددين ، وخطراً قائماً على كل معارضة . وبالرغم من أنه من المفهوم أن الحكومة الشعبية قد تمارس القسر على قطاع كبير من السكان في مناسبات متفرقة وتظل قائمة ، إلا أنه كلما زاد تكرار هذا فإنه ينتقص من فرص بقائها . فمثلاً ، عندما عادت ممارسة القسر الشديد ضد السود في الجنوب الأمريكي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإن الجنوب طَوَّر في الواقع نظاماً سياسياً مزدوجاً ، كان البيض يديرون فيه نظاماً شبيهه بحكم الكثرة في حين كان سود الجنوب يحيون في ظل هيمنة قمعية .

التحكم المتبادل مقابل التحكم الأحادي : لأن حقوق المعارضة والمشاركة النافذة منتشرة بصورة أوسع في نظم حكم الكثرة عنها في نظم حكم اللاكثرة ، ولأن الأفراد والجماعات في نظم حكم الكثرة يتمتعون باستقلالية أكثر في مواجهة الحكومة ، فإن فرص القادة السياسيين لاستخدام القسر ضد منتقديهم ومعارضيهم تصبح أقل ، ويصبح الإقناع متاحاً أكثر من القسر كأداة لممارسة النفوذ ، ويكون من الأرجح أن يشارك القادة السياسيون في شبكات من النفوذ المتبادل . وفي نظم حكم الكثرة ، من الأرجح أيضاً أن تُقرر سياسات الحكومة عن طريق المفاوضة والمساومة . أما في النظم السلطوية ، فعلى النقيض تكون ممارسة القادة للنفوذ ذات طابع أحادي ، ويضحى من الأرجح أن تنفذ السياسات من خلال الهيئات الهيراركية والأوامر .

مسار النظام إلى الوضع الراهن : لأن السبيل الذي سلكته كل دولة لتصل إلى الحاضر فريد ، فإن كل دولة يكون لها تراث مختلف من الظروف التي تؤثر على فرص ظهور حكم الكثرة بها ، وعلى فرص التعايش السلمي .

وفي بعض الدول ، نجد أن الثورات العنيفة (خاصة الحروب الثورية من أجل الاستقلال الوطني) قد ساعدت على توحيد الشعب ، في حين نجد أن الثورات في دول أخرى قد خلّفت وراءها تصدعات مازالت قائمة . قارن مثلاً نتائج الثورة الأمريكية من جانب ، وقيام دولة أيرلندا الحرة ، التي تحولت بعد ذلك إلى جمهورية أيرلندا ، من جانب ثان . ففي كلتا الحالتين نجد أن صراعاً عنيفاً ضد بريطانيا قاد إلى الاستقلال . ولكن في أمريكا نجد أن الثورة والكفاح المسلح ضد بريطانيا ، والخروج الجماعي للمحتلين البريطانيين ، ونمو أيديولوجية جمهورية مُتَمَسِّك بها على نطاق واسع ، كلها عوامل ساعدت على احتضان وتغذية الأساطير الموحّدة ، ولم تترك للشعب الأمريكي إلا القليل من معالم الانقسام . ولكن في أيرلندا ، فإن معاهدة السلام لعام ١٩٢١ والتي أبقت على شمال أيرلندا البروتستانتية كجزء من المملكة المتحدة ، قادت سريعاً إلى صراعات حادة بين حكومة دولة أيرلندا الحرة

الوليدة والجيش الجمهورى الأيرلندى ، ثم إلى صراع دموى ومستمر فى شمال أيرلندا بين الأيرلنديين البروتستانت والأيرلنديين الكاثوليك ، مع دعم الجيش الجمهورى الأيرلندى للأقلية الكاثوليكية .

ومن منظور مختلف ، نجد بعض الدول قد تمتعت بقرون من الاستقلال الوطنى ، استطاعت خلالها أن تراكم خبرة سياسية ، وأن تطور مؤسساتها وتولد ولاءات لها وتكسر حدة التصدعات الثقافية وترسخ شعوراً بالقومية ، وأن تصل إلى طرق لاحتواء الصراعات داخلها . وبعض الدول الأخرى لم تستقل إلا حديثاً بعد عقود أو قرون من الحكم والاستعمار الخارجى . هذه الدول جديدة ، وهى مازالت تناضل من أجل تحقيق الهوية القومية ، ومازالت تعيش عصر الأزمات . ولأنها مازالت ممزقة بالصراعات القائمة فعلاً أو الكامنة ، فإن نُخبها تعتقد أنها مازالت غير قادرة على تحمل رفاهية حكم الكثرة وقادتها يعتمدون بشدة على القسر ليحافظوا على تماسك الأمة ومؤسساتها .

ولكن يبرز الآن سؤال آخر : ماهى العوامل التى تساعد على قيام حكم الكثرة ، أو تعمل على منع قيامه ؟ والوصول إلى إجابة عن هذا السؤال هو أكثر من مجرد شغف نظرى ، وذلك لأن الاختلافات العامة بين نظم حكم الكثرة وحكم اللاكثرة التى تم وصفها فى هذا الفصل هى هامة جداً بالنسبة لنا . وفى الفصل القادم سوف نحاول إذن أن نشرح لماذا قام حكم الكثرة فى بعض الدول دون غيرها .

الفصل الثامن

نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير

كما رأينا في الشكل (٧ - ٢) ، فإن حوالي ٣٠٪ من كل دول العالم اليوم محكومة بواسطة حكم الكثرة . ففي الثمانينات ، وصل عدد هذه الدول إلى حوالي ٥١ دولة من إجمالي ١٧٠ دولة مستقلة قانونياً في العالم . كيف يمكننا أن نشرح حقيقة أن بعض الدول أنشأت وحافظت على مؤسسات حكم الكثرة ، في حين أن بعضها الآخر لم يتمكن من ذلك ؟

كيف يوظف الحكام القسر العنيف^(١) .

في الفصل الأول تم تمييز حكومة الدولة عن غيرها من الحكومات بالاستناد إلى نجاحها في التمسك بادعائها حق التنظيم المطلق للاستخدام الشرعي للقوة المادية لفرض أحكامها داخل منطقة إقليمية معينة . فكل الدول توظف القسر أو التهديد باستخدام القسر داخلياً لفرض قوانينها وسياساتها ، وكثيراً ماتوظفه خارجياً في علاقاتها مع الدول الأخرى . والقدرات الدالة على الدولة والمميزة لها هي أدوات القسر المادي العنيف التي تملكها - خاصة تنظيمات الجيش والشرطة ، بما في ذلك البوليس السري .

(١) من أجل معالجة مفصلة أكثر للمواضيع التي ستناقش في هذا الجزء ، والجزء الذي يليه ، راجع للمؤلف *Democracy and Its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), pp. 244-56.

ماذا يمنع القادة من توظيف العنف القسرى كوسيلة للتدخل في الحياة السياسية ، أو لإعاقة مؤسسات حكم الكثرة أو الإطاحة بها ، أو لتأسيس نظام سلطوى والبقاء عليه ؟ فعلى مدار التاريخ قام القادة بذلك ، وما زالوا يفعلونه حتى اليوم في العديد من الدول (٢) .

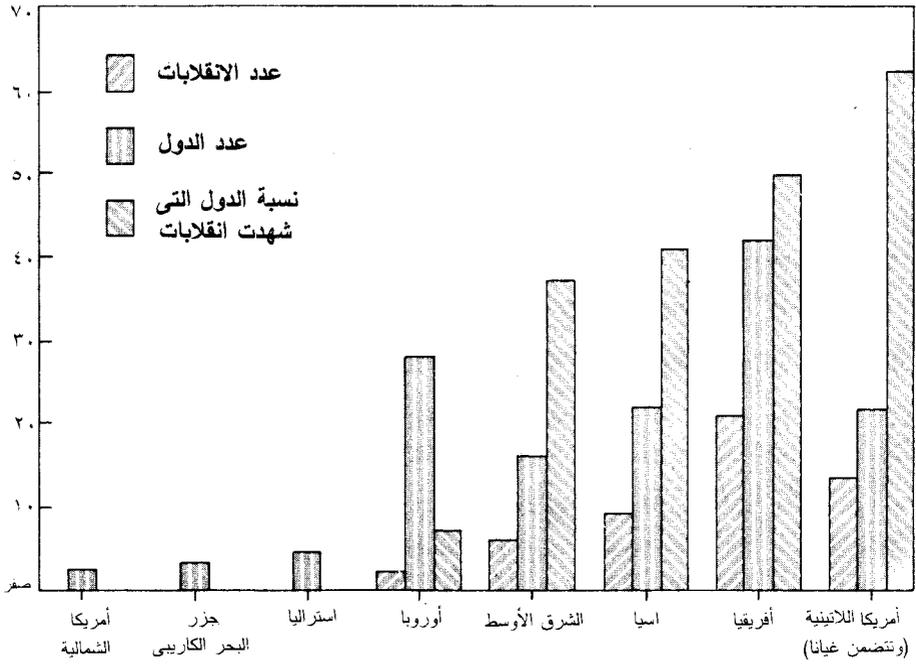
ولكن لكي تُحكم دولة ما بواسطة حكم الكثرة فلا بد من توافر شرطين : (١) أن تكون منظمات الجيش والشرطة خاضعة للسيطرة المدنية ، و (٢) أن يخضع المدنيون الذين يسيطرون على الجيش والبوليس للرقابة من جانب مؤسسات حكم الكثرة .

الشرط الأول يتحقق بسهولة إذا كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً ، كما كان عليه الحال في دول عديدة خلال فترة بروز نظم حكم الكثرة في القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الولايات المتحدة احتفظت خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجودها القومي بمؤسسة عسكرية صغيرة خلال فترات السلم . وفي بعض الحالات النادرة لم توجد مؤسسة عسكرية على الإطلاق . فمثلاً ألغيت القوات المسلحة في كوستاريكا عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بعد فترة قصيرة من وصول الحكومة إلى السلطة بمساعدة القوات المسلحة . أما اليابان فقد أعلنت في دستور ١٩٤٧ أنها لن تحتفظ أبداً بأى قوات برية أو بحرية أو جوية ، وذلك بعد أن كانت القوات المسلحة قد أصبحت فاعلاً سياسياً قوياً خلال الثلاثينات . وبالرغم من أن هذا النص قد ضعف نتيجة إنشاء « الشرطة الاحتياطية » القومية في مرحلة تالية ، ثم ظهور « قوات الدفاع القومي » بعد ذلك ، إلا أن الأثر الذي أحدثته تمثل في الحيلولة دون بروز القوات المسلحة كفاعل سياسى مؤثر في حكم الكثرة .

وبالرغم من هذا ، فإن معظم الدول تحتفظ بمؤسسات عسكرية تتمتع بقدر من الأهمية . ففي عام ١٩٨٣ كان المتوسط العالمى للانفاق العسكرى هو ٥,٦٪ من إجمالي الدخل القومى للدولة (٣) . وتملك معظم الدول قوات عسكرية قوية إلى حد يجعلها تتفوق على المدنيين في حالة حدوث أى مواجهة مباشرة عنيفة . وكما يوضح الشكل (٨ - ١) ، فإن القوات العسكرية قد تدخلت في السياسة بالفعل في العديد من

(٢) للتعرف على دور الجيش في سياسات اليوم أنظر : S.E.Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press and London: Pinter Publishers, 1988); Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977); Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1977); Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1957).

Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures*, 11th ed. (Washington D.C.: World Priorities, 1986), Table 2, pp. 33 ff.



الشكل (١ - ٨) : الانقلابات العسكرية الناجحة موزعة على أقاليم العالم ، الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٣ .

المصادر : S.E. Finer, *Teh Man on Horesback: The Role of the Military in Politics*, 2an ed. (Boulder, Colo: Westview Press, 1988), p.312

الدول وبنجاح ، وذلك بغرض إقامة حكومات تحوز رضا القادة العسكريين . وفي فترة الخمسة عشر عاما من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ نجد أن الحكومات قد تأثرت بالتدخلات العسكرية في أكثر من دولة واحدة من بين كل ثلاث دول .

ما الذي يمنع القوات المسلحة في بعض الدول من أن تتقدم لتسيطر على الحكومات وتنحي القادة المدنيين جانبا؟ أحيانا ما يكون الاحتراف العسكري عاملاً مساعداً إذا أدى إلى وجود مجموعة معتقدات تتعلق بالنظام الذي يمنحه العسكريون ولاءهم وطاعتهم ، ويكونون ملتزمين إزاءه . ولكن الاحتراف لا يضمن السيطرة المدنية ، ولا يضمن ، من باب أولى ، السيطرة الديمقراطية . وذلك لأن الاحتراف قد يوجد أيضاً تصدعاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً بين العسكريين من جانب ، والمدنيين من جانب آخر ، إلى درجة تجعل من العسكريين طائفة منفصلة ومتميزة لاصلة لها بمجتمع المدنيين . إضافة إلى هذا ، فإن العسكريين المحترفين قد يقاومون السيطرة المدنية ، أو يزيحونها كلية إذا ما اعتقدوا أن القادة المدنيين يشكلون خطراً على المؤسسة العسكرية . وهم قد يرفضون السيطرة المدنية أيضاً إذا ما اعتقدوا أن

استقرار أو سلامة أو قيام النظام ، أو القيم التي يلتزمون بالحفاظ عليها - على سبيل المثال : النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي ، الدين ، الاستقلال القومي - مهددة بواسطة القادة المدنيين^(٤) .

وأكثر من هذا ، ففي حين أن السيطرة المدنية شرط ضروري لقيام حكم الكثرة ، فمن الواضح أن هذه السيطرة المدنية ليست كافية ، وهذا ما يشير إليه الشرط الثاني المذكور عالياً . فبالإضافة إلى العديد من النظم السلطوية يحكمها قادة مدنيون يوظفون قوات الجيش أو الشرطة ، أو كليهما ، للقضاء على أي مقاومة لحكمهم . ويصبح واضحاً إذن أن حكم الكثرة يحتاج إلى شروط أخرى بالإضافة إلى ما سبق ذكره .

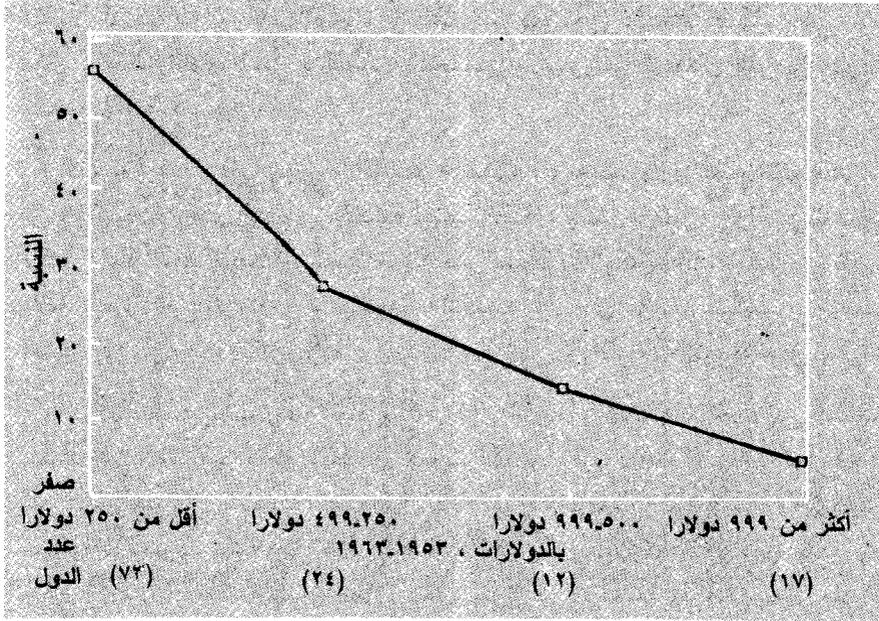
وأحد هذه الشروط يقترحة الشكل (٨ - ١) والذي يبين اختلافات حادة بين المناطق المختلفة في العالم فيما يتعلق باحتمال حدوث انقلابات فيها . هذه الاختلافات الإقليمية تشير بدورها إلى الأهمية المتوقعة للثقافات والمفاهيم والمعتقدات والتوجهات السياسية . وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل . وهناك اختلاف آخر يشير إليه الشكل (٨ - ٢) . فكلما نقص معدل دخل الفرد في دولة ما ، زاد احتمال حدوث انقلاب فيها . والواقع أنه ليس من الواضح مباشرة لماذا توجد هذه العلاقة . ولكن العلاقة الموضحة في الشكل (٨ - ٢) ، ماهي إلا جزء من علاقة أعم وأشمل بكثير تقوم بين حكم الكثرة من جانب ، والنظام الاقتصادي الاجتماعي للدولة من جانب آخر .

مجتمع حديث ودينامي وتعددي

يرتبط حكم الكثرة تاريخياً وبصورة واضحة بمجتمع يتميز بعدد من السمات المتداخلة : مستوى مرتفع نسبياً لدخل الفرد والثروة ، نمو اقتصادي طويل المدى ، التحضر ، قلة السكان الزراعيين واتجاههم إلى التناقص ، انعدام الأمية ، انتشار التعليم ، مجموعة متنوعة من المنظمات المستقلة نسبياً مثل شركات الأعمال ، النقابات ، الكنائس وغيرها ، معدلات عالية لمؤشرات ارتفاع مستوى المعيشة المتعارف عليها مثل نسبة وفيات الأطفال وتوقعات الحياة .

(٤) للحصول على نماذج لكل حالة ، أنظر :

Alfred Stepan, *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil* (Princeton; N.J.: Princeton University Press, 1971) and «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in Alfred Stepan, ed., *Authoritarian Brazil* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973), pp. 47-65. Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977) .



الشكل (٨ - ٢) : الدخل الفردى ونسبة الانقلابات فى الأعوام ١٩٥٨-١٩٧٣ .

المصدر : Finer, 313

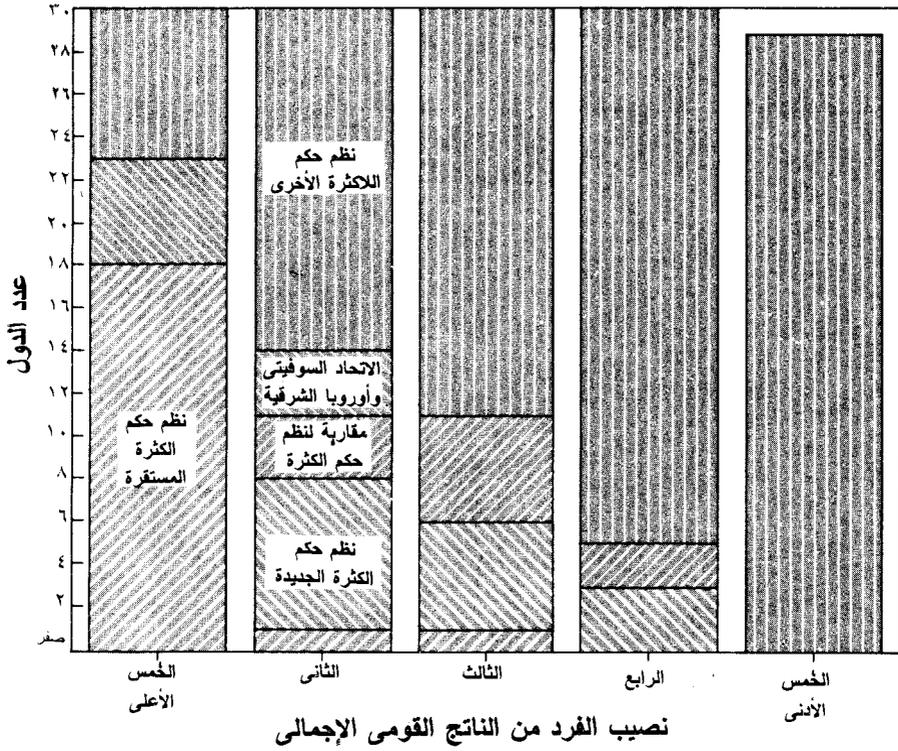
مثل هذه المجتمعات أطلق عليها مجتمعات ليبرالية ، رأسمالية ، برجوازية ، مجتمعات طبقة وسطى ، صناعية ، صناعية متقدمة (ومابعد الصناعية) ، حديثة (ومابعد الحديثة) ، تنافسية ، مجتمعات متجهة نحو السوق ، مفتوحة ، وغير ذلك . وهذه المجتمعات حديثة ، بمعنى أنها عبر التاريخ قد حققت مستويات عالية من الثروة والدخل ، والاستهلاك ، والتعليم ، والتمدن ، وغير ذلك من مثل هذه السمات ؛ وهى دينامية بفضل معدلات نموها الاقتصادى والمستويات المرتفعة للمعيشة ؛ وهى تعددية بسبب وجود جماعات وجمعيات ومنظمات ووحدات عديدة غير ذلك تتمتع باستقلال نسبي . ومن ثم يمكن أن نصف هذه المجتمعات بأنها حديثة دينامية تعددية (واختزلاً : مجتمعات ح د ت) .

ولنر كيف أن المجتمع ح د ت ينزع بقوة نحو أن يكون نظاماً لحكم الكثرة ، سيكون من المفيد أن نرتب دول العالم بالنظر إلى درجة تملكها لمؤسسات حكم الكثرة . وفى الشكل (٨ - ٣) تم تصنيف ١٦٣ دولة فى ثلاث عشرة فئة . الفئة الأولى تتكون من الدول التى كانت تتمتع فى منتصف الثمانينات بمؤسسات حكم الكثرة جميعها . ولكن هذه الدول تم تقسيمها إلى مجموعتين : (١ - أ) وتضم الدول التى

وجدت بها هذه المؤسسات بصورة منتظمة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل (نظم حكم الكثرة المستقرة) ، و (١ - ب) وتضم الدول حديثة العهد بهذا النظام (نظم حكم الكثرة الجديدة)^(٥) . وفي الفئات الأخرى ، وباستثناء واحد هام ، تم ترتيب الدول وفقاً للقدر الذي توافرت به مؤسسات أربع رئيسية من مؤسسات حكم الكثرة ، وهي : القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات متعددة وبديلة ، وحرية التعبير ، وحرية التنظيم ، وانتخابات حرة وعادلة . فمثلاً ، بالنسبة لدول الفئة الثانية فإن إحدى هذه المؤسسات كانت دون الحد الأدنى الضروري لوجود حكم الكثرة . وعلى طرف نقيض ، نجد غياباً تاماً من الناحية العملية لكل مؤسسات حكم الكثرة من الدول المنتمية إلى الفئة العاشرة . وهناك مجموعة هامة من الدول تتكون من الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا تشكل فئة خاصة بذاتها . فبالرغم من أنه في منتصف الثمانينات كان معظم هذه الدول يوجد ضمن الفئة العاشرة ، وقليل منها (بولندا والمجر) في فئة أعلى قليلاً ، إلا أنه بسبب التغيرات السريعة والجزرية التي حدثت في هذه الدول في النصف الأخير من عقد الثمانينات ، أصبحت تحتل مكاناً متميزاً . وسوف نلقى مزيداً من الضوء عليها بعد قليل .

وكما رأينا في الفصل السابق ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يعتبر مؤشراً تقريبياً للمجتمع الحديث ، لأنه يرتبط بالعديد من معالمه . ويوضح الشكل (٨ - ٤) أن معظم نظم حكم الكثرة المستقرة هي من بين الدول التي تقع في الخمس الأعلى ، طبقاً لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . فثلاثة من بين أغنى أربع دول هي نظم لحكم الكثرة ، مستقرة أو جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فليس من بين أفقر الدول - الخمس الأخير في الشكل (٨ - ٤) - ما يعتبر نظاماً لحكم الكثرة . ولو وضعنا جانباً الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، فسوف نجد أنه كلما قويت مؤشرات المجتمع الحديث ، زاد احتمال أن تملك الدولة مؤسسات حكم الكثرة . وعلى النقيض من ذلك بالتأكيد ، فإنه كلما ضعفت المؤشرات ، ضعف احتمال قيام مثل هذه المؤسسات . ولكن ، وكما يبين الشكل (٨ - ٥) ، فإن مجرد ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يولد نظم حكم الكثرة بطريقة آلية ، كما أن متوسط دخل الفرد المنخفض نسبياً لا يمنع قيامها بالضرورة . وإذا نحينا أوروبا الشرقية جانباً ، فإن الدول التي تشذ عن هذه القاعدة في الشكل (٨ - ٥) هي دول النفط في الشرق الأوسط التي أصابها الثراء فجأة ، فهذه الدول احتفظت إلى حد كبير بأشكال الحكم التقليدية بها . أما بقية المؤشرات الأخرى للمجتمع الحديث فتنبئ عن وجود علاقة أكثر اتساقاً [الشكلان (٨ - ٦) و (٨ - ٧)] .

(٥) ومن ثم ، فبعضها يعتبر دولاً حديثة ، وبعضها تمت مقرطته حديثاً ، أما البعض الثالث فنجد أن نظم حكم الكثرة قد أعيد تأسيسها فيه بعد فترة من الحكم السلطوي .

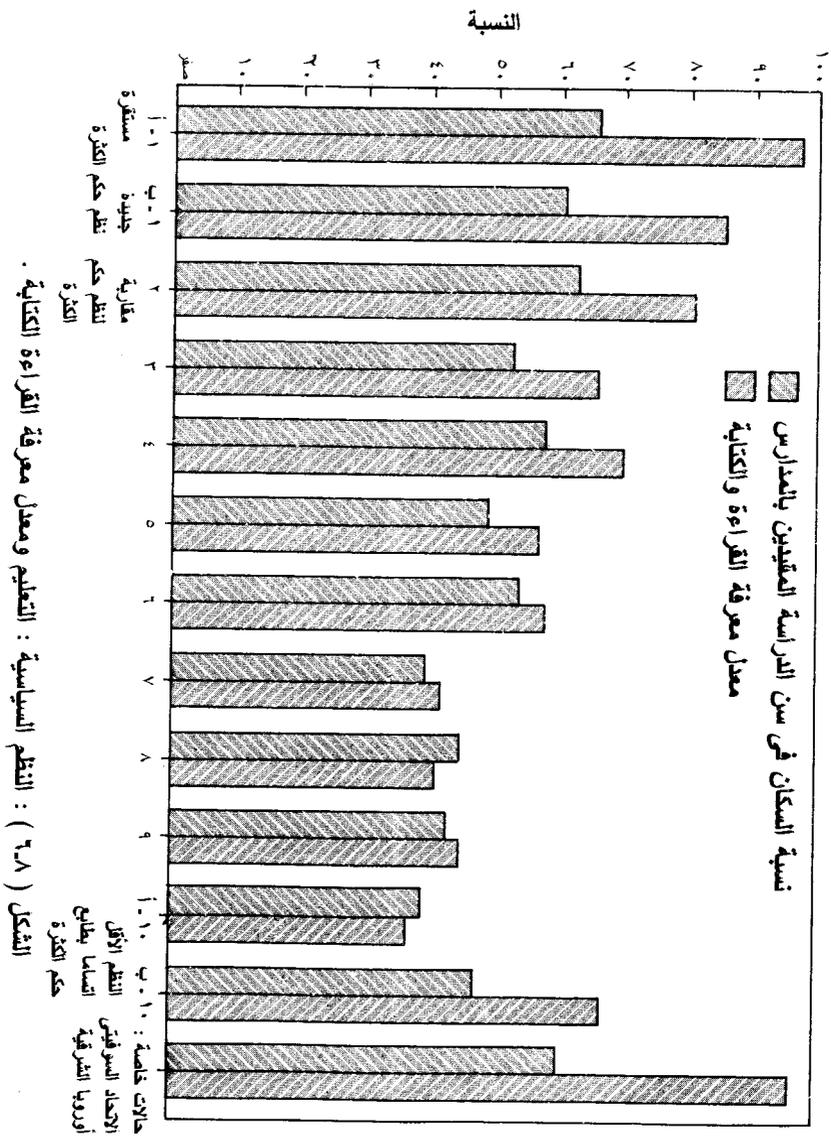


الشكل (٤.٨) : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ومدى تكرار نظم حكم الكثرة (١٤٩ دولة) .
 المصادر : للناتج القومي الإجمالي ، أنظر المصادر التي ذكرت بخصوص الجدول (٢-٦) .
 أما للتصنيف السياسي ، فانظر الشكل (٣-٨) .

ما الذي يفسر هذه العلاقة ؟ توجد سمات كثيرة جداً في المجتمع الـ ح د د ت تشجع على قيام حكم الكثرة إلى درجة أنه يضحى من الخطأ أن نركز على سمة واحدة فقط مثل الناتج القومي الإجمالي ، بوصفها أساسية أو سببية . والجوانب المتعددة في المجتمع الـ ح د د ت المشجعة على قيام نظم حكم الكثرة يمكن اختزالها في سمتين عامتين : (١) المجتمع الـ ح د د ت يشتمل القوة والنفوذ والسلطة والتحكم بحيث لا تتركز في أي بؤرة واحدة ، بل تتوزع بين مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات والجمعيات والمنظمات ، (٢) ويرعى توجهات ومعتقدات مشجعة للأفكار الديمقراطية (٦) .

وبالتالي ، فإنه إذا ما بدأت دولة سلطوية ما في اكتساب سمات المجتمع الـ ح د د ت ، فإنها تولد أيضاً ، وفي ذات الوقت ، ضغطاً داخلياً اجتماعياً واقتصادياً

(٦) أنظر : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 1.



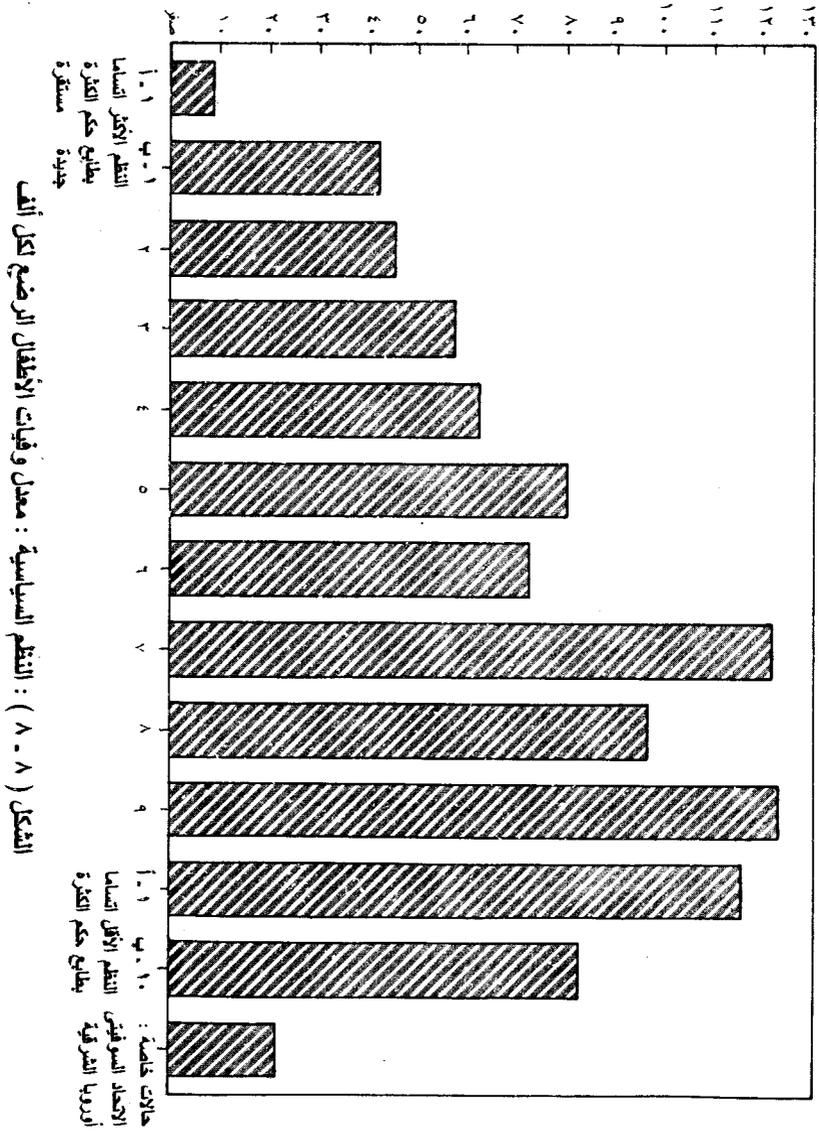
الشكل (٦-٨) : النظم السياسية : التعليم ومعدل معرفة القراءة والكتابة .

وثقافيا ونفسيا وسياسيا لاقامة الحقوق والحريات والفرص ، وتقويتها بهدف البحث عن المعلومات والحصول عليها من مصادر غير حكومية ، وتعبير المرء عن معتقداته ، وتكوين منظمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مستقلة ، والمشاركة في الانتخابات الحرة العادلة لاختيار أصحاب المناصب العليا في الحكومة . وقمع الحركة الرامية إلى التغيير في مثل هذه الحالة يضحى أمراً صعباً ، ومكلفاً للقيادة ، حيث سينشأ بالضرورة تناقض بين النظام السياسي السلطوى من جانب ، والطابع البازغ للمجتمع من جانب آخر .

ومع حلول عقد الثمانينات ، كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قد اكتسبت الكثير من سمات مجتمعات الحدت ، كما يتضح فى الأشكال من (٨ - ٣) إلى (٨ - ٨) . ومن ثم نشأ تناقض عميق بين أنظمتها التى تتسم بسلطوية شديدة فى جانب ، وبين الضغوط التى ولدتها مجتمعاتها الحدت الوليدة فى جانب آخر . وكانت القيود المفروضة على المعلومات وحرية التعبير وتكوين المنظمات فى بولندا والمجر أقل منها فى الاتحاد السوفيتى . وعندما تقلد جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، وتقدم ببرنامج يدعو إلى انفتاح أكبر وممارسات ديمقراطية أكثر فى الحكومة ، بدأت تبرز أمام الرأى العام القوى التى كانت حتى ذلك الوقت مقهورة ، وبدأ النظام السياسى السوفيتى يقترب من حكم الكثرة .

والعلاقة القوية القائمة بين نظم حكم الكثرة التامة من جانب ، والمجتمع الحدت المتطور جداً من جانب آخر ، ليست موضع شك . ولكن إذا كان تفسير هذه العلاقة يكمن فقط فى السمتين المذكورتين قبلاً ، فهذا يعنى إذن أن أى مجتمع تتوافر فيه هاتان السمتان سوف يكون مهياً لقيام نظام حكم الكثرة به . ولكن الإحدى والعشرين دولة التى قامت بها المؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل - وهى الدول الأقدم والأكثر استقراراً والموضحة فى الشكل (٨ - ٣) - لم يكن بها مجتمعات حدت عندما تجذرت فيها هذه المؤسسات وتطورت . فالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت مجتمعاً تسيطر عليه الزراعة إلى حد بعيد . فلو كنا سنعتمد على أنواع المؤشرات الموضحة فى الأشكال المستخدمة فى النص عالياً ، فقد نخلص إلى أن قيام نظام حكم الكثرة فى الولايات المتحدة كان احتمالاً بعيد التحقق . ولكن مجتمع أمريكا الزراعى كان يمتلك بالفعل السمتين الحيويتين ، على الأقل بين الذكور البيض : فلقد كان يشنت القوة والنفوذ على نطاق واسع بين الذكور البيض ، كما أنه نَمى بينهم معتقدات مشجعة للديمقراطية . وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن تعاود المجتمعات الزراعية ، على شاكلة المجتمعات التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج

معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف



الشكل (٨ - ٨) : التنظم السياسية : معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف

وسويسرا ، الظهور مرة أخرى ، فإن فائدتها تكمن في كونها تقوم بتذكيرنا بأن المجتمع الحدت لا يمثل ضرورة حتمية لقيام نظم حكم الكثرة .

وبالرغم من وضوح قوة العلاقة إلا أن الانحرافات في الاتجاهين تنبئنا بأن هناك عوامل أخرى لا بد أن تكون موجودة وفاعلة . ولقد اختبرنا أحد هذه العوامل قبلاً ، وهو السيطرة على الجيش والشرطة . وهناك عامل آخر لا بد أن يؤخذ في الاعتبار ، وهو الطريقة التي قد تؤثر بها الثقافات الفرعية في الحياة السياسية .

الثقافات الفرعية^(٧)

كما رأينا قبلاً ، فإن الدول تتباين في حجم ميراثها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين والتجمعات الاثنية والجنس واللغة ، وكذا في قدر ذكريات المعالجة الماضية لهذه الاختلافات ، وكلا المظهرين هام . ويتأثر مستوى التراضي في دولة ما ، وبالتالي مدى توافر فرص التعايش السلمي وقيام نظم حكم الكثرة بقدر تنوع الثقافات الفرعية في جانب ، وكذا بطريقة التعامل مع هذه الاختلافات في جانب آخر . وميراث الاختلافات بين الثقافات الفرعية يزيد من مساحة الصراع الكامن . فحقيقة أن نيوزيلندا والسويد والنرويج وايسلندا تتمتع بتجانس ثقافي شبه تام ، تفسر المستويات المنخفضة نسبياً للصراع فيها . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن الثقافات الفرعية التي لا حصر لها في الهند تفسر بدرجة كبيرة المستوى العالي للصراع بها . وليس من المستغرب إذن أن نظم حكم الكثرة أكثر شيوعاً في الدول المتجانسة عنها في الدول التي تعاني من تصدعات عديدة في الثقافات الفرعية .

ولكن الطرق التي تواجه بها الدول اختلافات الثقافات الفرعية بها تساعد أيضاً على تفسير مستويات التوافق والصراع . فإذا كان مستوى الصراع أكثر ارتفاعاً في بلجيكا عنه في سويسرا على سبيل المثال ، فإن قدراً كبيراً من تفسير ذلك نجده في حقيقة أن سويسرا استطاعت برغم وجود أربع مجموعات لغوية بها ، وديانتين ، وولاءات إقليمية قوية ، أن تتجنب أي تمييز خطير بين الثقافات الفرعية بها . على العكس من ذلك ، نجد أن بلجيكا مازالت تعاني من التمييز بين الوالونيين والفلمنكين

(٧) تعاملت بعض الدول بنجاح مع تصدعات الثقافات الفرعية بها عن طريق خلق نظم ديمقراطية عشائرية .. والتي يشارك من خلالها كل الزعماء السياسيين المنتمين إلى الثقافات الفرعية المتميزة في تداخل كبير ، لا يسمح بأن يتم اتخاذ أي قرارات تؤثر في المصالح الحيوية لأي من الثقافات الفرعية دون اتفاق زعمانهم . ومن الحالات التي حققت نجاحاً : السويد ، هولندا ، بلجيكا . لوصف وتحليل للديمقراطية العشائرية أنظر : Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

والذى يمتد عمره لقرون عديدة مضت . أما الولايات المتحدة ، ورغم نجاحها النسبى فى تجنب الصراعات بين شعب يتسم بالتنوع الدينى والاثنى ، فليديها سجل لايباريها فيه أى نظام آخر لحكم الكثرة ، فيما يتعلق بالتمييز ضد السكان من أصل إفريقى سواء كعبيد أو كمواطنين فيما بعد . وميراث التمييز هذا كان سبباً مباشراً للتوترات الداخلية حول حقوق الأمريكيين الأفارقة والفرص المتاحة لهم ، والتي سادت الولايات المتحدة فى الستينات .

والعوامل التى تمت مناقشتها فى هذا الفصل ليست هى العوامل الوحيدة التى يتطلبها تفسير كامل لوجود ، أو غياب حكم الكثرة ، فلم يرد هنا ، مثلاً ، أى ذكر للمعتقدات أو الاتجاهات أو الأفكار أو التوجهات أو الثقافة السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن كلاً من هذه العوامل يلعب دوراً كبيراً ومستقلاً . وبعض هذه الجوانب سوف يتم تناوله فى الفصل القادم .

من الواضح إذن أن العديد من الدول فى العالم يمتلك الآن الكثير من ، أو حتى كل الشروط الضرورية لقيام نظم حكم الكثرة . وإذا طورت هذه الدول تلك الشروط ، وكلما تزايد عدد الدول التى تطورها ، فإن احتمال تطويرها للمؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة سوف يزداد أيضاً . ولكن فى العديد من الدول ، على الجانب الآخر ، نجد أنه من غير المحتمل أن تظهر الشروط التى تمهد لنظم حكم الكثرة فى المستقبل المنظور . وفى مثل هذه الدول ستقوم حتماً نظم سياسية لحكم اللاكثرة .

ومن المؤكد أنه لا يوجد ما يضمن تسوية الصراعات السياسية سلمياً ، أو تحقق المثاليات الديمقراطية بصورة كاملة ، أو أن نظاماً جديدة عديدة لحكم الكثرة سوف تبرز ، أو حتى أن نظم حكم الكثرة القائمة سوف تستمر ، ولكن سيكون فى حدود المعقول أن نأمل أنه مع نمو معرفتنا المتعلقة بالقضايا المحورية المطروحة فى هذا الفصل ، سيضحى الناس قادرين على التحرك بطريقة أكثر حكمة لتقليل القسر ، ولتسوية صراعاتهم سلمياً ، ولترقية أداء حكوماتهم إذا ما قيس هذا بالمستويات الدقيقة غير المتحققة للديمقراطية .

الفصل التاسع

الرجال والنساء المهتمون بالسياسة

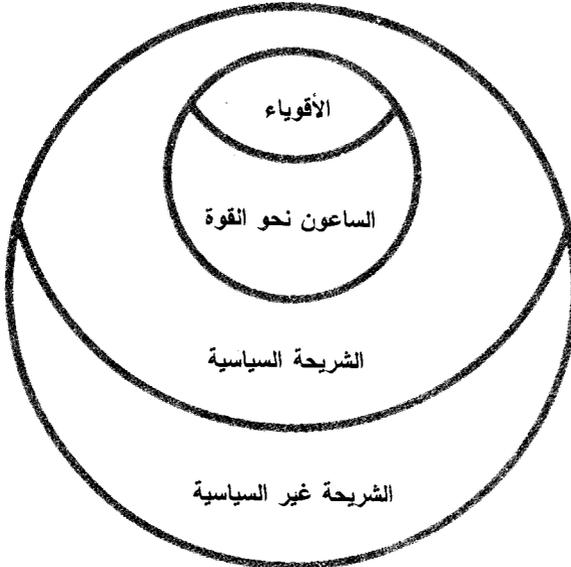
تتبع أى نظرية سياسية من حقيقة أن كل البشر يحيون معاً . وإذا ما طرحنا جانباً بعض الاستثناءات القليلة ، فسنجد أن بنى البشر لا يحيون فى عزلة تامة . وبغض النظر عما إذا كانت عناصر الغريزة ، أو العادة أو الضرورة أو الاختيار ، هى التى تجعل البشر ينزعون إلى تشكيل المجتمعات ، فإنها قد برهنت بوضوح ، وعلى مدار آلاف السنين ، أن الانسان حيوان اجتماعى . ولكن ، وبالرغم من كونهم حيوانات اجتماعية ، إلا أن البشر ليسوا بالضرورة أو بالغريزة أو بالتعليم ، حيوانات سياسية . على الأقل ليس بنفس المعنى . وبالرغم من أنهم يحيون فى مجتمع ، فانهم قد لا يشعرون بالحاجة إلى الاهتمام بسياسة ذلك المجتمع ، ولا بالحاجة أيضاً إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولا إلى الاعتزاز بالمؤسسات والقيم السياسية لذلك المجتمع . وإذا كان بعض الناس يهتم بهذه الأمور ، فإن الكثير منهم لاتعنيه تلك الأمور فى شىء .

وبالرغم من هذا ، فلأن البشر اجتماعيون نجدهم يقيمون أنظمة سياسية . فمن الواضح أن البشر لا يستطيعون أن يحيوا معاً دون الدخول فى علاقات نفوذ . وعندما تصبح هذه العلاقات مستقرة ومتكررة ، توجد النظم السياسية .

وبهذا المعنى الفضفاض يستطيع المرء أن يقول (مع أرسطو) إن الإنسان حيوان سياسى . فبغض النظر عن قيمهم واهتماماتهم ، يقع الناس لا محالة فى أحابيل النظم السياسية . سواء أحبوا هذه الحقيقة أم لا ، وسواء أدركوها أم لم يدركوها .

ولكن الأشخاص الذين يُوجَدون داخل حدود نظام سياسي ما ، لا يكونون مهتمين ، وبنفس الدرجة ، بالحياة السياسية . بالإضافة إلى هذا ، فإن الفرد قد يكون مرتبطاً بشدة بالحياة السياسية لنظام ما - الأسرة مثلاً ، أو النادي ، أو مكان العمل ، أو الشركة ، أو النقابة ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، ومثل ذلك من الأنظمة - ولكن ليس بالحياة السياسية المتعلقة بحكومة الدولة ، وهو ما أشرنا إليه في الفصل الأول تحت اسم **الحكومة** . وبسبب أهمية **الحكومة** ، فإن هذا الفصل سوف يركز بالأساس على الأنشطة التي تقوم بها هذه الحكومة بالتحديد . ومن ثم ، فإن مصطلحات مثل السياسة ، والحياة السياسية ، والتوجهات السياسية وغيرها ، سوف تشير إلى الأنشطة المحيطة بحكومة الدولة . ومن ثم يجب أن نتذكر أن الوصف والتحليل في الفصل الحالي لا ينطبقان بالضرورة على أنشطة في مجالات أخرى بخلاف **حكومة** الدولة .

لقد ذكرت منذ لحظة مضت أن الناس لا يهتمون بدرجة متساوية بالحياة السياسية . وهذا يتضح أكثر فيما يتعلق بحكومة الدولة . فبعض الناس لا يبالون بالسياسة في هذا المجال ، وبعضهم الآخر يكون مهتماً جداً . وحتى من بين هؤلاء الذين يرتبطون بشدة بالسياسة ، فإن البعض منهم فقط هم الذين يسعون بنشاط وهمة نحو القوة . ومن بين الساعين نحو القوة ، فإن البعض يحصل على قدر من القوة أكثر من الآخرين . وهذه المجموعات الأربع - الشريحة غير السياسية ، الشريحة السياسية ، الساعون نحو انقوة ، والأقوياء - يوضحها الشكل (٩ - ١) .



الشكل (٩ - ١) : الشرائح السياسية

الشريعة غير السياسية

بما أن الشريعة غير السياسية تتداخل بأشكال غير مدركة مع الشريعة السياسية ، فإن وضع أى حد قاطع بين الشريحتين لا بد أن يكون تحكيمياً . وبالرغم من هذا ، فإنهما - كما سوف نرى - متميزتان عن بعضهما البعض . ولأن العديد منا يعتبر أنه من الأمور المسلم بها أن الناس حيوانات سياسية بالطبع ، فإن وجود مواطنين نشيطين مهتمين ، وهم الذين يكونون الشريعة السياسية ، نادراً ما يحتاج إلى تفسير . ولكن الذى يبدو محيراً أكثر هو وجود الشريعة غير السياسية .

ومع ذلك ، يبدو من الصحيح أنه فى معظم الدول فإن الذين يظهرون اهتماماً واضحاً بالمسائل السياسية ، ويكونون مهتمين ومطلعين على السياسة وتشيطين فى الحياة العامة ، لايشكلون نسبة كبيرة من البالغين ، بل على العكس فهم عادة ما يمثلون أقلية . وحتى فى الدول التى بها حكومات شعبية حيث تكون فرص المشاركة السياسية كبيرة ، فإن الشريعة السياسية لاتشمل كل المواطنين بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، ففى كل نظم حكم الكثرة يبدو أن عدداً كبيراً من المواطنين يكون غير مبال بالسياسة ، وغير فعال نسبياً - باختصار يكون غير سياسى .

وبالتأكيد ، توجد تباينات هامة من نظام إلى نظام ، ومن وقت إلى آخر ، ولكن فشل جزء كبير من المواطنين فى استغلال فرص المشاركة فى الحياة السياسية ، يبدو كأنه ظاهرة عالمية تقريباً . حتى الدولة المدينة فى اليونان ، والتى تعتبر أحياناً نموذجاً للمشاركة الديمقراطية ، لم تكن محصنة ضد هذا^(١) .

وأحياناً تعتبر اجتماعات مدينة نيونجلاند كنماذج للمشاركة الديمقراطية . ولكن مثلما كان الحال عليه فى أثينا ، فإننا نجد فى مدن نيونجلاند أيضاً مواطنين غير

(١) الدليل الباقى مجزأ إلى حد كبير بدرجة لا تسمح بإمكانية الوصول إلى صورة متكاملة أو خلاصات جادة ، والباحثون الكلاسيكيون يختلفون فى تفسيراتهم . ومن الحجم المقدر لمواطنى أثينا (من ثلاثين إلى أربعين ألفاً) ، ومن النصاب القانونى الواجب لصحة الاجتماع والمطلوب لأغراض معينة (ستة آلاف) ، ومن تقدير مقاعد الجمعية العامة للمواطنين بثمانية عشر ألفاً حيث كانت تجتمع الجمعية ، يضحى من المعقول أن نخلص إلى أن نسبة يعتد بها من المواطنين الأثينيين لم يكونوا يحضرون اجتماعات الجمعية . ولقد تم الحصول على هذه الأرقام من : C.M. Bowra, *Classical Greece* (New York: Time Inc., 1965), p. 108., and H.D.F. Kitto, *The Greeks* (Baltimore, Md.: Penguin Books, 1951, 1957), p. 131.

وهناك وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية فى أثينا كانت تتمتع بقدر عال من المشاركة والديمقراطية ، أنظر : Josiah Ober, *Mass and Elite in Democratic Athens* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

مهتمين بممارسة حقوقهم ، أو بالقيام بالتزاماتهم السياسية^(٢) . وحتى اليوم مازالت المشكلة تعتبر حادة . ففي معظم نظم حكم الكثرة نجد أن ما بين ، خمس وثلاث الناخبين الذين لهم حق التصويت لا يشاركون عادة في الانتخابات العامة ، ونسباً أكبر من ذلك بكثير يمتنعون عن المشاركة في أنواع أخرى من الأنشطة السياسية^(٣) .

فلماذا حتى في المجتمعات الحديثة ، ورغم انتشار التعليم والانتخابات العامة والنظم السياسية الديمقراطية ، نجد أن الشريحة غير السياسية كبيرة إلى هذا الحد ؟ ولنجيب عن هذا السؤال سوف نحتاج إلى مساحة أكبر بكثير مما يمكن أن يتاح هنا ، ولكن يمكننا أن نعطي إجابة قصيرة ، وإن كانت ستبدو شكلية إلى حد ما . ويبدو أن هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التي توضح لماذا لا يخرط الناس في السياسة .

(١) سيكون من غير المرجح أن تتخرط في السياسة إذا ما اعتبرت أن المكافأة المتوقعة من وراء ذلك منخفضة القيمة مقارنة بالمكافأة التي تتوقعها من أنواع أخرى للنشاط . فالمكافآت التي قد يحصل عليها الفرد (أو يتوقعها) من النشاط السياسي يمكن أن نقسمها إلى نوعين : مكافآت مباشرة يتحصل عليها الفرد من النشاط ذاته ، وفوائد غير مباشرة يتحصل عليها كنتيجة مترتبة على هذا النشاط .

والمكافآت المباشرة التي يتم الحصول عليها من الانخراط في الحكومة تتضمن إحساس المرء بأنه يفي بالتزاماته كمواطن ، وتتضمن أيضاً متعة التفاعل الاجتماعي مع الأصدقاء والمعارف ، وارتفاع مستوى الاعتراف بالذات كنتيجة للاتصال

(٢) في نيو هافن ، على سبيل المثال ، تبدو المشكلة كأنها قائمة بصفة مستمرة . في عام ١٦٤٢ نجد المحكمة العامة للمستعمرة قد « أقرت أن أي إنسان حر يتقاعس بعد تحذيره عن المثول أمام المحاكم العامة قبل أن ينتهي سكرتير المحكمة من تلاوة قائمة القضايا ، سوف يتم تغريمه شلناً وستة دايم ؛ وأن أياً من المزارعين الآخرين الذين يكتشف غيابهم بعد أن تكون أسماؤهم قد تليت سوف يتم تغريمهم شلناً . فبريق الحدائة للسنوات القليلة الأولى قد انقشع وأضحى حضور المحاكم العامة عبئاً ثقيلاً بالنسبة للكثيرين » . وبعد مرور قرن على هذا ، كانت المشكلة مازالت قائمة دون حل .

Charles H. Levermore, *The Republic of New Haven* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1886) pp.44,231.

(٣) نسب الأشكال المتعددة للمشاركة والموجودة في عدد من الدول يمكنك أن تجدها في : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 10.C. Bingham Powell, Jr., «American Voter Turnout in Comparative Perspective», *American Political Science Review* 80, No.1 (March 1986), pp. 18-43. Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A seven- Nation Comparison* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978). Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, 1965) Table II. 5, p.56.

بشخصيات هامة ، أو كنتيجة للقدرة على الوصول إلى معلومات غير متاحة ، ومتعة السياسة ذاتها بوصفها مباراة أو منافسة قد يكسب فيها الجانب الذي يميل له المرء أو يخسر ، وهكذا . ولكن بالنسبة للعديد من الناس ، فإن النشاط السياسي أقل مكافأة بكثير من غيره من الأنشطة - مثل الأسرة ، أو أماكن الترفيه ، أو ساعات العمل ، أو الجيرة . وبالنسبة للكثيرين ، فإن الانخراط في الحياة السياسية للدولة يرتب مشاعر ودخلاً وأمناً واحتراماً ومتعة ، وغير ذلك من القيم التي تكون أقل بكثير مما يحققه المرء من العمل في مهنته ، أو مشاهدة التلفزيون ، أو القراءة ، أو صيد السمك ، أو اللعب مع الصغار ، أو مشاهدة مباراة لكرة القدم ، أو تركيب جهاز موسيقى جديد . ويرجع تفسير ذلك بلاشك إلى حقيقة أن الناس لايعتبرون كائنات حكيمة متأملة مدنية بالغريزة . والكثير من رغباتنا الأكثر سيطرة ، ومصدر العديد من أقوى عناصر الاشباع بالنسبة لنا يمكن أن نرجعه إلى دوافع واحتياجات ومطالب بيولوجية ونفسية قديمة وثابتة . فالحياة السياسية المنظمة ظهرت في مرحلة متأخرة من تطور الانسانية ؛ واليوم يتعلم الناس كيف يتصرفون كمشاركين في السياسة وذلك بمساعدة من - وكثيراً في إطار معوقات من - ملكة غريزية تكونت كنتاج لعملية تطور طويلة . فتجنب الألم ، وعدم الارتياح ، والجوع ، وإشباع الرغبات الجنسية ، والحب ، والأمان ، والاحترام هي احتياجات ملحة وأولية ، وعادة ماتقع الوسائل السريعة والمحسوسة لاشباع هذه الاحتياجات خارج نطاق الحياة السياسية(٤) .

أما الفوائد غير المباشرة المتوقعة من النشاط السياسي ، فيمكن أن تنقسم إلى نوعين : فبعضها يعتبر فوائد خاصة يحصل عليها فرد معين أو أسرة بعينها - مثلاً وظيفة عن طريق قادة الحزب ، أو مكافأة مادية للقيام بالعمل في مراقبة الانتخابات ، أو استغلال ما للنفوذ ، وهكذا . أو قد تتخذ الفوائد شكل قرارات حكومية تفضيلية : تعتمد الحكومة تقسيماً للأرض غير موحد يُمكن شخصاً ما من توسيع منزله ، أو تصدر الترخيصات ، أو تصدر إعفاء من أداء الخدمة العسكرية بسبب بعض الظروف الأسرية ، أو تزيل أعمدة الهاتف التي تشوه المناظر الجميلة ، أو تمنح مساعدات زراعية ، أو توافق على توصيل إمدادات مياه أفضل إلى بيت ما(٥) .

(٤) يقارن روبرت (لين) Robert E. Lane النقود والقوة بوصفهما مصدرين للإشباع والتعود ، وذلك في : «Experiencing Money and Experiencing Power» in Ian Shapiro and Grant Reeher, Power, Inequality and Democratic Politics (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 80-105.

(٥) Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America (New York: Harper and Row, 1972), p. 49.

ولقد تم استخلاص التمييز بين شكلي المشاركة المذكورين في هذه الفقرة ، والفقرة التالية ، من مناقشات فيربا ونای .

والفوائد الخاصة تشكل دافعاً كافياً لبعض الناس للقيام بالمشاركة السياسية . فالآلة السياسية الأمريكية التقليدية بنت ولاء المؤيدين لها والعاملين في الأحزاب أساساً على المكافآت الخاصة .

ولكن المكافآت الخاصة نادراً ما تتسع بصورة كافية لتشمل كل المواطنين . وغاية ما يتمنى معظم المواطنين أن يحصلوا عليه من الحكومة هو المكافآت الجماعية . وتتمثل في النتائج المترتبة على تلك النوعية من القرارات التي تمس فئة كبيرة من الأشخاص مثل دافعي الضرائب ، أو المستفيدين من سياسات التأمين الاجتماعي ، أو سائقي السيارات ، وهكذا . وفيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالحرب والسلام ، وقرارات الشؤون الخارجية والسياسات العسكرية ، وما يشابه ذلك من مسائل أخرى ، فإننا نجد أن كل المواطنين يتأثرون بها . ولكن بعض الأشخاص لا يعتقدون أنهم يستفيدون من هذه الأنشطة الحكومية . ففي مسح للاتجاهات والأنشطة السياسية للمواطنين شمل أربعة نظم لحكم الكثرة بالإضافة إلى نظام يسوده الحزب الواحد (المكسيك) ، قرر حوالي ثلاثة أرباع السكان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أنهم يعتقدون أن أنشطة الحكومة تنزع نحو الارتقاء بمستوى مناطقهم ؛ وتبنى مثل هذا الاعتقاد ما يقرب من نصف السكان في كل من ألمانيا وإيطاليا ، وسدس السكان في المكسيك . أما الباقي فكانوا بدرجات مختلفة إما معادين ، أو متشككين ، أو غير متأكدين ، أو بدون رأي^(٦) . فالمكافأة المتوقعة من الانخراط في السياسة هي إذن بعيدة ومبهمة بالنسبة لبعض الناس ، في حين أن المكافآت المتولدة من أنشطة أخرى تكون حالة ومحسوسة بصورة أكبر .

وباختصار ، فإنه بالنسبة لبعض الناس فإن نفقات الانخراط في السياسة تكون ببساطة باهظة بدرجة لاتجعلها تستأهل المخاطرة . فهؤلاء الأشخاص لا يكونون مستعدين للتخلي عن الفوائد والمكافآت الحالية والمؤكدة والمحسوسة ، المستمدة من الأنشطة غير السياسية ، لكي يحصلوا على فوائد مؤجلة وغير مؤكدة ومجردة قد تتولد عن المشاركة السياسية .

(٢) ليس من المرجح أن تنخرط في السياسة إذا ما اعتقدت أنه لا يوجد فارق جوهري بين البدائل المتاحة أمامك ، وبالتالي فإن أيأ ماتقوم به لن يكون له تأثير . وبالتالي فإن الناس الذين يقولون إنهم لا يهتمهم « أي حزب سيفوز في انتخابات الرئاسة هذا الخريف » ، يكون احتمال تصويتهم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أقل بكثير من هؤلاء الذين يقولون إنهم يهتمون جداً بهذا

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, (١) 1965) Table II-3, p. 48.

الأمر (٧) . وبعض الناس لا يصوتون ولا يشاركون في السياسة ، لأنهم يعتقدون أن المرشحين والأحزاب لا يتيحون لهم فرص اختيار حقيقية .

(٣) سيكون احتمال انخراطك في السياسة قليلاً إذا ما اعتقدت أن ماتقوم به لن يحدث فرقاً ، لأنك لاتستطيع أن تحدث تغييراً جوهرياً في النتيجة على أى حال . فلقد أوضح عدد كبير جداً من البحوث المسحية وجود علاقة قوية بين ثقة المرء في أن مايقوم به له دلالة ، من جانب ، ومدى انخراطه في السياسة ، من جانب آخر . فكلما ضعف لدى المرء « الاحساس بالفعالية السياسية » ، قل احتمال أن يكون منخرطاً في السياسة (٨) .

وثقة المرء في قدرته على أن يكون فعالاً ومؤثراً في الحياة السياسية ، تعتمد على عوامل كثيرة . والثقة قد تعكس بالتأكيد تقييماً واقعياً لموقف ما . فلن يكون من المستغرب أن ينخفض بشدة احتمال تصويت الأشخاص الذين يشعرون بأن المنافسة في انتخابات ما قادمة ستكون موجهة تماما لصالح طرف واحد . وهذا على خلاف الحال مع هؤلاء الذين يشعرون بأن مجال المنافسة سيكون قوياً جداً بين المتنافسين . وحتى هؤلاء الأشخاص الذين تهمهم نتيجة الانتخابات إلى حد كبير ، قد يتخذون قراراً بعدم التصويت إذا ما اعتقدوا أن الانتخابات ستكون متحيزة لجهة واحدة بدرجة تجعل صوتهم لا يحدث أى فرق (٩) . ولا يجب أن يكون مستغرباً أيضاً أن تعرف أنه

(٧) ظهر أول ربط بين التصويت من جانب ، والاهتمام لدى الناخبين الأمريكيين من جانب آخر ، في الدراسة الكلاسيكية : Angus Campbell, Philip E. Converse, Warren E. Miller and Donald Stokes,

The American Voter (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1960), p. 104.

ومنذ ظهور هذا العمل وبعض الدارسين يطرح مقولة إن التدهور في اهتمام الناخبين الأمريكيين فيما يتعلق بالحزب الذي ينجح في الانتخابات أسهم بشدة في تدهور مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية . ولكن البعض الآخر من الدارسين يطرح مقولة مؤداها أنه نظراً لأن العلاقة بين الاهتمام والمشاركة في الانتخابات متواضعة ، ولأن تدهور الاهتمام يكون متواضعاً أيضاً ، فلا بد أن نضمن عوامل أكثر أهمية :

Cf. Paul R. Abramson and John H. Aldrich, «The Decline of Electoral Participation in America.» *American Political Science Review* 76, no.3 (September 1982), p.519; and Carol A. Cassel and Robert C. Luskin, «Simple Explanations of Turnout Decline.» *American Political Science Review* 82, no.4 (December 1988) p.1325.

(٨) لقراءة في آثار الفعالية السياسية على مدى إقبال الناخبين في تسع دول ، طالع : Powell, «American Voter Turnout,» Table 4, p. 30

(٩) الفرضية التي مؤداها أن الانتخابات التي يكون التنافس فيها متحيزاً بوضوح نحو جهة واحدة ، تقل فيها دوافع الناخبين للإدلاء بأصواتهم ، في حين أن السياسات الانتخابية التي تتقارب فيها فرص المتنافسين تزيد من دوافع المواطنين للمشاركة في التصويت ، تلك الفرضية لها تاريخ طويل ، كما أنها تثير مناقشة وجدلاً أكاديمياً مستمراً . وفي عام ١٩٣٠ ، وجد هارولد ف . جوسنيل Harold F. Gosnell أن الانتخابات البريطانية قد أكدت هذه الفرضية ، وذلك في دراسته : *Why Europe Votes* = (Chicago: University of Chicago Press, 1930), p. 14.

من المحتمل أن يكون لدى الناس في بعض الدول ثقة في قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين في تغيير توجه الحكومة على المستوى المحلي ، أكبر من الثقة في قدرتهم على إحداث ذلك على المستوى القومي (١٠) .

وبغض النظر عما إذا كان هذا التقييم واقعياً أم لا ، فإن الكثير من الناس يقعدهم الشعور بأن المسؤولين لن يُعيروا « أشخاصاً مثلهم » أى اهتمام . وفي الولايات المتحدة ، فإن الثقة السياسية ، أو الشعور بالفعالية السياسية ، ينزع إلى التزايد كلما ارتفع دخل الفرد أو مستواه الاجتماعي أو خبرته السياسية أو قدر التعليم الذي تلقاه ، وهذا العنصر الأخير يعتبر أهم من كل ماسبقه من عناصر .

وربما يكون « لشخصية » المرء علاقة بإحساسه بالفعالية . فالنفاؤل أو التشاؤم فيما يتعلق بفرص المرء للتأثير في السياسة ، من المحتمل أنهما يرتبطان بعوامل أعمق في شخصيته ، مثل الشعور بالثقة الذي يصعب نظرة المرء الكلية للأمور (١١) . وشعور المرء بالثقة سياسياً ، أو افتقاره إلى ذلك ، قد ينمو ذاتياً . فالمرء الذي يفتقد الشعور بالثقة يتجنب السياسة ، مما يقلل من فرصه لأن يكون مؤثراً ، وهذا بالتالي يقلل من ثقته بنفسه . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الواثق من نفسه قد يزداد ثقة كنتيجة لانخراطه في السياسة .

(٤) احتمال انخراطك في السياسة سيكون أقل إذا ما شعرت بأن النتائج سيكون مرضياً لك نسبياً دون أن تتدخل . فالمواطن الذي يشعر بأهمية قرار سياسى معين ، قد لا يحاول مع ذلك التدخل بخصوصه إذا كان واثقاً من أن القرار

= وفي دراستهم الموازية للدراسة السابقة ، وجد كاميل وزملاؤه أن انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أثبتت الفرضية أيضاً (The American Voter. pp. 516-19) . ولكن الدراسات المتأخرة أثبتت أن نفقات الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة تزداد أيضاً في الدوائر الانتخابية التي تكون فيها فرص المتنافسين متقاربة . والافتراض هو أنه كلما زاد الإنفاق ، زاد عدد الذاهبين للتصويت . وبالرغم من هذا ، فإنه من الواضح أن تقارب الفرص بين المتنافسين له بعض التأثير على دوافع الناخبين للذهاب للإدلاء بأصواتهم في الولايات المتحدة . أنظر على سبيل المثال : Samuel C. Patterson and Gregory A. Caldeira, «Getting Out the Vote: Participation in Gubernatorial Elections,» *American Political Science Review* 77, no. 3 (Sept. 1983), pp.675-89; Gary W. Cox and Michael C. Munger, «Closeness, Expenditures, and Turnout in the 1982 U.S. House Elections,» *American Political Science Review* 83, no.1 (March 1989), pp. 217-31. توافر هذه العلاقة في دول أخرى يعتبر أمراً غير واضح تماماً . انظر : Powell «American Voter: Turnout,» and Robert W. Jackman, «Political Institutions and Voter Turnout in the Industrial Democracies,» *American Political Science Review* 81, no.2 (June 1987), pp. 405-24. Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, *Size and Democracy* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), pp. 53-65.

Campell et al., *The American Voter*, pp. 516-19 (١١)

سيكون مرضياً في كل الأحوال . فكما أن انخفاض الثقة في فعالية المرء السياسية لايشجع على المشاركة ، فإن الثقة الزائدة في عدالة وشرعية واستقرار وصلاح القرارات في النظام السياسي الذى ينتمى إليه المرء ، قد تجعل مشاركة المرء تبدو كأنها غير ضرورية .

(٥) سينخفض احتمال انخراطك في السياسة إذا ما شعرت أن المعرفة التى لديك محدودة جداً إلى درجة لاتجعلك مؤثراً . ويبدو أنه في كل دولة توجد أعداد كبيرة من الناس يشعرون أنهم لايفهمون السياسة جيداً^(١٢) . وليس من المستغرب إذن أن يتحول بعض هؤلاء بعيداً عن السياسة تماماً .

(٦) وأخيراً ، فإنه كلما زادت العقبات الموضوعية أمامك ، انخفض احتمال أن تنخرط في السياسة . فعندما يتوقع الناس أن يحصلوا على مكافآت عالية كنتيجة لنشاط ما ، فيكونون مستعدين للتغلب على عقبات كبيرة ، وللتضحية « بنفقات » مرتفعة من أجل الحصول على هذه المكافآت . ولكن إذا ما اعتقدوا أن المكافآت ستكون ضئيلة ، أو أنه لن تكون هناك مكافآت أصلاً ، فإن مجرد ظهور عقبات أو وجود نفقات ، ولو متواضعة ، سيكون كافياً جداً لتثبيطهم . فلم تتكبد مشقة تسلق السور إذا لم تكن الحشائش على الجانب الآخر منه أكثر اخضراراً ؟

ومن ثم ، فهناك سبب قوى للاعتقاد بأن المشاركة المنخفضة في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة ، مقارنةً بمعظم الدول الأخرى ، ترجع في جزء منها إلى عائق إضافية علاوة على عملية التصويت ، وهو متطلبات التسجيل . ففي الدول الأخرى ، لا يكون المواطنون في حاجة إلى « التسجيل » ، أو عندما يكون هذا واجباً فإنهم عادة مايقومون به بطريقة بسيطة وملائمة بل وآلية . أما في الولايات المتحدة ، فإن الاختلافات في إجراءات التسجيل ومتطلباته تؤثر في نسبة السكان في سن التصويت الذين يقومون بالتسجيل^(١٣) .

كما أن نفقات الانخراط في السياسة قد تتفاوت أيضاً باختلاف الأنشطة . فكما أكد كل من فربا Verba ونای Nie ، فإن بعض الأنشطة مثل الحملات الانتخابية تتضمن

(١٢) Dahl and Tufte, *Size and Democracy*, Table 4.8, p. 54

(١٣) Steven J. Rosenstone and Raymond E. Wolfinger, *Who Votes?* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981). ولقد خلص باول Powell من دراسته المقارنة لتسع دول إلى أنه « إذا ما تبنت الولايات المتحدة التسجيل الأوتوماتيكي ، أو شيئاً مشابهاً ، فقد يزداد الذهاب للتصويت بنسبة ١٤٪ » . (p. 35) «American Voter Turnout»

صراعاً مع المشاركين الآخرين في الحملة ، وسيكون من المرجح إذن أن يبقى الأشخاص الذين يعضون الصراع خارج نطاق مثل هذه الأشكال للمشاركة . ولقد أشارا إلى أنه بالإضافة إلى هذا ، هناك بعض الأنشطة التي تتطلب قدراً أكبر من المبادرة عما عليه الحال في عملية التصويت ، على سبيل المثال : الاتصال بمسئول ما^(١٤) . فلا يكون مستغرباً إذن أن نرى أن التصويت أكثر شيوعاً من مبادرة المواطنين بالاتصال بالمسؤولين .

الشريحة السياسية

كل القوى التي بحثناها توأ يمكن أن تعمل في الاتجاه المعاكس . فمن الواضح أن انخراطك في السياسة سيكون احتمالاً قائماً أكثر إذا كنت :

- (١) تقدر المكافآت التي سوف يتم الحصول عليها .
- (٢) تعتقد أن البدائل هامة .
- (٣) تثق في أنك تستطيع المساعدة على تغيير النتيجة .
- (٤) تعتقد أن النتيجة ستكون غير مرضية إذا لم تتحرك .
- (٥) تمتلك معرفة أو مهارة ذات علاقة بالمسألة المطروحة .
- (٦) تستطيع أن تتغلب على العوائق القليلة المعوقة لحركتك .

بسبب هذه العوامل وغيرها يضحى بعض الناس مهتمين بالسياسة ، منشغلين ومتابعين لها ، ومشاركين في الحياة السياسية . هؤلاء الأشخاص يشكلون الشريحة السياسية في المجتمع .

ولكن نفس القوى يبدو كأنها تعمل داخل الشريحة السياسية . فبعض الأشخاص يكونون أكثر اهتماماً وانشغالاً واطلاعاً وحركة من البعض الآخر . ففي الدول التي يوجد بها حكومات شعبية ، حيث يكون المواطنون أحراراً من الناحية القانونية في المشاركة في مجموعة متنوعة وكبيرة من الأنشطة السياسية ، نجد أنه كلما كانت الأنشطة أكثر إلحاحاً على الجهد والوقت ، وكلما كانت أكثر تكلفة وصعوبة ، انخفض عدد الأشخاص الذين ينخرطون فيها . فمن المرجح أن يصوت المواطنون أكثر من أن يحضروا اجتماعاً سياسياً ، ثم من المرجح أن يحضروا اجتماعاً سياسياً عن أن يعملوا بصورة نشيطة من أجل مرشح ما أو حزب ما . وعدد ضئيل من المواطنين هو من يحاول أن يؤثر في نشاط الهيئة التشريعية أو حتى في أنشطة المسؤولين في الحكومة المحلية ، وإمكانية الوصول إليهم أكبر بالنسبة لهذا الأمر (انظر الجدول

Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 50-51 (١٤)

٩ - ١) . ولقد أوضح فيربا Verba وناى Nie فى واحدة من أكثر الدراسات شمولاً عن المشاركة السياسية لدى الأمريكيين (انظر الجدول ٩ - ٢) أن « التصويت فى الانتخابات الرئاسية هو مظهر المشاركة الوحيد فى قائمتنا الطويلة للأنشطة ، الذى يؤديه أغلبية من تمت مقابلتهم » . (١٥)

الجدول (٩ - ١) : نسبة القائلين بأنهم قد حاولوا التأثير فى الحكومة (بالدولة)

الدولة	الحكومة المحلية ^(أ) الهيئة التشريعية القومية ^(ب)	الرقم
الولايات المتحدة	٢٨%	٩٧٠
المملكة المتحدة	١٥	٩٦٣
ألمانيا	١٤	٩٥٥
إيطاليا	٨	٩٩٥
المكسيك	٦	١٢٩٥

(أ) « هل قمت بعمل أى شىء فى محاولة منك للتأثير فى قرار محلى ما ؟ »
 (ب) « هل قمت بعمل أى شىء فى محاولة منك للتأثير فى مادة من مواد التشريع ؟ »
 المصدر : انظر الموند وفيربا والبحث الذى قاما به : بيانات غير منشورة .

ولكن بالإضافة إلى هذا ، اكتشف كل من فيربا وناى ظاهرة لم تعرها دراسات المشاركة السابقة اهتماماً كبيراً هى : أن هناك درجة عالية من التخصص داخل الشريحة السياسية . فلقد وجدنا أنه يمكن تقسيم الأمريكيين إلى ستة أنواع بدءاً من غير النشيطين (٢٢%) الذين لا يسطلعون « تقريباً بأى دور فى الحياة السياسية » (وهم الموازون للشريحة غير السياسية) ، ووصولاً إلى النشيطين تماماً (١١%) الذين « ينخرطون فى كل أنواع الأنشطة بصورة متكررة كبيرة » . (١٦)

ومن ثم فإن أعضاء الشريحة السياسية هم أبعد ما يكونون عن تشكيل كتلة متجانسة . فهم يختلفون بشدة ليس فقط فى الحجم ، ولكن أيضاً فى أشكال مشاركتهم فى الحياة السياسية . وفى حين أنه من الحقيقى أن النشيطين تماماً هم - فى إطار مقارن - أقلية صغيرة فى كل دولة ، فإن النتائج التى توصل إليها فيربا وناى تبين

(١٥) Verba and Nie, *Participation in America*, P.31

(١٦) Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 79-80

أن نصف المواطنين الأمريكيين ينخرطون في شكل ما من أشكال النشاط السياسي بالإضافة إلى التصويت . ويبدو أن الشريحة السياسية في الولايات المتحدة تتكون في مجموعها من حوالي ثلاثة أرباع المواطنين البالغين .

الجدول (٩ - ٢) : نسبة الأمريكيين المنخرطين في اثني عشر فعلاً مختلفاً من أفعال المشاركة السياسية

النسبة	نوع المشاركة السياسية
٧٢	١ - يدلي بصوته بانتظام في انتخابات الرئاسة
٤٧	٢ - يدلي بصوته دائماً في الانتخابات المحلية
	٣ - عضو نشيط في منظمة واحدة على الأقل تعمل في مجال
٣٢	مشاكل المجتمع
٣٠	٤ - يتعاون مع آخرين بهدف حل بعض مشاكل المجتمع
٢٨	٥ - يحاول إقناع الآخرين للتصويت
٢٦	٦ - يشارك بنشاط في الحملات الانتخابية لحزب أو مرشحين
٢٠	٧ - قابل أحد موظفي الحكومة المحلية لترح مشكلة أو قضية
	٨ - شارك في اجتماع سياسي واحد على الأقل ، أو في تجمع
١٩	سياسي في السنوات الثلاث السابقة
	٩ - قابل أحد موظفي الحكومة القومية أو أحد موظفي الدولة
١٨	لعرض مشكلة أو قضية ما
	١٠ - حاول تشكيل جماعة أو منظمة لمحاولة حل بعض المشكلات
١٤	المحلية للمجتمع
	١١ - أعطى مالاً لحزب ما أو لمرشح ما خلال فترة الحملة
١٣	الانتخابية
٨	١٢ - عضو حالي في ناد أو منظمة سياسية

المصدر : Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America: Political Democracy and Social Equality, Table 2-1, p.31. copyright © 1972 by Sidney Verba and Norman H.Nic. Reprinted by permission of Harper & Row, Publishers, Inc.

الساعون وراء النفوذ

يسعى بعض الأشخاص داخل الشريحة السياسية لممارسة نفوذهم في حكومة الدولة على نحو أكبر كثيراً مما يسعى به غيرهم . ولكن السعي وراء النفوذ ، والحصول عليه فعلاً لا يمكن اعتبارهما نفس الشيء بأى حال من الأحوال ، ليس فقط لأن بعض الساعين وراء النفوذ يفتشون في مسعاهم ، ولكن لأن بعض الأشخاص الذين يملكون النفوذ قد لا يسعون بالفعل إليه . فقد يكتسبونه بالوراثة مثلاً . باختصار فإننا نجد داخل الشريحة السياسية شريحة فرعية تتكون من الساعين وراء النفوذ ، وشريحة فرعية أخرى تتكون من القادة الذين يملكون النفوذ بالفعل .

وقد تلاحظ أن ماقلناه توأ إنما هو إعادة صياغة لافتراضين وضعناهما قبلاً في الفصل السادس ، بوصفهما سمات امبريقية للأنظمة السياسية :

(١) أن بعض أعضاء النظام السياسى يسعون لاكتساب النفوذ فى السياسات والقوانين والقرارات التى تطبقها الحكومة .

(٢) أن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متكافئة بين أعضاء أى نظام سياسى .

ويصبح لدينا إذن سؤالان هامان : لماذا يسعى بعض الناس وراء النفوذ والقوة بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم ؟ ولماذا يحصل البعض على نفوذ وقوة أكبر مما يحصل عليه الآخرون ؟

السمات الاجتماعية

وبالرغم من أنه لا يمكن إيراد إجابة عن هذين السؤالين يمكن تعميمها ، إلا أن بعض الخصائص الاجتماعية تظهر وكأنها ترتبط بالمستويات العالية للنشاط السياسى فى الدول التى تحكمها نظم حكم الكثرة . ومن ثم فإن مستوى النشاط السياسى يبرز نحو الارتفاع بين :

الأشخاص الأكثر تعليماً

الرجال

الأشخاص ذوى المركز الاجتماعى والاقتصادى الأعلى من غيرهم

الأشخاص الأكبر سناً

المديرون ، المهنيون ، وغيرهم من العاملين ذوى الياقات البيضاء(١٧) .

لماذا ينزع الأفراد الذين يتمتعون بهذه الخصائص الاجتماعية إلى المشاركة أكثر في الحياة السياسية ؟ ذلك لأن الأشخاص الذين يملكون مثل هذه الخصائص عادة ما يمتلكون موارد ومهارات وحوافز سياسية أكثر من غيرهم ، فالمشاركة تضحى إذن أسهل وأقل تكلفة ، والمكافآت المتوقعة (بالرغم من أنها قد تختلف عن المكافآت الفعلية أو الكامنة) تكون أكبر ، والجزاءات أقل . (بعد قليل سوف نتعرض لتأثير إحدى هذه الخصائص وهى الجنس) .

الدوافع

وبالرغم من أهمية الفروق في المراكز الاجتماعية والاقتصادية ، فإنها لا تفسر إلا جانباً صغيراً من التنوع في النشاط السياسى . فالناس الذين يتمتعون بمراكز اجتماعية واقتصادية متشابهة ، ويملكون - كذلك - قدرأ متشابهاً من الموارد ، نجد أن بعضهم يخرط بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم في البحث عن النفوذ وممارسته في حكومة الدولة(١٨) . فلماذا ؟

يمكن تجميع الاجابات في ثلاث فئات :

(١٧) للتعرف على بعض السمات المرتبطة بالمشاركة في الدول المختلفة أنظر : Inglehart, *Culture Shift*, (12 Countries) and Powell, «American Voter Turnout, (11 Countries). See also Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on kim, *Participation and Political Equality: A Seven Nation Comparison* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978).

ولقد وجد فربا ونای أن علاقة الارتباط بين المركز الاقتصادى / الاجتماعى من جانب ، والمشاركة من جانب آخر هى أعلى في الولايات المتحدة عنها في تسع دول أخرى (*Participation in America*, Table 20-1, p. 340.) ولكن المركز الاقتصادى / الاجتماعى قدم تبريراً لأقل من خمس التحولات الإجمالية ، فى حين أن ٨٠% أو أكثر من هذه التحولات ظل دون تفسير . والأكثر من هذا أن روزنستون وولفينجر فى دراستهما *Who Votes?* وجدوا أن التعليم كان هو أكثر مكونات المركز الاقتصادى / الاجتماعى أهمية فيما يتعلق بعملية التصويت . والواقع أنهما وجدوا أن المهنة والدخل ليس لهما ثقل كبير بين الناخبين الذين يتمتعون بنفس مستوى التعليم .

(١٨) لابد أن نتذكر ما لفتنا إليه الأنتظار فى الفصل الرابع من غياب المصطلحات المقياسية عن القوة والنفوذ ؛ وكذا الصعوبات والغموض فيما يتعلق بتفسير معانى هذه المفاهيم . ورغم أن الاهتمام هنا ينصب على محاولات كسب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة ، فإن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع ، وبعضها سوف نشير إليه فيما بعد ، قد تُركّز بصورة أوضح على « الحكم » ، أو قد تتسع أكثر لتشمل السعى إلى « القوة » فى أى مجال . وفى الأقسام القادمة ، سوف أتبع الطريقة التى يستخدمها المؤلف كلما بدا هذا مناسباً .

(١) أحيانا يقال إن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير فى الحكومة بغرض تحقيق الخير العام . فهم يرغبون فى حماية مصلحة كل المواطنين ، وفى تحقيق العدالة للجميع ، وفى تحقيق مصلحة للدولة ، أو فى أن يعملوا من أجل الحياة والحرية والسعادة . وهذه هى المقولة التى تُنسب إلى سقراط فى جمهورية أفلاطون :

« لا يوجد أى نوع من العلم والبراعة يسعى إلى ، أو ينظم ، مزايا خاصة به ، ولكنه يسعى لتنظيم المزايا للأضعف الخاضع له ولحكمه .

« ولقد حاول (ثراسيماخوس) أن يدحض هذه النتيجة ، ولكنه فى النهاية اتفق معها أيضاً . وبعد أن وافق ، قلت : وبالتأكيد أيضاً لا يوجد أى طبيب ، بقدر ما يعتبر طبيبا ، يسعى نحو ، أو ينظم ، ما هو مفيد له ، وإنما يسعى نحو ، أو ينظم ما هو مفيد لمرضاه .

« فقال : نعم

« ألا يتبع هذا أن ربان السفينة ، والحاكم لن يسعيا إلى ، ولن ينظما ما هو مفيد لهما شخصيا ، إنما ما هو مفيد للبحار ، وللمحكوم ؟

« ولقد وافق على هذا ، ولكن بشق الأنفس .

« فقلت ، إذن ياتراسيماخوس لا يوجد أى حاكم فى أى نوع من أنواع الحكومات ، بوصفه حاكماً ، يسعى نحو ما هو مزية شخصية له أو ينظمها ، وإنما يسعى إلى ما هو مفيد للمحكومين ، وهو ما يشكل محور اهتمام الحرفة التى يحترفها ؛ فهذا هو ما يجعله نصب عينيه ، وكل أقواله وأفعاله موجهة نحو هذه الغاية^(١٩) .

إن الصعوبة المتضمنة فى هذه المحاوراة التى دارت بين سقراط (أو أفلاطون) من جانب ، وثراسيماخوس من جانب آخر ، هى أن الرجلين لم يتحاورا فعلاً . وهذا عادة ما يحدث فى المجادلات السياسية ، فكل طرف معارض للقى بعنف للآخر بمقولة لم يطرحها هذا الآخر ، ومن ثم يفشل فى أن يتعامل مباشرة مع النقطة المحددة التى طرحها هذا الطرف الآخر . وفى الحالة التى أمامنا من الواضح أن سقراط كان ينوى أن يجعل مقولته قاعدة معيارية بالأساس ، فى حين أن ثراسيماخوس كان يريد لملاحظاته أن تكون امبريقية فى المقام الأول . فسقراط واجه محاولة ثراسيماخوس

Plato's Republic, trans. by G.M.A. Grube (Indianapolis: Hackett Publishing Co., 1974), Lines (١٩) 342d-43.

لوصف كيف يتصرف الحكام بصفة عامة بالفعل عن طريق الإشارة إلى كيف يجب أن يتصرف الحكام الصالحون .

ولقد كان سقراط وأفلاطون على علم تام بأن حكام الدول لا يحكمون في الواقع تحقيقاً لمصالح رعاياهم . بل إن المعنى الحرفي للدولة الفاسدة عند كل من سقراط وأفلاطون هو أنها الدولة التي لا يسعى الحكام فيها من أجل تحقيق صالح هؤلاء الذين يحكمونهم . وفي الأجزاء التالية من « الجمهورية » ، وبعد أن يصف أفلاطون كيف تولد الديكتاتورية من الديمقراطية ، يبدأ في شرح كيف ينشأ « الرجل الديكتاتوري ذاته » :

« بعض من متعنا ورغباتنا غير الضرورية تبدو لي غير قانونية ، فهي موجودة لدى كل واحد منا ، ولكن يتم السيطرة عليها من خلال القانون ، وأيضاً عن طريق الرغبات الأسمى وذلك بمساعدة العقل . وعند القلة من الرجال ، نجد هذه الرغبات قد زالت تماماً أو أن عدداً قليلاً منها مازال موجوداً ولكن في حالة ضعف ، في حين أنها لدى آخرين تكون أقوى وأكثر عدداً .
« الذى نريد أن نؤكد هو : أن هناك نوعاً من الرغبات خطيراً وعتيماً وغير قانونى ، موجود لدى الجميع ، حتى لدى القلة منا الذين يبدون معتدلين .

« وهذا يا صديقى العزيز ، كما أقول ، هو بالتحديد بيان لكيف يضحي الرجل ديكتاتورياً ، عندما تجعله طبيعته أو ما يصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً .(٢٠)

وإجمالاً ، قرر العديد من الفلاسفة السياسيين أن القادة يجب أن يسعوا للحكم بغرض ممارسة السلطة لتحقيق صالح الجميع . ولكن لا يدعى أى من دارسى السياسة أن هذا هو السبب الوحيد ، أو حتى السبب الرئيسى ، الذى يدفع الناس فعلاً للسعى نحو الحكم .

(٢) حاج آخرون بأن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير على الحكومة كنوع من المتابعة المقصودة لمصالحهم الشخصية . وهذه كانت مقولة ثراسيماخوس التى هاجمها سقراط . فقد قال ثراسيماخوس (وفقاً لأفلاطون) :

(٢٠) المرجع السابق lines 571 b, 572b, 573c.

« أنا أقول إن العدل ماهو إلا مصلحة القوى هل تعلم ... أن بعض المدن يحكمها طاغية ، وأن مدناً أخرى يحكمها الشعب ، والبعض الثالث يحكم بواسطة الطبقة الأرستقراطية ؟ ... نعم ، وكل حكومة تصنع القوانين التي تحقق فوائد لها : فالديمقراطية تصنع قوانين ديمقراطية ، والاستبدادية تصنع قوانين استبدادية ، وهكذا الحال مع الآخرين . وعندما يصنعون هذه القوانين يعلنون أنها تحقق العدل لرعاياهم ، أي أنها لصالح الرعايا أنفسهم ، ويعاقبون من يتعدى على القوانين بوصفه خارجاً على القانون وغير عادل . هذا إذن ، ياسيدى الفاضل ، ما أقول إنه هو العدالة ، وهو الذى يوجد فى كل المدن ، انه مصلحة الحكومة القائمة ، والتأمل الصائب سوف يخلص إلى أن العدل هو واحد فى كل مكان ، وهو مصلحة الأقوى(٢١) . »

قد يكون ثراسيماخوس ممثلاً لمحاولة يونانية قديمة لاجاد تفسيرات مستمدة من الطبيعة للسلوك السياسى . وبما أن كل مانعرفه تقريباً عن ثراسيماخوس جاءنا من خلال عدوه أفلاطون ، فمن المرجح أن تكون مقولته المذكورة فى « الجمهورية » مشوهة بصورة ما . فمن الواضح أن ثراسيماخوس كان يحاول أن يفسر تقريباً كيف أن الحكام المختلفين يفرضون مفاهيم مختلفة عن العدالة على دولهم ، بالرغم من أنهم جميعاً يعلنون دائماً أنهم إنما يسعون وراء العدالة . فبالنسبة لثراسيماخوس ، فإن التفسير الواضح لهذه المعضلة هو ببساطة أن كل حاكم يتبع مصلحته الشخصية : لم تكن « العدالة » كما عُرِفَت بالفعل فى قوانين كل دولة سوى مجرد صياغة أيديولوجية للمصلحة الشخصية للحكام . ومن المحتمل جداً أن ثراسيماخوس استخدم تحليله هذا للمحافظة على المؤسسات الديمقراطية الأثينية التقليدية فى مواجهة احتمال تقويضها بواسطة مساندى الأوليجاركية (حكم القلة) الذين كانوا يصرون على أنهم وخدمهم المهتمون بصلاح الدولة .

ولاشك أنه استخدم تحليله أيضاً ليحط من قدر الدفاع المطول لأفلاطون عن الارستقراطية ، والتي ربما كان ثراسيماخوس يعتقد أنها لاتعدو كونها صياغة ذكية لطموحات الفريق الأوليجاركى المعادى للديمقراطية فى أثينا(٢٢) .

وفرضية ثراسيماخوس التي تتضمن أن الأشخاص يسعون قصداً نحو الحكم بسبب مصلحتهم الشخصية ، قد أعيد صياغتها مرات كثيرة . فهويز على سبيل المثال ،

(٢١) المرجع السابق lines 338c, d,e

(٢٢) لهذه النقطة أنظر : Eric A. Havelock, *The Liberal Temper in Greek Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 231 and Passim.

أعتقد أن الناس تدفعهم عواطفهم ويرشدهم عقلهم . وأن العاطفة هي بمثابة الريح التي تملأ أشرعة السفن ، في حين أن العقل هو بمثابة اليد الممسكة بالدفة . وفي مجاز آخر ، نجد أن الانسان بمثابة المركبة التي تجرها جياد العاطفة غير المستأنسة ويوجهها العقل . والرغبات الانسانية شرسة ، ولكن العقل يفرض الاعتدال . وبمساعدة العقل يستطيع الناس أن يكتشفوا قواعد أو مدركات عامة تمكنهم من تحسين فرص الوصول إلى الغايات التي تمليها عليهم عواطفهم . ومن ثم فإن كل الناس يسعون إلى القوة من أجل إشباع عواطفهم ، ولكن عقولهم هي التي تدلهم إلى كيف يسعون إلى القوة بصورة تقلل من الاحباطات والهزائم واحتمالات الموت العنيف .

وإحدى الصعوبات في هذه الفرضية ، كما أشار أفلاطون بحق ، هي أن فكرة « المصلحة الخاصة » ، والتي قد تبدو واضحة للغاية ، هي في الواقع فكرة غاية في التعقيد . فالذي يعتبره المرء « شخصي » يعتمد على التعريفات التي يتبناها ، وهذه من الواضح أنها تختلف وتتباين بشدة . فإدراك المرء « للذات » لا يعتمد بصفة تامة على الغريزة وحدها ، ولكن يبدو أن هذا الأمر أيضا له صلة بالوعي الاجتماعي والتطور الشخصي^(٢٣) . وبالتالي ، فإن ما يراه المرء محققا لمصلحة ذاته إنما يتشكل بالتعليم وبالخبرة وبالتقاليد والثقافة . وترتيباً على ذلك ، فإن تفسير فعل ما بالمصلحة الشخصية لا يشرح الكثير .

فمصلحة جون الشخصية قد تعني متابعته لمزية خاصة به وحده . أو قد تعني محاولته الحصول على مزايا متعددة لنفسه ولأسرته . فأسرة جون تصبح في هذه الحالة هي « الذات » ، و « مصالحها » تشمل الرغبة في اكتساب مستويات أفضل لها ، وكذا إشباع احتياجاتها البيولوجية الأساسية . أو قد تعني مصلحة جون الذاتية محاولة الحصول على مزايا لشريحة أكبر من الناس يشعر أنه ينتمي إليهم - الحي الذي يقطن به مثلاً ، أو المنطقة أو الطبقة أو الدين أو جماعة اثنية أو الجنس أو الأمة . ومن ثم ، فإن كلاً من « الذات » التي يشعر جون أنه ينتمي إليها ، وكذا

(٢٣) علماء النفس من أمثال جان بياجيه Jean Piaget واتباعه ، والذين لاحظوا الأطفال عن كثب ، خصوا إلى أن « الأنا » تنمو عند الطفل بصورة طبيعية مروراً بمراحل معينة . انظر : Piaget, *The Moral Judgement of the Child* (New York: The Free Press, 1948), and Erik Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton 1950).

ولقد أكد عالم النفس لورنس كوهلبيرج Lawrence Kohlberg أن البشر لديهم نزعة ذاتية لتطوير الفهم الأخلاقي الخاص بهم مروراً بمراحل معينة . انظر له :

The Philosophy of Moral Development, Vol I (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981).

وأنظر أيضاً الفصل التاسع من هذا الكتاب هامش ٣١ ، ص ١٣٦ .

نطاق الغايات التي يعتبرها من « مصالح » الذات ، قد يكونان غاية في الضيق ، وقد يكونان أيضاً غاية في الاتساع ، اعتماداً على التعليم ، والخبرة والتقاليد والثقافة . وتدلل الدراسات الأنثروبولوجية على حقيقة أن مفاهيم الذات ، والمصلحة ، والمصلحة الشخصية تتباين بشدة من شخص إلى آخر .

أما الاعتراض الثاني على المصلحة الشخصية الرشيدة بوصفها تفسيراً ، فقد وضعه علم نفس مابعد الفرويدية . لقد فسر كل من ثراسيماخوس وهوبز وبنثام وماركس البحث عن القوة بوصفة متابعة « عقلانية » وواعية للمصلحة الذاتية . ولكن فرويد أظهر أن الرغبات « الخطيرة » ، غير المستأنسة ، وغير القانونية « التي تحدث عنها سقراط إنما تفعل أكثر من مجرد دفع البشر إلى الصراع مع بعضهم البعض (كما ادعى هوبز) ، ذلك أنها تدفع البشر أيضاً إلى الصراع مع ذواتهم . هذه الصراعات الداخلية ، وفقاً لفرويد ، ماهي إلا رياح عاتية عادة ماتطفىء نور العقل المتوهج . فالعقل كما رآه فرويد لا يمكنه دائماً أن يُرشِد المركبة التي تجرها العاطفة ، لأن هذه الجياد الجامحة العنيفة تنقلب على بعضها البعض وفي خضم معركتها تتشابك أعنة العقل .

وإذا كان فرويد قد اكتشف وحل ، وأكد ما كان يعرفه دائماً الدارسون المهتمون بعلم نفس الانسان وكتّاب المسرحيات والروايات العظام ، إلا أنه منذ وقت فرويد والعديد من علماء الاجتماع يحاولون تطوير نظريات منظمة تتعامل مع موضوع البحث عن القوة .

(٣) عادة مايقال إن الناس يسعون إلى القوة لأنهم مدفوعون باحتياجات وآمال ورغبات ودوافع لايدركونها تماماً .

ووجهة النظر التي مؤداها أن بعض الناس يشتهي القوة بطبيعته ، هي طبعاً وجهة نظر قديمة . فرجل أفلاطون الديكتاتورى أصبح ديكتاتوراً كما رأينا « عندما جعلته طبيعته أو ما يصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً » . والدارسون المحدثون صاغوا نفس وجهات النظر ، ولكن في مصطلحات حديثة . فمنذ فرويد وهم عادة مايؤكدون دور الشهوات غير المدركة . فعالم السياسة الأمريكى هارولد لازويل أكد أن الساعى إلى القوة إنما يقوم بذلك كوسيلة لتعويض الحرمان النفسى الذى عاناه أثناء مرحلة الطفولة . وأن أشكال الحرمان النمطية التي يعتقد أنها تستثير السعى إلى القوة ، تتمثل في افتقاد الشعور بالاحترام والدفاء في سن صغيرة ، والذى يؤدي إلى تقلص الشعور بتقدير الذات . وفي مرحلة الطفولة ، أو بعدها ، يتعلم الساعون إلى القوة كيف يعوضوا هذا الشعور المتمثل في انخفاض تقديرهم لذواتهم من خلال السعى

نحو القوة : فحصلهم على القوة سوف يجعلهم مهمين ومحبوبين ومحترمين ومقَدَّرين . وفي رأى لازويل ، ان الساعين إلى القوة لا يملكون بالضرورة وعياً وإدراكاً واضحاً لسبب سعيهم وراء القوة ، فهم عادة مايبررون سعيهم إلى القوة في عبارات تقبلها قيمهم الواعية ، وربما تقبلها أيضاً الأيديولوجية السائدة بين هؤلاء الذين ينتمون إليهم^(٢٤) .

ويتخذ العديد من علماء النفس الاجتماعي مساراً آخر فيما يتعلق بافتراض أن الأشخاص يختلفون في مدى قوة نوازعهم الداخلية التي تدفعهم للسعى نحو القوة ، وطوروا طرقاً لقياس « الدافع إلى القوة » وطبقوها^(٢٥) .

ولكن مثلها مثل النهج الأخرى ، فإن التفسيرات المعطاة للسعى إلى النفوذ بوصفه ناتجاً فرعياً عن دوافع غير مدركة ، أو عن بعض الاستعدادات المتجذرة في شخصية الفرد ، لاتعتبر مقنعة تماماً على الأقل عند تطبيقها على أشخاص ينخرطون بنشاط في السعى إلى كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة . وبعض من أكبر الصعوبات هي :

- (١) أن الشخص الساعى إلى النفوذ أو القوة لايسعى للحصول عليهما بالضرورة في الحكومة . فقد يسعى إلى الحصول عليهما في مؤسسات أخرى مثل مجال الأعمال الخاصة والكنيسة والجامعة .
- (٢) أن الشخص الذى تقوده رغبة عارمة فى القوة والنفوذ ، قد لاينجح فى الحصول عليهما إذا كان من المحتمل أن يستثير ضده مشاعر بغض وعدم ثقة لدى الآخرين .
- (٣) أن القوة والنفوذ يمكنهما أن يخدما غايات عدة . فاعتماداً على الثقافة والمجتمع

Harold D. Lasswell, *Power and Personality* (New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1948), (٢٤) chap. 3, «The Political Personality.»

فكرة تعويض الضعف أدخلت في مرحلة لاحقة على وصف « الشخصية التسلطية » . ولقد قيل إن إحدى سمات هذا النوع من أنواع الشخصيات هي وجود « مركب قوة » ، والذي يظهر « عندما يجبر الفرد على الخضوع لسلطات ... لا يكون متعاطفاً معها تماماً » ومن ثم « يترك مع إحساس بالضعف مزعج ، وبما أن الإقرار بمثل هذا الضعف يجرح كبرياء المرء فإنه يبذل كل مجهود ممكن لاتكار هذا الضعف - أحياناً باسقاط الضعف على جماعات خارج ذاته .. أو عن طريق استخدام آلية التعويض المبالغ فيه ، والتي يسعى من خلالها إلى أن يقدم للعالم مظهر القوة والشدة » . Nevitt Sanford, «Authoritarian Personality» in *Contemporary Perspective»* in Jeanne N.Knutson, ed., *Handbook of Political Psychology* (San Francisco: Jossey-Bass Publishers 1973), p. 145.

(٢٥) للحصول على وصف لقياس « دافع القوة » أو « الحاجة إلى القوة » وبعض تطبيقاتها ، طالع : David C. McClelland, *Human Motivation* (Glenview Ill.: Scott, Foresman and Company, 1984), Chapter 8, pp. 268-332.

والاقتصاد والنظام السياسى قد يُستخدم النفوذ (كما أشار لازويل وغيره) لاكتساب الشهرة والتبجيل ، والأمان والاحترام ، والدفع والثروة ، وغير ذلك كثير من القيم . ومن ثم فقد يسعى المرء إلى القوة والنفوذ مدفوعاً بدوافع مختلفة ، بما فى ذلك كل الدوافع التى تمت مناقشتها فى الفصل الحالى وغيرها من الدوافع .

(٤) أخيراً ، لقد تم تقديم أدلة امبريقية قليلة جداً ، لاثبات أن الرجال والنساء الذين ينخرطون بقوة فى الحياة السياسية المتعلقة بالحكومة إنما يفعلون ذلك حقيقة لأنهم مساقون بالدوافع التى اقترحتها النظريات .

ويتضح إذن أنه من غير المحتمل أن يكون الأشخاص الذين يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة ، يفعلون ذلك لنفس الأسباب . فهناك أسباب كثيرة جدا ومختلفة ، مدركة وغير مدركة ، تفسر لماذا قد يرغب شخص ما فى القوة والنفوذ ، وهناك تفاوت كبير جدا من نظام سياسى إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى فيما يتعلق بتكاليف القوة وفوائدها . فكل من كاليجولا وأبراهام لينكولن كانا يسعيان إلى القوة ، ولكن سيكون من غير المنطقى أن نفترض أن كليهما كان مساقاً بنفس الدوافع .

الأقوياء

لقد ذكرنا قبلاً أنه ليس صحيحاً أن كل الساعين إلى القوة يحصلون عليها . فلماذا يحصل بعض الأشخاص على قوة أكبر ونفوذ أكثر مما يحصل عليه الآخرون ؟ من حيث المبدأ ، إذا حصل شخص ما على نفوذ أكبر من شخص آخر (على س ، بالنسبة لـ ص) فإننا قد نجد سببين محتملين لتفسير ذلك : أولهما الاختلافات فى حجم الموارد المستخدمة ، وثانيهما الاختلاف فى مستوى المهارة والكفاءة اللتين تستخدم بهما الموارد . فبعض الأشخاص يستخدمون موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ . والبعض الآخر يستخدم أى موارد متاحة لهم بصورة أكثر كفاءة وأكثر مهارة من غيرهم .

لماذا يستخدم بعض الناس موارد أكثر ؟ ربما لأنهم يتوقعون أن « يكسبوا أكثر » إذا مافعلوا هذا . فقد « أكسب أكثر » منك إذا تصرفت بطريقة معينة ، إما لأن التصرف « أقل تكلفة » وإما لأن ناتجه « أكثر قيمة » بالنسبة لى . فإذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » - الثروة على سبيل المثال - فإن أى إنفاق سيكون أقل تكلفة لـ « أ » عن « ب » (إذا كانت كل الأمور الأخرى متساوية) لأن « أ » سيكون

عليه أن يتنازل عن عدد من البدائل أقل من « ب » . أو باستخدام لغة رجل الاقتصاد فإن تكلفة المخاطرة لـ « أ » تكون أقل .

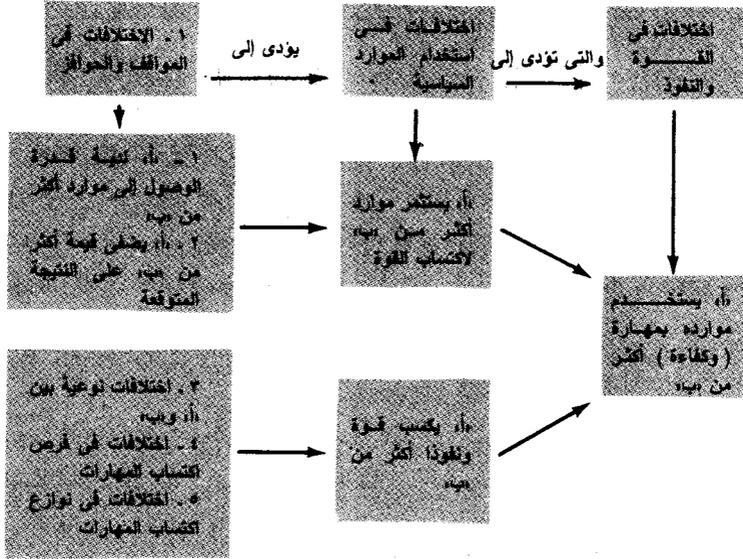
فالشخص الذي يتمتع بالثروة ويقدر كبير من الرفاهية يستطيع أن يخصص ستين ساعة أسبوعياً للقيام بأنشطة سياسية لاتدر عليه عائداً ، وذلك بتكلفة مخاطرة أقل بكثير مما يكون عليه الوضع في حالة الشخص الذي يكون لزاماً عليه أن يعمل ساعات طويلة جرياً وراء لقمة العيش . وباختصار ، إذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » ، فإن تكلفة المخاطرة لتخصيص جزء محدد من هذه الموارد لكسب النفوذ ستكون أقل لـ « أ » عنها لـ « ب » : فـ « أ » يمكنه أن يقوم بنفس القدر من الانفاق بتكلفة مخاطرة أقل من « ب » ، أو يمكنه أن يقوم بإنفاق أكبر ولكن بنفس تكلفة المخاطرة . بصفة عامة إذن ، يستخدم بعض الناس موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ ؛ ذلك لأنهم يملكون قدرة الوصول إلى موارد أكثر . ومع بقاء كل الأمور الأخرى متساوية ، فإنه يكون من المنطقي أن نتوقع أن يكسب الناس الذين يملكون موارد أكثر نفوذاً أكثر . وإلى هذا الحد إذن تكون الاختلافات في النفوذ وفي السعي نحوه ، مرتبطة بالتباينات في الظروف الموضوعية .

ولكن « كل الأمور الأخرى » عادة لاتكون متساوية . وحتى لو كانت مواردنا متطابقة موضوعياً ، فقد يخصص « أ » موارد أكثر من أجل الحصول على النفوذ إذا معلق قيمة أكبر على النتائج . ولكن لماذا قد يعلق « أ » قيمة أكبر من « ب » على النتائج المترتبة على إنفاق الموارد من أجل الحصول على النفوذ ؟ .

- (١) لأن « أ » قد يتوقع نتائج مخالفة لما يتوقعه « ب » .
- (٢) لأنه حتى في حالة اشتراكهما في توقع نفس النتائج ، نجد أن كليهما يستخدم قيماً مختلفة ، أو مقاييس مختلفة لتقييم النتائج .
- (٣) لأنه ، رغم توقعهما لنفس النتائج ، نجد أن « أ » يمتلك شعوراً بالثقة في الناتج أكبر مما يمتلكه « ب » .

وبالرغم من هذا ، فإن استخدام « أ » لموارد أكثر قد لا يؤدي إلى حصوله على نفوذ أكبر ، أو قوة أكبر إذا كان « ب » يمتلك مهارة أكثر منه . ذلك أن السياسي الحاذق قد يحقق الكثير باستخدام القليل على خلاف ما يمكن أن يحققه السياسي الأرعن باستخدام قدر أكبر من الموارد . ولكن لماذا يكون بعض الناس أمهر في السياسة من غيرهم ؟

هذا سؤال تصعب الاجابة عنه . ومحاولة ذلك سوف تأخذنا إلى أبعد من حدود هذا الكتاب . ولكننا باختصار نستطيع أن نورد ثلاثة أسباب ممكنة لوجود اختلاف



الشكل (٩ - ٢) : لماذا يحصل بعض الأشخاص على قدر من النفوذ أكثر من الآخرين .

في المهارة بين شخصين ، وبغض النظر عن ماهية المهارة سواء كانت المشي على حبل ممتد فوق شلالات نياجرا ، أو كانت القيام بدور ميمي في مسرحية البوهيمي ، أو القيام بدور زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي . هذه الأسباب هي : (١) الاختلافات الوراثية ، (٢) الاختلاف في فرص التعلم ، (٣) الاختلاف في الحوافز الدافعة للتعلم . فالسببان الأولان يتعلقان باختلافات في الظروف ، أما الثالث فهو اختلاف في الدوافع .

ولقد بدأنا هذا القسم بسؤال مؤداه « لماذا يحصل بعض الناس على نفوذ أكثر من غيرهم ؟ » وهناك إجابة عامة يمكن تلخيصها في الشكل (٩ - ٢) .

التغير والتنوع في التوجهات السياسية

إن فحصنا للساعين نحو النفوذ ولمن يمتلكونه يشير إلى التنوع اللانهائي في الدوافع والحوافز والتوجهات الانسانية ، بل وحتى في الشخصيات الفاعلة في الحياة السياسية . ولقد كانت هناك محاولات ذكية ومتعمقة سعت لتحقيق نوع من التفكير المنظم لهذه المنظومة غير المنضبطة من الأنماط الانسانية . ولكن كل هذه المحاولات السابقة لم يصادفها سوى قدر ضئيل من النجاح ، وفي السنوات الأخيرة أكد العلماء الاجتماعيون على خمسة عوامل يمكن أن تفسر تنوع الأنماط السياسية .

فالتوجهات الخاصة لشخص ما تجاه السياسة يمكن تفسيرها بدرجة ما في ضوء :

- ١ - الشخصية والخُلق .
- ٢ - الثقافة العامة ، أو أكثر تحديداً ، الثقافة السياسية التي يشترك فيها مع الآخرين في القبيلة أو القرية أو المدينة أو الدولة أو العالم .
- ٣ - التوجهات السياسية الأولية وكيف تم اكتسابها - أى التنشئة السياسية .
- ٤ - الخبرات والظروف الشخصية - الأوضاع الحياتية .
- ٥ - الموقف المحدد أو المعتقدات التي يواجهها المرء في لحظة تاريخية معينة .

وبالرغم من أن كل سبب مما سبق يمكن أن يساعد في تكوين توجهات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، ربما تستمر طوال حياة المرء كإنسان بالغ ، فإن كلاً منها قد يجعل من السهل أيضاً حدوث تغييرات في التوجهات . فعلى سبيل المثال ، فإن شخصية المرء قد يكون قوامها سعة الأفق والمرونة وتقبل الأفكار الجديدة ، بدلاً من ضيق الأفق والتصلب والخوف من الجديد . ومن نفس المنطلق ، قد تحتضن الثقافة معاني الانفتاح والمرونة بدلاً من التمسك المتصلب بفكر وسلوك تقليديين . وأكثر من هذا ، فإن الثقافات السياسية قد تتغير هي ذاتها . وفي حين أن التنشئة السياسية تترك بصمة دائمة ، إلا أنها مثل الشخصية والثقافة قد تساعد على ظهور المرونة والتسامح وسعة الأفق . ومثلها أيضاً نجد أن أنماط التنشئة السياسية ممكن أن تتغير . ومن الواضح أن العاملين الآخرين يمكنهما أن يساعدا على حدوث التغيير .

فكما لاحظنا في الفصل السادس ، فمن بين الأشياء التي تشترك فيها كل الأنظمة السياسية ، هو أنها جميعاً معرضة للتغيير . أما في الفصل السابع فلقد لاحظنا ، وبصورة محددة ، التحولات الهامة الحادثة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في ثمانينات قرننا الحالي ، وربما نكون قد لاحظنا أيضاً بعض التحولات الهامة في دول أخرى مثل الصين مثلاً ، أو في عودة نظم حكم الكثرة إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية . وعندما تحدث تغييرات مثل هذه ، فإن أكثرها وضوحاً للعيان يكون عادة هو التحولات البنوية ، خاصة في البنى السياسية والاقتصادية ، كما في الانتقال من نظام سلطوى إلى نظام حكم الكثرة ، أو من اقتصاد تخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق . ومن المنطقي إدراك أن التحولات البنوية في النظم السياسية عادة ما يصاحبها - بل وأحياناً يسبقها - تغييرات في التوجهات والمعتقدات والاتجاهات ، أو إذا أردنا أن نستخدم مصطلحاً أشمل فننقل تغييراً في الوعي لدى قطاع من الناس مؤثر في النظام ، رغم أن مثل هذا التغيير يكون من الصعب ملاحظته .

بعض التغيرات الحديثة

وكمثال على ذلك ، نجد أن إجازة القوانين الفيدرالية التي تحمي الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود في الولايات المتحدة ، وماتلى تلك الإجازة من إجراءات متحمسة لتطبيق تلك القوانين - وهو ما يعد جزءاً من عملية تغيير عميقة في البنى التي تمتعت بمدى طويل من الثبات مع قدر عجيب من الاستقرار - قد سبقتها وصاحبته تغييرات في الاتجاهات والمعتقدات الأساسية للأمريكيين السود والبيض على حد سواء .

مثال آخر هو تغير القيم لدى الأجيال الأصغر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، والتي يسميها رونالد إنجلهارت، Ronald Inglehart مابعد المادية . فعلى خلاف القيم المادية التي سادت بين الأشخاص الأكبر سناً في هذه الدول ، والذين أعطوا أولوية تامة « للسلامة والاستمرارية المادية » ، وجد إنجلهارت أن الأشخاص الأصغر سناً يعطون « وزناً أكبر للانتماء والتعبير عن الذات ونوعية الحياة » ، بما في ذلك البيئة الطبيعية . ولقد فسر إنجلهارت هذا التغير بوصفه نتاجاً لفترة الازدهار الطويلة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي فإنه في حين أن الأجيال السابقة نضجت واكتسبت قيمها في فترات الندرة وانعدام الأمن ، فإن الأشخاص الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية نموا في وقت وفرة نسبية وأمان مما شجع على نمو قيم جديدة والتعبير عنها^(٢٦) .

النساء

يقدم النساء نموذجاً مدهشاً للتغيرات في التوجهات السياسية . فعلى مدار التاريخ المدون في كل أنحاء الكرة الأرضية نجد أن النساء كن دائماً مجالاً لسيطرة الرجال . فوفقاً للقانون العام الانجليزي والأمريكي ، على سبيل المثال ، لا تستطيع المرأة المتزوجة أن تحتفظ بأى ملكية خاصة : فكل ممتلكاتها الشخصية هي قانوناً ملك

(٢٦) لقد أعلن إنجلهارت عن نظريته ، وما توصل إليه لأول مرة في «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies»، *American Political Science Review* 65, no.4 (December 1971), pp. 991-1017; and *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). ولقد اكتشف أن المسوح المتأخرة أكدت هذا التوجه بالرغم من أن النمو الاقتصادي كان قد بدأ يتباطأ : «Post-Materialism in an Environment of Insecurity.» *American Political Science Review* 75 (December 1981), pp. 880-900 and *Cultural Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

لزوجها ، كما كانت هذه الممتلكات قبل زواجها ملكاً لوالدها . ثم إنها لا تستطيع أن توقع باسمها عقداً ملزماً ، ولا تستطيع أن تترك وصية . وواقعياً ، فإن المرأة المتزوجة كانت ، بأكثر من معنى ، ومن الناحية القانونية ملكية خاصة لزوجها .

وبالرغم من أن المعايير القانونية التقليدية في أوروبا والدول الناطقة بالانجليزية ، مثل تلك الموجودة في القانون العام ، قد خفت حدتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تغييرات طرأت إما على التشريع وإما على تفسير قواعده ، فإننا نجد أنه حتى بدايات القرن العشرين كانت النساء مازلن يعانين من التمييز بأشكال متعددة ، وهو التمييز الذي كان مدعوماً بالقانون وبممارسات الواقع . وفي عام ١٩٠١ قضى أحد قضاة المحكمة الأمريكية العليا بأن « ارتكاب الزنا مع زوجة أحد الأشخاص ، حتى إذا تم هذا برضاها ،... يعتبر تعدياً على حقوقه الشخصية وعلى حقوق الملكية » . (٢٧)

وحتى بعد أن استقرت كل المؤسسات الأخرى لنظم حكم الكثرة بصورة تامة في عدد متزايد من الدول ، فقد استمر حرمان النساء من حقوق المواطنة الكاملة خاصة حق التصويت وحق الخدمة في الوظائف العامة . وكما رأينا في الفصل السابع ، فإن نظم حكم الكثرة كانت في الحقيقة نظماً يسيطر عليها الرجال (في الولايات المتحدة ، كانت تقتصر على البيض من الذكور) . حتى مشاهير الدعاة للحكومات الديمقراطية والجمهورية عارضوا (أو ببساطة تجاهلوا) المطالبة بأن تصبح النساء مواطنات كاملات المواطنة . وفي معظم الأحيان ، نجدهم قد تبنا وجهة النظر السائدة التي مؤداها أن دور المرأة الحقيقي هو الزواج والولادة والأسرة وليس السياسة . ومن ثم ، بالرغم من أن جون لوك John Locke قرر أن « كل البشر متساوون بالطبيعة » فإنه لم يوص مطلقاً بأن يسمح للمرأة بالتصويت ، واعتبر أنه من الواضح دون حاجة إلى تفصيل أو تبرير أنه في الشؤون الأسرية لا بد أن يكون للزوج القول الفصل (٢٨) . أما جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau والذي يُعتبر أحياناً

Tinker v. Colwell, 193 U.S. 473, 481 (1904), cited in Rogers Smith, «One United People: (٢٧) Second Class Female Citizenship and The American Quest for Community,» *Yale Journal of the Law and The Humanities* 1, no.2 (May 1989) 229-93 at p. 269.

(٢٨) « بالرغم من أن الزوج والزوجة يتشاركان في نفس الهم والاهتمام ، لكن لامتلاكهما إدراكاً مختلفاً ، فأحياناً ما سيكون لهما إرادات مختلفة أيضاً ؛ ومن ثم يضمن من الضروري أن يوضع القرار النهائي ، أي الحكم ، في مكان ما ، ويكون هذا من نصيب الرجل بالطبيعة ، لكونه الأقدر والأقوى . » انظر :

John Locke, *The Second Treatise*, In *Two Treatises on Government* (1690), Peter Laslett, ed. (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1970), p. 339 (par. 82).

ولمقولته « كل الرجال متساوون بالطبيعة » أنظر : Par. 54, p. 322 and par. 4, p. 287

مفكراً راديكالياً في دعوته للديمقراطية والمساواة ، فقد قال للنساء (ومن السخرية أن هذا قد جاء في إهداء لمقالة له عن أصل عدم المساواة بين البشر) : « أن حظ جنسك هو أن تتحكم في جنسنا دائماً - ولكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات^(٢٩) . وفي حين أكد « إعلان الاستقلال » بثقة أن كل البشر قد خلقوا متساوين ، فإن توماس جيفرسون Thomas Jefferson كاتبه الأساسي « ادعى أن النساء لا بد أن يستثنين دائماً من المناقشات والوظائف العامة ، لأن « الانحطاط الأخلاقي » سوف ينتج إذا ما اختلطن عبتاً في تجمعات الرجال^(٣٠) .

وبالرغم من أنه من المستحيل تتبع الأصول التاريخية لسيطرة الرجال ، فإن أحد التفسيرات المعقولة جداً يبدو في الاختلافات الجسدية . فالرجال في المتوسط أثقل وأطول وأقوى جسمانياً من النساء ، ومن ثم يكونون أقدر منهن على فرض رغباتهم عن طريق العنف الجسماني أو التهديد باستخدام العنف . بالإضافة إلى هذا ، فإن دور المرأة في حمل الأطفال ورعايتهم يزيد من ضعفها . وحالما بدأ خضوع المرأة ، فإن هذا الخضوع تكرر عن طريق العادات والتقاليد والممارسة والمعتقدات . ولكن بالإضافة إلى العنف المباشر والتهديد باستخدامه والعادات والمعتقدات ، فإن خضوع المرأة كما رأينا تواتراً قد تم تدعيمه بواسطة القانون الذي كانت تقف خلفه القوة القهرية التي تمثلها الدولة .

حتى علماء النفس والأطباء النفسانيون (الذين كانوا لأجيال طويلة أساساً من الرجال) تبينوا ، ومن ثم دعموا ، تفسيراً ذكرياً للمرأة . فمنظرون بارزون مثل سيجموند فرويد Sigmund Freud وجان بياجيه Jean Piaget واريك اريكسون Erik Erikson وقعوا « في نفس التحيز في الملاحظة والمشاهدة . فبتبنيهم اللاشعوري لحياة الذكر بوصفها النموذج ، حاولوا أن يشكلوا المرأة من نسيج ذكري » . ومن ثم فإنهم عند صياغتهم نظرياتهم عن تطور الانسانية ، إما أنهم لم يعيروا الاناث أي انتباه منظم ، أو أنهم أعاروهن انتباهاً قليلاً ، وإما أنهم فسروا تطور الاناث بوصفه انحرافاً عن نموذج الذكر بالأساس^(٣١) .

والغريب هو أن بعض النساء دعون بصراحة إلى التغيير . ومعارضتهن تذكرنا

Discourse on the Origin of Inequality (1754) in Jean Jacques Rousseau, *On the Social Contract*, (٢٩)
Discourse on the Origin of Inequality, Discourse on Political Economy, (Indianapolis, Ind.:
Hackett Publishing Co., 1983), pp. 111-12

(٣٠) مذكورة في : Smith, «One United People,» p. 31.

Carol Gilligan, *In A Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (٣١)
(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) pp. 6 ff.

بالملاحظة المذكورة في الفصل الخامس ، والتي مؤداها أن الأيديولوجية الحاكمة - وسيطرة الرجال كانت أيديولوجية حاكمة بالتأكيد تقريباً في كل مكان - نادراً ما يتم تبنيها بواسطة كل أعضاء نظام سياسى ما ، بل إنها قد يتم الاعتراض عليها بالفعل من جانب البعض . وفي عام ١٧٩٢ كتبت امرأة إنجليزية اسمها ماري وولستونكرافت Mary Wollstonecraft مقالاً باسم « دفاع عن حقوق النساء » . أما في الولايات المتحدة ، فلقد قامت النساء بدور نشيط في حركة معارضة الرق ، وخلصن إلى أن حقوقهن أيضاً هي بالتأكيد في حاجة إلى حماية . وفي عام ١٨٤٨ دعت كل من اليزابيث كادي ستانتون Elizabeth Cady Stanton ولوكريشيا موت Lucretia Mott إلى مؤتمر عن حقوق المرأة ، وبعد ذلك بقليل شارك في قضيتهم بعض دعاة حق المرأة في الانتخابات من النساء ، وأشهرهن لوسي ستون Lucy Stone ، وسوزان ب . انتوني Susan B. Anthony . أما في إنجلترا ، فلقد كونت إيميلين بانكهيرست Emmeline Pankhurst أول لجنة لحق المرأة في الانتخاب عام ١٨٦٥ . وبالرغم من أن الداعيات إلى حقوق سياسية متساوية للمرأة كن عادة ما يقابلن بالازدراء والسخرية لسلوكهن « غير الأنثوى » وكن أحياناً يلقين معاملة فظة من الشرطة ، إلا أنهن قد ساعدن على إحداث تغييرات قانونية (بل وأحياناً دستورية) أدت - كما رأينا في الفصل السابع - إلى إقرار حق المرأة المتساوى في الانتخاب وغيره من الحقوق السياسية في كل الدول الديمقراطية .

ولكن حصولهن على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال لايعنى أن النساء قد حصلن بصورة آلية على نفوذ مساو لنفوذ الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية ، أو أن الفروق بينهن وبين الرجال في التوجهات السياسية قد تلاشت . فكما رأينا قبلاً ، فإن مستوى النشاط السياسى كان ينزع إلى أن يكون أقل بين النساء عنه بين الرجال . وسواء بسبب التمييز ، أو بسبب اتجاهات النساء ذواتهن ، أو بسبب مسؤوليات الأسرة ، أو بسبب كل هذه الأمور مجتمعة ، فإنه في الدول التي بها مجتمعات حداث ، استمر الرجال يبرزون النساء في قوة العمل (النساء اللاتي يقمن بأعباء المنزل دون مقابل لم يحسبن ضمن قوة العمل أو بوصفهن موظفات بمقابل) ، وفي سنوات التعليم الرسمى ، وفي مجال الأعمال والحياة المهنية ، وفي المناصب ذات الهيبة ، وفي الدخل وفي النفوذ ، بما في ذلك المناصب بالانتخاب . ومع التسليم بوجود استثناءات واضحة ، إلا أن القليل من النساء (والأقل من الرجال) قد رفعن أصواتهن بالاعتراض على هذه الأوضاع . وظاهرياً على الأقل ، يبدو أنه عندما انتهى التمييز في الحقوق السياسية من الناحية القانونية ، قبلت النساء بصورة عامة الاختلافات الأخرى في الفرص المتاحة لهن مقارنة بالرجال بوصفها اختلافات « طبيعية » .

ولكن ابتداء من الستينات تزايدت قوة النساء ، خاصة في العقود التالية ، حيث أصبحن يشعرن بقوة بأن هذه الفروق في الفرص ليست عادلة وأنها قابلة للعلاج . وفي الولايات المتحدة خاصة ، اضطلعت الحركات النسائية هناك بالعمل على تغيير ممارسات واقعية مثل تلك المذكورة عالياً ، وعلى تغيير اتجاهات النساء نحو ذواتهن ونحو المجتمع^(٣٢) . و« زيادة الوعي » من خلال العمل في مجموعات تقتصر على النساء وحسب ، وبدون وجود التهديد المحتمل من الرجال ، أصبحت تكتيكا لمساعدة النساء على اكتشاف توجهات جديدة وتطويرها^(٣٣) .

وفي الوقت الراهن ، تشكل النساء أعدادا كبيرة جدا من قوة العمل . وفي دول عديدة ، ارتفع أيضاً مستوى تعليمهن . وفي بعض الدول الأخرى قاربن ، أو حتى تخطين الرجال في مستوى الوعي والنشاط السياسيين . كما أن عددهن في المناصب القيادية والمؤثرة تزايد ، بالرغم من كونه مازال صغيراً^(٣٤) .

(٣٢) ولكن هناك مؤلفاً لكاتبة فرنسية هي سيمون دي بوفوار كان له تأثير غير طبيعي . فكتابها « الجنس الثاني » *The Second Sex* ، والذي صدر في فرنسا عام ١٩٤٩ ، أعيد طبعه في الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ (H.P. Parsley, trans. and ed., New York: Knopf) حيث نال تقديراً هائلاً . ولقد تبعه بعشر سنوات الكتاب الذي أضحي لفترة من الوقت المرجع الرئيسي للحركة النسائية الأمريكية الصاعدة : *Betty Friedan's The Feminine Mystique* (New York: Norton, 1963).

(٣٣) لوصف ، انظر : Catharine A. Mackinnon, *Toward A Feminist Theory of the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1989), Chapter 5, «Consciousness Raising.» pp83-105.

(٣٤) كانت التغيرات غير متكافئة بوضوح في الدول المختلفة . ففي الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ كان ٢٧٪ من النساء في سن ١٤ سنة وما فوقها في قوة العمل . وفي عام ١٩٨٧ كان ٥٥٪ في سن ١٦ سنة وما فوقها في قوة العمل . وارتفع مستوى التعليم للمرأة في الولايات المتحدة مع ارتفاع مستوى تعليم الرجال : ففي ١٩٨٦ كان ٢٤٪ من الرجال في سن ٢٥ سنة وأكثر قد انتهوا من أربع سنوات أو أكثر من التعليم في المعاهد ، و ١٦٪ من النساء كن قد فعلن هذا . ولكن في عام ١٩٨٦ شكل النساء ٩٤٪ من العاملين في مهنة التمريض ، و ٧٣٪ من العاملين في التدريس (باستثناء التدريس في المعاهد والجامعات) و ٨٥٪ من العاملين بالتدالة و ٨٥٪ من مشرفي المكتبات ، ولكنهن شكلن ٣٧٪ فقط من الموظفين والإداريين والمديرين ، و ١٧٪ من الأطباء ، و ٤٪ من أطباء الأسنان ، و ٣٦٪ من العاملين بالتدريس في المعاهد والجامعات . ومتوسط الدخل الأسبوعي للعاملين وقتاً كاملاً في عام ١٩٨٦ كان ٤١٩ دولاراً للذكور ، و ٢٩٠ دولاراً للإناث . وفي عام ١٩٨٤ كان من بين الأفراد في سن التصويت ٦٩٪ من النساء مسجلات وصوت منهن ٦١٪ في انتخابات الرئاسة ، مقارنة بـ ٦٧٪ و ٥٩٪ للرجال على التوالي . ولكن في عام ١٩٨٧ كان ٢٣ فقط من بين ٣٥ عضواً في مجلس النواب من السيدات ، وسيدتان من بين مئة شيخ . ومن بين ٢١ مجتمعاً صناعياً كانت النسبة المسجلة للنساء اللاتي يتحدثن في السياسة : ٧٧٪ في فنلندا و ٧٢٪ في الولايات المتحدة و ٦٠٪ في بريطانيا و ٤٧٪ في إيطاليا و ٣٥٪ في اليابان . ومن بين ١٦ دولة أوروبية ، شكل النساء ٣٥٪ من أعضاء البرلمان الأدنى في النرويج و ٣٠٪ في فنلندا و ١٢٪ في سويسرا و ٤٪ في فرنسا و ٣٪ في بريطانيا (بالرغم من كون رئيسة الوزراء امرأة) أنظر :

وبالرغم من أننا لانستطيع أن نقدم هنا تصوراً تاماً عن النقلة في الوعي ، والتي مازالت بعيدة جداً عن أن تكون قد تمت وانتهت ، إلا أن قدر التغيير هذا - مضافاً إليه التغييرات التي ذكرت قبلاً - يُمكننا من اقتراح الخلاصات التالية :

- (١) التغييرات في التوجهات السياسية الأساسية والتي تتسم بالاستمرار لفترة طويلة ، والتي تبدو صلبة صلابة الصخور ، تحدث بالفعل ، بل وأحياناً ما تعبر عن نفسها بسرعة تثير الدهشة .
- (٢) هذه التغييرات عادة مايمكن تفسيرها بصورة مرضية من خلال مراجعة العوامل الخمسة المذكورة في بداية الجزء الحالي .
- (٣) نادراً مايستطيع المعاصرون أن يتنبأوا بطبيعة التغييرات الأساسية في التوجهات السياسية والتي تكون على وشك الحدوث ، أو هم يفشلون في التنبؤ بموعد حدوثها أو بمداهها أو قوتها ، أو بكيف ومتى تضعف ، أو بما سوف ترتبه في السياسة والبنى .

ويبدو من المؤكد أن تغييرات جذرية أخرى في التوجهات السياسية لشعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب الدول الأخرى سوف تحدث خلال فترة حياة قراء هذا الكتاب .

ولكن ماهي هذه التغييرات ، أين ومتى سوف تحدث ، لانستطيع سوى التخمين .

U.S. Bureau of the Census, Statistical Abstract of the United States: 1988, 108th ed. =
(Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), Tables 201, p. 125; 409, p.244;
418, p. 249; 608, p. 366; 627, p. 376; 651, p 394; 653, p. 395; Inglehart, *Culture Shift*, Table
1-3 and Figure 1-7, pp. 000.

الفصل العاشر

التقييم السياسى

من المرجح أنك ، مثل معظم قراء هذا الكتاب ، تؤمن بأن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية . ولكن هل اعتقاد مثل هذا يوازى بالضبط القول بأنك تحب القهوة أكثر من الشاى ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن قراراتك السياسية لن يمكنك الدفاع عنها عقليا بدرجة كبيرة . فهل يمكنك تجنب هذا ؟ وإذا كانت قراراتك السياسية غير عقلانية فى جوهرها ، أفلا يكون من المضيعة للوقت أن تحاول أن تتصرف بحكمة فى مجال السياسة ؟ ألا يمكن تبرير القرار المبني على جهل تام فى النهاية ، كما يبرر القرار المبني على المعرفة ؟ إذا لم يكن هناك أحد يعرف كيف يضع أساسا ويبنى هيكل خرسانيا قويا بدرجة تكفى لإقامة منزل ، يكون من السفه أن يحاول أى شخص أن يعيش فى منزل ؛ سنكون كلنا أفضل حالا إذا ما سكنا الخيام بدلا من المنازل . هل تعتبر المعتقدات السياسية ، بغض النظر عن مدى الحرص الذى روعى فى صياغتها ، مشابهة إلى حد كبير للمنزل القائم بدون أساس أو بدون هيكل خرسانى قوى بما يكفى لتماسك هذه المعتقدات ؟

عندما نبحث فى أسئلة مثل هذه ، يغدو واضحا أننا يجب أن نتحرك فى اتجاه أكثر معيارية عما كان عليه الحال فى الفصول السابقة . فهذه الفصول السابقة كانت مهتمة أساسا إما بتوضيح معانى المصطلحات كما فى الفصلين ١ و ٣ أو بالوصف كما فى الفصول ٢ و ٥ و ٦ ، أو بالشرح كما فى الفصلين ٤ و ٧ ، أو بتوليفة من كل هذا كما فى الفصلين ٧ و ٨ اللذين يجمعان بين توضيح معانى المصطلحات

والوصف والشرح . وهذه تعتبر طرفاً شائعة لتفسير وفهم العالم فى الحياة اليومية ، وكذلك فى العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والانسانية .

ولكن الفصل الرابع قدم لنا بوضوح طريقة أخرى أساسية أيضاً لتفسير وفهم العالم بوصفه مكاناً يسكنه بشر يصدر عن أحكاماً تتعلق بالأفضل والأسوأ - أحكاماً وتقييمات أخلاقية وقيمية ومعيارية . والأشكال المختلفة للنفوذ والقوة لا تدعو إلى إصدار تقييمات وحسب ، ولكن التمايزات القائمة بين الأشكال المختلفة ذاتها - الإقناع العقلانى والإقناع الخداعى على سبيل المثال ، والنفوذ القسرى وغير القسرى - تعتبر هامة بالنسبة لنا لأننا نُقيّم أشكالاً مختلفة للنفوذ بوصفها أفضل وأسوأ . ونفس الشيء يحدث مع الاختلافات فى النظم السياسية . فنحن نميز بين النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، وبين نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللاكثرة ، أساساً لأننا نؤمن بأن هذه الاختلافات هامة . ومن ثم فإن التقييمات تمدنا بالأسباب التى تجعلنا نجرى بعض التمييزات التى نستخدمها فى التحليل السياسى وتجعلنا نرغب فى وصف كيفية تحقق أشكال معينة من السلوك والأفعال والمعتقدات والأنظمة وتفسيرها .

ولكن هذا يأخذنا مرة أخرى إلى الأسئلة التى بدأنا بها هذا الفصل . ما هى الأسس المعقولة التى نملكها وتجعلنا نؤمن بأن شيئاً ما أفضل من غيره ؟ ان الديمقراطية مثلاً أفضل من الديكتاتورية ؟

مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية

يُعتقد أن أرشميدس قال : أوجد لى رافعة طويلة بدرجة كافية ونقطة ارتكاز أثبتتها عليها وأنا أستطيع أن أحرك العالم . ومن أكثر المشاكل الفلسفية استعصاء على الحل فى القرن العشرين ، محاولة التوصل إلى مأسماه الفيلسوف جون راولز John Rawls نقطة ارتكاز أرشميدية لتثبيت رافعة الفلسفة السياسية عليها ، ألا وهى التبرير العقلانى للأحكام الأخلاقية (١) .

(١) أعيد طبعه بعد الحصول على إذن من الناشرين ، أخذاً عن :

A Theory of Justice by John Rawls, Cambridge, Mass: The Belknap Press of Harvard University Press, copyright © 1971 by the President and Fellows of Harvard College. . بعض الفلاسفة ، وهم قلة بلا شك ، يرون أنه لا يوجد شيء فى الفلسفة أو لدى الفلاسفة ، يميزهم بصفتهم تلك فيجعلهم أكثر قدرة على الوصول إلى الحقيقة ، ومن ثم على الوصول إلى معرفة أصول المعرفة ، سواء تمثلت هذه فى الأخلاقيات أو فيما وراء الطبيعة ، أو فى أى شيء آخر . فعلى سبيل المثال يرى رورتى Rorty أن الفلاسفة يمكنهم أن يتفوقوا ولكنهم لا يستطيعون اكتشاف حقائق خاصة تتعلق بأصول المعرفة . ومن ثم فإن هدف الفلاسفة لابد أن يقتصر على المساهمة فى « النقاش » الدائر حول مسائل هامة ، والابقاء على استمرارية النقاش . Richard Rorty, *philosophy and the Mirror of Nature* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.)

وأحد الإسهامات البارزة للفلسفة السياسية كان اهتمامها المتميز بالمعتقدات الخاصة بالقيم والمعايير والمقاييس . وحتى القرن التاسع عشر كان الفلاسفة (مثلهم مثل غيرهم من الناس) يميلون إلى الاعتقاد بأن الأفكار الأخلاقية يمكنها أن تكون على نفس قدر الموضوعية واليقين اللذين تتمتع بهما المعرفة الامبريقية ، لأن الأفكار كانت مؤسسة في التحليل الأخير على الوحي الإلهي أو الطبيعة أو الالهامات الواضحة بذاتها . ولكن منذ نهايات القرن التاسع عشر ، وبصورة أكثر تزايدا ، في القرن العشرين ، نجد العديد من الفلاسفة ، بل وربما أقساما كبيرة من الشريحة السياسية في كل المجتمعات الحديثة ، قد تبنوا وجهة نظر أكثر ذاتية . وفي الحالات المتطرفة ، كما سوف نرى ، سنجدهم يؤكدون أنه لا يوجد مطلقا أى اعتقاد يمكن تبريره عقليا مادام يتعلق بمعيار قيمي . من هذا المنظور يضحى قولك بأنك تؤمن بأن الحرية أفضل من الرق ، هو قول لا يتسم بأى قدر من الموضوعية بأكثر مما يتسم به قولك إنك تفضل القهوة على الشاي .

وتنامى وجهات النظر « الذاتية » يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل . فأحد العوامل يكمن في التدهور العام في تمسك البشر بالمعتقدات الدينية بدءا من القرن الثامن عشر ، الذى كان يعنى أنه لم يعد من الممكن النجاح فى تبرير القيم بردها إلى حقائق دينية موحاة من قبل الله . فجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) والذى أثرت أعماله بشدة على التفكير الأمريكى أثناء الثورة الأمريكية والمؤتمر الدستورى ، كان فى إمكانه أن يجادل قائلًا إن : « كل الرجال متساوون بالطبيعة » لأننا كلنا وبنفس القدر أولاد الله . ولكن بعد قرنين من الزمان اعتبر الفلاسفة مقدمته المنطقية هذه واهنة إلى درجة لا يمكنها من دعم مقولته . وبالإضافة إلى هذا ، فإن التقدم الواضح للعلوم جعل المعرفة غير العلمية تبدو شاحبة بالمقارنة . وفى الواقع ، فإن وجهة النظر الفلسفية القائلة بأن المعرفة العلمية هى وحدها القادرة على ادعاء الموضوعية بدأت تكسب أرضا صلبة . فعالم الرياضة والفيلسوف الفرنسى كونت Auguste Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) أكد أن تاريخ الإنسانية مر فى تطوره بثلاث مراحل : المرحلة الدينية ، المرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة العلمية . ومن ثم ، فإن العلوم « الوضعية » يجب أن تشكل أساس السياسة والأخلاق والقانون ، بل وحتى الدين ذاته . والوضعية ، كما سميت وجهة نظره ، عادت إلى الظهور بصورة مستقلة فى فيينا فى العشرينات ، وتجسدت فى حركة فكرية تعددت تسميتها من الوضعية المنطقية إلى الوضعية الجديدة إلى الإمبريقية المنطقية إلى الامبريقية العلمية . وبالرغم من أن الوضعية الجديدة كانت فى الأساس تفسيراً فلسفياً للطبيعة الأصلية للمعرفة العلمية ، فإن اتباعها ذأبوا على رفض العبارات الأخلاقية بوصفها غير ذات معنى . وفى عام ١٩٣٦ أكد أحد أساتذة جامعة أكسفورد الشبان ، وهو أ . ج .

اير A.J. Ayer ، بجرأة واضحة أنه مادام لا يمكن التأكد من حقيقة الأحكام الأخلاقية ، وذلك على خلاف العبارات العلمية ، فإن العبارات الأخلاقية لا بد أن تكون خالية من أى معنى (٢) . ولكن إذا كانت العبارات الأخلاقية لأمعنى لها - أو إذا كانت على أى حال بلا معنى عقلانى (كما كان الوضعيون الجدد يقولون أحيانا) أو « إدراكى » - فإن الأسس الأخلاقية للفلسفة السياسية لا بد أن تكون أيضا غير ذات معنى ، وإذا كانت أسسها الأخلاقية لأمعنى لها فى ذاتها ، فإن الفلسفة السياسية تصبح مجهودا عقيما لاطائل من ورائه .

وتمثل أحد التيارات الفكرية الأخرى التى عمقت من حدة المشكلة فى وجهة النظر القائلة بأن كل الفكر الفلسفى (بل وفى بعض الصياغات كل أنواع الفكر بما فى ذلك العلوم الطبيعية) تحدده أسباب تقع خارج نطاق الوعى ، ويتجاوز سيطرة أولئك الذين يؤيدونه . وفى الصياغات التى تتبنى الحتمية ، تتم نسبة الأسباب الخارجية إلى المرحلة التاريخية المعينة التى يعاصرها الشخص ، وثقافته ، والطبقة التى ينتمى إليها ، ومصالحه ، وتطوراته النفسية (٣) . فإذا كان المنظور الفلسفى للمرء لا يعدو كونه

(٢) A.J. Ayer, *Language, Truth and Logic* (London: Gollancz, 1936; and New York: Holt, Rinehart & Winston, 1973), pp 226-7

(٣) وجهة النظر التى ترى أن الإدراك والأفعال الإنسانية يتم تحديدها كلية بواسطة عوامل خارجية ، يطلق عليها بصفة عامة الحتمية . وإحدى الأطروحات المساندة للحتمية على أساس من عوامل نفسية قدمها عالم النفس ب . ف سكينر B.F. Skinner فى *Beyond Freedom and Dignity* (New York: Alfred A. Knopf., Inc., 1971)

انظر أيضا: *Walden Two* (New York: MacMillan Inc. 1948) and *Finley Carpenter, the Skinner: Primer* (New York: Free Press 1974)

ومصطلح النسبية عادة ما يستخدم فى الأطروحة التى مؤداها أن العوامل المختلفة تنتج بين الأفراد والجماعات المختلفة ، طرقا مختلفة بل ومتضادة ، ولكنها متساوية فى إمكانية تبريرها لفهم وتفسير وشرح العالم . وأحد الأشكال الشائعة للنسبية خاصة عند علماء الانثروبولوجيا هو ، النسبية الثقافية وعند تطبيقها على الأخلاقيات ، فإن وجهات النظر تلك تضحى نسبية أخلاقية . والتاريخية مصطلح عادة ما يستخدم لوصف المؤرخين . أو غيرهم الذين يرون أن الفكر السياسى (أو غيره) يمكن شرحه وتفسيره تماما بوصفه نتاجا فرعيا لفرضيات لها جذور فى المرحلة التاريخية التى يحيا فيها الكاتب . والأطروحات المساندة للتاريخية يمكن مطالعتها فى *Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," History and Theory 8 (1969): 3-53 and "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," Political Theory 2 (1974): 277-303.*

وأحد الاشكال الهامة والتميزة لاستخدام التاريخ نجدها فى « الحتمية التاريخية » ، التى قال بها ماركس واتباعه ، لتفسير حديث انظر : *G.A. Cohen, Karl Marx: Theory of History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

ناتجا فرعا لعوامل غير عقلانية مثل هذه ، فإن محاولة بلورة فلسفة سياسية ، أو حتى مناقشتها بصورة جادة ، تصبح مرة أخرى أمرا غير واعد على الإطلاق .

تيارات معاكسة

مثل هذه الاعتراضات الموجهة ضد إمكانية أن تكون الفلسفة السياسية ، مجهودا عقلانيا أو على الأقل معقولا ، لم يثبت أنها فتاكة أو مدمرة . فمن ناحية ، نجد أن الأدكياء والمفكرين ، بما في ذلك علماء السياسة والفلاسفة ، قد استمروا في عرض الأفكار السياسية ومناقشتها بجدية تامة ، وأثناء قيامهم بهذا وضح أنهم يؤمنون بأن مناقشتهم ليست بلا هدف أو أنها غير عقلانية ، بغض النظر عما قد يقوله الوضعيون الجدد أو الحتميون أو التاريخيون أو غيرهم . فالاهتمام الجاد بالأفكار السياسية ، ومن ثم ببعض الأسئلة الأساسية في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية ، أثارته بالتأكيد اضطرابات القرن العشرين . حربان عالميتان وحروب صغيرة لا حصر لها ، الكساد الاقتصادي العالمي في الثلاثينات ، ثورة ، انهيار الديمقراطية في دول عدة ، استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ، احتمال الفناء النووي ، أحداث الشعب في المدن الأمريكية في الستينات ، حرب فيتنام ، فضيحة ووترجيت ، وماترتب عليها من محاولة سحب الثقة من الرئيس نيكسون ثم استقالته - نجد أن هذه الأحداث وغيرها قد أضعفت الكثير من المعتقدات المتفائلة والأكثر إشراقا - حتى بين الأمريكيين - التي سادت في وقت سابق ، وقد تكون قد استتارت اهتمامنا لبعض الأسئلة الأساسية التي وضعها الفلاسفة السياسيون^(٤) .

بالإضافة إلى هذا ، فإن تأثير الوضعية الجديدة وصل إلى القمة ثم - وكما يحدث عادة للحركات الفلسفية - نزل سريعا . ففي عام ١٩٧٧ تحسرا . ج . أير لأنه انتقل من كونه « مفكر متمرد » إلى « مفكر عجوز » دون أن يمر بمرحلة الاحترام الرصين^(٥) .

(٤) في قول ماثور أشار الفيلسوف جورج فيلهلم فريدريك هيجل Georg Wilhelm Friedrich Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) إلى أن بومة مينرفا تطير وقت الغسق ، في إشارة إلى أن الفلسفة تزدهر ليس وقت فتوة الحضارة عندما تطبق معاييرها دون أدنى مساءلة ، ولكن في فترات التدهور عندما تتم مساءلة مصداقية معاييرها التي لاتبدو وقتها ملائمة .

(٥) منصوص عليها في : Brian Barry , "And Who Is My Neighbor?" *The Yale Law Journal* 88:629 (1979) , 629-58 , at p. 631 *A Part of My Life* (London: Oxford University Press, 1977) , pp. 294-95 .

ولقد أصبح واضحاً أيضاً أن الفراغ الفلسفي لا يمكن ملؤه بصياغات حتمية بحتة^(٦).

تحليل المعنى

يعتقد بعض الفلاسفة ، خاصة في الدول الناطقة بالإنجليزية ، أن الأساس الملائم للتأمل في القضايا المعيارية في مجال الفلسفة السياسية يمكن أن نجده في اللغة ، وذلك عن طريق تحليل المعنى الذي نسيغه على الكلمات والمفاهيم في الاستخدام العادي لها . وقد تأثر تحليل المعاني في التقييم الأخلاقي والسياسي بشدة بالعمل الأخير للفيلسوف لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein (١٨٨٩ - ١٩٥١) (٧) . وبصفة عامة فإن الفلسفة « التحليلية » أو « اللغوية » تسعى نحو التعرف على معاني المصطلحات كما تستخدم بالفعل في اللغة العادية غير الفلسفية . وكنتيجة لتأملنا في الكيفية التي نعبر بها عن المعاني عندما نرغب في القيام بأحكام أخلاقية وقيمية ، في تمييزها عن الأحكام المتعلقة بمسائل تقع في مجال العلم الإمبريقي ، نجد أن بعض الكُتَّاب قد خلصوا إلى أن اللغة تنقسم في الواقع إلى « مناطق » مختلفة . وتضطلع لغات « المناطق » المختلفة بقضايا مختلفة . فلغة منطقة ما عادة ماتكون غير ملائمة بل ومشوشة عندما تستخدم للتعبير عن قضايا تتطلب نوعاً آخر من اللغة .

والخطاب الأخلاقي هو أحد هذه المناطق ، كما يطرح البعض^(٨) . فالاعتماد بصورة مطلقة على لغة العلوم الأمبريقية لاستكشاف مجال الخطاب الأخلاقي (كما

(٦) وكما كتبت ديبيورا بومجولد Deborah Baumgold معلقة على التاريخية : « ليس مستغرباً ، أن النهج التاريخي .. يزرع نحو إذابة الأهمية السياسية للنصوص الكلاسيكية » . وفي مقالتها "Political Commentary on the History of Political Theory," *American Political Science Review* 75:4 (December 1981), pp. 928-40, وصفاً ونقداً مفيدتين لبعض النهج الحديثة للفلسفة السياسية .

(٧) العمل الأخير لفيتجنشتاين يتعارض بصورة ما مع عمله الأسبق الذي أثر بشدة في الوضعية المنطقية . لتقرير عن عمله انظر : David Pears, *Ludwig Wittgenstein* (New York: The Viking Press, 1969, 1970).

(٨) Hanna Fenichel Pitkin, *Wittgenstein and Justice* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972) . بالرغم من كونه أقل تأثيراً بصورة مباشرة بفيتجنشتاين ، إلا أن بريان باري Brian Barry, *Political Argument* (New York: Humanities Press, Inc., 1967) أكد أيضاً وضرب أمثلة تظهر إمكانية توضيح الأحكام السياسية جزئياً من خلال التحليل الدقيق للمعنى . ولقد لعبت أعمال فيتجنشتاين دوراً هاماً أيضاً في انتقاد بيتر وينش Peter Winch للعلوم الاجتماعية في : *The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy* (New York: Humanities Press, 1958).

اقترح بعض الباحثين المعارضين للمدرسة الإدراكية (يعد أمرا غير منطقي بنفس قدر المطالبة باستخدام لغة الطبيعة أو الكيمياء لمناقشة الصفات الجمالية لرسم ما . وإن أحد أهداف هذا النهج - بل والهدف المطلق له وفقا للبعض - هو إثراء الخطاب الأخلاقي والتقييم السياسى وايضاحهما عن طريق إعلاء فهمنا للغة التى نستخدمها عندما نناقش قضايا أخلاقية ، كما يفعل كل الناس عمليا .

ولكن بوصفه نهجا لإحياء الفلسفة الأخلاقية السياسية ، فإن التحليل اللغوى سرعان ما أظهر بعض القصور . وربما كان أهم أوجه القصور هو فشله فى أن يوضح بصورة مقنعة كيف أن تحليل المعنى يمكن أن يتجنب مأسماه الفلاسفة الأولون **المغالطة الطبيعية** : وهى محاولة استخلاص عبارة تتعلق بما يجب أن نعمله من عبارات تقرر ماهو قائم بالفعل . فحتى إذا كان من الممكن أن نوضح مايقصده بمصطلح « عدالة » فى سياقات محددة ، فإنه لا يبدو أنه يترتب على ذلك أننا يجب أن نتصرف بعدالة . بالإضافة إلى هذا ، لا يوجد فيلسوف تحليلي أنتج بالفعل عملا فى الفلسفة السياسية بلغ من القوة والإقناع مايجعله دليلا على نجاح هذا النهج . وأخيرا ، إن هناك من تحليل معانى المصطلحات مايضحى مملا وهامشيا وغامضا إلى درجة لا تجعل أحدا ، سوى الفلاسفة الجهابذة ، قادرا على متابعة المناقشة ، أو حتى يهتم بأن يفعل ذلك^(٩).

التراضى العقلانى : هابرماس

نقترح المناقشة الخاصة بتفضيل الإقناع العقلانى والتى طُرحت فى الفصل الرابع ، إمكانية أن نجد نقطة الارتكاز الأرشميدية إذا ما استطعنا أن نثبت أن الناس إذا ماوضعوا فى موقف غير مسموح فيه إلا بالإقناع العقلانى فإنهم سوف ينفقون على قيم محددة . ويمكن تشبيه اتفاقهم هذا بعقد يتم بينهم للالتزام بهذه القيم . وربما يكون أكثر التيارات المضادة للذاتية والنسبية تأثيرا هو التيار الذى يدعو إلى اتباع هذا الخط . وبالرغم من أنه من المستحيل أن نقدم هنا أكثر من مجرد رسم كروكى مختصر وغير كامل ، إلا أننا نرغب فى ذكر اثنين من مثل هذه النهج^(١٠).

(٩) « لقد تحرك بندوق الساعة بدرجة حادة إلى الجهة الأخرى حتى أنى لا أستطيع أن أتذكر آخر مرة قرأت فيها مناقشة حول معيار ماهية زهرة الصبار الجميلة أو التفاحة الشهية جدا » .

Barry, «And Who Is My Neighbor?» P.632

(١٠) ولقد قدم لنا دافيد جوتيه David Gauthier مثلا ثالثا مؤثرا فى : *Morals by Agreement* (Oxford : Clarendon Press 1986) فلقد حاول جوتيه أيضا « تطوير نظرية عن الأخلاق بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلانى » . ولقد جادل « أن المبادئ العقلانية لتحديد الاختيارات أو القرارات ، من بين العديد من الأفعال الممكنة ، تتضمن البعض الذى يمنع الفاعل من متابعة مصالحه الخاصة =

في سلسلة من المؤلفات منذ عام ١٩٧٠^(١١)، اقترح الفيلسوف الألماني يورجان هابرماس Jürgen Habermas أن توافقاً رشيداً في الرأي بخصوص قضايا تتعلق بالحقيقة وبالأخلاق يمكن الوصول إليه بالخطاب «discourse» في «موقف خطابي مثالي». وفي مثل هذا الموقف فإن الظروف «يجب أن تضمن ليس فقط مناقشة مفتوحة، وإنما أيضاً خالية من التأثيرات المشوهة، سواء كان مصدرها السيطرة الصريحة أو السلوك الاستراتيجي الواعي أو عوائق الحوار الأكثر خطورة والناجمة عن خداع الذات». ولابد أن يتمتع كل المشاركين بفرص متساوية «للتعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم ونواياهم... وهكذا، وذلك حتى يمكن للمشاركين أن يكونوا صادقين»، ولابد أن يتمتعوا بمراكز متساوية إلى حد كاف حتى تصبح «المساواة الرسمية في بدء ومتابعة الحوار أمراً يمكن ممارسته في الواقع».

ومن حيث المبدأ، سيطبق هابرماس متطلبات توافق الرأي التي يتم الوصول إليها في موقف خطابي مثالي على كل من الأحكام الامبريقية والأخلاقية. والمسائل الأمبريقية - على سبيل المثال، الوصف والتشرح في الفصول السابقة - تتطلب «خطاباً نظرياً» يفرض على أحكام تتعلق بالحقيقة. أما المسائل الأخلاقية فتتطلب «خطاباً عملياً» يفرض على أحكام تتعلق «بالصواب» أي أحكام أخلاقية.

وإذا كانت كل الاحتياجات والمصالح ذاتية بحتة، وتختلف من شخص إلى آخر، ومن ثم تجعل من المستحيل الوصول إلى إجماع بخصوصها، فإن نهج هابرماس لن يمدنا بالتأكيد بنقطة ارتكاز أرشميدية، وسوف تظل مشكلة التوصل إلى

= بطريقة منزهة عن الغرض. هذه نعرفها بوصفها مبادئ أخلاقية». (٢ - ٣) بالرغم من أن أطروحة جوتيه بلغت من التجريد والصعوبة حداً يجعلنا غير قادرين على تلخيصها هنا، فإنه من الهام أن نقرر افتراضاً أن نظريته تستنتج من الاعتبار المواقف التي تكون فيها الأحزاب غير متساوية ابتداءً وبصورة إجمالية. «فبين غير المتساويين قد يستفيد حزب واحد بشدة من خلال قهره للآخرين، ووفقاً لنظريتنا لن يكون هناك أي سبب يجعله بحجم». (١٧) وبالرغم من أن جوتيه قدم تبريراً آخر لافتراضه أن الموقف الأولي للأحزاب لإجراء اتفاق ما لا يكون قهرياً (ص ١٩٢ - ١٩٧)، فباعتبار تسيد عدم المساواة والقسر في الحياة السياسية، سوف يبدو هذا وكأنه تحجيم هائل لمحيط النظرية. ولكن عند بنائه لمقولته بوصفها جزءاً من نظرية الاختيار العقلاني، بنى جوتيه على واحد من أكثر النهج لتحليل السياسي والاقتصادي سرعة في النمو. نظرية الاختيار العقلاني يشار إليها أيضاً بوصفها نظرية الاختيار الاجتماعي، وأحياناً بوصفها اقتصاداً سياسياً والأدبيات الخاصة بهذا الموضوع كثيرة للغاية، وجزء كبير منها يعتمد على الرياضيات.

(١١) هناك تحليل متعاطف مع أعمال هابرماس نجده باللغة الإنجليزية في Thomas McCarthy, *The Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge: The MIT Press, 1978). ولقد أخذت من هذا العمل الشذرات الموجودة في الصفحات التالية (306-7,314 pp).

تبرير عقلاني للأحكام الأخلاقية دون حل . ولكن هابرماس يطرح مقولة « أنه لا توجد مصالح خاصة وحسب ، بل وتوجد مصالح مشتركة أو « قابلة للتعميم » ؛ وتصبح المهمة المحددة للخطاب العملي هي اختبار أى المصالح يمكن أن تضحى « مقسمة من خلال الحوار » (قابلة للإجماع حولها) ، وأيها غير صالح لذلك (قابلة - فى أفضل الأحوال - لإمكانية التفاوض للوصول إلى حل وسط بخصوصها) . وفى الحالة الأولى .. سيكون عندنا إذن إجماع معقل عقلاني » .

وهناك على الأقل صعوبتان تكمنان فى الحل الذى قال به هابرماس : الأولى هي أن الوضع الخطابى المثالى ، كما يعترف هو ذاته ، وضع مثالى نادر ما يتحقق فى عالم الواقع ، بل وقد لا يتحقق مطلقا . الثانية ، نتيجة لهذا فقد تركنا خاليى الوفاض فيما يتعلق بالأحكام الأخلاقية التى يمكنها أن تقترب من إمكانية الوفاء بالمتطلبات التى يفرضها اختياره الشديد المثالية . ففى أعمال هابرماس ذاته نضل نبحت دون جدوى عن أحكام أخلاقية يمكن تبريرها بوصفها نتاجا لتراض عقلاني فى موقف خطابى حر .

العدالة من خلال العقد : راولز

فى عام ١٩٧١ ، أصدر جون راولز John Rawls أستاذ الفلسفة فى جامعة هارفارد كتابه الذى طال انتظاره « نظرية فى العدالة » A theory of Justice (١٢) . وفور صدوره ، تم اعتماد الكتاب فى الدول الناطقة بالانجليزية بوصفه إضافة أساسية فى ميدان الفلسفة السياسية . ولقد استثار الكتاب فيضانا لم يسبق له مثيل من المقالات ، بل وحتى كتبا كاملة ، تفسر وتعضد ، أو كما هو الحال عادة بين الدارسين ، تهاجم مقولات راولز (١٣) . وبعض النقاد الذين رفضوا نظريته ، أو رفضوا أجزاء هامة منها استخدموها بالرغم من ذلك كنقطة انطلاق لتطوير وجهات نظر بديلة . وعلى مدار العقد التالى ظهرت ، ربما سنويا ، مؤلفات تتعامل مباشرة مع بعض القضايا الكبرى فى ميدان الفلسفة السياسية محاولة أن تضع حلولاً لها . ومن المبكر جدا أن نحدد الآن ما إذا كان كل هذا يشير الى وجود صحة ستكون طويلة المدى فى ميدان الفلسفة السياسية ، أم أن الأمر لا يعدو كونه ومضة تظهر

(١٢) انظر هامش (١) من الفصل الحالى .

(١٣) على سبيل المثال Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice* (Oxford, England: Clarendon Press, 1973); and Robert Paul Wolff, *Understanding Rawls* (Princeton, N.J.: Princeton University

Press, 1977). انظر أيضاً المقالات التى كتبت عن راولز فى : *The American Political Science*

Review, 69:2 (June 1975)..

على شاشات رادار تاريخ الفكر . ولكن في الوقت الراهن نستطيع أن نقول إن التوجه المعيارى أصبح يشكل جبهة تتسع بسرعة واضحة في مجال العلوم السياسية تماما كما كان الوضع بالنسبة للتحليل الإمبريقي قبلا . ولكن من حسن الحظ أن صحة الفلسفة السياسية لاتعوق بالضرورة استمرار نمو التحليل الأمبريقي ، بل وقد تزيد من قوة هذا التحليل من خلال اقتراح معايير تساعد الباحثين الإمبريقيين على الحكم على الأهمية النسبية للقضايا التي يقومون بدراستها .

مقولة راولز

تعكس مقولة راولز إيمانه بمصادقية واحد من نوعين أساسيين للتفكير الأخلاقي . ويقترح أسلوبا يمكن من الوصول إلى المبادئ الحاكمة لنوع من التفكير . ويقدم مبادئ للعدالة ، ويدعى أنه يبررها باستخدام هذا الأسلوب .

نوعان من التفكير الأخلاقي : أحد الأشكال الشائعة للتفكير الأخلاقي ينهض بصورة مطلقة على تقدير للمجموع الصافي لقيمة النتائج البديلة والذي يتم التوصل إليه عن طريق جمع الأرباح والخسائر لكل شخص : كما ، على سبيل المثال ، في المبدأ الذي مؤداه أن أفضل قاعدة للسياسة العامة هي أن تسعى نحو « الخير الأقصى للعدد الأكبر من الناس » . ولأسباب بادية للأعين ، فإن هذا النوع من التفكير الأخلاقي يعتمد على تقييمه للنتائج . وبالتأكيد سيضحى لزاما أن تقيم النتائج بالنظر إلى مقياس ما لما هو خَيْرٌ ومرغوب . وبعض المقاييس الشائعة هي السعادة والمتعة والقناعة والمنفعة ، ومثل ذلك . والأطروحة التي تستخدم معايير مثل هذه عادة ماتسمى **نفعية** . والنفعيون يؤمنون بأن أفضل سياسة هي تلك التي **تعظم** قيمة معينة مختارة - السعادة ، المنفعة ، المصلحة أو أى قيمة أخرى^(١٤) . ومنذ البداية اعتبر الاقتصاديون

(١٤) ومن ثم ، تبني جوتيه في *Morals by Agreement* الفرضية التي مؤداه أن الأفراد يتصرفون بعقلانية فقط إذا ماسعوا نحو تعظيم مصلحتهم أو أرباحهم الخاصة (ص ٧) . وإحدى المشاكل في أنساق التعظيم ، ومن ثم في النظرية النفعية ، هي ما إذا كنت ستسعى إلى تعظيم المجموع الكلي للقيمة أو متوسطها . فالنفعيون الكلاسيكيون قرروا أن المجموع الكلي للقيمة هو بالتحديد الأمر الواجب التعظيم ، ولكن افترض أن دولة ما يمكنها أن تختار بين : (١) مضاعفة عدد سكانها وزيادة الناتج القومي الإجمالى بنسبة ٢٠ ٪ أو (٢) الإبقاء على كل من عدد السكان والناتج القومي الإجمالى على ما كانا عليه . فتعظيم المجموع الكلي سيتطلب تنفيذ السياسة الأولى بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد سوف ينخفض بنسبة ٦٠ ٪ . والنفعيون المحدثون دعوا من ثم إلى تعظيم المنفعة المتوسطة ، وهو ما يؤدي بالطبع إلى اتباع السياسة الثانية . انظر المناقشة في Rawls, pp.161 ff. وبالتأكيد لا يكون الناتج القومي الإجمالى مساو بالضرورة للسعادة أو المتعة أو القناعة أو المنفعة أو غيرها من المعايير المعقولة للصلاح ، ولكن هذا يشير إلى مشكلة أخرى في النظرية النفعية : كيف تستطيع أن تقدر القيمة النسبية للبدائل .

المحدثون أن مصداقية التفكير النفعي هي أمر مسلم به ، وذلك بالرغم من أن مفهوم النفعية في مجال الاقتصاد أصبح الآن غاية في التجريد والتجزئ ، إلى درجة تجعله مجرد طيف الصورة المتدفقة بالحيوية والتي كان عليها المفهوم قديما ، عندما كان يتخذ صورة السعادة أو المتعة . ويرتكز العديد من أحكامنا الخاصة بالسياسات العامة على اعتبارات نفعية . فنحن نحاول أن نقدر الأرباح والنفقات للأشخاص والجماعات المختلفة في المجتمع ، لكي نصل إلى حكم يعلى من قدر السياسة التي تحقق أكبر فائدة صافية لمجموع الأفراد والجماعات كلهم . وفي الواقع ، فإنه من الصعب أن ترى كيف يمكنك أن تصدر حكما فطنا بخصوص السياسات العامة إذا كنت ممنوعا من استخدام التفكير النفعي بشكل تام .

ولكن في نظريته في العدالة لم يخف راولز معارضته للتفكير النفعي (١٥) . وعوضا عن هذا نجده يؤسس نظريته على فكرة أخرى شائعة : معظمنا يعتقد أن بعض الأشياء صائبة وخيرة أو عادلة بالرغم من أنها قد لا تؤدي مثلا ، إلى السعادة القصوى لأكثر عدد من الناس ، وبالتالي إذا كان للناس حقوق طبيعية لا يمكن التغاضي عنها ولا يمكن التعدي عليها ، فإن مثل هذه الحقوق لا يجوز تخطيها من أجل مجرد تجميع للمنفعة الصافية أو المتعة الصافية أو السعادة الصافية للآخرين . فلو كان للأشخاص حق في محاكمة عادلة لا يجب التعدي عليه ، فلا يجب أن يجرموا من هذا الحق بسبب المتعة التي سيحصل عليها آخرون من جراء إدانتهم ، سواء كان هؤلاء الآخرون مجموعة مستتارة من الدهماء الباحثين عن ضحية يحاكمونها بلا قانون ، أو كانوا هيئة مشرعين يرغبون في ضمان إدانة مجموعة من المعارضين الذين لا شعبية لهم ، أو حتى لو كان هؤلاء الآخرون هم غالبية المواطنين . فكما يقول راولز : العدالة ترفض أن يكون فقدان البعض لحريةهم صائبا لأنه سيؤدي إلى خير أكبر يقتسمه آخرون (١٦) . فعلى خلاف التفكير النفعي ، نجد أن إصرار راولز على الأولوية المطلقة لبعض مبادئ العدالة إنما يعكس ما أسماه باري « مذهب الحكم المطلق » (١٧) وما أسماه راولز « مذهب الالتزام الأخلاقي » (١٨).

(١٥) Rawls, *Theory of Justice*, pp. 22-27 and 150-92.

(١٦) المرجع نفسه ، p.28

(١٧) Barry, "And Who Is My Neighbor?" p.630

(١٨) لقد عرف راولز نظرية « الالتزام الأخلاقي » بأنها « إما أنها لاتحدد الخير باستقلالية عن الصواب ، وإما أنها لاتفسر الصواب على أساس أنه تعظيم الخير » . وهذا يعني أنه في نظرية الالتزام الأخلاقي إما : (١) الأفضل ليس غاية منفصلة مستقلة مثل السعادة ، ولكن الأفضل هو ببساطة تحقيق ما هو صائب ، مثل العدالة ، دون اعتبار للغايات الأخرى ؛ أو (٢) الأفضل لايتحدد من خلال تعظيم المتحقق من غاية مرغوبة مثل السعادة ، ولكنه مطلب مطلق ، وبغض النظر عن المجموع الكلي =

ولا يعتبر راولز أول من انتقد التفكير النفعي . وإذا كان قد حقق دويا أكبر ممن سبقه من نقاد في مجال الفلسفة السياسية ، فإن هذا يمكن إرجاعه إلى حقيقة أنه قدم أسلوبا لتبرير المبادئ المطلقة ، وأيضا مبدئين محددتين نسبيا ينتفع بهما .

أسلوب راولز : من المشاكل المحورية في التفكير الأخلاقي ، تحديد كيفية الوصول إلى مبادئ يمكن الادعاء بقدر من المعقولية بأنها عامة أو حتى عالمية . فالمبادئ المؤسسة على مصلحتك الذاتية وحسب قد لا تكون مقنعة لأي شخص آخر مصالحه تتعارض مع مصالحك . وأسلوب راولز يهدف إلى التغلب على هذه الصعوبة .

فهو يدعوكم إلى أن تتخلوا أنفسكم تحاولون مع آخرين الوصول إلى اتفاق أساسي ، عقد اجتماعي ، يجسد مبادئ العدالة في البناء الأساسي لمجتمعكم . والمبادئ هي مأسوف قبله أنت بوصفك إنسانا حراً وعقلانيا تهتم بتحقيق مصالحك الخاصة وأنت في موقف مساواة مبدئي مع الآخرين . بمعنى آخر ، من المفترض أنك أنت والآخرين تمتلكون نفس الحقوق في اختيار وتحديد المبادئ ، فكل واحد منكم يمكنه أن يقدم اقتراحات ، وأن يشرح الأسباب المرجحة لقبول هذه الاقتراحات ، وهكذا . ولكن راولز اقترح في واحد من أكثر أفكاره ذكاء وإثارة للجدل ، أن تتخيل نفسك في وضع افتراضي مؤداه أنك مسربل في « حجاب من الجهل » فيما يتعلق بمصالحك الشخصية الفردية المحسوسة . وسوف تختار قواعد للعدالة وكأنك لاتعلم بالتأكد ماسيكون عليه وضعك في المجتمع الجديد . ما إذا كنت ستصبح مميزا أم لا ، غنيا أم فقيرا ، قويا أم ضعيفا ، ذكيا أم غبيا ، وهكذا . في هذا « الوضع الأولي » ماهي القواعد الأساسية التي سوف ترغب في تضمينها في العقد الاجتماعي ثم بعد ذلك ترغب في أن تنعكس في الدستور^(١٩) ؟ يرى راولز أنه

= للسعادة - مثلا - والذي قد ينتج عن هذا . وعند رفضه للنفعية ، فإن راولز لايفرض المقولات المعتمدة على تقييم النتائج بصفة عامة . فنظريات الالتزام الأخلاقي مثل قوله لا « تشخص مدى صواب المؤسسات والأفعال في استقلال عن النتائج المترتبة عليها . فكل المذاهب الأخلاقية التي تستأهل أن تسترعى انتباهنا تأخذ النتائج في الاعتبار عند الحكم على الصواب . والذي لايفعل ذلك سيكون ببساطة غير عقلاني ، مجنوناً » (نظرية في العدالة Theory of Justice ص ٣٠) . ووجهة نظره هي أنه في حين أن العدالة تتطلب منا بوضوح أن نأخذ النتائج في الاعتبار - مثلا ما إذا كانت المحاكمة العادلة هي نتاج لإجرائيات معينة أو أنها ليست نتاجا لذلك - فإن العدالة ليست مسألة مجموع صافي أرباح وخسائر فرد ما ولكنها حق مطلق .

(١٩) المرجع السابق . PP.11-22 لقد تجاهلت جانبين آخرين هاميين ومثيرين لدرجة عالية من الجدل في إجراءات راولز ، وهما فكرته عن التوازن التأملی (ص ٤٨ - ٥١) والتي ستناقش باختصار بعد ذلك في هامش ٢٦ ، وكذا تبنيه لاستراتيجية قصوى (ص ١٥١ - ١٥٦) .

بسبب عدم تأكيدك ، فسوف ترغب في ضمان أن تقف القواعد حائلا دون أن تعامل معاملة قاسية اذا حدثت وكنت واحدا من الأشخاص الأقل تميزا في المجتمع . فأنت لا يمكن أن تضمن ما الذى سيحمله المستقبل ليس فقط لك ، ولكن أيضا للأعضاء الآخرين فى أسرتك - لأطفالك .

مبدأ العدالة : يزعم راولز أنك فى مثل هذه الظروف سوف تتبنى المبادئ العامة التالية للعدالة :

« أن كل القيم الاجتماعية - الحرية والفرص ، الدخل والثروة ، وأسس احترام الذات - يجب أن توزع بالتساوى إلا إذا كان التوزيع غير المتساوى لأى من هذه القيم ، أو لها كلها ، هو فى مصلحة كل الأفراد » (٢٠) .

ولقد استخرج راولز من هذا المبدأ العام مبدئين للعدالة : الأول يضمن مساواة تامة فى الحقوق السياسية للمواطنين فى نظام ديمقراطى . والثانى يضمن معاملة عادلة (وان لم تكن بالضرورة متساوية تماما) فى توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية .

فابتداء لابد إذن أن يمتلك كل فرد حقا متساويا فى أكبر عدد من الحريات الأساسية ، وأن يكون هذا متكافئا مع حق الآخرين للتمتع بنفس الحريات .

« الحريات الأساسية للمواطنين هى بصورة تقريبية ، الحرية السياسية (حق التصويت وحق تقلد المناصب العامة) بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع ، وحرية الإدراك وحرية التفكير ، والحرية الشخصية بما تتضمنه ذلك من حق الاحتفاظ بملكية (شخصية) ، والتحرر من الضبط والجزر التعسفيين كما يحددهما مفهوم حكم القانون . كل هذه الحريات مطلوب أن يكون هناك تساو بخصوصها وفقا للمبدأ الأول ، بما أن مواطنى أى مجتمع عادل لابد وأن يتمتعوا بنفس الحقوق الأساسية » (٢١) .

ومن ثم ، فإن مبدأ راولز الأول يؤسس ماهية الحقوق الأصلية للمواطنة فى نظام سياسى ليبرالى ديمقراطى . وهذا المبدأ الأول له أولوية مطلقة مقارنة بالمبدأ الثانى : « التخلّى عن مؤسسات الحرية المتساوية التى يتطلبها المبدأ الأول لايمكن تبريره ، أو تعويضه ، بامتيازات اجتماعية واقتصادية أكبر » (٢٢) .

(٢٠) المرجع السابق p.62

(٢١) المرجع السابق p.62

(٢٢) المرجع السابق p.61 ، طالع أيضا تبريره لأولوية الحرية فى الصفحات ff. 541-pp

وبالرغم من هذا ، فإن المبدأ الثاني لراولز يفوق بكثير السياسات السائدة في الدول الديمقراطية : فعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن السماح به إلا في ظل شرطين : أن يمثل عدم المساواة فائدة لكل فرد في المجتمع ، وأن يكون لكل فرد فرصة متساوية للسعي نحو الأوضاع التي ترتب المكافآت غير المتساوية (٢٣) . ومن ثم ، ففي ظل المبدأ الثاني ، فإن عدم المساواة في الثروة والدخل يمكن تبريره على أساس أنه نتيجة مترتبة على حق التملك ، أو على اختلاف القدرات والمواهب والعمل . فالدخل والثروة لا بد أن يوزعا بطريقة متساوية بين المواطنين إلا إذا كان في الإمكان إثبات أن عدم التساوي سوف يجعل كل فرد في وضع أفضل - ربما عن طريق تقوية الدوافع والمخرجات بما يؤدي إلى ارتفاع دخل كل فرد . ومن الواضح أن تطبيق مبدأي راولز للعدالة على الولايات المتحدة سوف يتطلب تغييراً جذرياً في سياستها العامة .

بعض الأفكار المتضمنة

بالرغم من أن مثل هذه المناقشة الموجزة لا تعطي بالتأكيد مقولات راولز حقها ، فإنها تبرز بعض النتائج .

١ - إن تقدم العلوم لم يمح الفلسفة السياسية

من الواضح ابتداءً أن وجهة نظر كونت ، والتي ذكرت قبلاً ، والتي يشاركه الإيمان بها بصورة ضمنية بعض الوضعيين الجدد - والتي مؤداها أن التحليل العلمي الدقيق سوف يحل محل الفلسفة الأخلاقية والسياسية - لم تتحقق . وحتى في أحلك الأيام عندما كانت الفلسفة السياسية الأنجلو أمريكية خائرة القوة ، كانت هناك مناقشات جادة ومحاولات لدفع هذه المناقشات قدماً عن طريق استخدام وسائل جديدة مثل تحليل المعاني الذي يستخدم في الفلسفة التحليلية . وفي الواقع ، ربما يكون أحد أسباب الاهتمام غير الطبيعي الموجه نحو كتاب « نظرية في العدالة » هو أنه ظهر في الأفق مثل الواحة في الصحراء ، ومن ثم حظى بترحاب كبير من قبل المنظرين الاجتماعيين المتعطشين والمتطلعين إلى مناقشات منعشة ومرطبة .

وليس هناك أي سبب واضح يفسر لماذا يُعتبر التوجه الإمبريقي أو العلمي على طرف نقيض جذري مع التوجه المعياري . فكل منهما يمكنه أن يثرى الآخر . فإذا لم يُخطَّط الواقع استناداً على تحليل ذي توجه إمبريقي ، فإنه يكون من السهل أن

تصبح الفلسفة السياسية منقطعة الصلة بالواقع ، بل وأن تصبح ببساطة ، بلهاء . وبدون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية التي تعد نموذجاً لما يطرحه الفلاسفة السياسيون ، سواء السابقون أو المعاصرون ، فإن التحليل الإمبريقي يخاطر بإمكانية أن يتحلل إلى شيء هامشي .

٢ - إن المناقشة ذات المعنى للقضايا الأخلاقية قائمة بالفعل

إذا كان مئات من الدارسين العقلانيين قد ناقشوا بجدية كتاب « نظرية في العدالة » وفسروه وحلوه وتجادلوا حوله ، وقبلوه أو رفضوه ، كلياً أو جزئياً ، فإنه من قبيل التعسف والتحكم إدعاء أن نظرية مثل نظرية راولز هي بلا معنى ، وأنها تفتقد بالضرورة أى معنى « إدراكي » ، وأنها فى ذاتها غير قادرة على تقديم تبريرات عقلانية ، وأنها من ثم تقع خارج نطاق المناقشة المتعلقة . ذلك أنه من الواضح تماماً أن الأشخاص العقلانيين والعاقليين يجدون نظرية راولز ذات معنى **بالفعل** ، وبالتأكيد هم قد لا يجدونها ذات معنى من نفس المنطلق الذى يجد فيه عالم الطبيعة عبارة مثل « بالرغم من أن الجزئيات الافتراضية هي مكون أساسى فى البروتونات ، فإنه من غير الممكن فصلها وملاحظتها » . وبالتأكيد فإن نظرية مثل نظرية راولز قد تكون خاطئة . ولكن من حيث المبدأ ، فإن ذلك قد ينطبق على أى افتراض إمبريقي بما فى ذلك الافتراض الخاص بالجزئيات الافتراضية .

٣ - إن الفلسفة السياسية مثيرة للجدل بصورة لا يمكن تجنبها

وبالرغم من هذا ، فمن غير المحتمل أن تحقق أى نظرية فلسفية درجة من إجماع الخبراء حولها مماثلة لدرجة الإجماع التى تحدث حول النظريات العلمية . فمنذ بدايتها الأولى ، نجد أن العبارات والنظريات فى الفلسفة السياسية قد أثارت جدلاً واسعاً . فلقد عاش سقراط وتغذى على الجدل ، كما أن أرسطو اختلف جذرياً مع معلمه أفلاطون ، أشهر تلامذة سقراط . وكما أشرت قبلاً ، فإن أحد الإنجازات الهامة لكتاب « نظرية فى العدالة » هو قدر الجدل الذى فجّره . فالنقاد هاجموا تقريباً كل جزء من نظرية راولز . ومن بين الاعتراضات المتعددة التى ادعاها النقاد نجد :

- أن من غير المنطقى أن تعطى أولوية مطلقة لمبادئ العدالة على كل الاعتبارات النفعية .
- أن حجاب الجهل المفترض اصطناعى إلى حد كبير ، فمن غير المعقول أن نتوقع أنه يمكنك القيام باختيار المبادئ وأنت جاهل تماماً بأوضاعك المستقبلية .

- أن قدر الحذر في مواجهة عدم اليقين ، والذي يؤمن به راولز ليس من الضروري أن يكون عقلانياً . فإذا أردت أن تقامر بفرصة للصعود إلى القمة ، فإنك ستكون في حاجة إلى قواعد تسمح بقدر من عدم المساواة أكبر مما يتيح مبدأ راولز .
- أن إعطاءك أولوية مطلقة للحقوق السياسية مقارنة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، لا يعتبر بالضرورة صفة معقولة ربما باستثناء الدول الغنية^(٢٤) .
- سوف يقف المبدأ الثاني حائلاً دون تبني أى سياسة لا يجنى في ظلها الأسوأ حالاً أى شيء ، أو سوف يعاني في ظلها خسارة طفيفة ، وإن كانت مستمرة ، حتى لو كان كثير من الناس الأفضل حالاً بدرجة ضئيلة سوف يجنون الكثير . وهذا يبدو غير معقول بالمرّة .
- وهكذا .

وبما أن الماضي لا يمكن اعتباره صورة لا تتغير لما سيكون عليه المستقبل ، فالحقيقة القائلة بأن الفلسفة السياسية كانت دائماً مثيرة لجدل واسع من أيام سقراط وحتى راولز بل وحتى الأوس ، لا تعنى أنها بالتأكيد ستظل هكذا دائماً . فالمعتقدون في فلسفة أو أيديولوجية معينة عادة ما يؤمنون بأن وجهات نظرهم معقولة جداً إلى درجة لا تسمح لأى شخص متعقل بالأ يتفق معهم إذا ما فهمهم . وترتيباً على هذا ، فإن الأمل لم يمت مطلقاً في أن بعض المنظورات الفلسفية أو الأيديولوجية المحددة - وهي عادة الفلسفة أو الأيديولوجية التي يتبناها المرء - سوف تلقى قبولا واعترافاً شاملاً مع مرور الزمن .

(٢٤) يفترض راولز « وضع ندرة معتدل » لتكون فيه « الموارد الطبيعية وغيرها متوافرة تماماً ، وبدرجة تجعل أنساق التعاون تبدو لا معنى لها ، كما أن الظروف لا تكون قاسية جداً بما يحتم تحطم المغامرات المثمرة » (ص ١٢٧ ، ٢٥٧) . وبما أنه يبدو من غير المحتمل أن « المغامرات المثمرة يجب أن تتحطم حتماً » في أى مجتمع ، فإن التفسير الحرفي اللفظي لشرط راولز لوضع الندرة المعتدلة سوف يجعله قائماً حتى في بنجلاديش ، ومن ثم سوف يقوم عملاً في كل مكان في العالم . ولكن من الواضح أن راولز لم يكن يقصد أن تفسر كلماته حرفياً في هذه المسألة . ففقط وهو يقترب من نهايات كتابه الطويل ، قام راولز بشرح لماذا أعطى أولوية للحرية : « مع تحسن أوضاع التحضر ، فإن الأهمية الهامشية للحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية أكثر ليتحقق صالحنا ، سوف تتناقص مقارنة بالمصالح المتولدة عن الحرية .. » لأنه « كلما ارتفع المستوى العام للمعيشة ... فإن الحاجات الأقل إلحاحاً هي وحدها التي سوف تظل في حاجة إلى درجة أعلى من التقدم كي تتحقق » ، في حين أن المزايا المترتبة على الحرية سوف تتزايد (ص ٥٤٢ - ٥٤٣) .

ولكن حقيقة أن سجل التاريخ حافل بالخلافات والجدل لا يمكن بالتأكيد اعتبارها من قبيل المصادفة . فهناك في الواقع أسباب قوية للاعتقاد بأنه لا توجد فلسفة سياسية محددة قادرة أبداً على أن تحقق اتفاقاً عاماً بصدد ما بين الفلاسفة السياسيين ، والمنظرين الاجتماعيين ، والقادة السياسيين ، والأيديولوجيين ، والنشيطين سياسياً ، والمواطنين العاديين - على الأقل في الأماكن التي تتاح فيها فرص معقولة للمناقشة الحرة .

كيف نقرر صحة النظريات الفلسفية ؟ بداية ، فإن تشخيص كيفية إقرار صحة النظرية الفلسفية هو في ذاته أمر صعب ومثير لدرجة عالية من الجدل ، وبالتأكيد فإن العلاقات بين النظرية والتجربة والحقيقة في مجال العلوم الطبيعية هي أكثر تعقيداً مما يُفترض عموماً ، وربما ينطبق ذلك بصفة خاصة على حقل فيزياء الجسيمات الذي يتسع بصورة سريعة (٢٥) . ولكن ما زالت الطبيعة لديها طرقها - الرقيقة أحياناً ، والعنيفة أحياناً أخرى - لتذكرك المنظرين بما سوف تقبله هي كوصف تنظيري صائب لها . ولكن من القضايا التي تثير جدلاً حاداً ، قضية ما إذا كانت الطبيعة ، أو أي واقع آخر ، يفرض حدوداً على مدى صحة النظريات الأخلاقية ، وإذا كان هذا هو الوضع فكيف يحدث وما هي هذه الحدود (٢٦) . والنظريات الأخلاقية بذواتها لا تثير قدراً كبيراً من الجدل فقط ، بل يبدو أن علماء الطبيعة أنفسهم لا يستطيعون الاتفاق حول ما إذا كانت البروتونات موجودة بالفعل حتى يستقروا على حل للمشكلة الفلسفية التي تتساءل عما إذا كان يوجد أي شيء على الإطلاق « بعيداً هناك » وكيف يمكننا أن نعرف ذلك في حالة وجوده بالفعل .

أسس رئيسية ؟ أحد الأسباب الهامة لعدم الاتفاق حول الكيفية التي يجب أن نقرر

(٢٥) انظر في مثال متطرف عن ذلك : Bernard d' Espagnat, "The Quantum Theory and Reality,"

Scientific American, Vol 241 (November, 1979) pp. 158-81.

« المذهب الذي مؤده أن العالم مصنوع من مواد وجودها مستقل عن إدراكات البشر ، ظهر أنه يضاد الميكانيكا الكمية ويضاد الحقائق المؤسسة عن طريق التجربة » (ص ١٥٨) .

(٢٦) ومن ثم يقدم راولز « فكرة التوازن التأملی » كوسيلة لاختبار مصداقية الفلسفة الأخلاقية . ومن

غير الواضح تماماً ما الذي يقصده بهذا . فهو يقترح أن نتأمل في المفاهيم البديلة بطريقة معينة ، في ظل ظروف لا تكون فيها « متأثرين باهتمام زائد بمصالحنا الخاصة » . في ظل هذه الظروف أنت تختبر - متخيلاً - المفاهيم البديلة ، معتبراً « حسك بالعدالة » ، ومعدلاً صياغة أحكامك الأولية لكي تصل في النهاية إلى أفضل حكم يتناسب مع حسك بالعدالة (ص ٤٨ وما بعدها) . واحتمال أن تنتهي من حيث بدأت ، ولكن في وضع أكثر صلابة وعقلانية ، هو أمر لا يمكن استبعاده .

بها مدى صواب الأحكام الأخلاقية هو أن الناس يختلفون حول الأسس الرئيسية التي يجب أن تُبرر الأحكام الأخلاقية وفقاً لها . هذه الأسس تشمل الوحي الإلهي كما في الوصايا العشر ؛ السلطة كما في صياغات الوحي الإلهي المعتمدة مثل الإنجيل والقرآن ، والتفسيرات التالية لهذه الصياغات التي قدمها الأحيار والقديسون والقادة الدينيون وعلماء الدين والرهبان .. الخ ؛ الإدراك المتولد عن الاتحاد الصوفي بالكون في حالة وعي غير طبيعية ؛ الحدس ؛ المشاعر ؛ الخبرات الشخصية أو العامة ؛ « الفطرة السليمة للإنسانية » ؛ والعقل . والشخص الذي يبرر حكماً أخلاقياً بالإشارة إلى أحد هذه الأسس ، لن يكون من المرجح أن يقنعك بمصداقيته في حالة إذا ما كنت تؤمن أن هذا الحكم لا يمكن أن يبرر إلا بالاستناد إلى أسس غير تلك التي اعتمد عليها هو .

معنى المفاهيم المحورية ؟ لأن المصطلحات المحورية في النظريات الفلسفية عادة ما تشير إلى مفاهيم غاية في التعقيد ، فإن اللغة في حد ذاتها كثيراً ما تكن عائقاً في سبيل الوصول إلى اتفاق . وقد يسهم غموض المعاني في تبنى إدراكات متناقضة تماماً ، كما قد يؤدي إلى دعم سياسات متصارعة جذرياً . ولتأخذ مثلاً ، خذ مفهوماً كان دوره محورياً في وجهات النظر المتعلقة بالديمقراطية والعدالة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى راولز ومنتقديه : وهو المساواة . ما الذي نقصده بالمساواة ؟

كتب دوجلاس راى : « المساواة هي من أبسط وأكثر الأفكار تجريباً ، ولكن ممارسات العالم لها صلابة ومعقدة بصورة لا يمكن علاجها . كيف يمكن للأولى (الفكرة) أن تسيطر على الأخيرة (الممارسة) ؟ لا يمكنها هذا . فنحن دائماً ما نواجه بأكثر من معنى عملي واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكن أن تقدم لنا أساساً يمكننا من الاختيار بينها » (٢٧) .

ويدعى راى أنه لا يمكننا أن نفكر بوضوح في المساواة دون وجود « علم نحو وصرف للمساواة » يُجلى معانيها المتعددة والمتناقضة عادة . وأنت إذا لم تكن على وعي بهذه المعاني المختلفة ، فسوف تقع بسهولة في فخ اختيار سياسات متناقضة وتبريرها كلها باسم المساواة . وبالرغم من أنه لا توجد هنا مساحة كافية لتقديم علم النحو والصرف الذي اقترحه راى بصورة شاملة ، فإنني أود أن أذكر هنا مثالين مدهشين لكيف يمكن للمعاني أن تكون متناقضة جذرياً . فالمساواة في الفرص ،

(٢٧) تمت إعادة طبعها بعد الحصول على تصريح من الناشر وذلك من :

Equalities by Douglas Rae, Cambridge, Mass: Harvard University Press, copyright © 1981

by the President and Fellows of Harvard College.

كما يشير راي ، ليست شيئاً واحداً ، ولكنها شيئان مختلفان تماماً . فالفرصة المتساوية قد تكون إما :

- من زاوية الاحتمالات - أن يكون لكل فرد نفس احتمال تحقيق هدف محدد ، مثل الحصول على وظيفة ما أو القبول في كلية الطب ؛ أو
- من زاوية الوسائل - أن يكون لكل فرد نفس الوسائل التي تمكن من تحقيق هدف محدد .

إذا أردت أن توجد النوع الأول من الفرص المتساوية ، فسوف تحاول ضمان أن يكون لكل فرصة متساوية للحصول على الوظيفة أو المكان في كلية الطب ، بغض النظر عن ماهية وسائلهم أو مواردهم . وإذا أردت أن توجد النوع الثاني ، فسوف تحاول أن تضمن أن تتوافر للجميع نفس الوسائل والأدوات والموارد والقدرات لكي يصلوا إلى هناك . ولكن ، وكما يشير راي :

« بالنظر إلى المواهب غير المتساوية إطلاقاً ، فإن كل سياسة تأخذ في اعتبارها الوسائل لخلق فرص متساوية لابد أن تنتهك المساواة في الاحتمالات ، وكل سياسة تأخذ في اعتبارها الاحتمالات لخلق فرص متساوية سوف تنتهك بالضرورة المساواة في الوسائل (٢٨) .

ببساطة لا يمكنك أن تحقق الأمرين معا

- ويبرز صراع جذري آخر في السياسات بسبب أن المساواة قد تكون إما :
- ١ - من زاوية الأنصبة - يكافأ الناس بأنواع متماثلة من الأشياء أو الكميات أو الأجزاء أو مثل ذلك ؛ أو
 - ٢ - من زاوية الشخص - الأشخاص المختلفون يكافأون بأشياء متساوية في قيمتها بالنسبة لكل الأشخاص ، بالرغم من إمكانية اختلاف هذه الأشياء من حيث الكم .

والمساواة من زاوية الأنصبة تعنى معاملة متشابهة لكل الأفراد . ومن قبيل المساواة من زاوية الأنصبة أن يكون لكل مواطن صوت واحد ، أن تضمن لكل فرد اثنا عشر عاما من التعليم المجاني ، أو أن تضمن لكل فرد بين سن ١٨ و ٣٠ فرصة

(٢٨) المرجع السابق 69-64 pp. الصعوبات المحيطة بفكرة الفرص المتساوية تمت مناقشتها أيضاً في : John H. Schaar, "Equality of Opportunity and Beyond" in J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds. *Equality (Nomos IX)*. (New York: Atherton Press, 1967), pp.228-249.

متساوية تماماً لكي يدرج في الخدمة العسكرية . ولكن ، وكما يشير راي ، فإن المطلوبين للخدمة العسكرية سوف يحصلون على مساواة من زاوية الأنصبة إذا ما تسلموا جميعاً أحذية مقاس ٨ د . ومن الواضح أنه سيكون من الأعدل - ومن الأعتق أيضاً - ألا تصرف أحذية متطابقة للجميع ، ولكن أن يصرف لكل فرد الحذاء المناسب له . ولكن هذه هي المساواة من زاوية الشخص . وأحد الأمثلة الشائعة الاستخدام في هذا المضمار هو : افترض أنك تملك كليتين سلیمتین في حين أن صديقك الذي لا يتمتع بنفس الوضع سوف يموت إذا لم يقم بغسيل كلوى دورى مكلف جداً . فالمعاملة المتطابقة ، أو المساواة من زاوية الأنصبة ، سوف تتطلب إما أن يحصل كلاهما على غسيل للكلى ، أو أن كليهما لا يحصل عليه . ومن الواضح أن كلاً من السياستين تتسمان بالغباء ، إضافة إلى أن السياسة الثانية تعنى الموت لصديقك . وفي هذه الحالة فإن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الشخص سوف تجعل من الممكن لصديقك أن يحصل على غسيل كلوى ، في حين أنك لن تحصل على أى علاج بالمرّة (٢٩) .

وعادة ما يكون من السهل تحديد سياسة من زاوية الأنصبة وتطبيقها ، لأن كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تقدم حزماً متطابقة من الأشياء - دولارات ، أصوات انتخابية ، فرص التجنيد ... الخ . سوف لا تحتاج إلا إلى أن تقدر ما إذا كانت حزمتان أو أكثر من الأشياء لهما نفس الحجم . ولن تكون محتاجاً إلى أن ترتب الأشياء في أكوام تختلف من حيث الحجم لكي تعطى نفس القيمة للأشخاص المختلفين . فالمشكلة إذن هي أنه بالرغم من أن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الأنصبة سوف تكون أسهل في التطبيق إلا أنها ستكون غير عادلة إجمالاً ، في حين أن سياسة المساواة من زاوية الأشخاص برغم أنها تكون أحياناً أكثر عدلاً ، إلا أنها تكون أكثر صعوبة عند التطبيق لأنه يجب عليك أن تحدد بطريقة ما القيمة التي تتضمنها الأشياء لأشخاص مختلفين . ومن ثم قد تقع تحت إغراء المضى في تطبيق سياسة المساواة من زاوية الأنصبة (والتي أحياناً ما تكون عادلة بالرغم من كل شيء) ، أو التخلي عن فكرة المساواة إجمالاً . ورغم أنك إذا ما اخترت المسار الأول فسوف تؤدي إلى حدوث ظلم شديد في الغالب الأعم ، إلا أنك إذا ما اخترت المسار الثاني ، فستكون ببساطة كمن يرمى بسلاحه ويسلم .

تعدد في المناظير الحديثة لا يمكن تجنبه ؟ ومن ثم ، لا يجب أن يكون مستغرباً أن نرى هذا الجدل الدائر في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية . وبالرغم من أن

Cf. the discussion in Rae, *Equalities*, Chapter 5, pp.82-103. (٢٩)

العديد من الكتاب مثل هابرماس وراولز^(٢٠) يبدو وكأنهم يؤمنون بأن البشر المتعقلين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى اتفاق ، فإن بعض الفلاسفة تشبثوا بأن ميدان القيم يتضمن تنوعاً في قيم معينة مثل الحرية ، المساواة ، الحب والشجاعة ، والتي لا يمكن مزجها في نظام واحد متناسق بالضرورة . ومن أهم المبرزين في عرض وجهة النظر تلك ، عالم النفس والفيلسوف الأمريكي وليام جيمس William James (١٨٤٢ - ١٩١٠) ، الذى أكد أن عالم القيم تعددى ، وأن هذا لا يمكن تجنبه^(٢١) . وإذا ما استخدمنا اصطلاحاً معاصراً نستطيع القول إنه إذا كان عالم القيم تعددياً ، فإنه لا مناص من حدوث مبادلات بين القيم المتصارعة .

أما توماس ناجل Thomas Nagel ، فقد طرح فى وقت أحدث مقولة مؤداها أن صراع القيم يظهر أيضاً بسبب أن الأنظمة المختلفة للقيم قد تحدد مسارات مختلفة للتصرف الملموس . وهو يصف « خمسة أنواع أساسية للقيم التى تؤدى إلى ظهور صراعات رئيسية » . وهذه تتمثل فى التزامات محددة مثل تلك التى تشعر بها تجاه أصدقائك وأسرتك (من الذى يجب أن تعمل على إنقاذ حياته أولاً فى حالات الطوارئ ؟) ؛ المنفعة ، والتى تكلمنا عنها قبلاً بوصفها أبرز أشكال التفكير الذى يستند إلى تقييم النتائج ؛ الحقوق العامة والشاملة ، كما عند راولز ؛ قيم المثالية مثل الحرية والحب والكرامة والاحترام والعدالة وهكذا ؛ والتزامك بأن تحقق خططك فى الحياة - أن تكون الشخص الذى تريد أن تكونه . وأحياناً ما تفرض هذه القيم متطلبات متصارعة على تصرفاتك وسياساتك ، ومن وجهة نظر ناجل فإن هذه القيم مختلفة جذرياً إلى درجة أنه لا توجد « أى طريقة واحدة ومختزلة أو أى مجموعة واضحة من الأولويات » تساعد فى حل الصراعات التى تنشأ بينها^(٢٢) .

(٢٠) وجوتيه الذى وصف نظرية الإجماع الأخلاقى بوصفها « نظرية عقدية للأخلاق » (ص ١٧) .

(٢١) William James, *A Pluralistic Universe* (New York: Longman, Inc., 1909).

(٢٢) Thomas Nagel, "The Fragmentation of Value," in *Mortal Questions* (Cambridge: Cambridge

University Press, 1979), pp. 128-41. James S. Fishkin, in *The Limits of Obligation* (New Haven,

Conn.: Yale University Press, 1982) . يؤكد ناجل أن « فرضياتنا الأخلاقية العامة ، والتى تعمل

بصورة جيدة جداً فى النطاق الضيق ، تنهار عندما يتم تطبيقها على أعداد أكبر نوعاً » (ص ٣) .

ولقد أوضح أن الفرضية الشائعة فى مجال التفكير الأخلاقى ، والتى مؤداها أننا جميعاً علينا

التزامات عامة وشاملة ، تصطدم عند تطبيقها على نطاق واسع بفرضيتين شائعتين أخريين

متعلقتين بالالتزامات الأخلاقية : (١) لا بد أن يكون هناك حد للطولة - فهناك مستويات معينة

للتضحية لا يمكن أن يطالب بها أى فرد من وجهة النظر الأخلاقية ، (٢) ان هناك منطقة حيوية

لعدم المبالاة - فجزء يعتد به من أنشطة أى فرد تقع داخل منطقة يكون مسموحاً فيها بحرية الاختيار

الشخصى من وجهة نظر أخلاقية (أى ليس من المطلوب أن نقوم بكل مانقوم به بسبب الالتزام

الأخلاقى ، لأن ذلك سيجعل الحياة جحيماً مقيماً) .

تأثيرات دخيلة على التفكير الأخلاقي؟ لقد تجاهلت بصورة كبيرة وحتى الآن الآثار الممكنة للعديد من التأثيرات « الدخيلة » على أحكامنا الأخلاقية . ولكننا لا نستطيع تجاهل قوة مصالحننا الشخصية الخاصة ، والتزاماتنا الأيديولوجية ، والتأثيرات الخاصة التي تطرحها ثقافتنا ، وبيئتنا ، والمرحلة التاريخية التي نعيشها ، وولاءاتنا ، والتي بالرغم من احتمال كونها غير عقلانية إلا أنها ضرورية لاستمرار وبقاء أى جماعة (٣٣) . وأنت لا تستطيع أن تصدر أحكاماً أخلاقية أو تتبنى فلسفة سياسية أو تخلق واحدة ، فى فراغ شخصى واجتماعى وتاريخى تام .

التنوع والصراعات والعهود السياسية

ومن ثم يبدو الصراع حول القيم - وحول الفلسفات السياسية ، كأنه أمر لا يمكن تجنبه . وهذا يمثل مشكلة للفرد وللنظام السياسى على حد سواء .

وكما ذكرت فى بداية هذا الفصل ، لا يوجد أى إنسان يستطيع أن يتجنب تماماً استخدام معايير قيمية عند إصداره الأحكام . فإذا قلت إنك ترفض أن تصدر أى أحكام إلا إذا كنت متأكداً تماماً من المصادقية التامة لقيمك الخاصة ، فهذا هو فى حد ذاته حكم أخلاقى - وهو حكم مؤسس ، كما أراه ، على معيار قيمى غير مؤكد بدرجة عالية ، بل ومشوش إلى درجة لا تسمح بالاستفادة منه . ولكن يمكنك أن تحاول بدلاً من ذلك أن تصل إلى أحكام بشكل مسؤل ، وذلك عن طريق محاولتك فهم دلالات البدائل المتاحة ونتائجها . ويمكنك بالتأكيد أن تختار أن تتصرف بطريقة غير مسؤولة إذا ما رغبت فى ذلك .

(٣٣) لوجهة النظر المضادة التى مؤداها أنه فى كل الشعوب وبغض النظر عن الثقافة أو التاريخ .. الخ ، فإن نوعاً من التفاهم الأخلاقى مثل اللغة أو العلاقات المكانية والزمانية أو الأرقام ينمو فى مراحل معينة ومحددة . انظر أعمال عالم النفس لورنس كوهلبيرج Lawrence Kohlberg خاصة :

The Philosophy of Moral Development, Moral Stages and The Idea of Justice (San Francisco:

Harper & Row Publishers, Inc., 1981). وبالرغم من أن معظم الناس لن يصلوا إلى المرحلة

السادسة ، وهى الأعلى فى المبادئ الأخلاقية العامة ، فإن كوهلبيرج يزعم أن كل فرد يمر بنفس المراحل . وهذه تبدأ بطاعتك الأوامر لتجنب العقاب ؛ ثم تطورك إلى مرحلة ثانية من التواؤم والتأقلم للحصول على مكافآت ، ولاسترداد الجميل ... وهكذا ؛ حتى تصل إلى المرحلة الخامسة والتي تقرر فيها صواب التحرك بالنظر إلى حقوق الأفراد المتفق عليها بين أفراد المجتمع جميعاً ؛ وأخيراً إلى المرحلة السادسة والتي تختار فيها المبادئ الأخلاقية التى تتسم بالشمول والعالمية والتوافق من وجهة نظر منطقية ، وذلك مثل « القواعد الذهبية » أو « الأمر الحملى » الذى قال به كانط . ويمكنك أن تطالع تلخيصه للمراحل فى ص ١٧ - ٢٠ . ولسنا فى حاجة إلى أن نقول إن مصادقية نظرية كوهلبيرج الإمبريقية هى فى ذاتها مثار جدل .

ووجهات النظر المتصارعة حول القيم وحول السياسات التي قد تديرها هذه القيم ، تضع أيضاً النظام السياسى فى مواجهة مع مجموعة من المشاكل . كيف يمكن التعامل مع هذه الصراعات ، وما هى أفضل المؤسسات للتعامل معها ؟ والإجابة عن هذه الأسئلة بصورة مسئولة تتطلب منك أن ترجع إلى المواضيع التى تم تناولها فى الفصول السابقة : أشكال النفوذ ، تقييمك للقسر والإقناع العقلانى ، دلالة الاختلافات فى الأنظمة السياسية ، مؤسسات نظم حكم الكثرة ومتطلباتها والمتوقع منها ، وحتى الطبيعة السياسية للبشر . إن إجابتك سوف تشكل فلسفتك الأخلاقية والسياسية .

الفصل الحادى عشر

اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار

إن اختيارك لسياسة ما يعنى أنك تمتلك مقاييس معيارية ، وأنك تمتلك كذلك أحكاماً إمبريقية . ذلك أنه عند اختيارك لسياسة ما ، فإنك إنما تحاول التحرك نحو هدف ما تعتقد أنه مرغوب ، ومن ثم فإنك تجد نفسك مجبراً على إصدار أحكام تتعلق بالسبل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف ، وتتعلق كذلك بمدى سهولة أو صعوبة كل سبيل من هذه السبل . والسياسة الجيدة ماهى إلا طريق يقودك إلى أفضل الأوضاع التى يمكنك الوصول إليها بتكلفة تعتقد أن إنفاقها مجد تماماً .

ولأسباب أوضحتها الفصول السابقة نجد أن تبني سياسة ما ، خاصة إذا كانت سياسة هامة ، هو أمر محاط دائماً بسحابة من الشك وعدم اليقين . فنحن لانكون موقنين بخصوص المسائل المتعلقة بحقائق واقعة : فإذا ما انتخبنا « س » فما الذى سيقوم به بالفعل بعد أن يتقلد المنصب ؟ هل من المرجح أن تنفذ السياسات التى أرغب فيها من خلال حزب ثالث ، وليس من خلال أحد الحزبين الكبارين ؟ هل المجتمع الذى اتماه يَرُجَحُ تحققه عن طريق تزايد المشاركة السياسية ؟ وإذا كان هذا صحيحاً ، فما الذى استطيع أن افعله لأوسع من نطاق المشاركة ؟ هل استخدام العنف لتحقيق غايات محددة أحببها ، يزيد بصورة واضحة من احتمالات ظهور رد فعل قمعى ؟

كما أننا عادة ما لانكون متأكدين أيضاً من المسائل المتعلقة بالقيم : هل سأقوم بمساندة قدرأ أكبر من التحكم المحلى ، وهو ما أحببده ، حتى إذا ما كان هذا سيعرقل

تحقق هدف آخر لى هو الاندماج العنصرى ؟ هل العنف القسرى ، والذي اعتبره سيئاً في ذاته ، يمكن أن أجد له تبريراً في بعض الحالات - مثلما في حالة الثورة الأمريكية أو الحرب الأهلية ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحاً ، فهل أسمح للآخرين بممارسة العنف القسرى ؟ وإذا كان هذا هو الحال ، فما هي الظروف التي أسمح فيها بهذا ؟ متى يكون الضيق بالرأى الآخر وبالدفاع عنه مبرراً في النظام الديمقراطي ، إذا كان هذا ممكناً أصلاً ؟

يبدو أن عدم التيقن من وجود إجابات قاطعة عن أسئلة مثل هذه ، وهناك آلاف من الأسئلة على هذه الشاكلة ، هو جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية ذاتها . فما هي نوعية استراتيجيات الاستقصاء التي قد تساعد على الارتفاع بمستوى قرارات المرء السياسية وسط هذا الخضم الذي لا يمكن تجنبه من الإجابات غير المؤكدة .

استراتيجيات العلم البحث

كان هناك دائماً أمل جامع لدى دارسى السياسة في إمكان أن يتأسس الاختيار بين مجموعة من البدائل السياسية على علم بحث للسياسة . وفي أوقات سابقة ، كان العلم البحث يتضمن ليس فقط العناصر الواقعية والإمبريقية ، كما هو الحال في الطبيعة والكيمياء ، ولكنه كان يضم أيضاً العناصر المعيارية والقيمية . ولكن في القرن الحالى ، وبما أن مصطلح « علم » أصبح يعنى وبصورة متزايدة ، العلم « الإمبريقى » ، فإن التطلع نحو إقامة علم سياسة بحث أصبح يعنى التطلع نحو إقامة علم سياسة إمبريقى . ووفقاً لوجهة النظر هذه ، فإن علم السياسة الإمبريقى سوف يهتم بصورة شبه تامة بإثبات صحة العناصر الواقعية و الإمبريقية وحسب . فبالتركيز ، المعرفة المضمنة في مثل هذا العلم سوف تطبق في الممارسة ، وأما مدى صحة الغايات والأهداف والقيم التي ترمى إليها الممارسة فسوف يقع خارج نطاق هذا العلم البحث .

وبعض دعاة علم السياسة البحث يشاركون بعض الوضعيين الذين ذكرناهم في الفصل السابق ، الإيمان بأنه على العكس من وجود إجراءات علمية للتحقق بموضوعية من مصداقية الفرضيات الإمبريقية ، فإنه لا توجد أى إجراءات للتحديد الموضوعى لصواب أو خطأ عبارة ما تؤكد أن شيئاً ما خير أو له قيمة . ولكن الدعوة إلى علم سياسة بحث ليس من الضروري أن يعارضها هؤلاء الذين يؤمنون بإمكانية التوصل إلى معايير قيمية تتسم بالموضوعية . فبالرغم من كل شيء ، فإن الشخص الذى يؤمن بقيمة الصحة من المحتمل أن يرغب في وجود علم طب إمبريقى يمكن للطبيب أن يستخدمه لمساعدة المريض على الشفاء . وبالقياس فإن الشخص الذى

يؤمن بأن شكلاً ما من أشكال المساواة هو - موضوعياً - أفضل من عدم المساواة ، قد يدعو إلى علم سياسة إمبريقي يمدنا ، بالإضافة إلى أشياء عديدة ، بمعرفة علمية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالشروط التي إما أن تسهل أو تعوق الوصول إلى هذه المساواة .

هل قيام علم سياسة بحت مجرد أمر مأمول أم أنه قابل للتحقق بالفعل ؟ ان السؤال أيضاً يثير الكثير من الجدل ، مثله مثل كل الأسئلة التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل . وضيق المساحة لايمكننا من استعراض كل القضايا الكبرى المتعلقة بهذا الموضوع^(١) ، ولكن لتوضيح مدى تعقد المقولة ، قد يكون من المفيد أن نلقي نظرة سريعة على بعض من هذه القضايا :

هل يمكن قياس الظاهرة السياسية ؟

كما نعرف جميعاً ، فإن الاكتشافات في مجال العلوم الطبيعية قد ساعدها توافر إمكانيات القياس . فكما يقال ، فإن الطبيعة تعشق الكم . وأحد المواضيع الهامة التي تثير الجدل هو مدى إمكانية تطوير قياسات صادقة يمكن الاعتماد عليها لقياس الظاهرة السياسية ، مقارنة بما يستخدم في العلوم الطبيعية .

وفي مجال السياسة ، كما في غيره من المجالات ، يعتبر تحقق القدرة على قياس الاختلافات مزية واضحة وعظيمة . افترض أن شخصاً ما يبحث جاهداً عن إجابة للسؤال الذي يدور حول ماهو أفضل نظام سياسي . فقد يجد المرء نفسه في حاجة ماسة هنا إلى أن يعرف ما الفرق بين أن يكون النظام هو حكم الكثرة ، أو أن يكون أي بديل آخر من البدائل المتعددة لنظم حكم الكثرة .

وبالنظر إلى الطريقة الشائعة لتحليل الخبرة والمثلة في الشكل (١١ - ١) ، نجد أن هذا النموذج شائع جداً ليس فقط في العلوم الطبيعية أو في الطب أو في العلوم الاجتماعية أو السلوكية ، ولكن حتى في الحياة اليومية . وفي الفصل الخامس ، قمنا بتطبيقه على النظم السياسية ، ولكننا نستطيع أن نطبقه أيضاً على التقييم السياسي . افترض على سبيل المثال أن الاختلافات في « القسر » أو « الصراع » أو « الحرية الشخصية » يعتقد أنها هامة ، ومن ثم فقد نرغب في أن نعرف ما إذا كانت الاختلافات في سمات النظم السياسية (٢) لها نتائج تتعلق « بالقسر » أو « الصراع »

Cf. J. Donald Moon, «The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives,» (١) in *The Handbook of Political Science*, Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds. (Reading, Mass.: Addison- Wesley Publishing Co., Inc., 1975).

من « ، « مساو ل » ، أو « أقل من » . ولكن لحسن الحظ فإن الترتيب أو البيانات الترتيبية يسمحان أيضاً باستخدام وسائل قياس كمية قوية للتعامل مع البيانات . فإن إحدى مزايا البيانات الكمية إذن هي أنها تسهل كثيراً إمكانية القيام بتحليل سببي . وهناك مزية ثانية هي أن البيانات الكمية يمكن تحليلها بكفاءة أعلى جداً مما هي في حالة البيانات الكيفية ، خاصة بمساعدة الحاسب الآلي . ومن ثم فالوسائل الكمية تقدم طريقة ممكنة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالأنظم السياسية التي تهدد اليوم بإغراقنا في خضمها . وبالرغم من ضعف احتمال أن تحل الأساليب الكمية تماماً محل الأساليب الكيفية ، إلا أنه لا يوجد أدنى شك في أن التحليل السياسي في المستقبل سوف يستخدم البيانات والأساليب الكمية بصورة أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي (٢) .

متى يحدث الاختلاف فرقا ؟

متى يكون الاختلاف هامشياً ومتى يؤخذ في الاعتبار ؟ المرء يمكنه هنا أن يسرع برسم خط يوصله إلى نقطة البداية عبر دائرة ضيقة جداً : فالاختلاف يؤخذ في الاعتبار إذا ماظن المرء أنه يرتب ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نتائج ضخمة بصورة ملحوظة تتعلق بالقيمة التي يؤمن بها . ولكن السؤال هو : ضخمة بصورة ملحوظة إلى أي حد ؟ والاجابة هي : ضخمة بصورة ملحوظة إلى حد أن تؤخذ في الاعتبار .

في أي جنل سياسي ، لا يكون من السهل دائماً الخروج من أسر هذه الدائرة . فما يكون هاماً جداً لأحد المراقبين قد يبدو لمراقب آخر هامشياً للغاية .

وإذا كان الخلاف حول ما إذا كان اختلاف ما يعتبر هاماً أم هامشياً لا يمكن دائماً حسمه ، فإن الخلافات من هذا النوع قد تكون مفيدة في بعض الأحيان . ذلك أنه في الواقع عادة ما يتقاسم أشخاص كثيرون وجهات نظر متشابهة حول الأهمية النسبية لاختلافات محددة . وأكثر من هذا ، فإن التوصل إلى حل مرض للجميع أحياناً مايتحقق عن طريق تحليل يأخذ في الاعتبار كل الاختلافات التي تعتبر ذات صلة بالموضوع . فتفسير لماذا تطور المجتمعات الحديثة المختلفة نظماً سياسية متنوعة مثل نظم حكم الكثرة ، الأوليغاركيات (حكم القلة) المتنافسة ، الأنظمة السلطوية

(٢) إن موضوع القياس والتحليل السياسي الكمي موضوع عظيم الاتساع . والمناقشة هنا لا تفعل قطعا أكثر من مجرد إزالة الطبقة السطحية له . ولقد تم معالجة هذا الموضوع بصورة أكثر شمولاً في

Edward R. Tufte, *Data Analysis for Politics and Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1974).

المحافظة ، والديكتاتوريات المحدثة ، مهم لأنصار كل نوع من أنواع تلك النظم . وكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى نتيجة واضحة غير هامشية : إذا ما اخذنا فى الاعتبار أيا من السمات التى تختلف حولها النظم السياسية ، فنسجد أنه ، كلما زاد كم التنوع أو الاختلاف الذى يمكن أن يفسره التحليل الذى يستخدمه المرء ، زادت فائدة أو « قوة » التحليل .

ولكن يظل السؤال القائم هو ما إذا كان يمكن قياس الاختلافات « الهامة » الخاصة بالظواهر السياسية بصورة مناسبة . من الواضح أن مدى النفع الذى يمكن أن يقدمه علم السياسة يعتمد بشدة على إجابة هذا السؤال . وللوصول إلى إجابة ، قد يرغب القارئ فى التأمل فى بعض الدلالات الواردة فى العديد من الفصول السابقة لهذا الكتاب خاصة الفصلين ٦ ، ٧ . فحتى عقود قليلة مضت ، كان معظم علماء السياسة ينظرون إلى محاولات مقارنة دول العالم عن طريق ترتيبها على مقياس للديمقراطية أو حكم الكثرة على أساس أنها محاولات غير معقولة . ومازال العديد من علماء السياسة يتمسكون بنفس الرأى . ولكن هناك أقلية وإن كانت أخذة فى النمو ترى أن البيانات الكمية ، حتى وإن كانت غير كافية ، إنما تمثل إضافة مفيدة للأحكام الكيفية التى عادة ماتستند إلى أدلة تتسم بدرجة عالية جداً من الانطباعية .

وبالرغم من هذا فإنه يعتبر سابقاً للأوان أن نخلص إلى أنك سوف تستطيع قريباً أن تقوم بتحديد خياراتك السياسية بالاعتماد على تقييمات تستند إلى الوقائع ، وتستند إلى أرضية صلبة ، كما هو الحال فى العلوم الطبيعية أو فى الهندسة . ويبدو أنه لا توجد أى طريقة مرضية للتنبؤ بمعدل تزايد المعرفة المستندة إلى الوقائع المطلوبة للخيارات السياسية . ولكن من المنطقى أن نخمن أن تدفق البيانات الذى يغرقنا الآن فى خضمه ، سوف تواكبه مع تقادم الزمن زيادة فى كم الفرضيات والنظريات التى تم التأكد من صحتها . ولكن استعراض تاريخ العلوم الطبيعية يوضح أن الزيادة فى البيانات لا تقود بطريقة آلية إلى اكتشاف منظومات الطبيعة .

وحتى مع تبنى أكثر الافتراضات تفاؤلاً فيما يتعلق بمعدل الزيادة فى معرفتنا المستندة إلى الوقائع ، فإنه يبدو واضحاً جداً للعيان أنه فى الوقت الحاضر ، وكذا فى المستقبل القريب ، سوف يظل عدد كبير جداً من خياراتنا السياسية أسيراً لضباب عدم اليقين . ذلك أنه بالمقارنة بالعلوم الطبيعية أو بالطب أو بالهندسة ، والتى تكون فيها الأحكام المتعلقة بالقيم أو بالسمو الأخلاقى أو بمدى صلاح البدائل المختلفة غائبة ، أو تكون فى حالة وجودها بسيطة للغاية ، فإن الأحكام الأخلاقية فى ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة . وهكذا فإن الأهمية النسبية لـ « حقيقة » ما ، كما رأينا ، إنما تعتمد على المعيار القيمى الفردى .

الاستراتيجيات الكلية

بما أن الخيارات السياسية عادة ما يغيم عليها عدم اليقين ، فإن بعض دارسي صنع القرار حاولوا تطوير استراتيجيات تتواءم بواقعية مع المواقف التي تكون المعرفة فيها محدودة . ونهجهم هذا يمكن فهمه على أنه استجابة لاستراتيجيات الرشد الكامل ، وهي أحيانا ما تسمى بالنهج الاجمالية أو الكلية ، والتي تؤكد أهمية إجراء بحث شامل عن إجابة عقلانية قبل القيام بأى خيار . وما يُعتقد أحيانا أنه يمثل الاستراتيجية الأمثل للرشد الكامل يشمل الآتى :

- ١ - فى مواجهة مشكلة ما ،
- ٢ - يقوم الشخص الرشيد أولاً بتوضيح أهدافه أو قيمه أو مراميه ثم يرتبها أو ينظمها فى ذهنه ،
- ٣ - ثم يضع قائمة بكل الطرق الهامة الممكنة - السياسات - لتحقيق أهدافه ،
- ٤ - ويبحث كل النتائج الهامة التى سوف تترتب على كل واحدة من السياسات البديلة ،
- ٥ - وفى هذه المرحلة سيكون فى وضع يسمح له بمقارنة النتائج المترتبة على كل سياسة بديلة مع الأهداف التى يبغيها ،
- ٦ - ومن ثم يختار السياسة ذات النتائج الأقرب إلى أهدافه (٣) .

مثل هذا النوع من الاستراتيجيات يبدو برفاقاً جداً طالما كان فى حيز التجريد . ولكن إذا ما انتقلنا إلى الواقع المعاش نجد أنه لايقدم أكثر من تعريف لماهية الرشد الكامل . والرشد الكامل لم يتحقق لا فى السياسة ولا فى غيرها من الميادين . ففى الواقع ، قد لا يكون المرء مطلقاً فى موقف يمكنه من اكتساب كل المعرفة التى يحتاجها للقيام بقرار عقلانى رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة .

ولكن حتى إذا كان من المستحيل أن تتحقق الاستراتيجية الكلية بصورة تامة فى الواقع ، أفلا تكون هى ، بالرغم من ذلك ، الاستراتيجية المثالية ؟ وحتى إذا ما كنا نعلم أننا حتماً قاصرون عن الوصول إلى الرشد الكامل ، ألا تمدنا الاستراتيجية الكلية بالنموذج الذى يجب أن نصبو اليه ؟ بالرغم من أن الرد بالايجاب مغر ومعقول ، فإن النقاد أوضحوا فى السنوات القليلة الماضية أن النموذج الكلى مضلل إلى حد كبير . ففى حين أنه قد يقدم تعريفاً للرشد الكامل ، إلا أنه كنموذج لصنع القرار عادة ما يكون غير مفيد ، بل وأحيانا ما يكون ضاراً تماماً .

ومنتقدو النموذج الكلي^(٤) يؤكدون أن صنع القرار في الواقع المعاش نادراً ما يمر بالخطوات المحددة عالياً ، بل وأحياناً ما لا يمر بها على الإطلاق . وبسبب محدودية المعرفة التي نملكها ، فإن القرارات تصنع - بل ويجب أن تصنع - في خضم من عدم اليقين . فإذا ما أجلنا القرارات حتى نقترّب من الرشد الكامل ، فسوف لانقوم باتخاذ أى قرار .

استراتيجيات الرشد المحدود

تستطيع أن تجابه عدم اليقين في الواقع المعاش بأكثر من طريقة مفيدة . فأنت تستطيع أن تبحث عن حلول مرضية للمشاكل بدلاً من بحثك عن حلول كاملة أو مثالية . كما يمكنك أن تتخذ قرارات أولية وترى ما الذى سترتب عليها . ويمكنك أيضاً أن تستفيد من التغذية الاسترجاعية ومن المعلومات التي ولدها القرار الأولى ذاته^(٥) . وكنتيجة للتغذية الاسترجاعية يمكن أن تغير أهدافك ، بما في ذلك أهدافك التي هي على درجة عالية جداً من الأهمية . كما يمكنك أيضاً افتراض أن القرارات التي سوف تتخذها ماهى إلا سلسلة لانتهائية من الخطوات ، بحيث أنه يمكنك تصحيح أخطائك وأنت تتقدم في هذه السلسلة . ومن ثم يمكنك أن تتبنى مراراً وتكراراً استراتيجية « تزايدية » : مبتدئاً من وضع قائم تعرف عنه القدر الكثير ، يمكنك أن تقوم بعمل تغييرات صغيرة أو متزايدة في الاتجاه المرغوب فيه ، ثم ترى بعد ذلك

(٤) ويعتبر ليندبلوم Lindblom أحد المنتقدين البارزين لنهج الإحاطة في صنع القرار ، وأحد دعاة الاستراتيجيات المحدودة . وستجد آراءه هذه في المرجع السابق ، خاصة الصفحات ١٤ - ٢٧ .
وأيضاً في : D. Braybrooke and C.E. Lindblom, *A Strategy of Decision* (New York: Free Press, 1963).

وأنظر كذلك : *The Intelligence of Democracy* (New York: The Free Press, 1965) وبالرغم من أنه في كتابه *Politics and Markets* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977) بدا أقل حماساً للاستراتيجيات المحدودة ، فإنه وجه انتقاداً حاداً لإدعاءات العقلانية في الخطط الشاملة في التخطيط المركزى . أنظر تحديداً الصفحات ٣٢٢ - ٣٢٤ . ومنتقد بارز آخر لاستراتيجيات الإحاطة هو هربزت أ. سيمون Herbert A. Simon الذى طرح مقولة إن السلوك الفعلى لايفى بالمرّة بمتطلبات نماذج السلوك العقلانى . ولقد اقترح بديلاً لذلك أسماه « مبدأ العقلانية المقيدة » . أنظر فى ذلك *Models of Man* (New York: John Wiley and Sons, 1957) pp. 196 ff. and *Administrative Behavior*, 2nd ed. (New York: Macmillan, 1957) pp. 80ff.

وهناك صياغة مختصرة ومقروءة تجدها فى كتابه :

Reason in Human Affairs (Stanford, Calif. Stanford University Press, 1983) especially pp. 12-35 and 75-107.

(٥) أنظر : Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government* (New York: The Free Press, 1963) .
«Government as a Process of Steering: The Concepts of Feedback, Goal, and Purpose,» pp. 182-199.

ما يجب أن تكون عليه الخطوات التالية . ويمكنك أن تستمر في القيام بعمل تغييرات تزايدية إلى ما لا نهاية . وسلسلة التغييرات التزايدية يمكن أن تتراكم فتضحى مع الوقت تحولاً عميقاً . فإذا ما زدت شيئاً ما بمعدل ٥٪ في العام فإنك سوف تضاعفه في أربعة عشر عاماً .

فالاستراتيجيات التي تستهدف الرشد الكامل مقبولة ومغرية ، ولكنها تبدو مستحيلة التنفيذ . أما الاستراتيجيات التي تهدف إلى رشد محدود فقد تبدو أقل عقلانية بصورة ما - ولكن في معظم المواقف فإن الاستراتيجيات المحدودة تكون هي كل ماتملكه أنت أو أى شخص آخر لاتخاذ أو صنع القرارات .

الاستراتيجيات التجريبية

بعض المحللين السياسيين الذين يتناهم القلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بصنع الحكومات للسياسة ، وأيضاً بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وكذا بسبب الغشيل الواضح للسياسات التي تشكلت عن طريق الاستراتيجيات الكلية والتزايدية ، بدأوا في التركيز على إمكانية تقليص قدر الجهل وعدم اليقين في صنع السياسة عن طريق التجريب المقصود أو من خلال الاختبارات المحدودة التي تسبق تبني السياسات .

من الواضح أنه لا يمكن أن نسبق كل القرارات المحورية باختبار ضيق النطاق . فالسياسات الخارجية على سبيل المثال من الصعب جداً أن تخضع لتجربة مسبقة . ثم إن الفكرة تخلق أيضاً صوراً من تجارب للإنسانية باعتبار أنها قد تجرى على ضحايا يعدمون القوة ، مثل المسجونين الذين قد يجبروا على الاشتراك في هذه التجارب ، أو الرعايا الذين يزودون بمعلومات مضللة فيتم الحصول على « رضاهم » عن طريق الإقناع الخداعي .

والمعارضون للتجريب في صنع السياسات يشيرون بالرغم من ذلك إلى أنه في الواقع المعاش تصنع الحكومات القرارات الخاصة بمجموعة متنوعة من المسائل دون الاعتماد على قدر كاف من المعرفة المتعلقة بالنتائج التي يجب توقعها . ولا يتوقف الخطر عند حد تبني سياسات كانت سترفض لو كانت النتائج المترتبة عليها تم توقعها بصورة صحيحة ، ولكن يصل الأمر إلى حد رفض سياسات كان سيتم تبنيها إذا كانت نتائجها قد تم ادراكها بطريقة أفضل . فتبنى أو رفض أحد البدائل السياسية يرتب نتائج نافعة ونتائج ضارة تمس ملايين الناس وتكلف بلايين الدولارات في كلا المجالين الخاص والعام . ومن ثم ، فإن قرارات السياسة تجرى بالفعل « تجارب »

تتعلق بسعادة الناس ورفاهيتهم . ولكن هذا النوع من التجريب واسع النطاق ومكلف ، كما أنه يفنّد معيار التجربة العلمية المصمم للوصول إلى نوع المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها . وبالتالي ، فإنه عادة مايقال إن إجراء اختبارات مسبقة ضيقة النطاق مسيطر عليها ومدروسة جيداً هو أمر يمكن تحقيقه ، كما أنه أمر أكثر حكمة(٦) .

البحث عن بدائل

لايضمن لنا أى من هذه الاستراتيجيات أنه سوف يقودنا إلى اكتشاف أفضل البدائل المتاحة . فكما هو الحال فى الفنون وفى العلوم وفى الرياضيات وفى استكشاف الفضاء ، فإن الاكتشاف يتطلب خيالاً بحثياً .

فى التحليل السياسى إذن توجد حاجة لاغنى عنها إلى الخيال الذى يستند إلى المعرفة ، وإلى التنبؤ الذى تقوده المعرفة والذى يتخطى الحقائق المتلقاة ، وإلى بناء المدن الفاضلة والتأمل فيها ، وإلى الاستعداد والرغبة فى التفكير بجدية فى البدائل التى لاتخطر ببال ، والتى يمكن أن تحل محل كل الحلول السهلة جداً التى عادة ما يدور التفكير حولها . باختصار ، هناك حاجة إلى بحث خلاق يلهمه الإحساس بأنه يوجد هناك فى موقع ما بين الوضع الأفضل الذى لايمكن الوصول إليه من جانب ، وهذا الوضع التوسطى الذى عادة مايتم التوصل إليه فى المسائل السياسية ، عالم من البدائل الأفضل والبدائل الأسوأ أيضاً . كلها فى انتظار أن تكتشف .

(٦) قام معهد بروكينجز بتأسيس هيئة متخصصين تختص بموضوع التجريب الاجتماعى ، مهمتها « تقييم أهمية التجارب كوسيلة لزيادة المعرفة الخاصة بالآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية المحلية وعلى برامج الحكومة الفيدرالية » . والدراسات التى قدمت تتضمن :

Edward M. Gramlich and Patricia P. Koshel, *Educational Performance Contracting: An Evaluation of an Experiment* (1975); Joseph A. Pechman and P. Michael Timpane, eds., *Work Incentives and Income Guarantees: The New Jersey Negative Income Tax Experiment* (1975); and Alice M. Rivlin and P. Michael Timpane, eds., *Planned Variation: Should We Give Up or Try Harder?* (1975)

الفهرس (*)

- (أ)
- أ. ج. آير ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦١ ،
ابراهيم كابلان ٩ ح ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٦٢ ح
ابراهيم لينكولن ١٤٧
الاتحاد السوفيتى : ١٥٠
- تطور مجتمع حديث دينامى تعددى فيه ١٢٣
قوة ستالين فيه ٢٧ ، ٣٤ - ٣٥ ، ٣٨ ،
٥٨ ح ، ١٠٨
- مستوى انعدام قوة المواطنين فيه ٢٧ - ٢٨
اتصال إقناعى ٦٠ ، ٦٦ ، ١١٠
أثينا القديمة ٢٠ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٩
إجبار مادى (قوة مادية) ٦٤ ، ٦٧ ،
تنظيم الاستخدام الشرعى له ٢٠ - ٢١ ،
٦٢ - ٦٣
- اجتماعات مدينة نيوانجلاند ١٢٩ - ١٣٠
احتراف عسكري ١١٤
احتمالات (امكانيات) ممارسة النفوذ ٤١ ، ٥٦ -
٥٧
احتياجات ، الساعون وراء النفوذ المدفوعون
باحتياجات لا شعورية ١٤٥ - ١٤٧
الإحساس بالفعالية السياسية ١٢٣ - ١٣٤
- اختلافات (عناصر الاختلاف) :
بين النظم السياسية ، أنظر : النظم السياسية
تحديد الأهمية النسبية لها ١٨٤ - ١٨٥
فى الدوافع ٧٥
فى المهارات السياسية ١٤٨ - ١٤٩
فى النفوذ ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
موروثه ٧٥ ، ٨٧
- اختلافات إقليمية ، واحتمال حدوث انقلابات ١١٥
اختلافات الثقافات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦
- اختلافات عنصرية ، الصراع بسببها ٩٤ ،
١٢٥ - ١٢٦
اختلافات موروثه ٧٥
اختيار اجتماعى ، نظريته ١٦٤ ح
إخضاع ٦٤ - ٦٥
المرأة ١٥١ - ١٥٥
أخلاقيات الأشكال أو النفوذ ٦٦ - ٧٠
أدوار ١٨ - ١٩
أنوار سياسية ١٨ - ١٩
انوار د. أ. سيلز ١٦ ح
انوار د. ر. تافت ١٣٤ ح ، ١٣٥ ح ، ١٨٤ ح
انوار د. م. جرامليك ١٨٩ ح
أدولف هتلر ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ،
٥٨ ح ، ١٠٨
أرسطو ٨ - ١٠ ، ٢٠ ، ٤٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ،
٨٤ ، ٨٦ ، ١٢٧ ، ١٧١
أرشميدس ١٥٨
الأرض ، توزيعها ٨٩ ، ٩١
أرند ليجفارت ٨٦ ح ، ١٢٥ ح
إرنست باركر ٩ ح ، ٨٤ ح
أريك . أ. نوردلينجر ١١٣ ح ، ١١٥ ح
أريك . أ. هافلوك ١٤٣ ح
أريك أريكسون ١٤٤ ح ، ١٥٣
الاستراتيجيات الإجمالية ١٨٦ - ١٨٧
استراتيجيات الاستنصاء والقرار ١٨٠ - ١٨٩
البحث عن بدائل ١٨٩
تجريبية ١٨٨ - ١٨٩
رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨
علم بحت ١٨١ - ١٨٥
كلية ١٨٦ - ١٨٧
الاستراتيجيات التجريبية ١٨٨ - ١٨٩

(*) حرف د ح ، الموضح بجوار الرقم يرمز إلى حاشية .

امبريقية منطقية ١٥٩
 أمريكا اللاتينية ١٥٠
 الأمريكيون الأفارقة :
 التمييز ضدهم ٩٤ ، ١٢٦
 وحركة الحقوق المدنية ١٥١
 الرق ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
 امكانيات (احتمالات) ممارسة النفوذ ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ ، ٥٨
 امكانية الحكومة المحلية ٤١
 امكانية شاملة ٤١
 امكانية محلية ٤١
 امكانية أسرية ٤١
 أموس بيرلمانر ١١٣ ح
 انتخاب ، انظر أيضا : تصويت
 قيود عليه ١٠٢ - ١٠٣
 المرأة ١٥٤
 انجاس كامبل ١٣٣ ح ، ١٣٤ ح
 أندرو ليفسون ٩٥ ح
 اندونيسيا ، انقلاب ١٩٦٦ فيها ٩٥ - ٩٦
 انعدام القوة ، أمثلة للانعدام التام للقوة ٢٣ - ٢٨
 انقلابات ، عسكرية ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥
 اهتمام ، العلاقة بين التصويت وبينه ١٣٢ - ١٣٣
 الأهداف ، تبنى وحل الأهداف المتعارضة ٧٧
 أوجست كونت ١٥٩ ، ١٧٠
 أوروبا الشرقية ١٢٤ ، ١٥٠
 إيان شابيرو ٤١ ، ٤٣ ح
 أيديولوجية ، تطورها ٧٩ - ٨١
 أيديولوجية ثورية ٨١
 الأيديولوجية الحاكمة ٧٩ - ٨١
 أيرلندا الشمالية ٩٤ ، ١١٠ - ١١١
 أيسلندا ١٢٥
 أيفوك . فيرابند ٩٩ ح
 إيمانويل كانط ٥٩ ، ٦٠
 إيميلين بانكهيرست ١٥٤
 (ب)
 ب . ف . سكينر ١٦٠
 ب . مايكل تيمباين ١٨٩ ح
 ب . موسولينى ٥٨ ح
 باتريشيا ب . كوشيل ١٨٩ ح

الاستراتيجيات الكلية ١٨٦ - ١٨٧
 استراتيجية نزائية ١٨٧ - ١٨٨
 استراليا ٢٣ ، ١٢٣
 استقصاء ، استراتيجياته أنظر : استراتيجيات
 الاستقصاء والقرار
 الاستقلال مقابل التحكم ١٠٥ - ١٠٨
 الأسرة كنظام سياسى ٧٢
 اشتراكية ، تعريفها ١٤
 إعلان الاستقلال ١٥٣
 أفلاطون ٦٠ ، ٨٢ - ٨٣ ، ١٤١ ، ١٤٥ - ١٧١ ،
 اقتدار ٤٠
 اقتراع سرى ١٠٢
 الاقتصاد :
 والسياسة ١٣
 والنظرة الذفعية ١٦٦ - ١٦٧
 اقتصاد سياسى ١٦٤ ح
 إقليمية (مكون إقليمى) ٩ ، ١٠
 إقناع ٥٩ - ٦١
 خداعى ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 عقلانى ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ - ٦٨
 القسر مقابله ، فى نظم حكم الكثرة وحكم
 اللاكثرة ١٠٨ - ١١٠
 المبدأ المطلق له ٦٨
 إقناع خداعى ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 إقناع عقلانى ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ - ٦٨
 المبدأ المطلق له ٦٨
 أفتان ، مستوى انعدام قوتهم ٢٥ - ٢٦
 الأقوياء ١٢٨ ، ١٤٧ ، ١٤٩
 اكتساب الشرعية ٧٨ - ٧٩
 ألفريد ستيمان ١١٥ ح
 ألكسندر هاملتون ١٠١ ح
 أنكسيس دو توكفيل ١٧ ، ١٠٤
 ألمانيا :
 الديمقراطية السياسية فيها ١٧ - ١٨
 هتلر والنازية ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
 ٣٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 اليزابيث كادى ستانتون ١٥٤
 أليس م . ريفلين ١٨٩ ح
 امبريقية علمية ١٥٩

في الموارد السياسية ، غير المتكافئة ٧٤ -
٧٦

المقابل مقابل الأحدى ١١٠

هيراركية التحكم ٢٩ - ٣٢ ، ٧٩

تحكم أحدى ، مقابل تحكم متبادل ١١٠

تحكم متبادل ، مقابل تحكم أحدى ١١٠

تحليل إمبريقي (تجريبي) ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦٦ ،

١٧٠ - ١٧١ ، ١٨١ - ١٨٥

تحليل سببي ١٨٣ ، ١٨٤

تحليل كمي ٥٢ ، ١٨٢ - ١٨٤

تحليل كيفي ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٨٥

تحليل لغوي ١٦٢ - ١٦٣

تحليل المسار ٥٠ ح

التخصص :

داخل الشريحة السياسية ١٣٧ - ١٣٨

في الوظائف ٧٤

تد روبرت جر ٩٨ ، ٩٨ ح

تراض ٧٧

عقلاني ١٦٣ - ١٦٥

تسجيل الناخبين ١٣٥

تشارلز إ. ليندبلوم ٦٦ ح ، ١٨٦ ح

تشارلز لويس تيلور ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح

تشارلز ه. ليفرمور ١٣٠ ح

تشتت عدم المساواة ٩٠ - ٩٢

التصدع ٩٣ - ٩٥ . أنظر أيضا : الصراع

التصنيع ٩٢

والصراع ٩٥

تصنيف النظم السياسية ٨٤ - ٨٧

انظر أيضا : الاختلافات بين النظم السياسية

تصويت :

بالاقتراع السري ١٠٢

العلاقة بين الاهتمام وبينه ١٣٢ - ١٣٣

عوائق أمامه ١٣٥

المرأة ١٠٣ ، ١٥٤

التطور التاريخي (مسار النظام إلى الوضع

الراهن) ٨٧ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١١٠ - ١١١

تعدد في المناظير الحديثة ، لا يمكن تجنبه ١٧٦ -

١٧٧

البحث عن استراتيجيات بديلة ١٨٩

البحث عن النفوذ السياسي ٧٦

البدايل ، عدم الاكتراث نتيجة قلة الاختلافات

الواضحة بينها ١٣٢ - ١٣٣

البرازيل ، الاختلافات العنصرية والصراع فيها

٩٤

بركليز ٦٧

برلمان ١٠٢

برنارد اسباجنا ١٧٣ ح

بروس م . راسيت ٨٧ ح

بريان بارى ٤٠ ، ١٦١ ح ، ١٦٢ ح ، ١٦٣ ح ،

١٦٥ ح ، ١٦٧

بريمو ليفي ٢٤

بلجيكا :

اختلافات الثقافات الفرعية فيها ١٢٥ - ١٢٦

حقوق التصويت للمرأة فيها ١٠٣ ح

اللغة والصراع فيها ٩٣ ، ٩٤

البنى بوصفها دائرة تحكم ٣٧ - ٣٨

بول ر . أبرامسون ١٣٣ ح

بولندا ١١٧ ، ١٢٣

البيان الشيوعي (ماركس وإنجلز) ٧٦

بيتر باشراخ ٣٧ ح

بيتر موريس ٤٠

بيتر وينش ١٦٢ ح

بينيرام أ . سوروكين ٩٦ - ٩٧

بيتي أ . نسفولد ٩٩ ح

بيتي فريدان ١٥٥ ح

(ت)

ت . د . ليسكو ٢٨

ت . س . إليوت ٦٥ ح

تاتو فانهانين ١٠٥ ح ، ١٠٦ ، ١٠٧

تاريخية ١٦٠ ح ، ١٦٢ ح

تالكوت بارسونز ١٦

تبنى الأهداف المتعارضة ٧٧

التحضر ، والصراع ٩٥

التحكم ٥٩ . انظر أيضا : النفوذ

الاستقلال مقابله ١٠٥ - ١٠٨

في الحكومة بواسطة مسؤولين منتخبين ١٠٢

دائرتة ٣٧ - ٣٨

التعددية
 التمييز ضد الأمريكيين الأفارقة ٩٤ - ١٢٦
 تنشئة سياسية ١٥٠
 تنظيم الاستخدام الشرعى للقوة المادية ٢٠ - ٢١ ،
 ٦٢ - ٦٣
 تنظيمات الشرطة ، السيطرة المدنية عليها ١١٣ -
 ١١٥
 تهديد باستخدام القوة ٦٤
 توازن تأملى ، مفهومه ١٧٣ ح
 توجه معيارى ١٦٦ ، ١٧٠ ،
 توجهات سياسية ١٢٧ - ١٥٦
 للأقوياء ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٤٧ - ١٤٩
 التغيير والتنوع فيها ١٤٩ - ١٥٦
 الساعون وراء النفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ -
 ١٤٧
 للشريحة السياسية ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨
 للشريحة غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦
 معيارية ١٦٦ ، ١٧٠
 توزيع
 القوة ٣٣ - ٣٤
 القيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ - ١٧٠
 المهارات ٨٩ - ٩٢
 الموارد السياسية ٥٣ ، ٨٩ - ٩٢
 النفوذ ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧
 توماس بيكيت ٦٥
 توماس جيفرسون ١٥٣
 توماس ماكارثى ٥٩ ح ، ١٦٤ ح
 توماس ناجل ١٧٧
 توماس هوبز ٧٧ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٥
 تيارات معاكسة ١٦١ - ١٦٣
 (ث)
 ثراسيماخوس ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥
 الثروة كمورد سياسى ٨٩
 الثقة :
 فى فعالية المرء السياسية ١٣٣ - ١٣٤
 فى ناتج النظام السياسى ، والانخراط الضعيف
 ١٣٤ - ١٣٥
 ثنائيات ١٤

التعددية
 دليل (مؤشر) التعددية ٩٤ ح
 فى نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم اللاكثرة
 ١٠٥ - ١٠٨
 التعديل التاسع عشر ١٠٣ ح
 التعديل الخامس عشر ١٠٣
 تعظيم القيمة ١٦٦
 تعليم :
 المرأة فى الولايات المتحدة ١٥٥ ح
 ونظم سياسية ١٢١
 تغذية استرجاعية ، والاستراتيجية التزايدية ١٨٧ -
 ١٨٨
 تغفل السياسة ١١ - ٢١
 التغيير :
 حتميته ٨٢ - ٨٣
 فى التوجه السياسى ١٤٩ - ١٥٦
 تغييرات بنوية فى النظم السياسية ١٥٠
 تفضيلات ٤٤
 التفكير الأخلاقى . أنظر أيضا : فلسفة سياسية
 أسس رئيسية لتبريره ١٧٣ - ١٧٤
 أسلوب راولز فيه ١٦٨ - ١٦٩
 أنواعه ١٦٦ - ١٦٨
 تأثيرات بخيلة عليه ١٧٨
 مراحل كوهلبيرج له ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح
 مناقشة ذات معنى له ١٧١
 التقاليد كأساس للشرعية ٨٥
 التقدم ، الصراع والمراحل المختلفة له ٩٤ - ٩٥
 تقسيم العمل ٧٤
 تغلب النظم السياسية ٨٢
 تقييم أشكال النفوذ ٦٦ - ٧٠
 تقييم سياسى ١٥٧ - ١٧٩
 تراض عقلانى ١٦٣ - ١٦٥
 التنوع ووجهات النظر المتعارضة ١٧٨ - ١٧٩
 تيارات معاكسة ١٦١ - ١٦٣
 العدالة من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠
 الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨
 مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية ١٥٨ - ١٦١
 تلاحم ٩٣ - ٩٥
 تمثيل ١٠١ . انظر : نظم حكم الكثرة

ثورة ٢١، ٦٧، ٨٣، ٩٦، ١١٠
الثورة الأمريكية ١١٠
الثورة الصناعية ٩٢، ٩٥

(ج)

ج. أ. كوهين ١٦٠ ح
ج. دونالد مون ١٨٢ ح
ج. م. أ. جروب ٦٠ ح، ١٤١ ح، ١٤٢ ح
جابرييل أ. ألموند ١٣٠ ح، ١٣٢ ح، ١٣٧ ح
جاري و. كوكس ١٣٤ ح
جاك ه. ناجل ٤٣ ح، ٤٤ ح، ٤٩ ح، ٥٠ ح
جان بياجيه ١٤٤ ح، ١٥٣ ح
جان جاك روسو ٦٧، ٧٦، ٧٧، ١٥٢ - ١٥٣ ح
جاي أون كيم ١٤٠ ح
جاينانو موسكا ٧٣، ٧٦، ٧٩ ح
جداول الأعمال كدائرة تحكم ٣٧
جدل لا يمكن تجنبه حول الفلسفة السياسية ١٧١ - ١٧٨

جرانت ريهير ٤١، ٤٣ ح
جرجورى أ. كالديرا ١٣٤ ح
جماعات، توزيع القوة بينها ٢٣ - ٣٤
جمهورية ١٠٠، ١٠١ ح
الجمهورية (أفلاطون) ١٤١، ١٤٢، ١٤٣
جمهورية أيرلندا ١١٠
جورج فيلهلم فريدريك هيغل ١٦١ ح
جوزيف أ. بيتشمان ١٨٩ ح
جوزيف ستالين ٢٧، ٣٤ - ٣٥، ٣٨، ٥٨ ح، ١٠٨

جوسيا أوبر ١٢٩ ح
جون جافنتا ٣٠ ح
جون جاي ١٠١ ح
جون د. ماي ٧٤ ح
جون راولز ١٥٨، ١٦٥ - ١٧٨ ح
جون ل. لويس ٣٢ ح
جون لوك ٦٢ ح، ١٥٢، ١٥٩ ح
جون مانلى ٥٩ ح، ٦٢ ح
جون ه. ألدرينج ١٣٣ ح
جون ه. شار ١٧٥ ح
جيرمي بنتام ١٤٥ ح

جيرهارد لينسكى ٧٥ ح
الجيش الجمهورى الأيرلندى ١١١
جيمس ج. مارش ٣٩ ح، ٤٥، ٤٨، ٥٨ ح
جيمس دافيد باربر ١٩ ح
جيمس س. فيشكين ١٧٧ ح
جيمس ماديسون ١٠١ ح
جيمس ه. ميسل ٧٣ ح

(ح)

حتمية ١٦٠ - ١٦١
حتمية تاريخية ١٦٠ ح
حدة الصراع ٩٥ - ٩٩
الحدود المؤسسية على القوة ٣٥
حدود النظام ١٥
حدود النفوذ ٥٦ - ٥٨
الحرب الأهلية ٢١، ٦٧
الأمريكية ٦٧، ٦٨، ٩٥
حرب فيتنام ١٦١
حركة مناصرة الحقوق المدنية ١٥١
حرمان، الساعون وراء النفوذ المدفوعون به ١٤٥
حقوق التصويت ١٠٢ - ١٠٣
حقوق سياسية :
فى نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم اللاكثرة
١٠٥، ١٠٨ - ١١١
التصويت ١٠٢ - ١٠٤
المساواة فيها ١٦٩
حقوق طبيعية ١٦٧
حكام، القسر العنيف الذى يوظفه ١١٢ - ١١٥
حكومات شعبية ١٠٠ - ١٠١. انظر أيضا : نظم حكم الكثرة
المؤسسات المميزة للحديث منها ١٠٢ - ١٠٣
حكومة، انظر أيضا : نظم سياسية ؛ نظم حكم الكثرة
أشخاص يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير عليها ٧٦، ١٢٨، ١٣٩ - ١٤٧
تنظيم الاستخدام الشرعى للقوة ٢٠، ٦٣
(ال) حكومة ١٩ - ٢٠
حل الصراع عن طريقها ٧٧
والقوة ٢٠ - ٢١، ٦٣

دوافع :

الاختلافات فيها ٧٥ ، ١٤٠ - ١٤٧
غيابها من تعريف النظام السياسي ١١ - ١٢
دوافع لاشعورية ، الساعون وراء النفوذ
المدفوعون بها ١٤٥ - ١٤٦
دوجلاس راى ٤١ ، ١٧٤
الدول - المدينة ، اليونانية ٢٠ ، ١٠١ ، ١٢٩
دول نامية ، مستوى انعدام قوة المواطنين فيها
٢٥ - ٢٦
الدول الواطنة ، اللغة والصراع فيها ٩٣
الدولة ٢٠ ، ٦٣
دولة ايرلندا الحرة ١١٠
دولة المدينة (رابطة سياسية) ٨ ، ٦٧
دونالد ستوكس ١٣٣ ح
ديبورا بومجولد ١٦٢ ح
ديكتاتورية :

انعدام قوة المواطنين فى ظلها ٢٦ - ٢٧
تعريفها ١٣
رجل أفلاطون الديكتاتورى ١٤٢ ، ١٤٥
شمولية ٢٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
ديمقراطية ١٠٠ انظر أيضا : نظم حكم الكثرة
أسباب نموها ١١٢ - ١٢٦
تعريفها ١٣
الحاجة إلى الشرعية فيها ٧٨ - ٧٩
عشائرية ١٢٥ ح
فى القرن الثامن عشر ١٠١ ح
المؤسسات المميزة لها ١٠٢ - ١٠٣
نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى
وشروطها ٨٨ - ٨٩
ديمقراطية عشائرية ١٢٥ ح
الديمقراطية فى أمريكا (توكفيل) ١٧ ، ١٠٤

(ر)

الرأسمالية ، تعريفها ١٤
الرئيس ، دوره ١٨
رايموند أ . ولفينجر ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
رد الفعل المتوقع ، قانون ٦٦ ح

سعيها نحو أهداف أسمى وأنبى ١٩
شرعية ٧٨ - ٧٩ ، ٨٥
العلاقات الخارجية لها ٨١ - ٨٢
الحكومة والمعارضة ٤٠
حل الصراع ٧٧
حلول وسط ٦٨
حواجز ٦١
عن طريق الإيجار ٦٤
عن طريق القسر ٦٤ ، ٦٩ ، ١٠٨ - ١٠٩ ،
١١٢ - ١١٥
عن طريق المكافآت ٦١

(خ)

الخبرة ، تحليلها ١٨٢
الخطاب الأخلاقى ١٦٢ - ١٦٣
خوزيه فيجيرس فيرير ٣٨
الخير العام ١٢
الساعون وراء النفوذ المدفوعون به ١٤١ -
١٤٢

(د)

د . برايبيروك ١٨٧ ح
دائرة التحكم ٣٧ - ٣٨
دافيد ابتر ١٠٨ ح
دافيد ايستون ١٤ ح
دافيد بيرس ١٦٢ ح
دافيد جوتيه ١٦٣ ح ، ١٦٦ ح ، ١٧٧ ح
دافيد س . ماكيلاند ١٤٦ ح
الدانمرك ١٠٢
دخل الفرد ١١٥ . انظر أيضا نصيب الفرد من
الناتج القومى الإجمالى
الدخل للفرد ، واحتمال حدوث انقلاب ١١٥
درجة ، الحدائة ، ٨٧ - ٨٩
نستور :

تعريف أرسطو له ٨ - ٩

صانعو الدستور الأمريكى ٣٨

دفاع عن حقوق النساء (وولستونكرافت) ١٥٤

دليل (مؤشر) تعددية ٩٤ ح

دنچ زياو بنج ٣٨

الساعون وراء النفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
دوافعهم ١٤٠ - ١٤٧
السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠
السببية ، والنفوذ ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
ستيفين ج . روزنستون ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
ستيفين ليوكس ٤٥ ، ٤٨
سقراط ١٤١ - ١٤٢ ، ١٧١

سلطة :

أرسطو بخصوص أشكالها ٨
أشكالها ٨٥ - ٨٦
واكتساب الشرعية ٧٨ - ٧٩
تطور أيديولوجيتها ٧٩ - ٨١
فيير بخصوصها ٩
سلطة شرعية ٨٦
السلطة القانونية ٨٥
سلطة كاريزمية ٨٥
السمات الشخصية ، كأساس للشرعية ٨٥
السود . أنظر : الأمريكيون الأفارقة
سوزان ب . انتوني ١٥٤
سوكارنو ، نظامه ٩٦
السويد ٣٨ ، ١٢٥
سويسرا ١٠٣ ، ١٢٥
السياسات ، استراتيجيات اختيارها ١٨٠ - ١٨٩
البحث عن بدائلها ١٨٩
تجريبية ١٨٨ - ١٨٩
رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨
علم بحت ١٨١ - ١٨٥
كلية ١٨٦ - ١٨٧

السياسة :

أسباب تحليلها ٧ - ٨
والاقتصاد ١٣
بوصفها مطاطية ٧٤
تعريفها ٩ - ١٠
تغلغلها ١١ - ٢١
طبيعتها ٨ - ١٠
السياسة ، (أرسطو) ٨ ، ٧٦ ، ٨٢
سيجموند فرويد ١٤٥ ، ١٥٣

رشد (عقلانية) :

كامل ١٨٦ - ١٨٧
محدود ١٨٧ - ١٨٨
مقيد ١٨٧ ح
رشد كامل ، استراتيجياته ١٨٦ - ١٨٧
رشد محدود ، استراتيجياته ١٨٧ - ١٨٨
رغبات :

الساعون وراء النفوذ المدفوعون برغبات
لاشعورية ١٤٥ - ١٤٦
المصالح مقابلها ٤٤ - ٤٥
رق ، في الولايات المتحدة ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
روبرت أ . دال ١٠٦ ، ١٣٤ ح ، ١٣٥ ح
روبرت ل . لين ١٣١
روبرت بول وولف ١٦٥ ح
روبرت كونكست ٢٧ ح
روبرت هيوز ٢٣ ح
روبرت و . جاكمان ١٣٤ ح
روبرتو ميتشلز ٧٣ ، ٧٤
روث بينديكت ١١ ح
روث ليجير سيفارد ٩٠ ، ٩١ ، ١١٣ ح
روجر سميث ١٥٢ ح ، ١٥٣ ح
روزاليند ل . فيرابند ٩٩ ح
روما القديمة ١٠٠ ، ١٠١ ح
رونالد انجلترا ١١٩ ح ، ١٣٠ ح ، ١٥١
رونالد ج . هلمان ٣٨ ح
روي ميدفييف ٢٧ ح
ريتشارد رورتي ١٥٨ ح
ريتشارد م . نيكسون ٦١ ، ٦١
(ز)

زُمر ٥٧

(س)

س . أ . فينر ٧٤ ح ، ١١٣ ح ، ١١٤
س . بينجهام باول (الابن) ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
س . م . بورا ١٢٩ ح
الساعون وراء القوة ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
دوافعهم ١٤٠ - ١٤٧
السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠

سيندى فيريا ١٣٠ ح ، ١٣١ ح ، ١٣٢ ح ،
١٣٧ - ١٣٨

سيطرة ٥٦ - ٥٨ ، ٦٤ - ٦٥

السيطرة المدنية على تنظيمات الجيش والبوليس
١١٣ - ١١٥

سيمون دي بوفوار ١٥٥ ح

(ش)

شبكة الميبيبة ٥٤ - ٥٥

شخصية :

والإحساس بالفعالية السياسية ١٣٤

تسلطية ١٤٦ ح

والتغير في التوجه السياسى ١٥٠

شخصية تسلطية ١٤٦ ح

شرعية :

اكتسابها ٧٨ - ٧٩

فير فيما يتعلق بأسسها ٨٥

الشرق الأوسط ١١٧

الاختلافات الدينية والصراع فيه ٩٤

الشريحة السياسية ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨

الشريحة غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦

صامويل ب . هانتجتون ١١٣ ح

صامويل من . باترسون ١٣٤ ح

صانعو الدستور الأمريكى ٣٨

صحة النظريات الفلسفية : إقرارها ١٧٣

الصراع :

واختلافات الثقافات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦

أنماط الصراع السياسى ٩٣ - ٩٥

حنته ٩٥ - ٩٩

حله ٧٧

القيم ١٧٧ - ١٧٩

الصراع الأهلى (الداخلى) :

الثورة والحرب الأهلية ٢١ ، ٦٧ ، ٦٨ ،

٨٣ ، ٩٥ - ٩٦ ، ١١٠ - ١١١

حنته ٩٥ - ٩٨

الصين ١٥٠

(ط)

طبقة اجتماعية :

البرجوازية ، مقابل العاملة ٩٥

الحاكمة ٧٣ ، ٧٧

موسكا بخصوص وجودها ٧٣

الوضع الاجتماعى / الاقتصادى للساعين وراء

النفوذ ١٤٠

طبقة حاكمة ٧٣ ، ٧٧

الطبيعة الأحادية للنظم السلطوية ١٠٨

(ع)

عدالة :

تراسيماخوس فيما يتعلق بالمصلحة

الشخصية ومتابعتها ١٤٢ - ١٤٣

من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

انتقادات موجهة إليها ١٧١ - ١٧٢

مبادئها ١٦٩ - ١٧٠

عدد الأشخاص لكل طبيب ١٢٢

عدم الاكتراث بالسياسة ١٢٩ - ١٣٦

عدم المساواة ، انظر أيضا : الاختلافات ؛ التوزيع

تراكمى مقابل مشتت ٩٠ - ٩٢

فى الموارد ٥٣ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٨٩ - ٩٢

موروث ٧٥

فى النفوذ ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧

عدم مساواة تراكمى ٩٠ - ٩٢

عدم اليقين ، استراتيجيات لمجابهته ١٨٧ - ١٨٨

عسكرية (العسكريين) :

احترافها ١١٤

انقلابات ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥

السيطرة المدنية عليها ١١٣ - ١١٥

عقبات أمام الانخراط فى السياسة ١٣٥

عقد اجتماعى ١٦٨

العقد ، العدالة من خلاله ١٦٥ - ١٧٠

بعض الأفكار المتضمنة فيه ١٧٠ - ١٧٨

العقلانية (الرشد) المقيدة ، مبدؤها ١٨٧ ح

عقوبات ، القوة واستخدامها ٦٢ - ٦٣

عقيدة دينية :

العدالة من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨
لا يمكن تجنب كونها جدلية ١٧١ - ١٧٨
مشكلة القيم فيها ١٥٨ - ١٦١
فوائد غير مباشرة من النشاط السياسي ١٣٠ ،

التدهور العام فيها ١٥٩
الصراع حول اختلافات فيها ٩٤
علاقات خارجية ٨١ - ٨٢

علم :

١٣١ - ١٣٢
فيدل كاسترو ٣٨
فيلفريدو باريو ٧٣
فيليب إ. كونفيرس ١٣٣ ح
فيليكس أوينهايم ٤٠
فينلي كارينتر ١٦٠ ح

اجتماعي ١٨٢
بحث ، استراتيجياته ١٨١ - ١٨٥
طبيعي ١٨٢ ، ١٨٥
الفلسفة السياسية وتقدم العلوم ١٧٠ - ١٧١
علم اجتماعي ١٨٢
علم سياسة بحث ، استراتيجياته ١٨١ - ١٨٥
علم المصطلحات السياسية ٤٢ - ٤٣
وغموض المعاني ١٧٤ - ١٧٦
علوم طبيعية ١٨٢ ، ١٨٥
عمل ، تقسيمه ٧٤

(ق)

قائد سياسي ، انظر : قادة
قادة ٨

عنف ٦٧ . انظر أيضا : صراع أهلي (داخلي)
فسر مادي يوظفه الحكام ١١٢ - ١١٥

(غ)

غموض المعاني ١٧٤ - ١٧٦

(ف)

استخدام المصطلح ٧٨
اكتساب (القادة) للشرعية ٧٨ - ٧٩
تطوير (القادة) للأيديولوجية ٧٩ - ٨١
قانون رد الفعل المتوقع ٦٦ ح
القانونية ، كأساس للشرعية ٨٥
قرار ، استراتيجياته ، انظر : استراتيجيات
الاستقصاء والقرار

ف . انجلز ٧٦

الفسر :

ف . لينين ٣٨ ، ٨١

فرانكلين د . روزفلت ٣٨

فرص :

والإجبار المادى ٦٣ - ٦٤
والإقناع مقابله ، فى نظم حكم الكثرة ونظم حكم
اللاكثرة ١٠٨ - ١١٠

المساواة فيها ١٧٤ - ١٧٥

ممارسة النفوذ ، الوعي بها ٣٩ - ٤٠

فرصة متساوية من زاوية الاحتمالات ١٧٥

فرصة متساوية من زاوية الوسائل ١٧٥

فرنسا ١٠٢

فعالية سياسية ، الإحساس بها ١٣٣ - ١٣٤

فلسفة سياسية :

القوة ، انظر أيضا : النفوذ

والإجبار المادى ٦٤

تراتبها ٣٤

تعريف مارش لها ٤٥

تعقيدات فى تحليلها ٣٣ - ٤٠

تقييمها ٦٧

توزيعها ٣٣ - ٣٤

حدود مؤسسية عليها ٣٥

تراص عقلاى ١٦٣ - ١٦٥

وتطور العلم ١٧٠ - ١٧١

تغيرات معاكسة فيها ١٦١ - ١٦٣

صحة النظريات ، إقرارها ١٧٣

ما بعد المادية ١٥١
مؤشر تحقق نمط منها ٤٠
النفوذ ٥٦ - ٥٧
وجهات النظر المعتمدة على تقييم النتائج مقابل
وجهات النظر النفعية يتعلق بها ١٦٦ - ١٦٧
قيمة كامنة ٤٠
قيم مابعد المادية ١٥١

(ك)

كاترين أ. ماكينون ١٥٥ ح
كارل ج. فريدريش ٦٦
كارل فينسون ٦٢
كارل ماركس ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٤٥
كارل و. دويتش ١٨٧ ح
كارول جيليجان ١٥٣ ح
كاليجولا ١٤٧
الكساد الاقتصادي الكبير ٣٠
كندا ٩٣ ، ١٢٣
كوستاريكا ٣٨ ، ١١٣
الكونجرس الأمريكي ٣٢ ، ٥٨ ، ٦٢
كوينتين سكينر ١٦٠ ح
كينيث شارب ٢٥ ح

(ل)

لبنان ٢١
اللجنة القومية الأمريكية حول أسباب تجنب العنف
ووسائله ٩٧

لغة :

تحليلها ١٦٢ - ١٦٣
التصدع والتلاحم نتيجة لها ٩٣ - ٩٤
لودفيغ فيتجنشتاين ١٦٢ ح
لورنس كوهلبرج ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح
لوسى ستون ١٥٤
لوكرشيا موت ١٥٤
ليندون ب. جونسون ١٩

(م)

المؤتمر الدستوري (١٧٨٧) ٦٨ ، ١٠٩

دائرة التحكم ٣٧ - ٣٨
سلبية ٤٨ ح
كشكال من أشكال النفوذ ٦١ - ٦٣
فردية وجماعية ٣٦
بوصفها قدرة ٤٠
القسر بوصفه شكلا لها ٦٣ - ٦٤
قياسها ٤٩ - ٥١
كامنة ومتحققة (فعلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠
محيطها ومجالها ٣٦
مزايا التفرقة بين المصالح وبينها ٤٧ - ٤٨
مفهوم ليوكس عنها ٤٥
مؤسسات اقتسام القوة وممارستها ٩٩
القوة : تحليل فلسفي (موريس) ٤٠
قوة جماعية ٣٦
قوة سلبية ٤٨ ح
القوة ، عدم المساواة والسياسات الديمقراطية
(شابيرو وريهر) ٤١
قوة العمل ، المرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥
قوة فردية ٣٦
قوة كامنة ٣٤ - ٣٥
تنوعيات في تعريفاتها ٤٠ - ٤١
قوة مادية (إجبار مادي) ٦٤ - ٦٧
تنظيم الاستخدام الشرعي لها ٢٠ - ٢١ ، ٦٢ -
٦٣

القوة المتحققة (الفعلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠
القوة والمجتمع (لازويل وكابلان) ٤٠
قوة نظرية كامنة ٣٥
قياس :

الظواهر السياسية ، احتمالاته ١٨٢ - ١٨٤
النفوذ ٤٩ - ٥١

القيم :

تحولات فيها ١٥١
تعددية مجالها ١٧٧
تعظيمها ١٦٦
توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ -
١٧٠
صراع ١٧٧ - ١٧٩
في الفلسفة السياسية ، مشكلتها ١٥٨ - ١٦١

محاضرة عن جنور عدم المساواة (روسو) ٧٦

المحكمة الأمريكية العليا ١٥٢

محيط القوة ٣٦

قياسه ٣٦

المدن الفاضلة ٧٤ ، ٨٢

مذهب اعتماد التقييم على النتائج ١٦٦

مذهب الالتزام الأخلاقي ١٦٧

مذهب الحكم المطلق ١٦٧

مراتب القوة ٣٤

مركز (وضع) ، انظر : طبقة اجتماعية

مزارع (مستوطنات) ، انعدام قوة العبيد فيها

٢٥

مزارعون ، مستوى انعدام قوتهم ٢٥ - ٢٦

مسؤولون منتخبون ، والتحكم في القرارات

الحكومية ١٠٢

مسار النظام إلى الوضع الراهن ٨٧ ، ٩٤ -

٩٥ ، ١١٠ - ١١١

مساواة :

في الحقوق السياسية ١٦٩

غموض في معناها ١٧٤ - ١٧٦

في الفرص ١٧٤ - ١٧٥

مساواة من زاوية الأشخاص ١٧٥ - ١٧٦

مساواة من زاوية الأنصبة ١٧٥ - ١٧٦

مشاركة سياسية ١٣٦ - ١٣٨ . انظر أيضا :

توجهات سياسية

الساعون وراء النفوذ ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧

مصالح :

الريغيات مقابلها ٤٤ - ٤٥

صعوبات في مفهومها ٤٥ - ٤٧

مزايا التفرقة بين القوة وبينها ٤٧ - ٤٨

نظرية المصالح ، الجدل حولها ٤٦ - ٤٧

مصطلحات النفوذ ١٠ ح ، ٢٢ - ٢٣ ، ٤٢ ،

٤٨ - ٤٩

مصلحة شخصية ، الساعون وراء النفوذ

المدفوعون بها ١٤٢ - ١٤٥

مصلحة شخصية عقلانية ١٤٢ - ١٤٥

مطاطية ، السياسة ٧٤

معدل معرفة القراءة والكتابة ٩٠ ، ١٢١

مؤسسات سياسية :

لاقتسام القوة وممارستها ٩٩

لنظم حكم الكثرة ١٠٢ - ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٧ -

١١٨

مؤشر تحقق نمط القيم ٤٠

مؤشر (دليل) التعددية ٩٤ ح

في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم اللاكثرة

١٠٥ - ١٠٨

مارك ر . ليندلر ٣٠ ح

ماري ر . هوج ٩٣ ح

ماري وولستونكرافت ١٥٤

ماكس فيير ٩ ، ١٠ ، ٨٤ ، ٨٥ -

ماوتسي تونج ٣٨

مايكل س . مانجر ١٣٤ ح

مايكل س . هانسون ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح

مايكل كوبيديج ١٠٦ ، ١١٨

المبادئ الأخلاقية لكانط ٥٩ ، ٦٠

مبادئ العدالة ١٦٩ - ١٧٠

المبدأ المطلق للإقناع العقلاني ٦٨

مجال القوة ٣٦

مجال النفوذ ، قياسه ٥١

مجتمعات ح د ت ١١٥ - ١٢٥

مجتمعات حديثة دينامية تعددية ٩٢

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمؤشر

لها ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠

نظام سلطوى يتطور إليها ١١٩ - ١٢٣

نمو نظم حكم الكثرة بينها ١١٥ - ١٢٥

مجتمعات زراعية ١٢٣

مجتمع :

حديث دينامي تعددى ٩٢ ، ١١٥ - ١٢٤

ديمقراطى ١٧ ، ٢٨ - ٣٣

زراعى ١٢٣

سلطوى ١٧ - ١٨

مثالى ٦٧

مجتمع ديمقراطى ١٧ ، ٢٨ - ٣٣

قوة المواطنين فيه ٢٨ - ٣٣

مجتمع سلطوى ١٧ - ١٨

مجتمع مثالى ، إقناع عقلانى باعتباره جوهره ٦٧

المجر ١١٧ ، ١٢٣

معدل وفيات الأطفال الرضع ١٢٤

معرفة :

بوصفها مورداً سياسياً ٨٩

التوجه غير السياسي و المعرفة المحدودة ١٣٥

معسكرات الاعتقال ، انعدام قوة ضحاياها ٢٤

معسكرات الاعتقال بأوشفيتز ٢٤

معسكرات الاعتقال السوفيتية ٢٤

معسكرات الاعتقال النازية ٢٤

معسكرات اعتقال اليهود ٢٤

معنى :

تجليله ١٦٢ - ١٦٣

غموضه ١٧٤ - ١٧٦

مغالطة طبيعية ١٦٣

المفاهيم السياسية (أوبنهايم) ٤٠

مقاطعة هارلان بولاية كنتاكي ، جهود النقابة فيها

٣١

مقياس بيني ٤٩ ح ، ١٨٣

مقياس ترتيني ٤٩ ح

مكافآت :

قيمتها من الانخراط في السياسة ١٣٠ - ١٣٢

ممارسة النفوذ باستخدامها ٦١

مكافآت مباشرة للانخراط في السياسة ١٣٠ - ١٣١

مكان العمل :

بوصفه نظاماً سياسياً ٧٢

هيراركية التحكم فيه ٢٩ - ٣٢

من يحكم (دال) ٤٠

المناصب ١٨

مهارات سياسية :

اختلافات فيها ١٤٨ - ١٤٩

توزيعها ٨٩ - ٩٢

موارد سياسية :

للأقوياء ١٤٧ - ١٤٨

تحكم غير متكافئ فيها ٧٤ - ٧٦

تنوع في مدى استخدام (الموارد السياسية)

للفايات السياسية ٥٣ - ٥٤

توزيعها ٥٣ ، ٨٩ - ٩٢

حدود عليها ٥٦ - ٥٧

نفقة مخاطرة تخصيص الموارد للسياسة ١٤٧ -

١٤٨

مواطنو الدول الديمقراطية :

قوتهم ٢٨ - ٣٣

مورتون س . ياراتز ٣٧ ح

موريس ج . بلاتشمان ٣٨ ح

موقف خطابي مثالي ١٦٤

ميخائيل جورباتشوف ٢٧ ، ٨١ ، ١٢٣

(ن)

الترويج ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥

النساء :

تغيرات في التوجهات السياسية ووضعهن

١٥١ - ١٥٥

حقوق التصويت لهن ١٠٣ ، ١٥٤

نسبة مشاركة (حضور) الناخبين ١٣٣ - ١٣٥

نسبية ١٦٠ ح

نسبية أخلاقية ١٦٠ ح

نسبية ثقافية ١٦٠ ح

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي :

تقسيم النول وفقاً له ٨٧ - ٨٨

ومجموع ح د ت ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠

نظام سوكارنو ٩٥ - ٩٦

نظرية الاختيار الاجتماعي ١٦٤ ح

نظرية الاختيار العقلاني ١٦٣ ح ، ١٦٤ ح

النظرية النفعية ١٦٦ - ١٦٧

نظرية في العدالة (راولز) ١٦٥

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

نظم ١٤ - ١٥

نظم اجتماعية :

تعريف بارسونز لها ١٦

ونظم سياسية ١٥ - ١٨

نظم اقتصادية ، ونظم سياسية ١٣ - ١٤ ، ١٦ -

١٧

نظم التحكم الهيراركية ٢٩ - ٣٢ ، ٧٩

نظم حكم الكثرة ١٠١ - ١٢٦

الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،

١٠٥ - ١١١

والنظم الاقتصادية ١٣ - ١٤ ، ١٦ - ١٧ ،
 وجهتا نظر متطرفتان بخصوصها ٧٢ - ٧٤
 نظم شمولية ٢٨ ، ٥٨ ، ح ، ١٠٨
 نظم فرعية ١٤ - ١٥
 نظم هيمنة ١٠٠ . انظر أيضا نظم سلطوية
 نفقات :

الانخراط في السياسة ١٣٥ - ١٣٦
 مخاطرة ١٣٢ ، ١٤٨
 نفقة (تكلفة) المخاطرة :
 للانخراط في السياسة ١٣٢
 لتخصيص الموارد للسياسة ١٤٧ - ١٤٨
 النفوذ :

اختلافات فيه ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
 أشكاله ٥٨ - ٦٦
 تقييمها ٦٦ - ٧٠
 امكانياته (احتمالاته) والحدود عليه ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ - ٥٨
 الإيجابي ٤٤
 تعريفه ٤٨ - ٤٩
 تفسيره ٤٢ - ٥٢
 والجدل حول تعريفه ٤٤ - ٤٩
 والسببية ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
 غياب مصطلحات معيارية متفق عليها بشأنه
 ٤٢ - ٤٣
 وقياسه ٤٩ - ٥١
 توزيعه ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧
 السلبي ٤٤
 قيمته ٥٦ - ٥٧
 وصفه ٢٢ - ٤١
 أمثلة من الأدنى إلى الأقصى نفوذا ٢٣ - ٢٨
 وتباين تعريفات القوة ٤٠ - ٤١
 تعقيدات فيه ٣٣ - ٤٠
 للمواطنين ٢٨ - ٣٣
 نفوذ إيجابي ٤٤
 نفوذ سلبي ٤٤
 نفوذ ضمني ٦٥ - ٦٦
 نفوذ ظاهر ٦٥ - ٦٦
 نقابات عمالية ٣١ ، ٣٦

أسباب تطورها ١١٢ - ١٢٦
 اختلافات الثقافات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦
 كيف يوظف الحكام القسر العنيف ١١٢ - ١١٥
 مجتمع حديث دينامي تعددي ١١٥ - ١٢٤
 الأشخاص غير السياسيين فيها ١٢٩ - ١٣٠
 المؤسسات السياسية فيها ١٠٢ - ١٠٤ ،
 ١١٣ ، ١١٧ - ١١٨
 نموها ١٠٤ - ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
 وضع المرأة فيها ١٥٢ - ١٥٥
 نظم حكم الكثرة المتمسمة بالديمقراطية انظر : نظم
 حكم الكثرة
 نظم حكم الكثرة :
 الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 نظم سلطوية ١٠٤
 الاختلافات بين نظم حكم الكثرة وبينها ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 اكتساب سمات المجتمع ح د ت فيها ١١٩ -
 ١٢٣
 الطبيعة الأحادية لها ١٠٨
 نظم سياسية :
 الاختلافات بينها ٨٤ - ٩٩
 تصدع وتلاحم ٩٣ - ٩٥
 التصنيف باستخدامهما ٨٤ - ٨٧
 توزيع الموارد والمهارات السياسية ٥٣ ،
 ٨٩ - ٩٢
 حدة الصراع ٩٥ - ٩٩
 درجة والحدائة ٨٧ - ٨٩
 مسار النظام إلى الوضع الراهن ٨٧
 مؤسسات اقتسام القوة وممارستها ٩٩
 تأثير (النظم السياسية) الأخرى ٨١ - ٨٢
 تطورها ١٢٧
 تعريفها ١٠ ، ١٧ ، ٢٢
 والتعليم ١٢١
 تغيرات بنوية فيها ١٥٠
 سماتها ٧٤ - ٨٣
 عددها ٧١ - ٧٢
 عناصر (أوجه) التشابه بينها ٧١ - ٨٣
 والنظم الاجتماعية ١٥ - ١٨

نقابة عمال المناجم المتحديين في أمريكا ٣١ - ٣٢
نلسون بولسبي ١٨
نورمان هـ. ناى ١٣٠، ح، ١٣١، ح، ١٣٥ -
١٣٨، ١٤٠، ح
نيفيت سانفورد ١٤٦ ح
نيكولو ماكيافيللي ٤٢
نيوزيلندا ١٢٣، ١٢٥

(هـ)

هارولد د. لازويل ٩، ١٠، ٣٦، ح، ٤٠،
٦٢، ح، ١٤٥، ١٤٦
هارولد ف. جوسنيل ١٣٣ ح
هانا فينيكل بينكين ١٦٢ ح
هربرت أ. سيمون ١٨٧ ح
الهند:
اختلافات الثقافات الفرعية فيها ١٢٥
اللغة والصراع فيها ٩٣
هنرى الثانى، ملك إنجلترا ٦٥ - ٦٦
هنود الزونى ١١

(و)

وارن إ. ميلر ١٣٣ ح
وجهات نظر ذاتية، نموها ١٥٩
وجهات نظر سياسية ١١٩ - ١٢٠
الوضع الاجتماعى الاقتصادى للساعين وراء النفوذ
١٤٠

وضعية ١٥٩ - ١٦٠
الوضعية الجديدة ١٥٩ - ١٦١
وضعية منطقية ١٥٩
الوعى بفرص ممارسة النفوذ ٣٨ - ٤٠

الولايات المتحدة ١٥٤
الإحساس بالفعالية السياسية ١٣٤
اختلاف الثقافات الفرعية ١٢٦
الاختلافات العنصرية والصراع فيها ٩٤،
١٢٥ - ١٢٦

تسجيل الناخبين ١٣٥
التطور إلى مجتمع ح د ت ١٢٣
الثورة ١١٠
حرب أهلية ٦٧، ٦٨، ٩٥
حركة الحقوق المدنية فيها ١٥١
حقوق التصويت فيها ١٠٢ - ١٠٣
عدد النظم السياسية فيها ٧١ - ٧٢
علاقة النظم السياسية فيها ٤٩ - ٥٠
المؤسسة العسكرية فيها ١١٣
المجتمع الديمقراطى فيها ١٧
النزاعات الأهلية خلال سنوات الاضطراب فى
الستينات مقارنة بأمم أخرى ٩٨
وضع المرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥

ولفجانج راينيك ١٠٦، ١١٨
وليام أ. جالستون ٥٩
وليام جيمس ١٧٧
ووترجيت ٦١، ١٦١
ويلبور ميلز ٤٢
ويلى بول آدمز ١٠١ ح

(ى)

اليابان ١١٣
يورجان هابرماس ٥٩، ح، ١٦٣ - ١٦٥، ١٧٧
اليونان، القديمة ٢٠، ١٠٠، ١٠٢، ١٢٩
يوهان ب. أولسن ٤٠ ح

رقم الإيداع

١٩٩٣ / ٨٦٢٥

يعرض هذا الكتاب ، بطريقة سلسلة وسهلة ،
وعلمية ودقيقة في نفس الوقت ، ومن خلال
الأمثلة والنماذج التطبيقية ، المفاهيم والأفكار
والأدوات الضرورية لتحليل السياسة واستيعاب
حقيقتها . وفي هذا يعرض عشرة أنماط من
النظم السياسية المختلفة وعددا من الأشكال
البيانية والجدول تعكس الأوضاع في ١٧٠ بلدا
فيما يساعد على توضيح فكرته .

ويقدم المؤلف روبرت دال ، من جامعة ييل
الأمريكية في هذه الطبعة الخامسة من الكتاب
أوصفا وتحليلا للقضايا التي تشغل ذهن الإنسان
المعاصر : الديمقراطية ، السلوك السياسي ،
التقييم السياسي ، صنع السياسة . ويتناول
قضية القوة والنفوذ من خلال أمثلة محددة لمن
يحوزون درجات مختلفة منهما ، بما يساعد
القارئ على الإدراك الخلاق لحقائق عالم
السياسة وصناعها .

الناشر